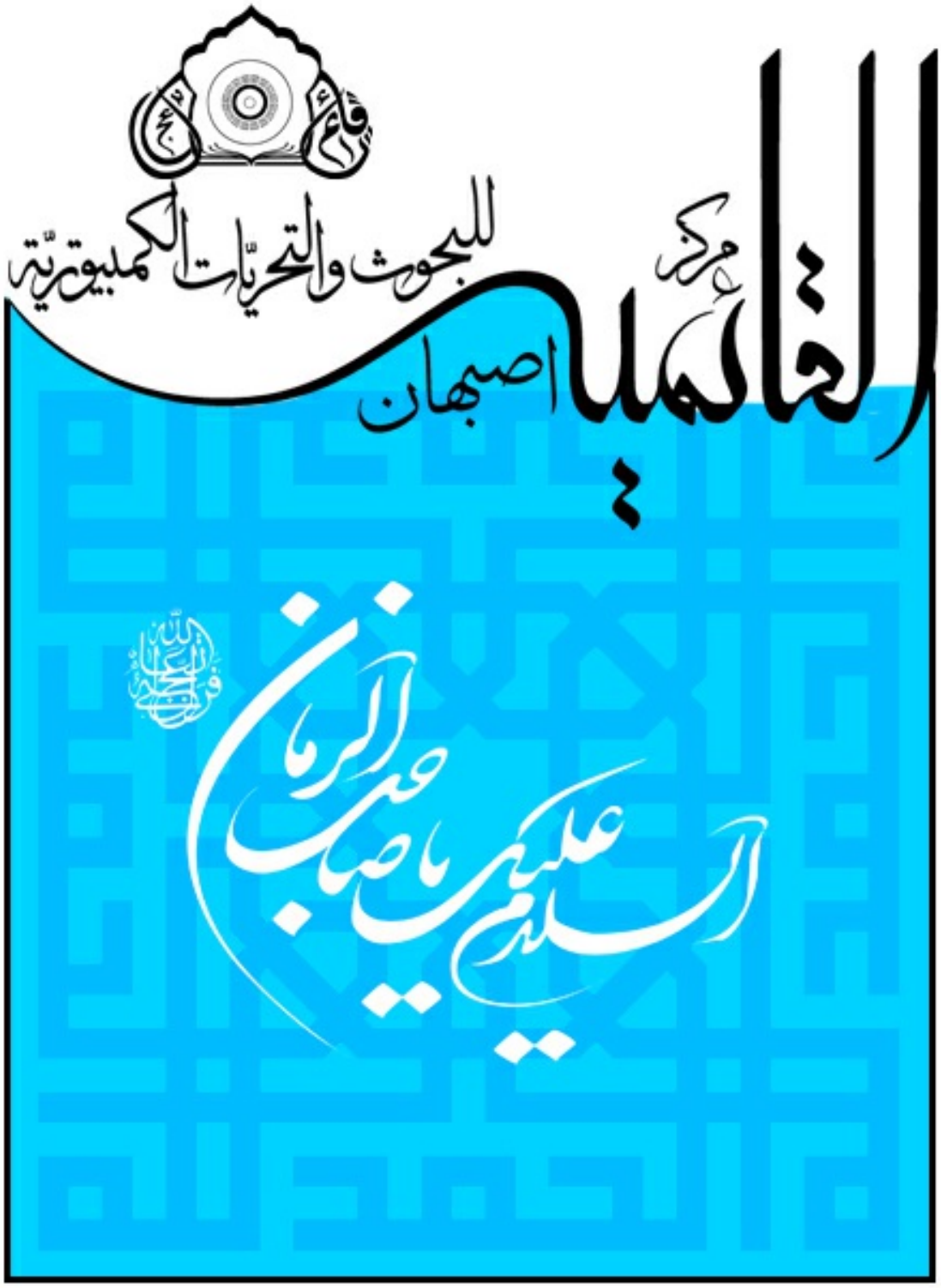

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

مستدرك الوسائل

ومستنبط المسائل

تأليف

خاتمة المحدثين

الحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي

المتوفى سنة ١٣٢٠ هـ

تحقيق

١٩

بسم الله الرحمن الرحیم

مستدرک الوسائل

كاتب:

محدث نوری ، میرزا حسین

نشرت فی الطباعة:

موسسه آل البیت لاحیاء التراث

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، المجلد ۱۹، الخاتمهج۱ ----- ۸
اشارة ----- ۸
الجزء التاسع عشر ----- ۸
اشارة ----- ۸
[المقدمة] ----- ۸
الفائدة الأولی [فی ذکر الکتب التی نقلت منها، و جمعت منها هذا المستدرک] ----- ۱۰
الفائدة الثانیة [فی شرح حال هذه الکتب و مؤلّفیها] ----- ۱۳
اشارة ----- ۱۳
۱- أمّا الجعفریّات: ----- ۱۳
۲- و کتاب درست: ----- ۲۷
۳- و أمّا أصل زید الزرّاد: ----- ۳۱
۴- و أمّا کتاب أبی سعید عباد العصفری قدس سره: ----- ۳۵
۵- و أمّا کتاب عاصم بن حمید: ----- ۳۸
۶- و أمّا أصل زید النرسی: ----- ۴۰
۷- و أمّا کتاب جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی: ----- ۴۸
۸- و أمّا کتاب محمد بن المثنّی بن القاسم الحضرمی قدس سره: ----- ۵۰
۹- و أمّا کتاب عبد الملک بن حکیم: ----- ۵۰
۱۰- و أمّا کتاب مثنی بن الولید الحناط: ----- ۵۱
۱۱- و أمّا کتاب خلّاد السدّی قدس سره: ----- ۵۳
۱۲- و أمّا کتاب الحسین بن عثمان: ----- ۵۴
۱۳- و أمّا کتاب عبد اللّه بن یحیی الکاهلی: ----- ۵۶
۱۴- و أمّا کتاب سلام بن أبی عمرة: ----- ۵۹
۱۵- و أمّا نوادر علی بن أسباط: ----- ۶۰

۱۶- مختصر کتاب العلاء: ۶۲
۱۷- کتاب المؤمن أو ابتلاء المؤمن: ۶۳
۱۸- کتاب الدیات: ۶۴
۱۹- کتاب المسلسلات ۲۰- و کتاب المانعات من دخول الجنّة ۲۱- و کتاب الغایات ۲۲- و کتاب العروس: ۶۵
۲۳- کتاب القراءات للسیاری: ۶۸
۲۴- إثبات الوصیّة: ۷۰
۲۵- کتاب دعائم الإسلام: ۷۸
۲۶- کتاب شرح الأخبار: ۹۶
۲۷- کتاب الاستغاثة فی بدع الثلاثة: ۹۷
۲۸- کتاب الآداب و مکارم الأخلاق: ۱۰۲
۲۹- کتاب النوادر: ۱۰۳
۳۰- کتاب روض الجنان: ۱۰۶
۳۱- رسالة تحریم الفقاع: ۱۰۶
۳۲- کتاب معدن الجواهر: ۱۰۶
۳۳- کتاب لبّ اللباب أو اللباب: ۱۰۷
۳۴- کتاب الدعوات: ۱۰۷
۳۵- کتاب فقه القرآن: ۱۰۸
۳۶- کتاب التمحیص: ۱۰۹
۳۷- کتاب الهدایة: ۱۱۰
۳۸- کتاب المقنع: ۱۱۱
۳۹- کتاب نزهة الناظر و تنبیه الخاطر: ۱۱۲
۴۰- کتاب مصباح الشریعة و مفتاح الحقیقة: ۱۱۳
۴۱- صحیفة الرضا علیه السلام: ۱۲۶
۴۲- الرسالة الذهبیة: ۱۲۹
۴۳- فقه الرضا علیه السلام: ۱۳۳
۴۴- فلاح السائل: ۱۸۷

۴۵- کتاب مشکاة الأنوار فی غرر الأخبار: ---- ۱۸۹
۴۶- رسالة فی المهر: ---- ۱۹۰
۴۷- [المسائل الصاغانیّة]. ---- ۱۹۰
۴۸- کتاب عوالی اللآلئ الحدیثیة علی مذهب الإمامیة: ---- ۱۹۰
۴۹- کتاب درر اللآلئ العمادیة: ---- ۱۹۸
۵۰- تفسیر الشیخ الجلیل الأقدم، أبی عبد اللّه محمد بن إبراهیم بن جعفر النعمانی الکاتب: ---- ۱۹۹
۵۱- کتاب جامع الأخبار: ---- ۲۰۰
۵۲- کتاب الشهاب: ---- ۲۰۲
۵۳- کتاب المزار: ---- ۲۰۵
۵۴- کتاب تأریخ قم: ---- ۲۰۸
۵۵- کتاب الخصائص: ---- ۲۰۹
۵۶- کتاب سعد السعود: ---- ۲۱۰
۵۷- کتاب الیقین، أو کشف الیقین: ---- ۲۱۰
۵۸- کتاب التعازی: ---- ۲۱۰
۵۹- کتاب المجموع الرائق من أزهار الحدائق: ---- ۲۱۴
۶۰- کتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله: ---- ۲۱۵
۶۱- مجامیع: ---- ۲۱۶
۶۲- کتاب کنوز النجاح: ---- ۲۱۹
۶۳- و کتاب عدّة السفر و عمدة الحضر: ---- ۲۱۹
۶۴- کتاب صغیر: ---- ۲۱۹
۶۵- کتاب غرر الحکم ---- ۲۲۰
تعریف مرکز ---- ۲۲۰

مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، المجلد ۱۹، الخاتمهج۱

اشارة

سرشناسه : نوری، حسین‌بن محمدتقی، ق ۱۳۲۰ - ۱۲۵۴

عنوان و نام پدیدآور : مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل/ تالیف میرزا حسین النوری الطبرسی؛ تحقیق موسسه آل‌البیت علیهم سلم لاحیاآ التراث

مشخصات نشر : قم: موسسه آل‌البیت(ع)، الاحیاآ التراث، ۱۴ق. = - ۱۳۶.

فروست : (آل‌البیت الاحیاآ التراث؛ ۲۶، ۲۷، ۲۸، ۲۹)

شابک : بها:۱۲۰۰ریال(هرجلد)

وضعیت فهرست نویسی : فهرستنویسی قبلی

یادداشت : این کتاب اضافاتی است بر وسائل الشیعه حر العاملی

یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد ۱۵، ۱۳۶۶.

یادداشت : ج. ۱، ۱۸ (چاپ دوم: ۱۳۶۸؛ بهای هر جلد: ۱۷۰۰ ریال)

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ق۱۲

موضوع : اخلاق اسلامی -- متون قدیمی تا قرن ۱۴

شناسه افزوده : حر عاملی، محمدبن حسن، ۱۱۰۴ - ۱۰۳۳ق. وسائل الشیعه

رده بندی کنگره : BP۱۳۶/و۰۱/ن۹

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م۶۸-۲۲۰۶

ص: ۱

الجزء التاسع عشر

اشارة

↕

ص: ۲

↕

ص: ۳

[المقدمة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ §ورد هنا بعد البسملة- فی الحجریة دون المخطوط-: و به نستعین.

§ ما رنحت أعطافها فی ریاض الطروس عذبات الأقلام، و لا نسجت ببنان لسانها مطارف تتشح بها غوانی الکلام أشرف من

حمد اللّه الذى لا زالت آحاد الموجودات تشكر تواتر نعمائه، و تخبر بلسان فقر الحدوث عن مستفيض آلائه، و تروى الرياض كمال قدرته بأصحّ الأسانيد عن عليل النسيم، و تحدث مرسلات قطرات المزن عن متون الغمام باتصال فضله العميم، و الصلاة على نبيّه و مضمر سره، الذى اجتباه عنوانا لصحيفة أحبائه، و خاتمة لدفتر أنبيائه §فى المخطوط و الحجرية: أبنائه و الظاهر هو ما أثبتناه.

§، و آله الذين جعل مقبول الطاعات موقوفا على محبتهم، و مرفوع الأعمال معلقا على طاعتهم، صلاة لا- تنقطع ما دامت المعضلات بأنامل الأفكار منحلة، و مجاهيل الأحكام مستفادة من الأدلّة.

و بعد: فقد نجز- بحمد اللّه تعالى و حسن توفيقه- كتاب (مستدرك الوسائل) الحاوى لما خفى عن الأنام من أدلة الأحكام و المسائل، حتّى عرف صدق القائل: «كم ترك للأواخر الأوائل»، و أصبح مصباحا تزاح بأنوار أخباره

↕

ص: ۴

غياهب الأوهام، و دستورا يرجع إليه فى معرفة الحلال و الحرام، و دليلا لرائد الفكر إذا تاه فى مجاهل الشبهات، و سبيلا قصدا إلى مستور الأخبار و مخفى الروايات، و هاديا إلى كنوز من العلم لم تزل عن الأبصار مخفيّة، و ناشرا لإعلام هداية لم تزل من قبل مطويّة، و طلع فى آفاق المفاخر بدرا كاملا بعد السرار §السرار: اختفاء القمر آخر ليلة من الشهر، لسان العرب ۲: ۶۸۲ مادة: سرر.

§، و عمّ نوره سائر الأمصار، و افتخر به هذا العصر على ما تقدمه من سائر الأعصار، و أصبحت عيون الفضل به قريرة، و مسالك الأفهام به مستنيرة، و رأى العلماء منه بالعيان، ما زعموا خروجه عن §فى الحجرية: من.

§ حدّ الإمكان، و نظروا إلى درر متّسقة، طالما اشتاقوا أن يروها و لو متفرّقة.

و لمّا فاح مسك ختامه، و لاح كالبدر ليل تمامه، انتهى ميدان القلم إلى استدراك للفوائد، و ما خفى على الشيخ المصنف §الشيخ الإمام، العلامة المحقق، محمّد بن الحسن بن على بن محمّد بن الحسين الحر العاملى المشغرى، كان عالما، فاضلا، أديبا، فقيها، محدثا، بل من أجلّة المحدّثين، صنف العديد من الكتب و الرسائل و كان من أهمها و أشهرها «وسائل الشيعة».

§ رحمه اللّه من غوالى الفرائد، فاشتمل- بحمد اللّه تعالى- كسابقه على فوائد جمّة، و نفائس مهمّة، لم تنل لآليها من قبل كفّ غائص، و لا دنت من آرام §الآرام: جمع رئم، و هو الظبى الأبيض الخالص البياض، انظر الصحاح ۵: ۱۹۲۷ مادة:

§ كناسها حبالة قانص، فكم من راو مجهول بين أبناء صنفه بيّنت فيها حاله، و مهجور لضعفه نبّأت على أنّه فى غاية الجلالة، و مشتبه شخصه و حاله يزول عنه الشكّ و الريب، و مطعون فى دينه يظهر براءته عن وصمة العيب.

و كم من عالم ضاع اسمه فى زوايا الخمول، و درست من أبيات فضائله

↕

ص: ۵

الآثار و الطلول، و أخمدت مصابيح فضائله أعصار الأعصار، و عادت رياض مناقبه ذاوية الأزهار، أظهرت ما خفى من علمه، و جدّدت ما درس من رسمه، حتى عاد منارا به يهتدى، و علما به يقتدى.

و أصل من معظم الأصول، كان عند القدماء عليه المعوّل، لا غناء لهم عنه و لا متحول، كان لهم عليه فى العمل المدار، و فى اشتهار الصحة كالشمس فى رابعة النهار، أصبح فى هذه الأعصار مجهول الانتساب و المقدار، و قابله أهله بالردّ و الإنكار، أعرصوا عنه مذ لم يعرفوه، و جهلوا حاله- أو حال مصنّفه- فانكروه، فشيّدت- بحمد اللّه تعالى- فيها أساس صحّته، و أثبتّ علوّ

قدر مصنّفه و جلالة رتبته.

و آخر محت آثاره شبهات الغافلين، و تشكيكات الجاهلين، جدّدت معالمه الدارسة، و أحييت آثاره الطامسة، و أجبت عن تلك الشبهات الغثة، و الشكوك الرثّة، حتى أضحت بريئة من تلك التهم، و انجاب عنه ذلك لغمام المدلهم.

و بالجملة فهذه الدرر و الفرائد، التى نظمتها فى سلك واحد، جديرة بأن تكون لأجياد غوانى المعانى عقودا، و يفصّل هذا السابرى لأجسادها حللا و برودا، إذ كلّ فائدة منها فريدة عن غيرها ممتازة، و خريدة عن جاراتها منحازة، تستقل كلّ منها بنفسها، و تفوق على من سواها من جنسها، و كان من حقها أن نجعل كل فائدة منها كتابا مستقلا، و موردا يروى ظمأ طلّابها علا و نهلا، و لكن صدّنا عن ذلك ما عزمنا عليه من إتمام مستدرك الكتاب، و كراهة أن تبقى مشيدات قصوره ناقصة البيوت و الأبواب، و الناظر فى ذلك بالخيار: إن شاء أبقاها على ما وقع عليه الاختيار، و ان شاء جعلها عقودا مفصّلة فى نحور الطروس، و نفائس تتنافس فى رؤيتها النفوس، و أسأل اللّه أن يجعل نفعها عامّا لخصوص اولى الألباب، و أن ينفعنى بها يوم الحساب.

↕

ص: ۶

↕

ص: ۷

الفائدة الأولى [فى ذكر الكتب التى نقلت منها، و جمعت منها هذا المستدرك]

↕

ص: ۸

↕

ص: ۹

فى ذكر الكتب التى نقلت منها، و جمعت منها هذا المستدرك، ممّا لم يكن عند الشيخ الجليل المتبحّر صاحب الوسائل رحمه اللّه، أو كان و لم يعرف صاحبه فى وقت التأليف، و هى كثيرة نذكر عمدتها:

[۱] كتاب الجعفريات: و يعرف فى كتب الرجال بالأشعثيات، و يأتى وجه التسمية بها.

[۲] كتاب درست بن أبى منصور.

[۳] أصل زيد الزرّاد.

[۴] كتاب أبى سعيد عبّاد العصفرى.

[۵] كتاب عاصم بن حميد الحنّاط.

[۶] أصل زيد النرسى.

[۷] كتاب جعفر بن محمّد بن شريح الحضرمى.

[۸] كتاب محمّد بن المثنّى.

[۹] كتاب عبد الملك بن حكيم.

[۱۰] كتاب المثنّى بن الوليد الحنّاط.

[۱۱] كتاب خلّاد السدى.

[۱۲] کتاب حسین بن عثمان بن شریک.

[۱۳] کتاب عبد اللّه بن یحیی الکاهلی.

[۱۴] کتاب سلام بن أبی عمرة.

[۱۵] جزء من نوادر علیّ بن أسباط.

[۱۶] مختصر کتاب العلاء بن رزین.

↕

ص: ۱۰

[۱۷] کتاب المؤمن- أو ابتلاء المؤمن- للحسین بن سعید الأهوازی.

[۱۸] کتاب الدیات لظریف بن ناصح.

[۱۹] کتاب المسلسلات للشیخ أبی محمّد جعفر بن أحمد القمی.

[۲۰] کتاب المانعات من دخول الجنّة له أیضا.

[۲۱] کتاب الغایات له [أیضا].

[۲۲] کتاب العروس فی أعمال الجمعة له أیضا.

[۲۳] کتاب القراءات لأحمد بن محمّد السیّاری، و یعرف أیضا بکتاب التنزیل و التحریف.

[۲۴] کتاب إثبات الوصیّة للشیخ الجلیل علی بن الحسین المسعودی.

[۲۵] کتاب دعائم الإسلام للقاضی نعمان بن أبی عبد اللّه المصری.

[۲۶] کتاب شرح الأخبار له أیضا.

[۲۷] کتاب الاستغاثة لأبی القاسم علی بن أحمد الکوفی.

[۲۸] کتاب الآداب و الأخلاق له أیضا.

[۲۹] کتاب النوادر للسیّد الأجل ضیاء الدین فضل اللّه بن علی الراوندی.

[۳۰] کتاب روض الجنان- و هو التفسیر الکبیر- للشیخ أبی الفتوح الحسین بن علی الخزاعی الرازی.

[۳۱] رسالة تحریم الفقّاع للشیخ أبی جعفر الطوسی.

[۳۲] کتاب معدن الجواهر لأبی الفتح محمّد بن علی الکراجکی.

[۳۳] کتاب لبّ اللباب للشیخ الجلیل هبة اللّه بن سعید المعروف بالقطب الراوندی.

[۳۴] کتاب الدعوات له أیضا.

[۳۵] کتاب فقه القرآن له أیضا.

[۳۶] کتاب التمحیص لأبی علی محمّد بن همام.

[۳۷] کتاب الهدایة للصدوق.

↕

ص: ۱۱

[۳۸] کتاب المقنع له أیضا.

[۳۹] کتاب نزهة الناظر لأبی یعلی الجعفری تلمیذ الشیخ المفید رحمه اللّه.

[۴۰] كتاب مصباح الشريعة المنسوب إلى مولانا الصادق عليه السلام.

[۴۱] صحيفة الرضا عليه السّلام.

[۴۲] الرسالة الذهبيّة لمولانا الرضا عليه السّلام.

[۴۳] كتاب الفقه المنسوب إلى مولانا الرضا عليه السّلام أيضا.

[۴۴] كتاب فلاح السائل و نجاح المسائل للسيّد رضيّ الدين على بن طاوس، و قد وصل إلينا الجزء الأول منه، و هو من مجلّدات التتمّات و المهمّات.

[۴۵] كتاب مشكاة الأنوار للمحدّث الفاضل سبط أمين الإسلام الشيخ الطبرسى صاحب مجمع البيان.

[۴۶] رسالة فى المهر للشيخ المفيد رحمه اللّه.

[۴۷] المسائل الصاغانيّة له أيضا، و غيرها من الرسائل و أجوبة المسائل.

[۴۸] كتاب عوالى اللآلى للشيخ الفاضل ابن أبى جمهور الأحسائى.

[۴۹] كتاب درر اللآلى العمادية له أيضا.

[۵۰] تفسير الشيخ الجليل محمّد بن إبراهيم النعمانى.

[۵۱] كتاب جامع الأخبار المردّد مؤلّفه بين جماعة يأتى ذكر أساميهم.

[۵۲] كتاب الشهاب للقاضى أبى عبد اللّه محمّد بن سلامة القضاعى.

[۵۳] مزار الشيخ محمّد بن المشهدى.

[۵۴] تاريخ قم تأليف الشيخ الفاضل حسن بن محمّد بن الحسن القمى، المعاصر للصدوق رحمه اللّه.

[۵۵] الخصائص للسيّد الرضيّ، جامع نهج البلاغة.

[۵۶] سعد السعود للسيّد رضيّ الدين على بن طاوس.

[۵۷] كتاب اليقين- أو كشف اليقين- له أيضا.

[۵۸] كتاب التعازى للشريف الزاهد أبى عبد اللّه محمّد بن على بن الحسن بن

↕

ص: ۱۲

عبد الرحمن العلوى الحسنى.

[۵۹] كتاب المجموع الرائق للسيّد الفاضل هبة اللّه بن أبى محمّد الحسن الموسوى.

[۶۰] طبّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله لأبى العباس المستغفرى.

[۶۱] مجاميع ثلاثة للشهيد الأوّل قدس اللّه روحه الزكيّة.

[۶۲] كتاب كنوز النجاح للشيخ أبى على صاحب مجمع البيان.

[۶۳] كتاب عمدة الحضر له أيضا.

[۶۴] كتاب صغير وجدناه فى الخزانة الرضوية.

[۶۵] كتاب غرر الحكم و درر الكلم لعبد الواحد الآمدى.

و عندنا كتب اخرى قلّما §فى المخطوط و الحجرية: فلما، و قد أثبتنا ما هو أنسب.

§ رجعنا إليها، أشرنا إلى أساميها فى محلّه.

و أمّا ما نقلنا عنه بتوسّط كتاب بحار الأنوار فهو:

[أ] كتاب الإمامة و التبصرة للشيخ الجليل على بن الحسين بن موسى بن بابويه.

[ب] كتاب العلل لمحمّد بن على بن إبراهيم بن هاشم القمىّ رحمه اللّه.

[ج] كتاب أعلام الدين فى صفات المؤمنين للشيخ العارف أبى محمّد الحسن بن محمّد الديلمى.

[د] كتاب قضاء حقوق المؤمنين للشيخ سديد الدين أبى على بن طاهر السورى.

[ه] كتاب مقصد الراغب للشيخ الحسين بن محمّد بن الحسن المعاصر للصدوق رحمه اللّه.

[و] كتاب مصباح الأنوار للشيخ هاشم بن محمّد.

[ز] كتاب العدد القويّة لدفع المخاوف اليوميّة، تأليف الشيخ الفقيه رضىّ الدين علىّ بن يوسف بن مطهّر الحلى، أخ العلامة رحمهما اللّه تعالى.

↕

ص: ۱۳

الفائدة الثانية [فى شرح حال هذه الكتب و مؤلّفيها]

اشارة

↕

ص: ۱۴

↕

ص: ۱۵

(فى شرح حال هذه الكتب و مؤلّفيها)

۱- أمّا الجعفريّات:

فهو من الكتب القديمة المعروفة المعوّل عليها، لإسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام.

قال النجاشى فى رجاله: إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علىّ ابن الحسين عليهم السلام، سكن مصر و ولده بها، و له كتب يرويها عن أبيه عن آبائه، منها: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتاب الجنائز، كتاب الطلاق، كتاب النكاح، كتاب الحدود، كتاب الدعاء، كتاب السنن و الآداب، كتاب الرؤيا.

أخبرنا الحسين بن عبيد اللّه، قال: حدثنا أبو محمّد سهل بن أحمد بن سهل، قال: حدّثنا أبو على محمّد بن محمّد بن الأشعث بن محمّد الكوفى بمصر- قراءة عليه- قال: حدثنا موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليهم السلام §كذا، و المصدر بطبيعته خال من التحية و هو الصحيح لوقوع المعصوم فى عمود النسب.

§، قال: حدثنا أبى بكتبه §رجال النجاشى: ۲۶/ ۴۸.

§.

و قال الشيخ رحمه اللّه فى الفهرست: إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمّد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب عليهم

السلام سكن مصر

↕

ص: ۱۶

و مولده §جاء فی هامش النسخة الحجریة منه قدس سره: «کذا فی نسخ الفهرست و الظاهر أنه اشتباه و الصحیح ما فی النجاشی من أن ولده بها، و کیف یکون مولده بمصر و أبوه علیه السلام حی بالمدینة، و قد جعله فی طبقات الناظرین فی صدقاته».

§ بها، له کتب عن آبائه مبوّبه، منها: کتاب الطهارة، کتاب الصلاة، کتاب الزکاة، کتاب الصوم، کتاب الحجّ، کتاب الجنائز، کتاب الطلاق، کتاب النکاح، کتاب الحدود، کتاب الدیات، کتاب الدعاء، کتاب السنن و الآداب، کتاب الرؤیا.

أخبرنا §فی النسخة المطبوعة من الفهرست زیادة لفظ: بجمیعها.

§ الحسین بن عبید اللّه، قال: أخبرنا أبو محمّد سهل بن أحمد بن سهل الدیباجی، قال: حدثنا أبو علی محمّد بن محمّد بن الأشعث بن محمّد الکوفی بمصر- قراءة علیه- من کتابه، قال: حدثنا موسی بن إسماعیل بن موسی بن جعفر علیهم السلام، قال: حدثنا أبی إسماعیل §فهرست الشیخ: ۱۰/ ۳۱. و فیه: علیه بدل علیهما. و تقدم ان لا مورد للتحیة.

§.

و قال فی رجاله: محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی، یکنّی أبا علی و مسکنه بمصر فی سقیفة جواد، یروی نسخة عن موسی بن إسماعیل بن موسی ابن جعفر علیهما السلام، عن أبیه إسماعیل بن موسی، عن أبیه موسی بن جعفر علیهما السلام، قال التلعکبری: أخذ لی والدی منه إجازة فی سنة ثلاث عشرة و ثلاثمائة §رجال الشیخ: ۵۰۰/ ۶۳. و فیه: علیه السلام.

§.

و قال فی ترجمة محمّد بن داود بن سلیمان: یکنّی أبا الحسن یروی عنه التلعکبری، و ذکر أنّ إجازة محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی وصلت إلیه علی ید هذا الرّجل فی سنة ثلاث عشرة و ثلاثمائة، قال: سمعت منه فی هذه السنة

↕

ص: ۱۷

من الأشعثیات ما کان إسناده متّصلا بالنبی صلّی اللّه علیه و آله، و ما کان غیر ذلک لم یروه عن صاحبه، و ذکر التلعکبریّ أنّ سماعة هذه الأحادیث المتّصلة الأسانید من هذا الرجل، و روایة جمیع النسخة بالإجازة عن محمّد بن الأشعث، و قال لیس لی من هذا الرجل إجازة §المصدر السابق: ۵۰۴/ ۷۵.

§.

و قال النجاشی: سهل بن أحمد بن عبد اللّه بن أحمد بن سهل الدیباجی، أبو محمّد لا بأس به، کان یخفی أمره کثیرا، ثمّ ظاهر بالدین فی آخر عمره، له کتاب إیمان أبی طالب. أخبرنی به عدّة من أصحابنا، و أحمد بن عبد الواحد §رجال النجاشی: ۱۸۶/ ۴۹۳.

§.

و قال العلّامة طاب ثراه فی الخلاصة بعد نقل کلام النجاشی إلی قوله:

آخر عمره و قال ابن الغضائری: کان یضع الأحادیث، و یروی عن المجاهیل و لا بأس بما یروی عن الأشعثیات، و ما یجری مجراها ممّا رواه غیره §رجال العلامة: ۸۱/ ۴.

§، انتهی.

و قال الشيخ رحمه اللّه فى رجاله: سهل بن أحمد بن عبد اللّه بن سهل الديباجى، بغدادىّ كان ينزل درب الزعفرانى ببغداد، سمع منه التّلعكبرىّ سنة سبعين و ثلاثمائة، و له منه إجازة و لابنه، أخبرنا عنه الحسين بن عبيد اللّه، يكنّى أبا محمّد §رجال الشيخ: ۴۷۴/ ۳.

§، انتهى.

و لا يخفى أنّ مدح النجاشى، و رواية العدّة و التّلعكبرىّ و ابنه عنه، و عدم إشارة الشيخ إلى ذمّ فيه، و اعتماده §أى الشيخ الطوسى.

§ و النجاشى و الحسين بن عبيد اللّه عليه فى الرواية عن الأشعثيات، و ذكره بالكنية فى مقام ذكر الطريق.

يوجب §جواب لقوله «لا يخفى.» المتقدم قبل أسطر.

§ الاعتماد، و يوهن كلام ابن الغضائرى، و ان استثنى روايته عن

↕

ص: ۱۸

الأشعثيات، فإنّ جلالة شأنهم، و علوّ مقامهم، و تثبّتهم، تأبى عن الرواية عن الوضّاع، و جعله شيخا للإجازة.

و يؤيده كلام جماعة من أصحابنا: كالشيخ محمّد فى شرح الاستبصار §عنوانه: استقصاء الاعتبار فى شرح الاستبصار.

§، و الشيخ عبد النبىّ فى الحاوى §الموسوم ب: حاوى الأقوال فى معرفة الرجال للشيخ عبد النبى الجزائرى المتوفى سنة ۱۰۲۱ هجرية، لا زال مخطوطا.

§، و سمّيه الكاظمى فى التكملة، بل نسبه فيها إلى الأكثر §تكملة الرجال ۱: ۱۲۶- ۱۳۱.

§، و المجلسى §بحار الأنوار ۱: ۴۱.

§، و صاحب النقد §نقد الرجال: ۲۰/ ۴۴ و ۱۰۶/ ۷۵.

§، و أستاده خرّيت هذه الصناعة المولى عبد اللّه التسترى §أنظر مجمع الرجال ۱: ۱۰.

§، من أنّ المراد من ابن الغضائرى صاحب الرجال، هو أحمد الغير المذكور فى الرجال، الذى صرّح الجماعة بأنّهم لم يقفوا فيه على جرح و لا تعديل، بل قال فى البحار: و رجال ابن الغضائرى، و هو إن كان الحسين فهو من أجلّة الثقات، و إن كان أحمد- كما هو الظاهر- فلا اعتمد عليه كثيرا، و على أى حال الاعتماد على هذا الكتاب يوجب ردّ أكثر أخبار الكتب المشهورة §بحار الأنوار ۱: ۴۱.

§، انتهى.

و ممّن روى عن الأشعثيات بتوسط سهل علىّ بن بابويه §يبدو ان الشيخ المؤلف قدس سره اشتبه عليه الأمر، كما اشتبه على الشيخ المجلسى قدس سره فى البحار من قبله.

§ قدّس سره كما

↕

ص: ۱۹

يظهر من كتاب الإمامة و التبصرة له، و قد نقل عنه فى البحار كثيرا، سيّما فى كتاب العشرة، و وجدناه مطابقا لما فى أصله §راجع بحار الأنوار على سبيل المثال ۷۴: ۸۰/ ۸۰ و ۴۰۰/ ۴۴، و جامع الأحاديث: ۱۱ و ۲۷.

§.

و لا بعد فی روایهٔ علی بن بابویه عنه §لکنه فی الفائدهٔ الثالثهٔ فی ترجمهٔ الحادی عشر من المشایخ العظام الّذین تنتهی إلیهم السلسلهٔ فی الإجازات، و هو علی بن بابویه القمی (ره): ذکر أن روایهٔ علی ابن بابویه القمی (ره) عن أبی محمد هارون بن موسی التلعکبری و الحسن بن حمزهٔ العلوی و. و عن سهل بن أحمد الدیباجی تنافی طبقته، و هذا مناف لما أورده هنا، نعم بعد أن ذکر المنافاهٔ المذکورهٔ قال: (و إن أمکن التکلف فی بعضها) و لعلّ مراده بالبعض روایته عن سهل أو أنها جزء من مراده، فیمکن التکلف برفع المنافاهٔ بین ما صدر عنه فی المقامین.

§، مع روایهٔ الحسین- المتأخر عنه بطبقتین- عنه أیضا، فإنّ وفاه علی فی سنهٔ تسع و عشرین و ثلاثمائهٔ، و قد مرّ أنّ التلعکبری سمع منه سنهٔ سبعین و ثلاثمائهٔ، فلو کان عمره حینئذ ثمانین مثلا کان فی وقت وفاهٔ علی فی حدود الأربعین، و روایته عنه قبله بمدّهٔ غیر مستبعد.

و ممّن روی هذا الکتاب عن محمّد بن محمّد بن الأشعث بتوسط سهل:

أبو عبد اللّه محمّد بن الحسن التمیمی البکری، کما یأتی فی شرح حال کتاب النوادر للسیّد فضل اللّه الراوندی §یأتی فی الصفحهٔ: ۱۷۳.

§.

ثم اعلم أنّ جماعهٔ أخری رووا هذا الکتاب عنه غیر سهل:

↕

ص: ۲۰

۱- منهم: شیخ هذه الطائفهٔ و وجهها أبو محمّد هارون بن موسی التلعکبری کما تقدّم §تقدم فی صفحهٔ: ۱۶، عند نقله کلام الشیخ فی رجاله فی ترجمهٔ محمّد ابن محمد بن الأشعث الکوفی نقلا عن التلعکبری قال: أخذ لی والدی منه إجازهٔ فی سنهٔ ثلاث عشر و ثلاثمائهٔ.

§.

۲- و منهم: الشیخ الجلیل أبو المفضّل الشیبانی، قال رضیّ الدین علی ابن طاوس فی فلاح السائل: حدّث أبو المفضّل محمّد بن عبد اللّه رحمه اللّه قال: کتب إلیّ محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی من مصر، یقول: حدثنا موسی بن إسماعیل بن موسی بن جعفر علیهما السلام، و ساق السند §ورد فی الحجریهٔ بعد السند زیادهٔ: و المتن.

§ §فلاح السائل: ۲۸۴، و انظر الأشعثیات: ۲۴۸.

§ و الخبر موجود فی أواخر هذا الکتاب.

۳- و منهم: أبو الحسن علی بن جعفر بن حمّاد، قال العلامهٔ فی إجازته الکبیرهٔ لبنی زهرهٔ: و من ذلک کتاب الجعفریات، و هی ألف حدیث بهذا الإسناد: عن السیّد ضیاء الدین فضل اللّه بإسناد واحد، رواها عن شیخه عبد الرحیم، عن أبی شجاع صابر بن الحسین بن فضل اللّه بن مالک، قال:

حدثنا أبو الحسن علیّ بن جعفر بن حمّاد بن دائن §کذا و فی بحار الأنوار ۱۰۷: ۱۳۲: رائق.

§ الصیّاد بالبحرین، قال:

أخبرنا بها أبو علی محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی، عن أبی الحسن موسی ابن إسماعیل بن موسی بن جعفر علیهما السلام.

۴- و منهم: عبد اللّه بن المفضل، قال الشیخ رحمه اللّه فی باب البیّنات من التهذیب: عنه، عن عبد اللّه بن المفضّل بن محمّد بن هلال §کذا فی النسخهٔ المطبوعهٔ من الاستبصار ۳: ۲۴/ ۷۸، و فی التهذیب ۶: ۲۶۵/ ۷۱۰ و رجال النجاشی: ۲۳۲/ ۶۱۶: عبید اللّه

بن الفضل بن محمّد بن هلال.

§، عن محمّد

↕

ص: ۲۱

ابن محمّد بن الأشعث الكندى §جاء فى هامش النسخة الحجرية منه قدس سره ما لفظه: كذا فى نسخ التهذيب، و لعلّه اشتباه، فإنّ أحدا لم ينسب محمدا إلى كندة، و إنّما صرّحوا بكونه كوفيا، و كأن محمد بن أشعث الكندى الخبيث المعروف خلج فى خاطره الشريف، فجرى القلم على ما حضر فيه، و قد وقع له (رحمه اللّه) مثل ذلك فى إسحاق بن عمّار من نسبته إلى الفطحية، بشرح لا يليق بالمقام.

§، قال: حدّثنا موسى بن إسماعيل، عن أبيه، قال: حدّثنى أبى، [عن أبيه] عن جدّه، عن علىّ عليهم السلام. إلى آخره.

و رواه فى الاستبصار أيضا، إلّا أنّ فى جملة من نسخه عبد اللّه بن المفضّل، عن محمّد بن هلال، عن محمّد بن محمّد §الاستبصار ۳: ۲۴/ ۷۸، و ما بين المعقوفين لم يرد فى الحجرية.

§. إلى آخره.

۵- و منهم: إبراهيم بن محمّد بن عبد اللّه القرشى، ففى التهذيب: محمّد ابن أحمد بن داود، عن أبى أحمد إسماعيل بن عيسى بن محمّد المؤدب، قال:

حدثنا إبراهيم بن محمّد بن عبد اللّه القرشى، قال: حدثنا محمّد بن محمّد بن الأشعث بمصر، قال: حدثنا أبو الحسن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر ابن محمّد بن على بن الحسين عليهم السلام §تهذيب الأحكام ۶: ۳/ ۱.

§. إلى آخره، كذا فى نسخة، و فى نسخة محمّد بن محمّد بن هيثم بدل الأشعث.

و صرّح الفاضل الأردبيلى فى جامع الرّواة: أنّه سهو، لعدم وجوده فى كتب الرجال §جامع الرواة ۲: ۱۸۷.

§.

و الخبر موجود فى الكتاب كما رواه §الأشعثيات: ۷۶.

§.

۶- و منهم: أبو محمد عبد اللّه بن محمّد بن عبد اللّه §فى المخطوط و الحجرى: أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه. و هو خطأ و الصحيح المثبت. لما يأتى بعد أسطر، و انظر ترجمته فى سير اعلام النبلاء ۱۶: ۳۵۱/ ۲۵۲.

§- المعروف بابن

↕

ص: ۲۲

السقّاء- كما هو موجود فى أوّل النسخة التى وصلت إلينا، ففيه: أخبرنا القاضى أمين القضاة أبو عبد اللّه محمّد بن على بن محمّد- قراءة عليه، و أنا حاضر أسمع.

قيل له: حدّثكم والدكم أبو الحسن على بن محمّد بن محمّد، و الشيخ أبو نعيم محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن خلف الجمازى، قالا: أخبرنا الشيخ أبو الحسن أحمد بن المظفّر العطار، قال: أخبرنا أبو محمّد عبد اللّه بن محمّد بن عبد اللّه بن عثمان- المعروف بابن السقّاء- قال: أخبرنا أبو على محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفى من كتابه، سنة أربع عشرة و ثلاثمائة، قال: حدثنى أبو الحسن موسى بن إسماعيل. إلى آخره §الجعفريات: ۲.

§.

ثمّ قد يذكر فى أوّل السّند فيقول: أخبرنا عبد اللّه، أخبرنا محمّد §الجعفريات: ۶۶.

§، و الأغلب أن يبتدئ بمحمّد، فيقول: أخبرنا محمّد، حدثنى موسى. إلى آخره.

۷- و منهم: أبو أحمد عبد اللّه بن عدى بن عبد اللّه §فى الحجريهٔ و المخطوط: عبد اللّه بن احمد بن عدى و هو خطأ و الصحيح المثبت، إذ هو صاحب الكامل فى الضعفاء.

§، قال العلّامهٔ المجلسى قدس سره فى الفصل الرابع من أول البحار: و كلّ ما كان فيه نوادر الراوندى بإسناده، فهذا سنده نقلته كما وجدته: أخبرنا. إلى آخر ما يأتى فى شرح حال النوادر §بحار الأنوار ۱: ۵۴. و يأتى فى صفحهٔ ۱۷۳، رقم (۲۹)

§، و قال فى الحاشيهٔ فى هذا المقام: أقول أخبار الأشعثيات كانت مشهورهٔ بين الخاصّهٔ و العامّهٔ، و قد جمع الشيخ محمّد بن (محمّد بن) §ما بين الأقواس لم يرد فى الجعفريات.

§ الجزرى الشافعى أربعين حديثا، كلّها من تلك الأخبار المذكورهٔ فى النوادر بهذا السند، قال فى أوّله: أردت جمع أربعين حديثا من روايهٔ أهل البيت الطيّبين

↕

ص: ۲۳

الطاهرين عليهم السلام،- حشرنا اللّه فى زمرتهم و أماتنا على محبّتهم- من الصحيفهٔ التى ساقها الحافظ أبو أحمد بن عدى.

ثم قال: أخبرنا أبو بكر محمّد بن عبد اللّه المقدسى، عن سليمان بن حمزهٔ المقدسى، عن محمود بن إبراهيم، عن محمّد بن أبى بكر المدينى، عن يحيى بن عبد الوهّاب، عن عبد الرحمن بن محمّد، عن أحمد بن محمّد الهروى، عن أبى أحمد عبد اللّه بن أحمد بن عدى § تقدم ضبطه.

§.

قال: و أخبرنى أيضا أحمد بن محمّد الشيرازى، عن على بن أحمد المقدسى، عن عمر بن معتمر، عن محمّد بن عبد الباقى، عن أحمد بن على الحافظ، عن الحسن الحسينى الأسترابادى، عن عبد اللّه بن أحمد بن عدىّ § تقدم ضبطه.

§، عن محمّد بن محمّد بن الأشعث، عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام، عن أبيه إسماعيل، عن أبيه موسى، عن آبائه عليهم السلام، ثم ذكر أسانيد الأخبار بهذا السند §النص فى الجعفريات: ۴- ۵.

§ انتهى.

و من الغريب بعد ذلك كلّه، ما ذكره الشيخ الجليل فى جواهر الكلام فى كتاب الأمر بالمعروف، ما لفظه: و أغرب من ذلك كلّه استدلال من حلّت الوسوسهٔ فى قلبه، بعد حكم أساطين المذهب بالأصل المقطوع، و إجماع ابنى زهرهٔ و إدريس- اللذين قد عرفت حالهما- و ببعض النصوص الدالهٔ على أنّ الحدود للإمام عليه السلام خصوصا المروى عن كتاب الأشعثيات، لمحمّد بن محمّد بن الأشعث- بإسناده عن الصادق، عن أبيه، عن آبائه، عن على عليهم السلام: «لا يصلح الحكم، و لا الحدود، و لا الجمعهٔ إلّا بالإمام» §الجعفريات: ۲۲.

§- الضعيف سندا، بل الكتاب المزبور على ما حكى عن بعض الأفاضل، ليس من

↕

ص: ۲۴

الأصول المشهورهٔ، بل و لا المعتبرهٔ، و لم يحكم أحد بصحّته من أصحابنا، بل لم تتواتر نسبته الى مصنّفه، بل و لم تصحّ على

وجه تطمئنّ النفس بها، و لذا لم ينقل عنه الحرّ فى الوسائل، و لا المجلسى فى البحار، مع شدّة حرصهما- خصوصا الثانى- على كتب الحديث، و من البعيد عدم عثورهما عليه، و الشيخ و النجاشى، و إن ذكرا أنّ مصنّفه من أصحاب الكتب، إلّا أنّهما لم يذكرا الكتاب المزبور بعبارة تشعر بتعيينه، و مع ذلك فإنّ تتبّعه و تتبّع كتب الأصول يعطيان أنّه ليس جاريا على منوالها، فإنّ أكثره بخلافها، و إنّما تطابق روايته فى الأكثر رواية العامّة. إلى آخره §جواهر الكلام ۲۱: ۳۹۷- ۳۹۸.

§، انتهى موضع الحاجة، و فيه مواقع للنظر بل التعجب.

أمّا أولا: فقوله رحمه اللّه: «ضعيف §كذا فى المخطوط و الحجرية، و لكن هناك فى الحجرية استظهار: الضعيف.

§ سندا»، فإنّ الكتاب على ما زعمه لمحمّد بن الأشعث، و هو ثقة من أصحابنا، كما فى رجال النجاشى و الخلاصة §رجال النجاشى: ۳۷۹/ ۱۰۳۱ و رجال العلامة ۱۶۱/ ۱۵۲.

§ و الطريق إليه صحيح، كما عرفت.

و الحقّ الذى لا مرية فيه أنّه لإسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام كما عرفت سابقا، و انّما وصل إلى محمّد بن محمّد بن الأشعث بتوسط ابنه موسى، و منه انتشر هذا الكتاب، و عرف بالأشعثيات.

و يعرّف جلالة قدر إسماعيل و علوّ مقامه- مضافا الى التأمّل (فيما) §كذا، و فى الحجرية وردت ك: نسخة بدل.

§ فى ترجمته- ما ذكره الكشى فى ترجمة صفوان بن يحيى، أنّه مات فى سنة عشر و مائتين بالمدينة، و بعث إليه أبو جعفر عليه السلام بحنوطه و كفنه، و أمر إسماعيل بن موسى عليه السلام بالصلاة عليه §رجال الكشى ۲: ۷۹۲/ ۹۶۱.

§.

↕

ص: ۲۵

و فى الكافى: عن أبى على الأشعرى، عن محمّد بن عبد الجبّار، و عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان. و عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين جميعا، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجّاج، أنّ أبا الحسن موسى عليه السلام بعث إليه بوصيّة أبيه، و بصدقته، و ساق الحديث §الكافى ۷: ۵۳/ ۸، مع بعض الاختلاف فى السند.

§.

و فيه: و جعل صدقته هذه إلى على عليه السلام و إبراهيم، فإذا انقرض أحدهما دخل القاسم مع الباقى منهما، فإذا انقرض أحدهما دخل إسماعيل مع الباقى منهما، فإذا انقرض أحدهما دخل العبّاس مع الباقى منهما، فإذا انقرض أحدهما فالأكبر من ولدى، فان لم يبق من ولدى إلّا واحد فهو الذى يليه، و زعم أبو الحسن عليه السلام أنّ أباه قدم إسماعيل فى صدقته على العباس، و هو أصغر منه §الكافى ۷: ۵۴/ ۸.

§.

و قال المفيد رحمه اللّه فى الإرشاد- بعد ذكر أولاد موسى عليه السلام-:

و لكلّ واحد من ولد أبى الحسن موسى عليه السلام فضل و منقبة مشهورة §الإرشاد ۲: ۲۴۶.

§.

و أمّا ابن إسماعيل أبو الحسن موسى، فقال الشيخ فى الفهرست: موسى ابن إسماعيل له كتاب الصلاة، و كتاب الوضوء، رواهما عنه محمّد بن محمّد بن الأشعث، و له كتاب جامع التفسير §فهرست الشيخ: ۱۶۳/ ۷۲۱.

§.

و قال النجاشی: موسی بن إسماعیل له کتاب جوامع التفسیر، و له کتاب الوضوء، روی هذه الکتب محمّد بن الأشعث §رجال النجاشی: ۴۱/ ۱۰۹۱.

§

و یظهر منهما أنّه من العلماء المؤلّفین، مع أنّه فی المقام من مشایخ

↕

ص: ۲۶

الإجازة، و النسخة معلومة الانتساب إلی أبیه إسماعیل، و لذا تلقّاها الأصحاب بالقبول کما عرفت من حال §کذا و فی الحجریة: أحوال.

§ الرّواة و المحدّثین، و رووها عن محمّد بن الأشعث من غیر تأمّل و نکیر من أحد منهم، بل روی عنه هذه النسخة أیضا الثقة العین محمّد بن یحیی الخزاز، کما فی المجلس الحادی و السبعین من أمالی الصدوق قدس سره، قال: حدثنا الحسین بن أحمد بن إدریس رحمه اللّه، قال: حدثنا أبی، قال: حدثنا أحمد بن محمّد بن عیسی، قال: أخبرنی محمّد بن یحیی الخزاز، قال: حدثنی موسی بن إسماعیل، عن أبیه، عن موسی بن جعفر علیهما السلام §أمالی الصدوق: ۳۷۶/ ۶، ۷، ۸، و الجعفریات: ۱۸۲.

§، و ساق الخبر، ثم قال: و بهذا الإسناد، و ساق خبرین آخرین کلّها موجودة فیها §المصدر السابق: ۳۷۷/ ۷ و ۸ و الجعفریات: ۱۸۳.

§

و یروی عنه أیضا إبراهیم بن هاشم، کما فی المجلس الرابع و الخمسین منه، قال: حدثنا أحمد بن زیاد بن جعفر الهمدانی، قال: حدثنا علی بن إبراهیم بن هاشم، عن أبیه إبراهیم بن هاشم قال: حدثنا موسی بن إسماعیل ابن موسی بن جعفر علیهما السلام §المصدر السابق: ۲۷۷/ ۲۱.

§، و ساق النسب و الإسناد. إلی آخره.

و یروی عنه أیضا أحمد بن عیسی، ففی المجلس الأربعین منه: حدثنا الحسن بن عبد اللّه بن سعید العسکری، قال: حدثنا محمّد بن أحمد القشیری §ذکره الذهبی فی میزان الاعتدال ۳: ۴۶۳ تحت رقم ۷۱۶۹ و قال: محمّد بن أحمد بن حمدان ابن المغیرة القشیری، أبو جمزی. و جاء فی النسخة الحجریة «القرشی» و عن نسخة «القشیری» و نحوه فی المصدر، و عن نسخة «القشری».

§، قال: حدّثنا أبو الحریش أحمد بن عیسی الکوفی، قال: حدّثنا موسی بن إسماعیل بن موسی بن جعفر علیهما السلام §أمالی الصدوق: ۱۸۹/ ۱۰ و الجعفریات: ۱۷۶.

§، و ساق السند و المتن

↕

ص: ۲۷

کما فی الأصل الموجود، و مثله فی المجلس الثالث و الخمسین إلّا أنّ فیه أحمد بن عیسی الکلابی §أمالی الصدوق: ۲۶۸/ ۲.

§

و فی أمالی أبی علیّ ابن الشیخ: عن أبیه، عن المفید، عن الصدوق قدّس سرّهم، قال: حدثنا الحسن بن عبد اللّه بن سعید العسکری، قال:

حدّثنا محمّد بن أحمد بن حمران بن المغیرة القشیری، إلی آخر السند و المتن §أمالی الشیخ ۲: ۴۴.

§.

و أنت خبير أنّ روايـة ثلاثـة من الأجلّاء الثقات، عن موسـى- و هم: محمّـد ابن الأشـعث، و ابن يحيى، و إبراهيم بن هاشم الـذى صرّح على بن طاوس فى فلاح السائل بأنّه من الثقات §فلاح السائل: ۱۵۸.

§ بالاتّفـاق- ممّـا يـورث الظن القـوىّ بكـونه من الثقـات، و لعلّنـا نشـير إليه فيمـا يـأتى ان شـاء اللّه تعـالى، مضافـا إلى كونه من المؤلّفين.

و من الغريب ما فى منتهى المقال، فإنّه بعد نقل ما فى الفهرست و النجاشـى كما نقلنا، قال: أقول: يظهر ممّا ذكراه أنّه من العلماء الإماميّة فتأمّل §منتهى المقال: ۳۱۲.

§، فكأنّه لم يعرفه و أنّه سبط الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام، و استظهر منهما كونه إماميّا ثم تأمّل فيه.

و أمّا ثانيا: فقوله: «حاكيا عن بعض الأفاضل أنّه ليس من الأصول المشـهورة.» الى آخره ففساده واضـح بعد التأمّل فيما ذكرناه، و ليـت شـعرى أىّ كتـاب مـن الرواة الأقـدمين أشـهر منه، و أىّ مؤلّـف لم ينقـل منه، بـل لم يـذكروا كتابـا مخصوصـا منه فى طىّ الإجازات سواه.

و قال ابن طاوس فى كتاب عمل شهر رمضان- المدرج فى الإقبال:

فصل فى تعظيم شهر رمضان §ورد عنوان الفصل فى الإقبال باللفظ التالى: فصل فى تعظيم التلفظ بشهر رمضان.

§-: رأيت و رويت من كتاب الجعفريات و هى

↕

ص: ۲۸

ألف حـديث بإسـناد واحد، عظيم الشأن، إلى مولانا موسـى بن جعفر، عن مولانا جعفر بن محمّد، عن مولانا محمّد بن على، عن مولانا على بن الحسين، عن مولانا الحسين بن على، عن مولانا على [بن أبى طالب عليهم السلام، قال:

«لا تقولوا رمضان» الخبر. و هذا الحديث وقف فيه الإسناد فى الأصل إلى مولانا على عليه السلام §الجعفريات: ۵۹.

§.

و قـد روينـا فى غير هـذا أنّ كل ما روى عن مولانا على] §ما بين المعقوفين لم يرد فى المخطوطـة و الظاهر أنّه سـقط لسـهو من كاتبها، كما و ان هذه القطعة قد وردت فى الحجرية و كذلك المصدر، و قد أثبتناها فى المتن لضرورتها.

§ عليه السلام فهو عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله §إقبال الأعمال: ۳.

§، انتهى.

و لا يخفى أنّ فى قوله: عظيم الشأن، مـدح عظيم لإسـماعيل و ابنه موسـى و محمّـد بن الأشـعث يقرب من التوثيق، فإنّه فى مقام مـدح هؤلاء لا- الّـذين فوقهم صـلوات اللّه عليهم. و قـد مرّ ما ذكره العلامـة فى إجازته الكبيرة §لاحظ الإجازة الكبيرة فى بحار الأنوار ۱۰۷: ۶۰- ۱۳۷، و تقدم فى صفحة ۲۰.

§.

و قـال شـمس الفقهاء الشـهيد قـدّس اللّه سرّه فى البيان- فى مسألـة عـدم منع الـدين من الزكاة- ما لفظه: و الـدّين لا يمنع زكاة التجارة كما مرّ فى العينيـة، و إن لم يكن الوفاء من غيره، لأنّها و إن تعلّقت بالقيمة فالأعيان مرادة، و كذا لا يمنع من زكاة الفطرة إذا كان مالكا مئونـة السـنة، و لا من الخمس إلّا خمس الأرباح. نعم يمكن أن يقال: لا يتأكّد إخراج زكاة التجارة للمديون، لأنّه نفـل يضـرّ بـالفرض، و فى الجعفريات: من كان له مال، و عليه مال، فليحسب ماله و ما عليه، فإن كان له فضل مائتى درهم فليعط

خمسه، و هذا نصّ فی منع الدین الزکاة.

↕

ص: ۲۹

و الشیخ فی الخلاف ما تمسّک علی عدم منع الدین إلّا بإطلاق الأخبار الموجبة للزکاة §البیان: ۱۹۱- ۱۹۲، الجعفریات: ۵۴، الخلاف ۲: ۱۰۸ مسألة ۱۲۵.

§، انتهی.

و ظاهره کما نسب إلیه فی المدارک §مدارک الاحکام ۵: ۱۸۴.

§ التوقّف فی هذا الحکم- الذی ادّعی العلّامة علیه الإجماع فی المنتهی §منتهی المطلب ۱: ۵۰۶.

§، کما حکی- لأجل الخبر المذکور، و هذا ینبئ عن شدّة اعتماده علیه، و لا یکون إلّا بعد صحة نسبة الکتاب إلی مؤلّفه، و صحّة سنده.

و قال فی الذکری: إذا لم نقل بوجوب التحلیل فالأولی استحبابه استظهارا، و لو مع الکثافة، لما رووه أنّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله فعله، و روینا فی الجعفریات أنّه صلّی اللّه علیه و آله قال: «أمرنی جبرئیل علیه السلام، عن ربّی أن أغسل فنکی عند الوضوء»، و هما جانبا العنفقة، أو طرف اللحیین عندها، و فی الغریبین: مجمع اللحیین و وسط الذقن، و قیل: هما العظمان الناشزان من الأذنین، و قیل: هما ما یتحرکان من الماضغ، و عنه صلّی اللّه علیه و آله أنّه کان ینضح غابته- و هی الشعر تحت الذقن- و أنّ علیا علیه السلام کان یخلّل لحیته.

و ما مرّ- مما یدلّ علی نفی التخلیل- یحمل علی نفی الوجوب، جمعا بین الأخبار، و حینئذ بطریق الأولی استحباب إفاضة الماء علی ظاهر اللحیة طولا، انتهی §ذکری الشیعة: ۸۴، و فی النهایة ۳: ۴۷۶ الحدیث باللفظ التالی: أمرنی جبرئیل أن أتعاهد فنیکی بالماء عند الوضوء، الغریبین: مخطوط، و انظر الجعفریات: ۱۸.

§.

فانظر کیف سلک بأخبار الجعفریات سلوکه بما فی الکتب الأربعة.

↕

ص: ۳۰

و قال رحمه اللّه: فی نکت الإرشاد فی شرح الإرشاد- فی کتاب الصوم-:

فائدة نهی عن التلفّظ بلفظ رمضان، بل یقال «شهر» فی أحادیث من أجودها ما أسنده بعض الأفاضل إلی الکاظم علیه السلام، عن أبیه، عن آبائه علیهم السلام: «لا تقولوا رمضان فإنّکم لا تدرون ما رمضان» §نکت الإرشاد: مخطوط.

§. و مراده الخبر الموجود فی الجعفریات §الجعفریات: ۵۴.

§، کما لا یخفی علی من نظر سائر أخباره فی الوسائل، فی باب کراهة قول رمضان من غیر إضافة الی الشهر §وسائل الشیعة ۱۰: ۳۱۹.

§.

و عندی مجموعة شریفة کلّها بخط الشیخ الجلیل صاحب الکرامات شمس الدین محمّد بن علی الجباعی، جدّ شیخنا البهائی رحمه اللّه نقلها کلّها من خطّ شیخنا الشهید طاب ثراه و ممّا فیها ما اختصره من هذا الکتاب الشریف یقرب من ثلث هذا الکتاب، و کتب فی آخر الأوراق التی فیها هذه الأخبار: یقول محمد بن علی الجباعی: إلی هاهنا وجدت من خطّ الشیخ محمد ابن مکیّ

قدس سره من الجعفريات، على أنّى تركت بعض الأحاديث و أوّلها ناقص، و لعلّ آخرها كذلك، و ذلك يوم الاثنين سادس شهر ربيع الأوّل، سنة اثنتين و سبعين و ثمانمائة، و الحمد للّه أولا و آخرا، و صلّى اللّه على محمد و آله الطاهرين.

و أمّا ثالثا: فقوله رحمه اللّه: «و لذا لم ينقل عنه الحرّ فى الوسائل» فإنّ فيه أنّه من أين علم أنّ الكتاب كان عنده و لم يعتمد عليه؟ و لذا لم ينقل عنه، بل المعلوم المتيقّن أنّه كغيره من الكتب المعتبرة لم يكن عنده، و لو كان لنقل عنه قطعا، فإنّه ينقل عن كتب هى دونه بمراتب من جهة المؤلّف، أو لعدم ثبوت النسبة إليه، أو ضعف الطريق إليه، كفضل الشيعة للصدوق، و تحف العقول،

↕

ص: ۳۱

و تفسير فرات، و إرشاد الديلمى، و نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، و الاختصاص للمفيد.

بل ذكر فى أمل الآمل §أمل الآمل ۲: ۳۶۴.

§ جملة من الكتب لم يعرف مؤلفها، و لذا لم ينقل عنها، و لم يذكر هذا الكتاب مع أنّه يتشبّث فى الاعتماد، أو النسبة بوجوه ضعيفة، و قرائن خفيّة، و لو كان الكتاب عنده مع اعتماد المشايخ و تصريح الأجلّة، حاشاه أن يهمله و يتجافى عنه.

هذا كتاب جامع الأخبار لم ينقل عنه فى الوسائل لجهله بمؤلّفه، ثم بعده عرفه و نسبه إلى صاحب المكارم، و ينقل عنه فى كتاب الرجعة و غيرها §الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ۲۸.

§، مع أنّ هذه النسبة بمكان من الضعف، كما سنذكره ان شاء اللّه تعالى. مع أنّه نقل فى كتاب الصوم- فى (باب كراهة قول رمضان من غير إضافة)- عن السيّد فى الإقبال الخبر الذى نقله عن الجعفريات، و المدح الذى ذكره §وسائل الشيعة ۱۰: ۳۲۰/ ۱۳۵.

§، فكيف يعتمد عليه مع الواسطة، و لم يعتمد عليه بدونها؟ و كأنّه رحمه اللّه تعالى زعم أنّ الأشعثيات غير الجعفريات، فوقع فى هذا المحذور، مع أنّ اتحادهما من الواضحات لمن تأمّل فيما نقلناه عنهم، و فى الكتاب، و فى نوادر السيّد فضل اللّه.

و أمّا رابعا: فقوله رحمه اللّه: «و لا المجلسى فى البحار». الى آخره، فإنّه قد مرّ §تقدم فى الصفحة: ۲۴.

§ كلامه رحمه اللّه فى أمر هذا الكتاب، و قال أيضا فى الفصل الثانى من أول بحاره: (و [أما] §زيادة من بحار الأنوار.

§ كتاب النوادر فمؤلّفه من الأفاضل الكرام، قال الشيخ منتجب الدين [فى الفهرست] §زيادة من بحار الأنوار.

§: علّامة زمانه- إلى آخر ما يأتى §يأتى فى الصفحة: ۳۲۴.

§، ثم قال

↕

ص: ۳۲

رحمه اللّه-: و أكثر أحاديث هذا الكتاب مأخوذ من كتاب موسى بن إسماعيل ابن موسى بن جعفر عليهما السلام، الذى رواه سهل بن أحمد الديباجى، عن محمد بن محمد بن الأشعث، عنه.

فأمّا سهل فمدحه النجاشى، و قال ابن الغضائرى بعد ذمّه: لا بأس بما يروى عن الأشعثيات، و ما يجرى مجراها مما رواه غيره.

و ابن الأشعث وثّقه النجاشى و قال: يروى نسخة عن موسى بن إسماعيل. و روى الصدوق فى المجالس من كتابه بسند آخر هكذا: حدثنا الحسين بن أحمد بن إدريس، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن موسى بن إسماعيل، فبتلك القرائن يقوى العمل بأحاديثه) §بحار الأنوار ۱: ۳۶.

§ انتهى.

و أمّا خامسا: فقوله رحمه اللّه و من البعيد عدم عثورهما عليه إذ لا بعد فيه جدّا، فإنّه كان عند الثانى كتب كثيرة معتبرة لم تكن عند الأول، كما لا يخفى على من راجع البحار و الوسائل، و كان عند ميرلوحى المعاصر للمجلسى، الساكن معه فى أصبهان كتب نفيسة جليلة: ككتاب الرجعة لفضل بن شاذان، و الفرج الكبير فى الغيبة لأبى عبد اللّه محمد بن هبة اللّه بن جعفر الورّاق الطرابلسى، و كتاب الغيبة للحسن بن حمزة المرعشى، و غيرها، و لم يطلع عليه المجلسى رحمه اللّه مع كثرة احتياجه إليها، فإنّ لعدم العثور أسبابا كثيرة سوى عدم الفحص، منها: ضنّة صاحب الكتاب، كما فى المورد المذكور، و هذا الكتاب لم نجد من نقل عنه بعد الشهيد، كجملة من كتب اخرى كانت عنده، و ينقل عنها فى الذكرى و مجاميعه التى سنشير إليها، و لو من الذين لا يبالون فى مقام النقل بالمآخذ، و يعتمدون على الكتب المجهولة، و المراسيل الموجودة فى ظهر الكتب، و بهذا يقوى الظن بعدم وجوده فى تلك البلاد.

↕

ص: ۳۳

و أمّا نحن فعثرنا عليه فى الكتب التى جاء بها بعض السادة من أهل العلم من بلاد الهند، و كان مع قرب الإسناد، و مسائل على بن جعفر عليه السلام، و كتاب سليم فى مجلد، و الحمد للّه على هذه النعمة الجليلة.

و أمّا سادسا: فقوله رحمه اللّه: «و الشيخ و النجاشى.» الى آخره، فإنّ من نظر الى ترجمة محمّد بن الأشعث، و إسماعيل بن موسى عليه السلام، و سهل ابن أحمد، لا يشكّ أنّ الكتاب المذكور نسخة كان يرويها إسماعيل، عن آبائه، و وصل الى ابن الأشعث بتوسّط ابنه موسى، و منه تلقّى الأصحاب، و لذا عرف بالأشعثيات، فراجع ما نقلناه.

و ليس لمحمّد كتاب إلّا كتاب فى الحج، فيما روته العامّة عن الصادق عليه السلام، و إنّما ذكروا فى ترجمته أنّه يروى هذه النسخة.

قال الشيخ رحمه اللّه فى الرجال: محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفى يكنّى أبا على، و مسكنه بمصر، يروى نسخة عن موسى بن إسماعيل. §رجال الشيخ الطوسى: ۵۰۰/ ۶۳.

§ إلى أخر ما تقدم، و لم يذكر له كتابا.

و فى رجال النجاشى- بعد الترجمة-: له كتاب الحجّ ذكر فيه ما روته العامّة عن جعفر بن محمد عليهما السلام §رجال النجاشى: ۳۷۹/ ۱۰۳۱.

§. و لم يذكر غيره، و ليس فى هذا الكتاب منه خبر فضلا عن توهّم كونه هو.

و ممّا يوضح ما ذكرنا ما فى فلاح السائل للسيّد على بن طاوس قدّس سرّه، قال: و فى كتاب محمّد بن محمّد بن الأشعث بإسناده أنّ مولانا عليا عليه السلام، قال: «ما رأيت إيمانا مع يقين أشبه منه بشكّ» §فلاح السائل: ۲۱۴.

§. الى آخر ما فى الجعفريات §الجعفريات: ۲۳۷.

§ فلاحظ.

↕

ص: ۳۴

و قال فى جمال الأسبوع: و من ذلك من كتاب رواية الأبناء عن الآباء، رواية أبى على بن محمّد بن الأشعث الكندى الكوفى، من الجزء العاشر، بإسناده عن جعفر، عن آبائه عليهم السلام، قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: «من قرأ فى دبر صلاة الجمعة» §جمال الأسبوع: ۴۱۹.

§ إلى آخر ما فيه.

و أمّا سابعا: فقوله رحمه اللّه: «فإن تتبعه و تتبع كتب الأصول». الى آخره، فإنّه من الغرابة بمكان إذ هو أحسن كتاب رأيناه من كتب الأصول ترتيبا و وضعا، و جلّ متون أخباره موجود فى الكتب الأربعة، و كتب الصدوق رحمه اللّه، باختلاف يسير فى بعضها، كما لا يخفى على من راجع كتابنا هذا، و الوسائل. و ليس فيه ما يوافق العامّة- و يجب حمله على التقية- إلّا نزر يسير.

و فى الكتب الأربعة التى عليها تدور رحى مذهب الإماميّة من سنخ هذه الأخبار ما لا يحصى.

و هذا الكتاب لم يكن موجودا عنده يقينا، فكيف نسب إليه ما نسبه؟

و لعلّه من تتمّة كلام هذا الفاضل الذى نسب إليه ما ينبئ عن غاية بعده عن هذا الفن، بل الافتراء العظيم على هذا الكتاب الشريف، و لعمرى لولا أنّ إسماعيل هاجر إلى مصر، البعيدة عن مجمع الرواة، و نقلة الأخبار، لكان هذا الكتاب من أشهر كتب الشيعة، و مع ذلك رأيت كيف تلقّوه منه بالمسافرة، و الرسالة، و المكاتبة. و هذا واضح بحمد اللّه تعالى، و يزيده توضيحا إنكار العامّة ذلك الكتاب، و نسبتهم ما فيه إلى الوضع لاشتماله على المناكير.

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال: محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفى [أبو الحسن] §زيادة من المصدر.

§ نزيل مصر، قال ابن عدى: كتبت عنه بها، حمله [شدة تشيّعه أن] §فى المخطوط و الحجرى: جملة، و ما بين المعقوفين زيادة من المصدر.

§، أخرج إلينا نسخة قريبا من ألف حديث، عن موسى بن إسماعيل بن

↕

ص: ۳۵

موسى بن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جده، عن آبائه عليهم السلام، بخطّ طرىّ عامّتها مناكير، فذكرنا ذلك للحسين بن على بن الحسين العلوى §كذا و فى المصدر: «الحسين بن على الحسنى العلوى» و فى هامش الصفحة عن بعض نسخ الميزان: «بن على بن الحسين العلوى». و ذكره ابن حجر فى لسان الميزان ۵: ۳۶۲ و قال: «ابن على بن الحسين بن عمر بن على بن الحسين بن على العلوى».

§، شيخ أهل البيت بمصر، فقال: كان موسى هذا جارى بالمدينة أربعين سنة، ما ذكر قطّ أنّ عنده رواية، لا عن أبيه، و لا عن غيره.

فمن النسخة: أنّ النبى صلّى اللّه عليه و آله قال: «نعم الفصّ البلور» و منها «شرّ البقاع دور الأمراء الذين لا يقضون بالحق» و منها: «ثلاثة ذهبت منهم الرحمة: الصيّاد، و القصّاب، و بائع الحيوان» و منها: «لا خيل أبقى من الدهم، و لا امرأة كابنة العمّ» و منها: «اشتدّ غضب اللّه على من أهرق دمى و آذانى فى عترتى» و ساق له ابن عدى عدة موضوعات.

قال السهمى: سألت الدار قطنى، فقال: آية من آيات اللّه وضع ذلك الكتاب- يعنى العلويات §ميزان الاعتدال ۴: ۲۷- ۲۸.

§- انتهى زخرف قوله، و صرف الوقت فى ردّه تضييع للعمر مع خروجه عن وضع الكتاب.

و أمّا ثامنا: ففى الكتاب المذكور خبر آخر، لعلّه أدلّ على المطلوب من الخبر المذكور، ففيه بالسند المعهود، عن على بن أبى طالب عليه السلام قال:

«ثلاثة إن أنتم فعلتموهن لم ينزل بكم بلاء: جهاد عدوّكم، و إذا رفعتم إلى أئمتكم حدودكم فحكموا فيها بالعدل» §الجعفريات: ۲۴۵.

§ الخبر.

و الخبر الذى ذكره لا ينحصر مأخذه فى الأشعثيات، فقد رواه القاضى نعمان المصرى قدس سره فى دعائم الإسلام، و يأتى ما يدلّ على الاعتماد عليه، حتى عنده رحمه اللّه. و أمّا حكم أصل المسألة فمحلّه الفقه.

↕

ص: ۳۶

هذا و ينبغى التنبيه على أمور:

الأول: إنّ أخبار هذا الكتاب كلّها مروية عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، أو عن على عليه السلام بالسند المتقدم، و قد ينتهى إلى السجّاد، و الباقر، و الصادق عليهم السلام فى موارد قليلة. و فى الكتاب أخبار قليلة متفرّقة بغير طريق أهل البيت عليهم السلام رواها محمّد بن الأشعث، بإسناده عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و فى آخره أيضا عشرون حديثا كذلك، و الظاهر أنّ طرقها عاميّة ألحقها بهذا الكتاب، و صرّح فى عنوان بعضها بأنّه من غير طريق أهل البيت عليهم السلام، و قد نقلناها و وزّعناها على الأبواب تأسّيا بصاحب الوسائل، من نقله كلّ ما وجد فى كتب الصدوق، و غيره، و إن كان تمام رجال سنده عاميّة مع أنّها ممّا يتسامح فيه من الأحكام و الآداب، أو له شواهد من أخبار الأصحاب.

الثانى: إنّ جامع الكتاب ذكر تمام السند فى كل خبر، إلّا إنّه تفنّن فى المقامات.

ففى كتاب الطهارة، و الصلاة، و الزكاة، و الصوم، و قليل من الحجّ هكذا: أخبرنا محمّد، حدثنى موسى، حدثنا أبى، عن أبيه، عن جدّه جعفر ابن محمّد عليهما السلام. إلى آخره.

و فى كتاب الحجّ، و الجهاد، و النكاح، و الطلاق، و الحدود، و الديات، و قليل من السير و الآداب هكذا: أخبرنا عبد اللّه، أخبرنا محمّد، حدثنى موسى.

إلى آخره §هنا زيادة فى الحجرية لم ترد فى المخطوط هى: و فى جملة من أبواب كتاب السير و الآداب هكذا:

§.

و فى باقيها: أخبرنا عبد اللّه بن محمّد، قال: أخبرنا محمّد بن محمّد، قال:

حدثنى موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا أبى. الى آخره، و هكذا فى كتاب

↕

ص: ۳۷

الجنائز، و كتاب الدعاء، و كتاب الرؤيا. و فى كتاب غير مترجم مثل كتاب السير هكذا: و بإسناده.

و نحن أخرجنا الخبر منه كما وجدناه، متبرّكين بذكر تمام السند كما فيه، إلّا فى بعض المواضع، فبعد ذكر خبر بسنده نقول: و بهذا السند. إلى آخره.

الثالث: إنّك تجد- بعد النظر فى أبواب الوسائل، و ما استدركناه- إنّ كثيرا ممّا نقلناه من هذا الكتاب مروىّ فى الكتب الأربعة، بطرق المشايخ قدس سرهم إلى النوفلى، عن السكونى، عن أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد عليهما السلام، عن آبائه عليهم السلام كما فيه، و يظهر من هذا أنّ السكونى كان حاضرا فى المجلس الذى كان أبو عبد اللّه عليه السلام يلقى إلى ابنه الكاظم عليه السلام سنّة جدّه صلّى اللّه عليه و آله بطريق §فى المخطوطة: بطرق.

§ التحديث، فألقاه إلى ابنه إسماعيل على النحو الذى تلقّاه، و هذا ممّا ينبئ عن علوّ مقام السكونى عنده عليه السلام، و لطفه به، و اختصاصه بهذا التشريف، و يضعّف جعل أسلوب رواياته قرينة على عاميّته فإنّها- عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام- و هذا ظاهر على المنصف البصير، و لا يتبئك مثل خبير.

↕

ص: ۳۸

۲- و کتاب درست:

و أخواته، إلی جزء من نوادر علیّ بن أسباط، وجدناها مجموعهٔ منقولهٔ کلّها من نسخهٔ عتیقهٔ صحیحهٔ بخط الشیخ منصور بن الحسن الآبی، و هو نقلها من خط الشیخ الجلیل محمّد بن الحسن القمّی، و کان تأریخ کتابتها سنهٔ أربع و سبعین و ثلاثمائهٔ، و ذکر أنّه أخذ الأصول المذکورهٔ من خطّ الشیخ الأجلّ هارون بن موسی التلعکبری، و هذه النسخهٔ کانت عند العلّامهٔ المجلسی قدّس سرّه، کما صرّح به فی أوّل البحار §بحار الأنوار ۱: ۴۳.

§ و منها انتشرت النسخ، و فی أوّل جملهٔ منها و آخرها یذکر صورهٔ النقل §هنا زیادهٔ فی الحجریهٔ هی: المذکور.

§.

أمّا کتاب درست: فهو ساقط من أوّله، و فی آخره: تمّ کتاب درست، و فرغت من نسخه من أصل أبی الحسن محمّد بن الحسن بن الحسین بن أیّوب القمّی أیّده اللّه سماعا له عن الشیخ أبی محمّد هارون بن موسی بن أحمد التلعکبری أیّده اللّه بالموصل، فی یوم الأربعاء، لثلاث لیال بقین من ذی القعدهٔ، سنهٔ أربع و سبعین و ثلاثمائهٔ، و الحمد للّه ربّ العالمین و صلّی اللّه علی محمّد و آله و سلّم تسلیما.

و درست هذا رمی بالوقف، و فی رجال النجاشی: درست بن أبی منصور محمّد الواسطی، روی عن أبی عبد اللّه، و أبی الحسن علیهما السلام، و معنی درست أی صحیح. له کتاب یرویه جماعهٔ: منهم سعد بن محمّد الطاطری عمّ علیّ بن الحسن الطاطری، و منهم محمّد بن أبی عمیر.

أخبرنا الحسین بن عبید اللّه، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا

↕

ص: ۳۹

حمید بن زیاد، قال: حدّثنا محمّد بن غالب الصیرفی، قال: حدّثنا علیّ بن الحسن الطاطری، قال: حدّثنا عمّی سعد بن محمّد أبو القاسم، قال: حدّثنا درست بکتابه.

و أخبرنا محمّد بن عثمان، قال: حدثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا عبید اللّه ابن أحمد بن نهیک، قال: حدثنا محمّد بن أبی عمیر، عن درست بکتابه §رجال النجاشی: ۱۶۲/ ۴۳۰.

§.

و قال الشیخ فی الفهرست: درست الواسطی له کتاب، و هو ابن أبی منصور، أخبرنا بکتابه أحمد بن عبدون، عن علیّ بن محمّد بن الزبیر القرشی، عن أحمد ابن عمر بن کیسبهٔ، عن علی بن الحسن الطاطری، عن درست.

و رواه حمید، عن ابن نهیک، عن درست §فهرست الشیخ: ۶۹/ ۲۷۸.

§.

و ظاهر النجاشی أنّ علی بن الحسن یروی عنه بتوسط عمّه. و صریح الشیخ رحمه اللّه أنّه یروی عنه بلا واسطهٔ، و یؤید الأخیر ما فی الاستبصار، فی باب الطیب من أبواب ما یجب علی المحرم اجتنابه، روایته عنه بعنوان علی الجرمی §الاستبصار ۲: ۱۷۸/ ۵۹۲.

§.

و فی التهذیب فی باب ما یجب علی المحرم اجتنابه §التهذیب ۵: ۲۹۸/ ۱۰۰۸.

§، و فیه فی باب الطواف قریبا من آخره روایته عنه بعنوان الطاطری §التهذیب ۵: ۱۳۹/ ۲۵۹.

§، و فیه فی باب الکفارة عن خطأ المحرم، روایته عنه مرّتین بعنوان علی بن الحسن الجرمی §التهذیب ۵: ۳۵۱/ ۱۲۲۰. أمّا الحدیث الثانی الذی أشار إلیه المصنف قدس سره فی التهذیب ۵: ۳۴۲/ ۱۱۸۶ فی النسخة المطبوعة بواسطة محمد، و لعلّ المصنف اعتمد نسخة من التهذیب خالیة من هذه الواسطة و اللّه أعلم بالصواب.

§.

↕

ص: ۴۰

ثم لا یخفی أنّه یروی عنه غیر هؤلاء جماعة من أجلّاء الرواة، و المشایخ الثقات:

کنضر بن سوید: فی التهذیب فی باب ضروب الحجّ §التهذیب ۵: ۲۶/ ۷۷.

§، و فی الکافی فی باب ثواب المرض §الکافی ۳: ۱۱۴/ ۶.

§، و فی باب تعجیل عقوبة الذنب §المصدر السابق ۲: ۳۲۳/ ۱۱.

§، و فی الاستبصار فی باب أنّ التمتع فرض من نأی عن الحرم §الاستبصار ۲: ۱۵۱/ ۴۹۵.

§، و فی الکافی فی باب الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر §الکافی ۵: ۵۸/ ۸.

§.

و الحسن بن علی الوشّاء: فی مشیخة الفقیه §من لا یحضره الفقیه ۴: ۷۸.

§، و فی الکافی فی باب التقیة §الکافی ۲: ۱۷۳/ ۸.

§. و فی التهذیب فی باب العتق §التهذیب ۸: ۲۴۸/ ۸۹۵.

§، و فی الاستبصار فی باب الرجل یعتق عبدا له و علی العبد دین بعنوان الحسن بن علی §الاستبصار ۴: ۲۰/ ۶۲۹.

§، و الظاهر أنّه الوشاء بقرینة ما فی الفقیه § من لا یحضره الفقیه ۴: ۷۸.

§.

و أحمد بن محمّد بن أبی نصر البزنطی: فی الکافی فی باب ثواب المرض § الکافی ۳: ۱۱۴/ ۷.

§ و فی التهذیب فی باب الصید و الذکاة § النسخة المطبوعة من التهذیب (فی الباب المذکور) خالیة من روایة البزنطی عن درست، و لعلّه من سهو قلم المصنف، و اللّه أعلم بالصواب. و سبب السهو أنه نقل فی جامع الرواة روایة البزنطی عن درست فی الکافی فی باب ثواب المرض. ثم قال: أحمد بن محمد بن عیسی عن محمد بن علی عنه فی التهذیب فی باب الصید و الذکاة. نسبه المصنف إلی البزنطی.

§.

↕

ص: ۴۱

و إسماعیل بن مهران: فی الکافی فی باب الصبر §الکافی ۲: ۷۴/ ۱۳.

§، و فی باب أنّ المیّت یزور أهله §الکافی ۳: ۲۳۰/ ۴.

§، و فی باب بعد باب أرواح المؤمنین §الکافی ۳: ۲۴۴/ ۳.

§، و فی التهذیب فی باب القود بین الرجال و النساء §التهذیب ۱۰: ۱۸۶/ ۷۳۲.

§

و عبد اللّه بن بکیر: فی التهذیب فی باب دیات الأعضاء §التهذیب ۱۰: ۲۶۱/ ۱۰۳۱.

§، و فی الکافی فی باب مولد النبیّ صلّی اللّه علیه و آله §النسخهٔ المطبوعهٔ خالیهٔ من هذا السند فی الباب المذکور و اللّه أعلم بالصواب، هذا و فی جامع الرواهٔ: روایهٔ عبد اللّه بن بکیر عنه فی التهذیب فی باب دیات الأعضاء. علی بن المعلی عن أخیه محمد عنه فی الکافی فی مولد النبی صلّی اللّه علیه و آله.

§

و جعفر بن محمّد الأشعری: فی الکافی فی کتاب العقل و الجهل §روی الشیخ الکلینی فی الکافی فی الباب المذکور الحدیث عن جعفر بن محمّد الأشعری عن عبید اللّه الدهقان عن درست کما فی النسخهٔ المطبوعهٔ، ۱: ۱۸ الحدیث ۱۷. و لکن الأردبیلی فی جامع الرواهٔ ۱/ ۳۱۱ فی ترجمهٔ درست قال عنه جعفر بن محمد الأشعری فی الکافی فی باب العقل و الجهل.

§

و الحسن بن محبوب: فی الکافی فی باب مجالسهٔ العلماء §الکافی ۱: ۳۱/ ۲.

§

و علی بن معبد: فیه فی باب المشیئهٔ و الإرادهٔ §الکافی ۱: ۱۱۷/ ۵.

§

و الحسین بن زید: فیه فی باب البیان و التعریف من کتاب التوحید § الکافی ۱: ۱۲۵ الحدیث الأول، و قد وضع فی النسخهٔ المطبوعهٔ تحت عنوان (باب اختلاف الحجهٔ علی عباده)

§

↕

ص: ۴۲

و أبو شعیب المحاملی: فیه فی باب حجج اللّه علی خلقه §الکافی ۱: ۱۲۵ الحدیث الأول.

§

و محمّد بن معلّی: فیه فی مولد النبیّ صلّی اللّه علیه و آله §الکافی ۱: ۳۷۲/ ۲۷.

§

و أمیّهٔ بن علیّ القیسی: فیه أیضا §الکافی ۱: ۳۷۰/ ۱۸.

§

و زیاد القندی: فی الکافی فی باب القنوت فی الفریضهٔ §الکافی ۳: ۳۴۰/ ۱۵.

§، و بعد حدیث نوح علیه السلام من کتاب الروضهٔ §روضهٔ الکافی: ۲۷۲/ ۴۰۵.

§ و محمّد بن إسماعیل: فی التهذیب فی باب الزیادات فی فقه الحجّ §التهذیب ۵: ۳۹۱/ ۱۳۶۸.

§، و فی الاستبصار فی باب المرأهٔ الحائض متی تفوت متعتها §الإستبصار ۲: ۳۱۲/ ۱۱۰۹.

§، و فی الکافی فی باب ما یجب علی الحائض من أداء المناسک §الکافی ۴: ۴۴۶/ ۲.

§.

و علیّ بن أسباط: فی التهذیب فی باب الزیادات فی فقه الحجّ §التهذیب ۵: ۳۹۴/ ۱۳۷۴.

§، و فی الاستبصار فی باب ما یجب علی الحائض من أداء المناسک § الإستبصار ۲: ۳۱۴/ ۱۱۱۵، فی باب المرأة الحائضة متی تفوت متعتها.

§.

و سلمة بن الخطّاب: فی التهذیب فی الباب المذکور § التهذیب ۵: ۳۹۲/ ۱۳۶۹.

§، و فی الاستبصار فی باب المرأة الحائض متی تفوت متعتها § الاستبصار ۲: ۳۱۲/ ۱۱۱۰.

§ § ورد هنا فی الحجریة زیادة: و فی الکافی فی باب ما یجب علی الحائض من أداء المناسک.

§.

↕

ص: ۴۳

و ابن رباط: فی الکافی فی باب ما یجب علی الحائض من أداء المناسک §الکافی ۴: ۴۴۶/ ۳.

§.

و یوسف بن علیّ: فیه فی باب شارب الخمر §الکافی ۶: ۳۹۸/ ۱۲.

§.

و إبراهیم بن محمّد بن إسماعیل: فیه فی باب أنّ الفرائض لا تقام إلّا بالسیف §الکافی ۷: ۷۷/ ۲.

§.

و واصل بن سلیمان: فیه فی باب الشواء من أبواب الأطعمة §الکافی ۶: ۳۱۹/ ۵.

§.

و أبو یحیی الواسطی: فیه فی باب طبقات الأنبیاء و الرسل §الکافی ۱: ۱۳۳/ ۱.

§.

و أبو عثمان: فیه فی باب البصل §الکافی ۶: ۳۷۴/ ۴.

§.

و هؤلاء جماعة وجدنا روایتهم عن درست فی الکتب الأربعة، و فیهم:

ابن أبی عمیر، و البزنطی، اللّذان لا یرویان إلّا عن ثقة، و فیهم من الّذین أجمعت العصابة علی تصحیح أخبارهم، أربعة: هما §أی ابن أبی عمیر و البزنطی.

§، و الحسن بن محبوب، و عبد اللّه بن بکیر.

و یأتی فی شرح أصل النرسی أنّ الإجماع المذکور من أمارات الوثاقة.

و فیهم من الثقات الأجلّاء غیرهم جماعة: کالوشاء، و ابن سوید، و ابن نهیک، و ابن مهران، و ابن معبد الذی یروی عنه صفوان بن یحیی، و الحسین ابن زید، و أبو شعیب المحاملی، و ابن أسباط، و إبراهیم بن محمّد بن إسماعیل، و سعد بن محمّد الّذین یروی عنهم علی الطاطری، و قد قال الشیخ قدس سره:

↕

ص: ۴۴

إنّ الطائفة عملت بما رواه الطاطريّون §انظر عدة الأصول ۱: ۳۸۱.

§.

و بعد رواية هؤلاء عنه لا يبقى ريب فى أنّه فى أعلى درجة الوثاقة، و رواياته مقبولة، و كتابه معتمد، و قد تأمّل فى التعليقة فى وقفيّته §تعليقة الوحيد: ۱۳۸، ضمن منهج المقال.

§، و لعلّه فى محلّه و لا حاجة لنا إلى شرحه.

↕

ص: ۴۵

۳- و أمّا أصل زيد الزرّاد:

فأوّله فى النسخة الموجودة هكذا: حدثنا أبو محمّد هارون ابن موسى بن أحمد التلعكبرى، قال: حدثنا أبو على محمّد بن همام، قال: أخبرنا حميد بن زياد بن حمّاد، قال: حدثنا عبد اللّه بن أحمد بن نهيك أبو العباس، قال: حدثنا محمّد بن أبى عمير، عن زيد الزرّاد، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول:. الخبر، ثم ساق الأخبار مصدّرة بزيد عنه عليه السلام.

و فى رجال النجاشى: زيد الزرّاد كوفى، روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، له كتاب.

أخبرنا محمّد بن محمّد، قال: حدثنا جعفر بن محمّد، قال: حدثنا أبى و على بن الحسين بن موسى، قالا: حدثنا على بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدثنا محمّد بن عيسى بن عبيد، عن ابن أبى عمير، عن زيد، بكتابه §رجال النجاشى: ۱۷۵/ ۴۶۱.

§.

و فى الفهرست: زيد النرسى، و زيد الزرّاد، لهما أصلان لم يروهما محمّد ابن على بن الحسين بن بابويه، و قال فى فهرسته: لم يروهما محمّد بن الحسن بن الوليد، و كان يقول: هما موضوعان، و كذلك كتاب خالد بن عبد اللّه بن سدير، و كان يقول: وضع هذه الأصول محمّد بن موسى الهمدانى، و كتاب زيد النرسى رواه ابن أبى عمير، عنه §فهرست الشيخ الطوسى: ۷۱ برقم ۲۸۹ و ۲۹۰.

§.

و قال العلّامة قدس سره فى الخلاصة- بعد نقل ما فى الفهرست-: و قال ابن الغضائرى: زيد [الزرّاد] §زيادة من الخلاصة.

§ كوفى، و زيد النرسى رويا عن أبى عبد اللّه

↕

ص: ۴۶

عليه السلام، و قال أبو جعفر ابن بابويه: إنّ كتابهما موضوع، وضعه محمّد بن موسى السمّان، قال: و غلط أبو جعفر فى هذا القول، فإنّى رأيت كتبهما مسموعة عن محمّد بن أبى عمير.

و الذى قاله الشيخ [عن] §زيادة من الخلاصة.

§ ابن بابويه رحمه اللّه، و ابن الغضائرى قدس سره لا يدلّ على طعن فى الرجلين، فإن كان توقّف ففى رواية الكتابين، و لمّا لم أجد لأصحابنا تعديلا لهما، و لا طعنا فيهما توقّفت فى §فى المصدر: عن قبول».

§ روايتهما §الخلاصة: ۲۲۲ برقم ۴.

§، انتهى.

و لا يخفى أنّ عطف ابن الغضائرى على ابن بابويه فى غير محلّه، فإنّه نسبه إلى الخطأ، و صرّح بسلامة §هنا زيادة فى الحجرية هى: هذا.

§ الكتاب عن هذه النسبة، و أنّه من الأصول المعتمدة، فكيف يجعل كلامه طعنا فى الكتاب؟.

و اعلم أنّ الكلام فى حال زيد الزرّاد و أصله يأتى مفصّلا فى حال زيد النرسى و أصله، لاشتراكهما فى جملة من الكلمات، غير أنّا نذكر بعض ما يختصّ به هنا فنقول:

كلام النجاشى صريح فى أنّه من أصحاب الأصول، لقوله- فى أول الترجمة-: روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام §رجال النجاشى: ۱۷۵/ ۴۶۱.

§ و هذا دأبه فى ترجمة أصحاب الأصول، كما لا يخفى على من تأمّل فيه. و سنده إليه صحيح على الأصحّ، فإنّه ليس فيه من يتوقّف فيه إلّا إبراهيم بن هاشم §يبدو ان الكلام عن إبراهيم بن هاشم لا مورد له لعدم وروده فى شىء من المصادر المتقدمة كالنجاشى- و لدينا ثلاث طبعات منه- و الفهرست و الخلاصة، نعم ورد ذكر لعلى بن إبراهيم ابن هاشم و لم يتوقف أحد فى وثاقته، فلاحظ.

§، و قد قال السيّد

↕

ص: ۴۷

على بن طاوس قدس سره فى فلاح السائل- بعد نقل حديث عن أمالى الصدوق رحمه اللّه فى سنده إبراهيم ما لفظه-: و رواة الحديث ثقات بالاتّفاق §فلاح السائل: ۱۵۸.

§.

و محمّد بن عيسى يأتى فى النرسى أنّ الأصحّ توثيقه.

و ممّا يستغرب أنّ على بن بابويه قدس سره، شيخ مشايخ القمّيين، يروى الأصل المذكور، و ولده الصدوق قدس سره لا يعوّل عليه فى روايته له، المنبئة عن اعتماده عليه، و يقلّد شيخه ابن الوليد فيما نسب إليه. و أغرب من هذا أنّه مع ما نسب إليه يروى من الأصل المذكور بالسند المتقدم.

ففى معانى الأخبار: أبى قال: حدثنا على بن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن أبى عمير، عن زيد الزرّاد §فى النسخة المطبوعة من معانى الأخبار: بريد الرزاز، و فى البحار عن المعانى: يزيد الرزاز، و الظاهر كونهما من سهو النسّاخ.

§، عن أبى عبد اللّه عليه السلام، قال، قال أبو جعفر عليه السلام: «يا بنىّ اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم و معرفتهم، فإنّ المعرفة هى الدراية للرواية، و بالدرايات للروايات يعلو المؤمن إلى أقصى درجات الإيمان، إنّى نظرت فى كتاب علىّ عليه السلام فوجدت فى الكتاب أنّ قيمة كلّ امرئ و قدره معرفته، إنّ اللّه تبارك و تعالى يحاسب الناس على قدر ما آتاهم من العقول فى دار الدنيا» §معانى الأخبار: ۱- ۲/ ۲ أصل زيد الزراد: ۳.

§، و كأنّه رجع عمّا توهّمه تبعا لشيخه.

و روى عنه أيضا ثقة الإسلام فى الكافى، بسند صحيح بالاتّفاق، فى باب شدّة ابتلاء المؤمن، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن زيد الزرّاد، عن أبى عبد اللّه عليه السلام قال: «قال

↕

رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: إنّ عظيم البلاء يكافأ به عظيم الجزاء فإذا أحبّ اللّه عبدا ابتلاه بعظيم البلاء، فمن رضى فله عند اللّه الرضا، و من سخط البلاء فله عند اللّه السخط» §الكافى ۲: ۱۹۷/ ۸.

§

و أمّا السند الموجود فى أوّل هذا الأصل، فهو أيضا فى غاية القوّة و الاعتبار، فإنّ كلّهم من المشايخ العظام و إن رمى حميد بن زياد بالوقف، إلّا أنّهم قالوا فيه- مضافا إلى التوثيق-: عالم، جليل، واسع العلم، كثير التصانيف §قاله الشيخ الطوسى فى رجاله: ۴۶۳/ ۱۶، و انظر الفهرست: ۶۰/ ۲۲۸، و رجال النجاشى:

§

و فى رسالة أبى غالب أحمد بن محمّد الزرارى إلى ولد ولده: و سمعت من حميد بن زياد، و أبى عبد اللّه بن ثابت، و أحمد بن رباح، و هؤلاء من رجال الواقفة إلّا أنّهم كانوا فقهاء، ثقات، كثيرى الدراية §رسالة أبى غالب الزرارى: ۴۰.

§

فظهر بما ذكرنا: أنّ زيد الزرّاد ثقة، و أنّ كتابه من الأصول، و أنّ المشايخ اعتمدوا عليه، و خلاصته وجوه:

الأوّل: رواية ابن أبى عمير عنه، و لا يروى و لا يرسل إلّا عن ثقة.

الثانى: رواية الحسن بن محبوب عنه، و هو من أصحاب الإجماع، و على المشهور يحكم بصحّة ما رواه و قد صح السند إليه، و على الأقوى هو من أمارات الوثاقة، كما يأتى فى النرسى وفاقا للعلّامة الطباطبائى قدّس سرّه.

الثالث: رواية المشايخ الأجلّة عنه، و عن كتابه: كالكلينى، و الصدوق، و والده، و التلعكبرى، و غيرهم ممّن روى كتابه، أو نقل حديثه فى كتابه الذى ضمن صحّته.

الرابع: عدّ كتابه من الأصول، و يأتى أنّه لا يصير أصلا إلّا بعد كونه

↕

معتمدا معوّلا عليه عند الأصحاب.

الخامس: إنّ النجاشى- و هو المقدّم فى هذا الفنّ- ذكره و لم يطعن عليه، و ذكر كتابه و الطريق إليه، و الذى عليه المحقّقون أنّ هذا ينبئ عن مدح عظيم.

قال السيّد المحقّق الكاظمى قدس سره فى عدّته- فى جملة كلام له-:

و هنا دقيقة غفل عنها أكثر الناس، و هى أنّهم إذا أرادوا أن يعرفوا حال راو من الرواة عمدوا إلى كتب الرجال، فما وثّقه أهل الرجال أو مدحوه حكموا بوثاقته و مدحه، و ما ضعّفوه أو قدحوه حكموا بضعفه و قدحه، و (ما) §لم ترد فى المخطوطة.

§ لم يتعرّضوا له بمدح و لا قدح حسبوه فى عداد المجاهيل، و عدّوا الرواية بمكانه مجهولة، و أسقطوها عن الاعتبار، إلّا أن ينضم إليها ما يقوّمها، و على هذا بنى العلّامة المجلسى قدس سره أمره فى الوجيزة.

و أصحاب التحقيق: إنّ عدّ الرجل فى جملة أصحاب الأئمّة عليهم السلام و الرواة عنهم و حملة أخبارهم، ممّا يدلّ على كونه إماميّا، و يفيده نوعا من المدح.

أمّا الأول: فلما مرّ فى الفائدة، من جريان عادة أهل الرجال على عدم التعرّض لبيان مذهب الراوى، إذا لم يعرف منه إلّا المذهب، إلّا أن يكون محل ريبة، و أنّهم متى عثروا منه على وصمة، أو انحراف، نادوا عليه بذلك و شهروه ليعرف، و خاصّة فى الأصول

الأربع §ورد هنا زيادة فى الحجرية و قد أشير إلى زيادتها فى المخطوطة و هى: أى رجال الكشى و النجاشى و رجال الشيخ و الفهرست.

§.

أ تراهم جهلوا حال المسكوت عنه §(عنه) لم ترد فى المخطوطة.

§، و نحن نعلم فيما لا يحصى أنّهم

↕

ص: ۵۰

إماميّون؟!.

و أمّا الثانى: فلا ريب أنّ انضمام الرجل إلى حملة الشريعة، و علمائها فضلا عن الأئمّة عليهم السلام، و تناوله منهم، و روايته عنهم، ممّا يدلّ على حسن حاله، بل ربما جعل ذلك طريقا إلى تعرّف العدالة، فما ظنّك بأصحاب الأئمّة عليهم السلام، و رواتهم، و خاصّة إذا بلغت بهم المحافظة على أحكام الشريعة، و ما يتلقّونه عن أربابها إلى تأليف الكتب، و جمع الصحف، حتى صارت دفاترهم مرجعا للعلماء، يتدارسونها مدى الأيام.

و قد أشار المفيد رحمه اللّه إلى مثل هذا فى الرسالة التى عملها فى أمر شهر رمضان- ردّا على الصدوق عند ذكر الرواة و مدحهم- حيث قال: و هم أصحاب الأصول المدوّنة §الرسالة العددية: ۱۴.

§، فإنّ عدّهم فى العلماء، و تلقّى العلماء عنهم سيّما الأجلّاء، و بذل الجهد، و تحمّل المشاقّ، و مقاساة مرارات التقيّة فى التحصيل، و شدّ الرحال إلى أرباب العلم فى أطراف البلاد، و جمع الكتب فى أسمائهم و أحوالهم، و هى كتب المشيخة، كما وقع لداود بن كورة، و غيره، فدلالة ذلك على حسن الحال، بل علوّ الطبقة ممّا لا خفاء فيه.

ثمّ إنّى رأيت الأستاذ قدّس سرّه العلّامة البهبهانى طاب ثراه يحكى عن بعضهم أنّه كان يعدّ ذكر أهل الرجال للراوى من دون طعن سببا لقبول روايته، و يشير بذلك إلى §«إلى» لم ترد فى المخطوطة و الحجرية.

§ قول الشهيد قدّس سرّه فى الذكرى، فى مبحث الجمعة، فى الحكم بن مسكين §ذكرى الشيعة: ۲۳۱، آخر الشرط الثانى.

§ إنّ ذكره غير قادح، و لا موجب للضعف، لأنّ الكشى رحمه اللّه ذكره و لم يطعن عليه §رجال الكشى ۱: ۵۴.

§ ثم تأمّل فى ذلك، و جعل يتأوّل عليه §فوائد الوحيد البهبهانى: ۱۲، الفائدة الثانية، المطبوع ضمن منهج المقال.

§،

↕

ص: ۵۱

و يقول: لعلّ مراده أنّ الكشىّ ذكره فى سند رواية استند إليها و لم يطعن فيه قلت: لو أراد هذا، لكفى الاستناد إليه و لم يحتج إلى ضميمة عدم الطعن §إلى هنا انتهى كلام المحقق الكاظمى رحمه اللّه فى عدته: ۲۷/ أ.

§، انتهى ما أردنا نقله بطوله لكثرة فائدته هنا، و فى الكتب الآتية، و يأتى فى النرسى كلام للسيّد الطباطبائى قدس سره يقرب من ذلك.

السادس: إنّه من أصحاب أبى عبد اللّه عليه السلام، و سنذكر إن شاء اللّه تعالى أنّ ابن عقدة وثّق أربعة آلاف منهم، و ألّف فيهم كتابا، و أسند إلى كلّ واحد منهم خبرا أخرجه فيه، و من البعيد أن لا يذكره فيه و هو صاحب الأصل المعروف.

السابع: إنّ فى مجموعة عندى كلّها بخط الشيخ الجليل محمد بن على الجباعى، نقلها §فى المخطوط و الحجرية: نقل.

§ كلّها من خطّ الشيخ الشهيد رحمه اللّه و فيها أوراق أخرج فيها أحاديث مختصرة، اختارها من الأصول التى كانت عنده، مثل كتاب الصلاة للحسين بن سعيد، و كتاب إسحاق بن عمّار، و كتاب معاذ بن ثابت، و كتاب على بن إسماعيل الميثمى، و كتاب معاوية بن حكيم، و كتاب إبراهيم بن محمد الأشعرى، و كتاب الفضل بن محمّد الأشعرى، و كتاب زيد الزرّاد و هو آخر ما نقله منه، و فى آخره- بخطّ الجباعى-: قال ابن مكىّ يعنى الشهيد قدّس سرّه: أكثر هذه مقروءة على الشيخ أبى جعفر الطوسى رحمه اللّه. و لولا اعتبار الكتاب §هنا وردت زيادة فى الحجرية هى: عند الشهيد.

§، و عدم اعتنائه بما نسب إليه من الوضع، لما أخرج منه، و لما نسبه إلى زيد، و لما سلكه فى عداد كتب المشايخ، و أعاظم الرّواة، و لو دخل فى الأكثر المقروء على الشيخ- رحمه اللّه كما لعلّه الظاهر- لزاده قوّة و اعتبارا.

الثامن: إنّ أخبار هذا الكتاب كلّها سديدة متينة، ليس فيها ما يوهم الجبر، و الغلوّ، و التفويض، و موافقة العامة، و جملة من متونها و مضمونها موجودة فى

↕

ص: ۵۲

سائر كتب الأخبار، فأىّ داع إلى وضع مثله.

و يأتى بعض ما يتعلّق به فى حال زيد النرسى إن شاء اللّه تعالى.

و فى آخر الأصل المذكور: فرغ من نسخه من أصل أبى الحسن محمد بن الحسن بن الحسين بن أيّوب القمى أيّده اللّه تعالى فى يوم الخميس لليلتين بقيتا من ذى القعدة، سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة، الحمد للّه وحده، و صلّى اللّه على رسوله محمد و آله و سلّم تسليما، و حسبنا اللّه و نعم الوكيل.

↕

ص: ۵۳

۴- و أمّا كتاب أبى سعيد عباد العصفرى قدس سره:

و هو بعينه عباد بن يعقوب الرواجنى §يستفاد مما ذكره الشيخ الطوسى قدس سره انه غير واحد حيث نسب فى الفهرست: ۱۱۹ لعباد ابن يعقوب الرواجنى العامية و ذكر الثانى بعد ذكره للأول و لم ينسب له شيئا.

§، ففيه تسعة عشر حديثا، كلّها نقيّة، دالّة على تشيّعه، بل تعصّبه فيه.

كالنص على الأئمة الاثنى عشر، و أنّ اللّه خلقهم من نور عظمته، و أقامهم أشباحا فى ضياء نوره، يعبدونه قبل خلق الخلق، و أنّهم أوتاد الأرض، فإذا ذهبوا ساخت الأرض بأهلها، و مفاخرة أرض الكعبة و كربلاء، و أنّ اللّه أوحى إليها أنّ كفّى و قرّى، فوعزتى ما فضلت به، فيما أعطيت أرض كربلاء، إلّا بمنزلة إبرة غمست فى البحر فحملت من ماء البحر، و لولا تربة كربلاء ما فضّلت، و لولا ما تضمّنت أرض كربلاء ما خلقتك، و لا خلقت البيت الذى به افتخرت §الأصول الستة عشر: ۱۶.

§ الخبر.

و حديث نهى خالد عمّا أمره به من قتل على عليه السلام، قبل السلام §المصدر السابق: ۱۸.

§.

و بعث عمر إلى قدامة عامله بمقدار، لا يجوزها أحد من الموالى إلّا قتل §المصدر السابق: ۱۷.

§.

و عزل أبی بکر فی قصّهٔ سورهٔ براءهٔ.

و تفسیر قول علی علیه السلام- لما سجّی أبو بکر-: «ما أحد أحبّ أن ألقی اللّه بمثل صحیفهٔ من هذا المسجّی» §المصدر السابق: ۱۸.

§

و قوله صلّی اللّه علیه و آله: «إذا رأیتم معاویهٔ علی المنبر فاضربوه» و قصّهٔ طرد الحکم بن العاص، و أمره بقتله، و أنّ عثمان آواه و أجازه

↕

ص: ۵۴

بمائهٔ ألف درهم من بیت المال §المصدر السابق: ۱۹.

§

و من الغریب بعد ذلک رمی الشیخ و العلّامهٔ طاب ثراهما إیّاه بالتسنّن، و أنّه عامّیّ المذهب، مع أنّ علماءهم رموه بالرفض و التشیّع، فصار المسکین مطرود الطرفین، و غرض النصال فی البین.

و عن السمعانی فی الأنساب: کان رافضیّا، داعیهٔ الی الرفض، و مع ذلک یروی المناکیر، عن أقوام مشاهیر، فاستحق الترک، و هو الذی یروی عن شریک، عن عاصم (عن زر) عن عبد اللّه، قال: قال النبیّ صلّی اللّه علیه و آله: «إذا رأیتم معاویهٔ علی منبری فاقتلوه».

و روی حدیث أبی بکر أنّه قال: لا یفعل خالد ما أمرته §الأنساب ۶: ۱۷۰، و ما بین قوسین من المصدر.

§

و عن ابن الأثیر فی جامع الأصول: کان أبو بکر محمد بن إسحاق بن خزیمهٔ یقول: حدثنی الصدوق فی روایته المتّهم فی دینه عباد بن یعقوب §جامع الأصول: القسم المخطوط.

§

و قال ابن حجر فی التقریب: عباد بن یعقوب الرواجینی- بتخفیف الواو، و بالجیم المکسورهٔ، و النون الخفیفهٔ- أبو سعید الکوفی، صدوق، رافضیّ، حدیثه فی البخاری مقرون، بالغ ابن حبّان فقال: یستحقّ الترک، من العاشرهٔ، مات سنهٔ خمسین، أی بعد المائهٔ §تقریب التهذیب ۱: ۳۹۴/ ۱۱۸.

§

و السّند إلیه علی ما فی أوّل الکتاب هکذا: أبو محمد هارون بن موسی بن أحمد التلعکبری، قال: حدثنا أبو علی محمد بن همّام بن سهیل، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن خاقان النهدی، قال: حدثنی محمد بن علی بن إبراهیم الصیرفی أبو سمینهٔ، قال: حدثنی أبو سعید العصفری و هو عباد، عن عمرو بن ثابت و هو ابن المقدام. إلی آخره.

↕

ص: ۵۵

و هذا السّند ضعیف علی المشهور بأبی سمینهٔ، إلّا أنّ الذی یهون الخطب أمور:

الأول: إنّ ابن داود قال فی رجاله: حمدان بن أحمد- کش- هو من خاصّهٔ الخاصّهٔ، أجمعت العصابهٔ علی تصحیح ما یصحّ عنه، و الإقرار له بالفقه فی آخرین §رجال ابن داود: ۸۴/ ۵۲۴

§.

و حمدان هذا لقب لمحمد بن أحمد بن خاقان، و ليس هو فى عداد المجمع عليهم، الموجودين فى «اختيار رجال الكشى» للشيخ، الدائر بين الأصحاب، و لم ينقل هذا الإجماع فى حقّه أحد غيره، إلّا أنّ المحتمل القريب نقله من أصل رجال الكشى، و قد سقط من قلم الشيخ رحمه اللّه عند اختصاره رجاله، و قد ذكرنا فى بعض تعاليقنا على رجال أبى على شواهد على وجوده فى تلك الأعصار، و إن لم يكن فى أعصارنا منه عين و لا أثر، و مع هذا الاحتمال لا مصحّح لنسبة ابن داود الى السّهو و الخطأ، و إن كان فى رجاله أغلاط كثيرة، أشار إليها السّيد التفريشى فى نقد الرجال §نقد الرجال: ٢

§، إلّا أنّ نقل مثل هذه العبارة من الكتاب المذكور، خطأ بعيد فى الغاية. و عليه فالسّند إليه صحيح، فلا بدّ من الحكم بصحّة ما فى هذا الكتاب.

الثانى: اعتماد المشايخ على النقل منه، ففى كامل الزيارة للشيخ الجليل جعفر بن محمد بن قولويه: عن أبيه و على بن الحسين، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن على، عن عباد أبى سعيد، عن عمر بن يزيد، عن أبى عبد اللّه عليه السلام: «إنّ أرض الكعبة قالت: من مثلى. الخبر» §كامل الزيارات: ٢۶٧ الحديث ٣. الأصول الستة عشر: ١۶.

§ و هو موجود فيه سندا و متنا.

و عن محمد بن جعفر، عن محمد بن الحسين، عن أبى سعيد، عن

↕

ص: ۵۶

رجل، عن أبى الجارود، عن علىّ بن الحسين عليه السلام، قال: «اتّخذ اللّه كربلاء حرما قبل أن يتّخذ مكّة حرما بأربعة و عشرين ألف عام. الخبر» §كامل الزيارات: ٢۶٨ الحديث ۵. الأصول الستة عشر: ١٧.

§.

و هو فيه بالسند و المتن.

و يظهر منه طريق آخر إلى عباد، من غير توسّط أبى سمينة، و الظاهر أنّ الراوى عنه غير محمد بن الحسين، و كيف يروى جعفر بن قولويه عن عباد بواسطتين؟ و نسخ الكامل كما نقلناه، و الظاهر بل المقطوع أنّه سقط بينهما الواسطة.

و فى روضة الكافى محمد بن يحيى و الحسين بن محمد جميعا، عن جعفر ابن محمد، عن عباد بن يعقوب، عن أحمد بن إسماعيل، عن عمرو بن كيسان.

الخبر §روضة الكافى ٨: ٣٨١ الحديث ۵٧۶.

§. فالظاهر أنّ (الساقط فى سند) §بين القوسين فى المخطوط: السند فى، و الصحيح المثبت.

§ خبر الكامل هو جعفر بن محمد، و اللّه العالم.

و يروى عنه الجليل إبراهيم الثقفى أيضا، فى كتاب الغارات §لدينا من الغارات نسختان الاولى بتحقيق المحدث الارموى و الثانية بتحقيق السيد عبد الزهراء الحسينى الخطيب، و النسختان خاليتان من ذلك. ثم ان الثقفى توفى سنة ٢٨٣ ه و عباد توفى سنة ١۵٠ ه فكيف يروى عنه؟ و لعله وقع فى طريق روايته. و اللّه العالم.

§.

و اعلم أنّ الشيخ رحمه اللّه أخرج عنه فى أماليه أخبارا طريفة كلّها تنبئ عن حسن حاله و عقيدته، ففيه:

أخبرنا جماعة، عن أبى المفضّل، قال: حدثنى محمد بن جعفر بن محمد ابن رباح الأشجعى، قال: حدثنا عباد بن يعقوب

الأسدى، و ساق السند عن زيد بن علىّ، عن أبيه، عن جدّه [عن على بن أبى طالب] §زيادة من المصدر المطبوع.

§ عليهم السلام،

↕

ص: ۵۷

و ذكر وصيّة النبىّ صلّى اللّه عليه و آله إليه فى مرض وفاته، و تسليم المواريث إليه، و هو حديث طويل معروف، و فيه: «يا بنى هاشم، يا معشر المسلمين، لا تخالفوا عليّا فتضلّوا، و لا تحسدوه فتكفروا. الخبر» §أمالى الشيخ الطوسى ۲: ۱۸۵.

§

و فيه: أخبرنا الحسين بن إبراهيم القزوينى، قال: أخبرنا محمد بن وهبان، قال: حدثنى أبو عيسى محمد بن إسماعيل بن حيّان الوراق بدكانه فى سكّة الموالى، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن الحسين بن الحفص الخثعمى الأسدى، قال: حدثنى أبو سعيد عباد بن يعقوب الأسدى، قال: حدثنا خلّاد أبو على، و ساق الخبر، و هو وصيّة الصادق عليه السلام الى أصحابه، و فيه: «فإنّكم لن تنالوا ولايتنا إلّا بالورع». §أمالى الشيخ الطوسى ۲: ۲۹۱.

§ الى آخره. و فيه: أخبرنا أحمد بن محمد ابن الصّلت، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمدانى، قال: حدثنا أحمد ابن القاسم أبو جعفر الأكفانى من أصل كتابه، قال: حدثنا عباد بن يعقوب، و ساق السند و المتن، و فيه: نزول عقيل على أمير المؤمنين عليه السلام، و وفوده بعده على معاوية، و الخبر معروف §أمالى الشيخ الطوسى ۲: ۳۳۴.

§

و فيه: بهذا السند أنّ عليا عليه السلام قنت فى الصّبح فلعن معاوية، و عمرو بن العاص، و أبا موسى، و أبا الأعور، و أصحابهم §المصدر السابق ۲: ۳۳۵.

§

و فيه: خبر آخر بهذا السند، و فيه: أنّه قال يوم الجمعة على المنبر: «ما زلت مظلوما منذ قبض رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله». الخبر §المصدر السابق ۲: ۳۳۶.

§

و المتأمّل فى هذه الأخبار، و أخبار كتابة، يعلم أنّ من رماه بالعامّيّة فقد جفاه.

↕

ص: ۵۸

الثالث: إنّه ليس فيه من الأحكام الفرعيّة ما يحتاج الى النظر فى سند أخبارها.

↕

ص: ۵۹

۵- و أمّا كتاب عاصم بن حميد:

فقال النجاشى: عاصم بن حميد الحنّاط الحنفى أبو الفضل، مولى كوفى، ثقة، عين، صدوق، روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، له كتاب.

أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا على ابن الحسن بن فضّال، قال: حدثنا محمد بن عبد

الحمید، عن عاصم، بکتابه §رجال النجاشی: ۳۰۱/ ۸۲۱.

§

و قال الشیخ رحمه اللّه فی الفهرست: عاصم بن حمید الحنّاط الکوفی له کتاب. أخبرنا أبو عبد اللّه، عن محمد بن علی بن الحسین، عن محمد بن الحسن ابن الولید، عن محمد بن الحسن الصفار و سعد بن عبد اللّه، عن محمد بن عبد الحمید و السندی بن محمد، عن عاصم بن حمید.

و بهذا الإسناد، عن سعد و الحمیری، عن أحمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن أبی نجران، عن عاصم بن حمید §الفهرست: ۱۲۰/ ۵۳۲.

§

و قال الصدوق قدس سره فی مشیخة الفقیه: و ما کان فیه عن عاصم بن حمید، فقد رویته عن أبی و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهیم ابن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبی نجران، عن عاصم بن حمید §من لا یحضره الفقیه ۴: ۷۷.

§

و أمّا سنده فی النسخة الموجودة: حدثنی أبو الحسن محمد بن الحسن بن الحسین بن أیوب القمّی- أیّده اللّه تعالی- قال: حدثنی أبو محمد هارون بن موسی بن أحمد التلعکبری- أیّده اللّه- قال: حدثنا أبو علی محمد بن همام بن سهیل الکاتب، قال: حدثنا أبو القاسم حمید بن زیاد بن هوارا، فی سنة تسع و ثلاثمائة، قال: حدثنا عبید اللّه بن أحمد، عن مساور و سلمة، عن عاصم بن

↕

ص: ۶۰

حمید الحنّاط.

و ذکر أبو محمد قال: حدثنی بهذا الکتاب أبو القاسم جعفر بن محمد بن إبراهیم بن محمد بن عبید اللّه بن موسی بن جعفر العلوی الموسائی، بمصر سنة إحدی و أربعین، قال: حدثنی الشیخ الصالح أبو العباس عبید اللّه بن أحمد بن نهیک، عن مساور و سلمة جمیعا، عن عاصم بن حمید الحنّاط §أصل عاصم بن حمید، ضمن الأصول الستة عشر: ۲۱.

§

و فی أخر الکتاب: کمل الکتاب، و نسخه منصور بن أبی الحسن الآبی، من أصل أبی الحسن محمد بن الحسن القمّی أیده اللّه فی ذی الحجّة للیلتین مضتا منه، سنة أربع و سبعین و ثلاثمائة، یوم الأحد، الحمد للّه وحده، و صلّی اللّه علی رسوله محمد و آله و سلّم تسلیما، و حسبی اللّه و نعم الوکیل §أصل عاصم بن حمید، ضمن الأصول الستة عشر: ۴۱. و فیه بدل منصور بن أبی الحسن، منصور بن الحر.

§

و روی ثقة الإسلام عن کتابه، فی باب التفویض: عن محمد بن یحیی، عن أحمد بن أبی زاهر، عن علی بن إسماعیل، عن صفوان بن یحیی، عن عاصم بن حمید، عن أبی إسحاق النحوی، قال: دخلت علی أبی عبد اللّه علیه السلام. الخبر، کما هو موجود فیه متنا و سندا §الکافی ۱: ۲۰۷/ ۱.

§

و یروی عنه غیر هؤلاء جماعة، منهم: یونس بن عبد الرحمن §تهذیب الأحکام ۹: ۳۴۹/ ۱۲۵۴.

§، و أحمد بن محمد بن أبی نصر §تهذیب الأحکام ۵: ۱۶۵/ ۵۵۰.

§، و نضر بن سوید §تهذیب الأحکام ۳: ۱۹/ ۶۹.

§، و محمد بن الولید §تهذیب الأحکام ۳: ۳۳۳/ ۱۰۴۳.

§، و ابن أبی

↕

ص: ۶۱

عمیر §تهذیب الأحکام ۵: ۱۰۵/ ۳۴۰.

§، و یحیی بن إبراهیم بن أبی البلاد §الکافی ۲: ۴۹/ ۳.

§، و محمد بن علی §الکافی ۱: ۳۹۱/ ۴.

§، و علیّ بن الحسن بن فضّال عن أخویه عنه، §تهذیب الأحکام ۸: ۸۰/ ۲۷۵.

§ و عبد اللّه بن جبلة §تهذیب الأحکام ۶: ۳۱۰/ ۸۵۶.

§، و الحسن بن علی الوشاء §الکافی ۱: ۴۳/ ۱.

§، و الحسن بن علی بن یوسف الأزدی §تهذیب الأحکام ۷: ۳۷۰/ ۱۵۰۰.

§، و محمد بن أسلم الجبلیّ §تهذیب الأحکام ۱۰: ۴۶/ ۱۶۸.

§، و علی بن الحکم §تهذیب الأحکام ۱۰: ۱۱۲/ ۴۴۴.

§، و الحسن بن محبوب § الکافی ۳: ۳۹۸/ ۶.

§، و الحجّال § الکافی ۲: ۲۶۴/ ۴.

§، و یوسف بن عقیل § تهذیب الأحکام ۹: ۳۵۹/ ۱۲۸۳.

§، و ابن أخیه سلیمان بن سماعة § الکافی ۲: ۱۳۱/ ۵.

§، و موسی بن القاسم § تهذیب الأحکام ۵: ۶۸/ ۲۲۱.

§، و ابن أبی لیلی § الکافی ۲: ۲۶۴/ ۴.

§، و الحسن بن علی بن یقطین § الکافی ۵: ۳۹۱/ ۷.

§، و الحسن بن عبد الرحمن § الکافی ۸: ۲۸۵/ ۴۳۱.

§.

و من جمیع ذلک یظهر علوّ مقامه، و عظم شأنه، و صحّة کتابه، بل هو قریب من التواتر، و أخباره نقیّة، سدیدة، و متون أکثرها موجودة فی الکتب الأربعة.

↕

ص: ۶۲

۶- و أمّا أصل زید النرسی:

فقد کفانا مئونة شرح اعتباره العلّامة الطباطبائی طاب ثراه فی رجاله، قال رحمه اللّه تعالی: زید النرسی أحد أصحاب الأصول، صحیح المذهب، منسوب إلی نرس، بفتح الموحّدة الفوقانیّة، و إسکان الراء المهملة: قریة من قری الکوفة، تنسب إلیها الثیاب

النرسيّة، أو نهر من أنهارها، عليه عدّة من القرى، كما قاله السمعانى فى كتاب الأنساب، قال: و نسب إليها جماعة من مشاهير المحدّثين بالكوفة §الأنساب ۵۸۵/ ب.

§

و قال الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن على بن أحمد النجاشى رحمه اللّه فى كتاب الرجال: إنّ زيد النرسى من أصحاب الصادق، و الكاظم عليهما السلام، له كتاب يرويه عنه جماعة. أخبرنا أحمد بن على بن نوح السيرافى، قال: حدثنا محمد بن أحمد الصفوانى، قال: حدثنا على بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن زيد النرسى، بكتابه §رجال النجاشى: ۱۷۴/ ۴۶۰.

§

و قد نصّ شيخ الطائفة طاب ثراه فى الفهرست على رواية ابن أبى عمير كتاب زيد النرسى، كما ذكره النجاشى، ثم ذكر فى ترجمة ابن أبى عمير طرقه التى تنتهى إليه §فهرست الشيخ: ۷۱/ ۲۸۹ و ۱۴۲/ ۶۰۷.

§

و الذى يناسب وقوعه فى إسناد هذا الكتاب، هو ما ذكره فيه و فى المشيخة، عن المفيد، عن ابن قولويه قدس سرهما، عن أبى القاسم جعفر بن محمد العلوى الموسوى، عن عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبى عمير §تهذيب الأحكام ۱۰/ ۷۹ من المشيخة.

§

↕

ص: ۶۳

و فى البحار طريق آخر الى كتاب زيد النرسى، ذكر أنّه وجده فى مفتتح النسخة التى وقعت اليه، و هى النسخة التى أخرج منها أخبار الكتاب، و الطريق هكذا: حدثنا الشيخ أبو محمد هارون بن موسى التلعكبرى- أيّده اللّه- قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمدانى، قال: حدثنا جعفر بن عبد اللّه العلوى أبو عبد اللّه المحمدى، قال: حدثنا محمد بن أبى عمير، عن زيد النرسى §بحار الأنوار ۱: ۴۳.

§

و إنّما أوردنا هذه الطرق، تنبيها على اشتهار الأصل المذكور فيما بين الأصحاب و اعتباره عندهم، كغيره من الأصول المعتمدة المعوّل عليها، فإنّ بعضا حاول إسقاط هذا الأصل، و الطعن فى من رواه.

و اعترض أوّلا: بجهالة زيد النّرسى، إذ لم ينصّ عليه علماء الرجال بمدح، و لا قدح.

و ثانيا: بأنّ الكتاب المنسوب إليه مطعون فيه، فإنّ الشيخ قدس سره حكى فى الفهرست، عن ابن بابويه قدس سره: أنّه لم يرو أصل زيد النّرسى، و لا- أصل زيد الزّراد، و أنّه حكى فى فهرسته، عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد: أنّه لم يرو هذين الأصلين، بل كان يقول: هما موضوعان، و كذلك كتاب خالد بن عبد اللّه بن سدير، و أنّ واضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمدانى §الفهرست: ۷۱/ ۲۹۰.

§، المعروف بالسّمان.

و الجواب عن ذلك: إنّ رواية ابن أبى عمير لهذا الأصل تدلّ على صحّته، و اعتباره، و الوثوق بمن رواه، فإنّ المستفاد من تتبع الحديث، و كتب الرجال بلوغه الغاية فى الثقة، و العدالة، و الورع، و الضبط، و التحذّر عن التخليط، و الرواية عن الضعفاء و

المجاهيل، و لذا ترى أنّ الأصحاب يسكنون

↕

ص: ۶۴

الى روايته، و يعتمدون على مراسيله.

و قد ذكر الشيخ قدس سره فى العدّة: أنه لا يروى، و لا يرسل إلّا عمّن يوثق به §عدة الأصول ۱: ۳۸۷.

§، و هذا توثيق عام لمن روى عنه، و لا معارض له هاهنا.

و حكى الكشى فى رجاله إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، و الإقرار له بالفقه و العلم §اختيار معرفة الرجال ۲: ۸۳۰/ ۱۰۵۰.

§، و مقتضى ذلك صحّة الأصل المذكور، لكونه ممّا قد صحّ عنه، بل توثيق راويه أيضا، لكونه العلة فى التصحيح غالبا، و الاستناد إلى القرائن و إن كان ممكنا، إلّا أنّه بعيد فى جميع روايات الأصل، و عدّ النرسى من أصحاب الأصول، و تسمية كتابه أصلا، ممّا يشهد بحسن حاله و اعتبار كتابه، فإنّ الأصل فى اصطلاح المحدّثين من أصحابنا بمعنى الكتاب المعتمد، الذى لم ينتزع من كتاب آخر، و ليس بمعنى مطلق الكتاب، فإنّه قد يجعل مقابلا له، فيقال: له كتاب، و له أصل.

و قد ذكر ابن شهرآشوب فى معالم العلماء، نقلا عن المفيد طاب ثراه:

أنّ الإماميّة صنّفت من عهد أمير المؤمنين عليه السلام، إلى عهد أبى محمد الحسن بن على العسكرى عليهما السلام أربعمائة كتاب تسمّى الأصول، قال:

و هذا معنى قولهم: له أصل §معالم العلماء: ۳.

§.

و معلوم أنّ مصنّفات الإماميّة فيما ذكر من المدّة تزيد على ذلك بكثير، كما يشهد به تتبع كتب الرجال، فالأصل إذا أخصّ من الكتاب، و لا يكفى فيه مجرّد عدم انتزاعه من كتاب آخر و إن لم يكن معتمدا، فإنّه يؤخذ فى كلام الأصحاب مدحا لصاحبه، و وجها للاعتماد على ما تضمّنه، و ربما ضعّفوا الرواية لعدم وجدان متنها فى شىء من الأصول، كما اتّفق للمفيد، و الشيخ

↕

ص: ۶۵

قدس سرهما، و غيرهما، فالاعتماد مأخوذ فى الأصل بمعنى كون ذلك هو الأصل فيه، إلى أن يظهر فيه خلافه.

و الوصف به فى قولهم: له أصل معتمد، للإيضاح و البيان، أو لبيان الزيادة على مطلق الاعتماد المشترك فيما بين الأصول، فلا ينافى ما ذكرناه، على أنّ تصنيف الحديث- أصلا كان المصنّف أم كتابا- لا ينفكّ غالبا عن كثرة الرواية و الدلالة على شدّة الانقطاع إلى الأئمّة عليهم السلام، و قد قالوا: «اعرفوا منازل الرجال بقدر روايتهم عنّا» §لفظ الحديث فى المصادر مختلف انظر: رجال الكشى ۱: ۳/ ۱، ۱: ۶/ ۳، ۳ و الكافى ۱:

§ و ورد عنهم فى شأن الرواية للحديث ما ورد.

و أمّا الطعن على هذا الأصل و القدح فيه بما ذكر، فإنّما الأصل فيه محمد ابن الحسن بن الوليد القمّى رحمه اللّه، و تبعه على ذلك ابن بابويه قدس سره على ما هو دأبه فى الجرح، و التعديل، و التضعيف، و التصحيح، و لا موافق لهما فيما أعلم.

و فى الاعتماد على تضعيف القميين و قدحهم فى الأصول و الرجال كلام معروف، فإنّ طريقتهم فى الانتقاد تخالف ما عليه جماهير النقّاد، و تسرّعهم إلى الطعن بلا سبب ظاهر، ممّا يريب اللّبيب الماهر، و لم يلتفت أحد من أئمّة الحديث و الرجال إلى

ما قاله الشيخان المذكوران فى هذا المجال، بل المستفاد من تصريحاتهم و تلويحاتهم، تخطئتهما، فى ذلك المقال.

قال الشيخ ابن الغضائرى: زيد الزرّاد و زيد النرسى، رويا عن أبى عبد اللّه عليه السلام.

قال أبو جعفر (بن بابويه: إنّ كتابهما موضوع، وضعه محمد بن موسى السمّان، و غلط أبو جعفر) §ما بين القوسين سقط من المخطوطة و اثبت من الحجرية.

§ فى هذا القول، فإنّى رأيت كتبهما مسموعة من محمد

↕

ص: ۶۶

ابن أبى عمير §رجال العلامة: ۲۲۲/ ۴.

§، و ناهيك بهذه المجاهرة فى الردّ من هذا الشيخ، الذى بلغ الغاية فى تضعيف الرّوايات، و الطعن فى الرّواة، حتى قيل أنّ السالم من رجال الحديث من سلم منه، و أنّ الاعتماد على كتابه فى الجرح طرح لما سواه من الكتب، و لولا أنّ هذا الأصل من الأصول المعتمدة المتلقاة [بالقبول] §لم ترد فى المخطوطة و أضيفت من المصدر.

§ بين الطائفة، لما سلم من طعنه و من غمزه، على ما جرت به عادته فى كتابه الموضوع لهذا الغرض، فإنّه قد ضعّف فيه كثيرا من أجلّاء الأصحاب المعروفين بالتوثيق، نحو: إبراهيم بن سليمان بن حيّان، و إبراهيم بن عمر اليمانى، و إدريس بن زياد، و إسماعيل بن مهران، و حذيفة بن منصور، و أبى بصير ليث المرادى، و غيرهم من أعاظم الرّواة، و أصحاب الحديث.

و اعتمد فى الطعن عليهم غالبا بأمور لا توجب قدحا فيهم، بل فى رواياتهم، كاعتماد المراسيل، و الرواية عن المجاهيل، و الخلط بين الصحيح و السقيم، و عدم المبالاة فى أخذ الروايات، و كون رواياتهم ممّا تعرف تارة و تنكر اخرى، و ما يقرب من ذلك.

هذا كلامه فى مثل هؤلاء المشاهير الأجلّة، و أمّا إذا وجد فى أحد ضعفا بيّنا أو طعنا ظاهرا، و خصوصا إذا تعلّق بصدق الحديث، فإنّه يقيم عليه النوائح، و يبلغ منه كلّ مبلغ، و يمزّقه كلّ ممزّق، فسكوت مثل هذا الشيخ عن حال زيد النرسى، و مدافعته عن أصله بما سمعت من قوله، أعدل شاهد على أنّه لم يجد فيه مغمزا، و لا للقول (فى أصله) §فى المخطوطة: فيه.

§ سبيلا.

و قال الشيخ فى الفهرست: زيد النرسى و زيد الزّراد لهما أصلان، لم يروهما محمد بن على بن الحسين بن بابويه، و قال فى فهرسته: لم يروهما محمد بن

↕

ص: ۶۷

الحسن بن الوليد، و كان يقول: هما موضوعان، و كذلك كتاب خالد بن عبد اللّه بن سدير، و كان يقول: وضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمدانى.

قال الشيخ طاب ثراه: و كتاب زيد النرسى رواه ابن أبى عمير عنه §فهرست الشيخ: ۷۱/ ۲۹۰.

§.

و فى هذا الكلام §فى المخطوط و الحجرية: الكتاب، و فى حاشية المخطوط استظهار: الكلام، و كذا المصدر، و هو الصحيح

§ تخطئة ظاهرة للصدوق و شيخه، فى حكمهما بأنّ أصل زيد النرسى من موضوعات محمد بن موسى الهمدانى، فإنّه متى صحّت رواية ابن أبى عمير إيّاه عن صاحبه، امتنع إسناد وضعه إلى الهمدانى، المتأخّر العصر عن زمن الراوى و المروىّ عنه.

و أمّا النجاشى- و هو أبو عذرة هذا الأمر، و سابق حلبته كما يعلم من كتابه، الذى لا نظير له فى فنّ الرجال- فقد عرفت ممّا

نقلناه عنه روايته لهذا الأصل- فى الحسن كالصحيح، بل الصحيح على الأصحّ- عن ابن أبى عمير، عن صاحب الأصل §رجال النجاشى: ۱۷۴/ ۴۶۰.

§

و قد روى أصل زيد الزرّاد: عن المفيد، عن ابن قولويه، عن أبيه و على ابن بابويه، عن على بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن ابن أبى عمير، عن زيد الزرّاد §رجال النجاشى: ۱۷۵/ ۴۶۱.

§، و رجال هذا الطريق وجوه الأصحاب و مشايخهم، و ليس فيه من يتوقّف فى شأنه، سوى العبيدى و الصحيح توثيقه.

و قد اكتفى النجاشى بذكر هذين الطريقين، و لم يتعرّض لحكاية الوضع فى شىء من الأصلين، بل أعرض عنها صفحا، و طوى عنها كشحا، تنبيها على غاية فسادها، مع دلالة الاستناد الصحيح المتّصل على بطلانها، و فى كلامه السابق دلالة على أنّ أصل زيد النرسى من جملة الأصول المشهورة، المتلقّاة

↕

ص: ۶۸

بالقبول بين الطائفة، حيث أسند روايته عنه أوّلا إلى جماعة من الأصحاب، و لم يخصّه بابن أبى عمير، ثم عدّه فى طريقه إليه من مرويّات المشايخ §فى الحجرية و المخطوط: (مشايخ)، و الصحيح من المصدر.

§ الأجلّة، و هم:

أحمد بن على بن نوح السيرافى، و محمد بن أحمد بن عبد اللّه الصفوانى، و علىّ بن إبراهيم القمّى، و أبوه إبراهيم بن هاشم.

و قد قال فى السيرافى: إنّه كان ثقة فى حديثه، متقنا لما يرويه، فقيها §زيادة من المصدر و الحجرية. دون المخطوط.

§ بصيرا بالحديث و الرّواية §رجال النجاشى: ۸۶/ ۲۰۹.

§

و فى الصفوانى: إنّه شيخ، ثقة، فقيه، فاضل §رجال النجاشى: ۳۹۳/ ۱۰۵۰.

§

و فى القمّى: إنّه ثقة فى الحديث، ثبت، معتمد §رجال النجاشى: ۲۶۰/ ۶۸۰.

§

و فى أبيه: إنّه أوّل من نشر أحاديث الكوفيّين بقم §رجال النجاشى: ۱۶/ ۱۸.

§

و لا ريب أنّ رواية مثل هؤلاء الفضلاء الأجلّاء يقتضى اشتهار الأصل فى زمانهم، و انتشار أخباره فيما بينهم.

و قد علم ممّا سبق كونه من مرويّات الشيخ المفيد، و شيخه أبى القاسم جعفر بن قولويه، و الشيخ الجليل الذى انتهت إليه رواية جميع الأصول و المصنّفات أبى محمد هارون بن موسى التلعكبرى، و أبى العبّاس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ المشهور، و أبى عبد اللّه جعفر بن عبد اللّه رأس المذرى، الذى قالوا فيه: إنه أوثق الناس فى حديثه.

و هؤلاء هم مشايخ الطائفة، و نقدة الأحاديث، و أساطين الجرح و التعديل، و كلّهم ثقات إثبات، و منهم المعاصر لابن الوليد، و المتقدم عليه،

↕

ص: ۶۹

و المتأخر عنه الواقف على دعواه، فلو كان الأصل المذكور موضوعا معروف الواضع كما ادّعاه، لما خفى على هؤلاء الجهابذة النقّاد بمقتضى العادة فى ذلك.

و قد أخرج ثقة الإسلام الكلينى قدس سره لزيد النرسى فى جامعه الكافى- الذى ذكر أنّه قد جمع فيه الآثار الصحيحة، عن الصادقين عليهم السلام- روايتين:

إحداهما فى باب التقبيل من كتاب الايمان و الكفر: عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن زيد النرسى، عن على بن مزيد §نسخة بدل: زيد، من المخطوط.

§ صاحب السابرى، قال: دخلت على أبى عبد اللّه عليه السلام، فتناولت يده فقبلتها، فقال عليه السلام: «أما إنّها لا تصلح إلّا لنبىّ، أو وصىّ نبىّ» §الكافى ۲: ۱۴۸/ ۳.

§.

و الثانية فى كتاب الصوم فى باب صوم عاشوراء: عن الحسن بن على الهاشمى، عن محمد بن عيسى، قال: حدثنا محمد بن أبى عمير، عن زيد النرسى، قال: سمعت عبيد بن زرارة، يسأل أبا عبد اللّه عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء، فقال: «من صامه كان حظّه من صيام ذلك اليوم حظّ ابن مرجانة و ابن زياد»، قلت: و ما حظّهما من ذلك اليوم؟ قال: «النار» §الكافى ۴: ۱۴۷/ ۶.

§.

و الشيخ قدس سره فى كتابى الأخبار: أورد هذه الرواية، بإسناده عن محمد بن يعقوب §تهذيب الأحكام ۴: ۳۰۱/ ۹۱۲، و الاستبصار ۲: ۱۳۵/ ۴۴۳.

§، و أخرج لزيد النرسى فى كتاب الوصايا من التهذيب فى باب وصية الإنسان لعبده، حديثا آخر عن على بن الحسن بن فضّال، عن معاوية بن حكيم و يعقوب الكاتب، عن ابن أبى عمير، عنه §تهذيب الأحكام ۹: ۲۲۸/ ۸۹۶.

§.

↕

ص: ۷۰

و الغرض من إيراد هذه الأسانيد، التنبيه على عدم خلوّ الكتب الأربعة عن أخبار زيد النرسى، و بيان صحّة رواية ابن أبى عمير عنه، و الإشارة إلى تعدّد الطرق إليه، و اشتمالها على عدّة من الرجال الموثوق بهم، سوى من تقدّم ذكره فى الطرق السالفة، و فى ذلك كلّه تنبيه على صحّة هذا الأصل، و بطلان دعوى وضعه كما قلنا.

و يشهد لذلك أيضا أنّ محمد بن موسى الهمدانى، و هو الذى ادّعى عليه وضع هذه الأصول، لم يتّضح ضعفه بعد، فضلا عن كونه وضّاعا للحديث، فإنّه من رجال نوادر الحكمة، و الرواية عنه فى كتب الأحاديث متكرّرة، و من جملة رواياته حديثه الذى انفرد بنقله فى صلاة عيد الغدير، و هو حديث مشهور، أشار إليه المفيد رحمه اللّه فى مقنعته، و فى مسار الشيعة §المقنعة: ۲۰۴، مسار الشيعة: ۳۹ ضمن المجلد السابع من مصنفات الشيخ المفيد.

§، و رواه الشيخ رحمه اللّه فى التهذيب §التهذيب ۳: ۱۴۳/ ۳۱۷.

§، و أفتى به الأصحاب، و عوّلوا عليه، و لا رادّ له سوى الصدوق §الفقيه ۲: ۵۵/ ذيل الحديث ۲۴۱.

§ و ابن الوليد، بناء على أصلهما فيه.

و النجاشى ذكر هذا الرجل فى كتابه و لم يضعّفه، بل نسب الى القميين تضعيفه بالغلوّ، ثم ذكر له كتبا منها كتاب الردّ على الغلاة، و ذكر طريقه الى تلك الكتب، قال رحمه اللّه: و كان ابن الوليد رحمه اللّه يقول: إنّه كان يضع الحديث و اللّه أعلم

§رجال النجاشی: ۳۳۸/ ۹۰۴.

§.

و ابن الغضائری و إن ضعّفه، إلّا أنّ کلامه فیه یقتضی أنّه لم یکن بتلک المثابة من الضعف، فإنّه قال فیه: إنّه ضعیف، یروی عن الضعفاء، و یجوز أن یخرج شاهدا، تکلّم فیه القمیون فأکثروا، و استثنوا من نوادر الحکمة ما رواه §حکاها عنه العلامة فی الخلاصة: ۲۵۵/ ۴۴.

§، و کلامه ظاهر فی أنّه لم یذهب فیه مذهب القمّیین، و لم یرتض ما قالوه،

↕

ص: ۷۱

و الخطب فی تضعیفه هیّن، خصوصا إذا استهونه.

و العلّامة قدس سره فی الخلاصة حکی تضعیف القمیین و ابن الولید، حکایة تشعر بتمریضه، و اعتمد فی التضعیف علی ما قاله ابن الغضائری قدس سره و لم یزد علیه شیئا §انظر الهامش المتقدم.

§. و فیما سبق عن النجاشی و ابن الغضائری فی أصلی الزّیدین، و عن الشیخ فی أصل النرسی، دلالة علی اختلال §فی المخطوط و الحجری: اختلاف، و التصویب من المصدر

§ ما قاله ابن الولید فی هذا الرجل.

و بالجملة فتضعیف محمد بن موسی یدور علی أمور:

أحدها: طعن القمیین فی مذهبه بالغلوّ و الارتفاع، و یضعّفه ما تقدّم عن النجاشی أنّ له کتابا فی الرّد علی الغلاة.

و ثانیها: إسناد وضع الحدیث إلیه، و هذا ممّا انفرد به ابن الولید، و لم یوافقه فی ذلک الّا الصدوق قدس سره لشدّة وثوقه به، حتّی قال رحمه اللّه فی کتاب من لا یحضره الفقیه: إنّ کل ما لم یصححه ذلک الشیخ، و لم یحکم بصحته من الأخبار، فهو عندنا متروک غیر صحیح §من لا یحضره الفقیه ۲: ۵۵/ ذیل الحدیث ۲۴۱.

§.

و سائر علماء الرجال و نقدة الاخبار تحرّجوا عن نسبة الوضع الی محمد بن موسی، و صحّحوا أصل زید النرسی، و هو أحد الأصول التی أسند وضعها إلیه، و کذا أصل زید الزرّاد، و سکوتهم عن کتاب خالد بن سدیر لا یقتضی کونه موضوعا، و لا کون محمد بن موسی واضعا، إذ من الجائز أن یکون عدم تعرّضهم له لعدم ثبوت صحّته، لا لثبوت وضعه، فلا یوجب تصویب ابن الولید لا فی الوضع و لا فی الواضع، أو لکونه من موضوعات غیره فیقتضی تصویبه فی الأوّل دون الثانی.

و ثالثها: استثناؤه من کتاب نوادر الحکمة، و الأصل فیه محمد بن الحسن

↕

ص: ۷۲

ابن الولید أیضا، و تابعه علی ذلک الصدوق، و أبو العباس بن نوح، بل الشیخ، و النجاشی أیضا.

و هذا الاستثناء لا یختصّ به، بل المستثنی من ذلک الکتاب جماعة، و لیس جمیع المستثنین وضعة للحدیث، بل منهم المجهول الحال، و المجهول الاسم، و الضعیف بغیر الوضع، بل الثقة علی أصحّ الأقوال: کالعبیدی، و اللّؤلؤی، فلعلّ الوجه فی استثناء غیر الصدوق و شیخه ابن الولید جهالة محمد ابن موسی، أو ضعفه من غیر سبب الوضع، و الموافقة لهما فی الاستثناء لا تقتضی الاتّفاق فی التعلیل، فلا یلزم من استثناء من وافقهما ضعف محمد بن موسی عنده، فضلا عن کونه وضّاعا، و قد بان لک بما

ذكرنا مفصّلا اندفاع الاعتراضين بأبلغ الوجوه §الفوائد الرجالية (رجال السيد بحر العلوم): ۲: ۳۶۰.

§.

قلت: و روى جعفر بن قولويه رحمه اللّه فى كامل الزيارة، عن أبيه و أخيه على ابن محمد و على بن الحسين كلّهم، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن زيد النرسى، عن أبى الحسن موسى عليه السلام، قال: «من زار ابنى هذا- و أومى إلى أبى الحسن الرضا عليه السلام- فله الجنّة» §كامل الزيارات: ۳۰۶ الحديث ۱۰، و انظر الأصول الستة عشر: ۵۲.

§ و الخبر موجود فى الأصل.

و منه يعلم أنّ على بن بابويه والد الصدوق، يروى أصل النرسى كما مرّ أنّه يروى أصل الزرّاد، و يظهر منه أنّ أصل نسبة اعتقاد وضعهما إلى الصدوق تبعا لشيخه ضعيف، أو رجع عنه بعد ما ذكره فى فهرسته، فإنّ ولده شيخ القميّين، و فقيههم §لم ترد فى المخطوطة، بل فى الحجرية.

§ و ثقتهم، و الذى خاطبه الإمام العسكرى عليه السلام بقوله- فى توقيعه-: «يا شيخى و معتمدى» §انظر مقدمة الإمامة و التبصرة تحقيق السيد الجلالى: ۵۸.

§ يروى الأصل المذكور و ولده يعتقد

↕

ص: ۷۳

كونه موضوعا؟! هذا ممّا لا ينبغى نسبته إليه.

و يؤيّد ضعف النسبة، أو يدلّ على الرجوع، روايته عن الأصلين فى كتبه، أمّا الزرّاد فقد تقدم.

و أمّا عن أصل النرسى ففى ثواب الأعمال: أبى رحمه اللّه، قال: حدثنى على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبى عمير، عن زيد النرسى، عن بعض أصحابه، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: «كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يغسل رأسه بالسدر» §ثواب الأعمال: ۳۶.

§ إلى آخر ما فى الوسائل منقولا عنه §وسائل الشيعة ۲: ۶۳/ ۱۴۹۱.

§، و فى كتابنا منقولا عن الأصل المذكور هذا §مستدرك الوسائل ۱: ۳۸۷/ ۹۳۷.

§.

و قد أخرج الخبر المذكور شيخه جعفر بن أحمد القمى فى كتاب العروس، عن زيد §النسخة المطبوعة من العروس خالية من هذا الحديث. و قد روى عن زيد النرسى عن أبى الحسن عليه السلام حديثا فى (باب غسل الرأس يوم الجمعة بالخطمى من السنة) و هو يخالف الحديث المار سندا و متنا.

§ كما فى أصله.

و أخرج الصدوق رحمه اللّه أيضا §لم ترد فى المخطوط.

§ فى الفقيه، فى باب ضمان الوصىّ لما يغيّره عمّا أوصى به الميّت، عن محمد بن أبى عمير، عن زيد النرسى، عن علىّ ابن مزيد صاحب السابرى، قال: أوصى إلىّ رجل. و ساق الحديث §من لا يحضره الفقيه ۴: ۱۵۴ الحديث ۵۳۴.

§، و هو طويل ذكره الشيخ فى الأصل فى كتاب الوصية، مثل ما نقلناه عن أصل النرسى فى الكتاب المذكور فلاحظ §وسائل الشيعة ۱۹: ۳۴۹/ ۲۴۷۴۲، و انظر: مستدرك الوسائل ۱۴: ۱۱۹/ ۱۶۲۵۲، أصل زيد الزراد: ۵۵، ضمن الأصول الستة عشر.

§.

↕

ص: ۷۴

و أخرج أحمد بن محمّد بن فهد فی عدّة الداعی، عن الأصل المذکور حدیث معاویة بن وهب فی الموقف §عدة الداعی: ۱۷۱.

و انظر: أصل زید النرسی (ضمن الأصول الستة عشر): ۴۴.

§، و هو حدیث شریف فی الحثّ علی الدعاء للإخوان.

و أخرج الحسین بن سعید فی کتاب الزهد، عن الأصل المذکور خبر فناء العالم، عن ابن أبی عمیر، عن زید النرسی، عن عبید بن زرارة، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول. §الزهد: ۹۰ حدیث ۲۴۲. و انظر: أصل زید النرسی (ضمن الأصول الستة عشر): ۴۷.

§، إلّا أنّه اختصره.

و أخرج الخبر المذکور عنه علیّ بن إبراهیم فی تفسیره، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن زید، و ساقه کما هو موجود فی الأصل §تفسیر علی بن إبراهیم القمی: ۲۵۶، الأصول الستة عشر: ۴۷.

§.

و قال العلامة المجلسی قدس سره فی البحار- بعد نقل کلمات الجماعة فی الأصلین و صاحبیهما-: و أقول: و إن لم یوثّقهما أصحاب الرجال، لکن أخذ أکابر المحدّثین من کتابهما، و اعتمادهم علیهما حتّی الصدوق قدس سره فی معانی الأخبار، و غیره، و روایة ابن أبی عمیر عنهما، و عدّ الشیخ کتابهما من الأصول، لعلّها تکفی لجواز الاعتماد علیهما، مع أنّا أخذناهما من نسخة عتیقة مصحّحة بخط الشیخ منصور بن الحسن الآبی، و هو نقله من خطّ الشیخ الجلیل محمد ابن الحسن القمّی، و کان تاریخ کتابتها سنة أربع و سبعین و ثلاثمائة، و ذکر أنّه أخذهما و سائر الأصول المذکورة بعد ذلک من خطّ الشیخ الأجلّ هارون بن موسی التلّعکبری §بحار الأنوار ۱: ۴۳۱.

§، انتهی.

و أمّا محمد بن موسی فلعلّنا نشیر إلی بعض ما یؤیّد کلام السیّد رحمه اللّه فیه، فی بعض الفوائد الآتیة.

↕

ص: ۷۵

۷- و أمّا کتاب جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی:

فقال الشیخ قدس سره فی الفهرست: جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی له کتاب، رویناه بالإسناد الأول، عن ابن همّام، عن حمید، عن أحمد بن زید الأزدی البزّاز، عن محمد بن أمیة بن القاسم الحضرمی، عن جعفر بن محمد بن شریح §الفهرست: ۴۳/ ۱۳۷.

§.

و مراده بالإسناد الأوّل- کما ذکره فی ترجمة جعفر بن قولویه، و جعفر بن محمد بن مالک: الشیخ المفید، و الحسین بن عبید اللّه، و أحمد بن عبدون، و غیرهم-: عن أبی محمد هارون بن موسی التلّعکبری، عن أبی علی بن همّام §الفهرست: ۴۲/ ۱۳۰ و ۴۳/ ۱۳۶.

§.

و سنده فی النسخة الموجودة، و النسخة المتقدّمة للمجلسی طیب اللّه ثراه هکذا: الشیخ أبو محمد هارون بن موسی بن أحمد بن إبراهیم التلّعکبری أیده اللّه قال: حدثنا محمد بن همّام، قال: حدثنا حمید بن زیاد الدهقان، قال:

حدثنا أبو جعفر أحمد بن زید بن جعفر الأزدی، قال: حدثنا محمد بن المثنی بن القاسم الحضرمی، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی، عن حمید بن شعیب السبیعی، عن جابر الجعفی، قال: قال: أبو جعفر علیه السلام. الخبر §بحار الأنوار ۱: ۴۴. أصل جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی (ضمن الأصول الستة عشر): ۶۰.

§

و الظاهر أنّ أمیّة فی سند الشیخ مصحّف، و الصواب- کما فی سند الکتاب- المثنی، و أشار الی ذلک فی البحار أیضا §بحار الأنوار ۱: ۴۴. أصل جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی (ضمن الأصول الستة عشر): ۶۰.

§

و محمد بن أمیّة غیر مذکور فی الرجال، و لا فی أسانید الأخبار. و الظاهر

↕

ص: ۷۶

أنّ أحمد بن زید فی السندین هو بعینه أحمد بن زید الخزاعی، الذی ذکر الشیخ قدس سره فی الفهرست أنه یروی کتاب آدم بن المتوکّل، عن أحمد بن عبدون، عن أبی طالب الأنباری، عن حمید بن زیاد، عن أحمد بن زید الخزاعی، عنه §فهرست الشیخ: ۱۶/ ۴۷.

§ و کتاب أبی جعفر شاهطاق، و الظاهر أنّه محمد بن علی بن النعمان، الملقّب بمؤمن الطاق، عن جماعة، عن أبی المفضل، عن حمید، عن أحمد بن زید الخزاعی، عنه §فهرست الشیخ: ۱۹۱/ ۸۶۶.

§

و وافقنا علی اتّحادهما المتبحّر النقّاد المولی الحاج محمد الأردبیلی، فی جامع الرّواة §جامع الرواة ۲: ۱۵۸.

§ و ظهر ممّا نقلنا أنّه من مشایخ الإجازة، و أنّ حمیدا اعتمد علیه فی روایة الکتب المذکورة، و کتاب محمد بن المثنی کما یأتی.

و قد مرّ فی شرح أصل زید الزرّاد ما یقتضی الاعتماد علی حمید، و السکون إلی روایاته.

و ستعرف أنّ مشایخ الإجازة لا یحتاجون إلی التزکیة و التوثیق، إمّا لعدم الضرر فی ضعفهم و جهالتهم، أو لکونهم ثقات إثبات علی اختلاف بینهم.

و منه و ممّا نقلنا عن السید الکاظمی، و العلامة الطباطبائی، فی مدح أرباب الکتب و أصحاب التصانیف، یظهر حسن حال الحضرمی، مع أنّ روایاته فی الکتاب سدیدة مقبولة، یوجد متونها أو مضمونها فی سائر الکتب المعتبرة، و ممّا یشهد علی حسن حاله اعتماد محمد بن مثنی علیه، فإنّ جلّ روایات کتابه عنه فراجع و تأمل.

و أبوه محمد بن شریح من ثقات أصحاب أبی عبد اللّه علیه السلام، له کتاب یرویه جماعة عنه، کما فی رجال النجاشی و الفهرست، و غیرهما §رجال النجاشی: ۳۶۶/ ۹۹۱، و الفهرست: ۱۴۱/ ۶۰۵.

§

↕

ص: ۷۷

۸- و أمّا كتاب محمد بن المثنّى بن القاسم الحضرمى قدس سره:

فالسند إليه فى النسخة المتقدّمة ما تقدّم فى سند كتاب جعفر.

و قال النجاشى قدس سره: محمد بن المثنّى بن القاسم، كوفى ثقة، له كتاب، أخبرنا الحسين، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حميد، قال:

حدثنا أحمد، عن محمد بن المثنّى بكتابه §رجال النجاشى: ۳۷۱/ ۱۰۱۲.

§.

و يروى عنه الثقة سيف بن عميرة، كما فى روضة الكافى §روضة الكافى ۸: ۳۰۳.

§.

و بملاحظة ما ذكرنا لا ريب فى اعتبار الكتاب، و الاعتماد عليه، و ذكر فى آخر الكتاب حديثين من غير توسّط محمد، و وصف فيه أحمد هكذا: بالإسناد عن حميد بن زياد، عن أبى جعفر أحمد بن زيد بن جعفر الأزدى البزّاز، ينزل فى طاق [زهير] و لقيه بزيع، قال: حدثنى على بن عبيد اللّه §انظر كتاب محمد بن المثنى (ضمن الأصول الستة عشر): ۹۳.

§ إلى آخره.

↕

ص: ۷۸

۹- و أمّا كتاب عبد الملك بن حكيم:

ففى رجال النجاشى: عبد الملك بن حكيم الخثعمى، كوفى ثقة، عين، روى عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن عليهما السلام، له كتاب يرويه جماعة: أخبرنا القاضى أبو عبد اللّه الجعفى، قال:

حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا على بن الحسن بن فضّال، قال:

حدثنا جعفر بن محمد بن حكيم، قال: حدثنا عبد الملك بن حكيم بكتابه §رجال النجاشى: ۲۳۹/ ۶۳۶

§.

و فى الفهرست: عبد الملك بن حكيم، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلعكبرى، عن ابن عقدة، و ذكر مثله §الفهرست: ۱۱۰/ ۴۷۴.

§.

و السند فى أوّل الكتاب أيضا: التلعكبرى، عن ابن عقدة. §كتاب عبد الملك بن حكيم (ضمن الأصول الستة عشر: ۹۸.

§ إلى آخره.

و يظهر من النجاشى أنّه من الأصول، و إن نسبة الكتاب إليه معلومة، و يرويه عنه جماعة، و إنّما اقتصر على الطريق الواحد لمجرّد الاختصار، على حسب عادتهم فى فهارسهم، فلا يضرّ إذا ضعف جعفر كما توهّم، أو جهالته كما قيل، بل اعتماد المشايخ الثلاثة- و هم وجوه الطائفة، و نقدة الأخبار فى طريقهم إلى كتاب عمّه عليه- قرينة ظاهرة على حسن حاله، بل وثاقته فى الحديث، مع أنّه يروى عنه مثل [على بن] الحسن بن فضال، و هو بمكان من التثبّت و الاحتياط فى النقل و الرواية، و ورد فيه و فى سائر بنى فضّال ما ورد من الأخذ بما رووا، و الثقة الجليل موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب كما فى التهذيب فى باب

المواقيت من كتاب الحج §التهذيب ۵: ۵۷/ ۱۷۹.

§، و الثقة الجليل محمد بن إسماعيل

↕

ص: ۷۹

ابن بزيع كما فى الكافى فى باب بيض الدجاج من كتاب الأطعمة §الكافى ۶: ۳۲۴/ ۱.

§ و أحمد بن محمد بن خالد فيه أيضا §الكافى ۶: ۳۲۴/ ۱.

§، و بعد روايهٔ هؤلاء عنه لا وقع لما توهّم أو قيل فيه.

↕

ص: ۸۰

۱۰- و أمّا كتاب مثنى بن الوليد الحناط:

ففى رجال النجاشى: مثنّى بن الوليد الحنّاط، مولى، كوفى، روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، له كتاب يرويه جماعهٔ:

أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال:

حدثنا على بن الحسن، قال: حدثنا الحسن بن على بن يوسف بن بقاح، قال:

حدثنا مثنّى بكتابه §رجال النجاشى: ۴۱۴/ ۱۱۰۶.

§.

و فى الفهرست: مثنّى بن الوليد الحنّاط له كتاب، رواه الحسن بن على الخزّاز عنه، و فيه بلا فصل: مثنّى بن الحضرمى له كتاب، أخبرنا بهما جماعهٔ، عن أبى المفضّل، عن ابن بطّهٔ، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبى عمير، عنهما §الفهرست: ۱۶۷/ ۷۳۶ و ۷۳۷ و فيه بدل بهما: به، و بدل عنهما: عنه.

§.

و أمّا طريق التلعكبرى فى النسخهٔ الموجودهٔ، ففيها قال الشيخ رحمه اللّه:

حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا على بن الحسن بن فضّال التيملى، قال: حدثنا العباس بن عامر القصبى، قال: حدثنا مثنّى بن الوليد الحنّاط، عن ميسر بياع الزّطى §كتاب مثنى بن الوليد الحناط (ضمن الأصول الستهٔ عشر): ۱۰۲.

§. إلى آخره.

و قال الشيخ الجليل أبو غالب أحمد بن محمد بن سليمان الزرارى فى رسالته إلى ولد ولده، فى ذكر طرقه الى الكتب: كتاب مثنّى الحنّاط، حدّثنى به جدّى، عن الحسن بن محمد الطيالسى، عن الحسن بن على بن بنت إلياس الخزاز، عن مثنّى §رسالهٔ أبى غالب الزرارى: ۶۶/ ۵۹.

§.

و قال أبو عمرو الكشى قدس سره فى رجاله: قال أبو النضر محمد بن

↕

ص: ۸۱

مسعود: قال على بن الحسن: سلام، و مثنّى بن الوليد، و المثنّى بن عبد السلام كلّهم حنّاطون، كوفيون، لا بأس بهم §اختيار

معرفة الرجال ۲: ۶۲۹/ ۶۲۳.

§

و قد قرّر فی محلّه أنّ قولهم: لا بأس به، أی بوجه من الوجوه، فیفید التوثیق کما علیه جماعة، مع أنّه یکفی فی وثاقته روایة ابن أبی عمیر عنه کما عرفت، و أحمد بن محمد بن أبی نصر البزنطی کما فی الکافی فی باب بیع الزرع الأخضر، و باب من زاد علی خمس تکبیرات من أبواب الجنائز §الکافی ۵: ۳۷۵/ ۴ و ۳: ۱۸۶/ ۱.

§

و فی التهذیب فی باب الأغسال المفروضات، و فی باب الحیض من أبواب الزیادات، و فی باب أحکام السهو فی الصلاة §التهذیب ۱: ۱۰۶/ ۲۷۶، و ۱: ۳۹۹/ ۱۲۴۶، و ۲: ۱۹۰/ ۷۵۴.

§ و غیرهما من الأجلّاء الثقات من أصحاب الإجماع و غیرهم، سوی من تقدّم ذکرهم مثل:

عبد الرحمن بن أبی نجران کما فی التهذیب فی باب البینات §التهذیب ۶: ۲۶۵/ ۷۰۶.

§، و فی الکافی فی باب الصدق و الأمانة، و فی باب نادر قبل باب دخول القبر، و فی باب ما یجب علی الحائض فی أداء المناسک §الکافی ۲: ۸۵/ ۳، و ۳: ۱۹۲/ ۲، و ۴: ۴۴۷/ ۵.

§، و فی التهذیب فی باب میراث ابن الملاعنة، و فی باب العتق §التهذیب ۹: ۳۳۹/ ۱۲۲۱، و ۸: ۲۲۷/ ۸۲۱.

§

و علی بن الحکم فی الکافی فی مولد أبی جعفر محمد بن علی علیهما السلام، و فی باب صلاة فاطمة علیها السلام، و فی باب الاهتمام بأمور المسلمین، و فی باب ما جاء فی الهندباء، و فی باب الحمّام من کتاب الزّی و التجمّل §الکافی ۱: ۳۹۱/ ۳، و ۳: ۴۶۸/ ۱، و ۲: ۱۳۱/ ۸، و ۶: ۳۶۲/ ۱، و ۶: ۴۹۷ ۵.

§، و فی التهذیب مکررا فی باب میراث الاخوة §التهذیب ۹: ۳۲۰/ ۱۱۴۹ و ۱۱۵۰.

§

↕

ص: ۸۲

و الحسن بن علی الوشاء فی الکافی فی کتاب العقل، و فی باب البدع و الرأی، و فی باب المستضعف، و فی باب الرمی عن العلیل §الکافی ۱: ۱۹ حدیث ۲۱، و ۱: ۴۶ حدیث ۱۱ و ۲: ۲۹۸ حدیث ۶، و ۴: ۴۸۶ حدیث ۴.

§

و الحسن بن راشد فیه فی باب الشکر §الکافی ۲: ۷۹/ ۱۹.

§

و ابن فضّال فیه فی باب اللقیط، و فی باب شدّة ابتلاء المؤمن §الکافی ۵: ۲۲۴/ ۱، و ۲، و ۲: ۱۹۹/ ۲۴.

§، و فی التهذیب فی باب ابتیاع الحیوان §التهذیب ۷: ۷۸/ ۳۳۲.

§

و علی بن الحسن بن رباط، فی الکافی فی باب أنّ النساء لا یرثن من العقار شیئا §الکافی ۷: ۱۲۹/ ۱۰.

§، و فی الاستبصار فی باب أن المرأة لا ترث من العقار و الدور §الاستبصار ۴: ۱۵۲/ ۵۷۵.

§

و عبد اللّه بن مسكان فى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين من أبواب الزيادات §التهذيب ۱: ۴۳۲/ ۱۳۸۵.

§

و الحسن بن محبوب فيه فى باب التلقى و الحكرة §التهذيب ۷: ۱۵۸/ ۶۹۶.

§، و فى الكافى فى باب التلقى §الكافى ۵: ۱۶۸/ ۲.

§

و معاوية بن حكيم فى التهذيب فى باب أحكام الطلاق § التهذيب ۸: ۵۶/ ۱۸۱.

§، و فى الاستبصار فى باب من طلّق امرأته ثلاث تطليقات § الاستبصار ۳: ۲۸۹/ ۱۰۲۰.

§

↕

ص: ۸۳

و الحسين بن أبى العلاء فى التهذيب فى باب التيمّم من أبواب الزيادات §التهذيب ۱: ۴۰۶/ ۱۲۷۷.

§، و فى الاستبصار فى باب من دخل الصلاة بتيمّم ثم وجد الماء §الاستبصار ۱: ۱۶۸/ ۵۸۱.

§

و هؤلاء كلّهم أجلّاء ثقات، بل جلّهم معدودون فى الفقهاء الكبار، و أساطين حملة الأخبار، و حاشاهم أن يرووا مع اختلاف مشاربهم عمّن لا يثقون به، و لا يعتمدون عليه، و هذا من أجلى القرائن للتزكية و التوثيق عند أرباب التحقيق، و اللّه تعالى وليّ التوفيق.

↕

ص: ۸۴

۱۱- و أمّا كتاب خلّاد السدّى قدس سره:

ففى النجاشى: خلّاد السدى البزاز، كوفى، روى عن أبى عبد اللّه، و قيل:

أنّه خلّاد بن خلف المقرئ، خال محمد بن على الصيرفى أبى سمينة، له كتاب يرويه عدّة: منهم ابن أبى عمير، أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن زكريا بن شيبان و محمد بن مفضّل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة الأشعرى، قال حدثنا ابن أبى عمير، عن خلّاد بكتابه §رجال النجاشى: ۱۵۴/ ۴۰۵.

§

و فى الفهرست: خلاد السدى له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلّعكبرى، عن ابن عقدة، عن يحيى بن زكريا بن شيبان، عن ابن أبى عمير، عن خلاد السدى §الفهرست: ۶۶/ ۲۶۱.

§

و هذا بعينه طريق التّلعكبرى فى النسخة الموجودة §كتاب خلاد، (ضمن الأصول الستة عشر): ۱۰۶.

§

و قد أخرج الكلينى عنه فى الكافى باب من مات و ليس له وارث، عن على ابن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن خلاد §الكافى ۷: ۱۶۹/ ۲.

§.

و الشيخ فى التهذيب فى باب من مات و ليس له وارث من العصبة، بإسناده عن أحمد بن محمد، عن ابن أبى عمير، عن خلّاد §التهذيب ۹: ۳۸۷/ ۱۳۸۲، و فيه عن خلاد عن السرى

§. و فى الاستبصار فى باب تحريم ما يذبحه المحرم من الصيد §الاستبصار ۲: ۲۱۵/ ۷۳۹، و فيه: خلاد السندى.

§.

و السدّى كما فى الإيضاح: بضمّ السين §الإيضاح: ۳۵.

§، و الموجود المضبوط فى نسخ

↕

ص: ۸۵

كتب الرجال و الأخبار- ثم الدال، كأنّه منسوب الى سدّة، و هى سدّة مسجد الكوفة، و كان السدّى المعروف يبيع بها المقانع، و هى ما يبقى من الطاق المسدود، و لذا نسب إليها.

و قد وقع فى كتب الفقهاء و الأخبار تحريفات عجيبة، حتى من الشيخ فى التهذيب، فتارة حرّفوه بالسرى، و اخرى بالسندى، و فى موضع من الجواهر بالبرقى، بل فى التهذيب فى الباب المتقدّم عن خلّاد، عن السرى، بل فيه فى باب الكفارة عن خطأ المحرم: عن حمّاد السرى §التهذيب ۵: ۳۷۸ حديث ۱۳۱۹ و فيه: خلاد السندى، و انظر جامع الرواة ۱: ۲۹۶.

§، مع نقله فى الاستبصار خلّاد، و كلّ هذا تحريف غير خفىّ على الخبير النقّاد.

و قد اتّضح بما ذكرنا اعتبار الكتاب §لم يرد فى المخطوطة.

§، و حسن حال خلّاد، بل وثاقته لرواية ابن أبى عمير عنه، و اعتماد المشايخ عليه.

↕

ص: ۸۶

۱۲- و أمّا كتاب الحسين بن عثمان:

ففى النجاشى: الحسين بن عثمان بن شريك بن عدى العامرى الوحيدى، ثقة، روى عن أبى عبد اللّه، و أبى الحسن عليهما السلام.

ذكره أصحابنا فى رجال أبى عبد اللّه عليه السلام، له كتاب تختلف الرواية فيه، فمنها ما رواه ابن أبى عمير، أخبرنا أجازه محمد بن جعفر، عن أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم سنة خمس و ستين و مائتين، قال: حدثنا محمد بن أبى عمير، عن الحسين بن عثمان §رجال النجاشى: ۵۳/ ۱۱۹.

§.

و السند إليه فى أول الكتاب هكذا: الشيخ أيّده اللّه تعالى- يعنى التلعكبرى- قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا جعفر بن عبد اللّه المحمدى، قال حدثنا محمد بن أبى عمير، عن الحسين بن عثمان، عن عبد اللّه بن مسكان. إلى آخره، و الطريقان فى غاية القوّة و الاعتبار.

و قد روى عن الحسين غير ابن أبى عمير جماعة من الأجلّاء، فمنهم:

الحسين بن سعيد فى الكافى فى باب حدّ المرض الذى يجوز للرجل أن يفطر فيه §الكافى ۴: ۱۱۹/ ۷.

§.

و أيوب بن نوح فى باب كيفيّة الصلاة من التهذيب §التهذيب ۲: ۱۳۷/ ۵۳۲.

§.

و محمد بن الحسين فى باب الصلاة فى السفر من أبواب الزيادات من التهذيب، و فى الاستبصار فى باب من يجب عليه التمام §التهذيب ۳: ۲۱۹/ ۵۴۴، و الاستبصار ۱: ۲۳۵/ ۸۳۹.

§.

و موسى بن القاسم فى أواسط باب الزيادات فى فقه الحجّ من

↕

ص: ۸۷

التهذيب §لم نقف على هذا الحديث فى الباب المشار إليه فى النسخة المطبوعة من التهذيب. نعم فى ۵:

§.

و القاسم بن محمد فى الكافى فى باب التعزية §الكافى ۳: ۲۰۴/ ۵.

§، و فى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين من أبواب الزيادات §التهذيب ۱: ۴۶۳/ ۱۵۱۳.

§.

و قد أشرنا غير مرّة أنّ رواية الأجلّة عن راو من علائم الوثاقة.

و ذكره الشيخ قدس سره فى رجاله فى أصحاب الصادق عليه السلام، و قال فيه: أسند عنه §رجال الشيخ الطوسى: ۱۶۹/ ۶۳، و انظر فى تفسير هذه الكلمة ما ورد فى العدد ۳ من السنة الاولى من نشرة تراثنا التى تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بقلم العلامة المحقق المتتبع السيد محمد رضا الجلالى.

§.

و قد ذكرنا فى محلّه دلالة هذه الكلمة على التوثيق، و ابن عقدة ذكره فى رجاله الذى ذكر فيه أربعة آلاف رجل من ثقات أصحاب الصادق عليه السلام.

و قال العلامة قدس سره فى الخلاصة: قال الكشى، عن حمدويه، عن أشياخه: إنّ الحسين بن عثمان خيّر، فاضل، ثقة §الخلاصة: ۵۱/ ۱۵.

§.

و اعترض عليه صاحب التلخيص بأنّ الكشى قال ذلك فى الحسين بن عثمان بن زياد الرواسى، و الاتّحاد محلّ نظر §التلخيص (مخطوط): ۱۱۴.

§.

قلت عبارة اختيار رجال الكشى هكذا: حمدويه: سمعت أشياخى يذكرون أنّ حمّادا و جعفرا و الحسين بنى عثمان بن زياد الرواسى، كلّهم

↕

ص: ۸۸

فاضلون خيار ثقات §رجال الكشى ۱: ۶۷۰/ ۶۹۴.

§

و العلامة ذكره هذه العبارة فى ترجمة حمّاد بفاصلة قليلة §انظر الخلاصة: ۵۶/ ۳.

§

و من البعيد أن يكون ما نقله فى العامرى الوحيدى ملتقطا ممّا ذكره الكشى فى الرواسى و اخوته، و عدم وجود ما نقله فى الأول فى الكشى الموجود لا يوجب الحمل على الاشتباه و توهّم الاتّحاد، لما أشرنا إليه سابقا من وجود نسخة أصل رجال الكشى فى عصره، و لعلّ ما نقله أولا يوجد فيه، إلّا أنّ الذى يقرّب هذا البعيد أنّه لم يذكر الرواسى فى الخلاصة، مع أنه مذكور فى الكشى تبعا، و فى الفهرست منفردا، و ذكر له كتابا، و ذكر طريقه إليه §الفهرست: ۵۷/ ۲۱۵.

§، إن هذا إلّا لتوهّم الاتّحاد و اللّه العاصم.

↕

ص: ۸۹

۱۳- و أمّا كتاب عبد اللّه بن يحيى الكاهلى:

ففى النجاشى: عبد اللّه بن يحيى أبو محمد الكاهلى، عربى أخو إسحاق، رويا عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن عليهما السلام، و كان عبد اللّه وجيها عند أبى الحسن عليه السلام، و وصّى به على بن يقطين رحمه اللّه فقال له: «اضمن لى الكاهلى و عياله أضمن لك الجنّة». و قال محمد بن عقدة الناسب: عبد اللّه بن يحيى الذى يقال له الكاهلى، هو تميمىّ النسب، و له كتاب يرويه جماعة منهم: أحمد بن محمد بن أبى نصر، أخبرنا القاضى أبو عبد اللّه الجعفى، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن أحمد القطوانى، قال حدثنا أحمد بن محمد بن أبى نصر، عن الكاهلى بكتابه §رجال النجاشى: ۲۲۱/ ۵۸۰، و فيه بدل محمّد بن عقدة الناسب: محمّد بن عبدة الناسب، هذا و فى المخطوطة و الحجرية بدل احمد بن محمد بن سعيد: محمد بن محمد ابن سعيد.

§

و فى الفهرست: عبد اللّه بن يحيى الكاهلى له كتاب، أخبرنا به ابن أبى جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن أبى نصر، عن عبد اللّه بن يحيى.

و أخبرنا به أبو عبد اللّه المفيد قدس سره، عن محمد بن على بن الحسين، عن أبيه و حمزة بن محمد و محمد بن على، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبى عمير، عن الكاهلى §الفهرست: ۱۰۲/ ۴۳۰.

§

و فى مشيخة الفقيه: و ما كان فيه عن عبد اللّه بن يحيى الكاهلى فقد رويته عن أبى رحمه اللّه، عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن

↕

ص: ۹۰

أحمد بن أبى نصر البزنطى، عن عبد اللّه بن يحيى الكاهلى §من لا يحضره الفقيه (المشيخة): ۱۰۱.

§

و طريق التلعكبرى فى النسخة الموجودة: الشيخ- أيّده اللّه تعالى- قال:

حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن بن الحكم القطوانى، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى، قال: حدثنا عبد اللّه بن يحيى الكاهلى، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول §كتاب عبد اللّه الكاهلى (ضمن الأصول الستة عشر): ۱۱۴.

§. الخبر.

و يروى عنه سوى البزنطى و ابن أبى عمير جماعة، منهم:

زكريا بن آدم قدس سره فى التهذيب فى باب اليوم الذى يشكّ فيه من شهر رمضان، و فى باب أنّه يعقّ يوم السابع §التهذيب ۴: ۱۸۱/ ۵۰۵، و ۷: ۴۴۳/ ۱۷۷۲.

§، و فى باب القول على العقيقة §لعلّ الإشارة إلى التهذيب من سهو النساخ حيث لا يوجد فى التهذيب بابا تحت هذا العنوان.

§.

و الحسن بن محبوب فيه فى باب الشركة و المضاربة، و فى باب التلقى و الحكرة، و فى باب الذبح §التهذيب ۷: ۱۸۸/ ۸۳۱، و ۷: ۱۵۸/ ۶۹۸، و ۵: ۲۲۵/ ۷۵۹.

§، و فى الاستبصار فى باب الهدى المضمون، و فى باب المضارب يكون له الربح §الاستبصار ۲: ۲۷۳/ ۹۶۸، و ۳: ۱۲۷/ ۴۵۴.

§.

و صفوان بن يحيى فى الكافى فى باب صفات الذّات، و فى باب فضل الحجّ و العمرة، و فى باب صفة التيمّم §الكافى ۱: ۸۳/ ۳، و ۴: ۲۵۳/ ۷، و ۳: ۶۲/ ۳.

§، و فى التهذيب فى باب الإجازات، و فى باب صفة التيمّم §التهذيب ۷: ۲۱۹/ ۹۵۷، و ۱: ۲۰۷/ ۶۰۰.

§.

↕

ص: ۹۱

و فضالة بن أيّوب فى الفقيه فى باب إحرام الحائض §من لا يحضره الفقيه ۲: ۲۴۱/ ۱۱۵۲.

§، و فى باب بيع الماء و المنع منه من التهذيب §التهذيب ۷: ۱۳۹/ ۶۱۷.

§.

و القاسم بن محمد فيه فيه، و فى باب المهور و الأجور منه، و فى باب الذبائح و الأطعمة §التهذيب ۷: ۱۳۹/ ۶۱۷، و ۷: ۳۶۵/ ۱۴۷۹، و ۹: ۸۸/ ۳۷۰.

§.

و على بن الحكم الكوفى الثقة فيه فى باب الصلاة فى السفر، و باب الشفعة §التهذيب ۳: ۲۰۷/ ۴۹۳، و ۷: ۱۶۵/ ۷۳۲.

§ و غيرها، و فى الكافى فى باب الماء الذى فيه قلّة و غيره §الكافى ۳: ۳/ ۱.

§.

و الحسين بن سعيد فى التهذيب فى باب العقود على الإماء، و فى باب ضروب الحج §التهذيب ۷: ۳۵۰/ ۱۴۲۸، و ۵: ۳۸/ ۱۱۲.

§، و فى الاستبصار فى باب البئر تقع فيها العذرة اليابسة، و فى باب من لم يجد الهدى و وجد الثمن، و فى باب النهى عن بيع الذهب بالفضّة §الاستبصار ۱: ۴۱/ ۱۱۶، و ۲: ۲۶۰/ ۹۱۹ و ۳: ۹۳/ ۳۱۷ و فيه: الحسين بن سعيد عن عبد اللّه بن يحيى (بحر)

§.

و الحسن بن محمد الحضرمی فی التهذیب فی باب المهور و الأجور، و فی باب عقد المرأة علی نفسها النکاح §التهذیب ۷: ۳۷۶/ ۱۵۲۳، و ۷: ۳۹۲/ ۱۵۶۹.

§، و فی الکافی فی باب الرجل یهوی امرأة و أبوه یهوی غیرها §الکافی ۵: ۴۰۱/ ۲.

§.

و محمد بن خالد فیه فی باب الکتمان، و فی باب الشرک، و فی باب

↕

ص: ۹۲

التقدّم فی الدعاء §الکافی ۲: ۱۷۷ حدیث ۸، و ۲: ۲۹۲ حدیث ۷، و ۲: ۳۴۳ حدیث ۵، و فیها عن محمد ابن خالد عن عبد اللّه بن یحیی.

§.

و علی بن مهزیار فیه فی باب من وصف عدلا و عمل بغیره §الکافی ۲: ۲۲۷/ ۴.

§.

و علی بن الحسن بن رباط فی التهذیب فی باب الأحداث الموجبة للطهارة §التهذیب ۱: ۱۹/ ۴۶.

§، و فی الاستبصار فی باب المذی و الودی §الاستبصار ۱: ۹۳/ ۲۹۹.

§.

و محمد بن حمّاد بن زید الثقة فی التهذیب فی باب الأحداث الموجبة للطهارة، و فی باب فضل الصلاة من أبواب الزیادات، و مرّتین فی باب کیفیة الصلاة منها §التهذیب ۱: ۳۴ حدیث ۹۲، و ۲: ۲۳۶ حدیث ۹۳۳، و ۲: ۲۸۸ حدیث ۱۱۵۵، و ۲:

§، و فی الاستبصار فی باب الجهر ب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ* §الاستبصار ۱: ۳۱۱/ ۱۱۵۷.

§.

و إسحاق بن عمار فی الکافی فی باب حقّ الجوار §الکافی ۲: ۴۸۹/ ۴.

§.

و ثعلبة بن میمون الفقیه المقدّم فی هذه العصابة فی التهذیب فی باب صفة الوضوء §التهذیب ۱: ۹۰/ ۲۴۰.

§، و فی الاستبصار فی باب کیفیّة المسح علی الرجلین §الاستبصار ۱: ۶۰/ ۱۷۹.

§.

و عبد اللّه بن مسکان فی التهذیب فی باب تلقین المحتضرین § التهذیب ۱: ۳۰۷/ ۸۹۲.

§، و فی الاستبصار فی باب موضع الکافور من المیت § الاستبصار ۱: ۲۱۲/ ۷۴۷.

§.

↕

ص: ۹۳

و حمّاد بن عثمان فی الکافی فی باب التسلیم و فضل المسلمین §الکافی ۱: ۳۲۱/ ۲.

§.

و غیرهم ممّن لا حاجة إلی ذکرهم بعد روایة هؤلاء، الذین فیهم الثلاثة الذین نصّوا علی عدم روایتهم إلّا عن الثقة، و جمع من

أصحاب الإجماع و الفقهاء، من الثقات و الأجلّاء من الرواة، الذين بلغوا الغاية فى التثبت و الإتقان، فلا ينبغى التشكيك فى توثيق من عكفوا عليه، و أخذوا عنه.

و فى رجال أبى عمرو الكشى: عبد اللّه بن يحيى الكاهلى: على بن محمّد، قال: حدثنى محمّد بن عيسى، قال: زعم ابن أخى الكاهلى أنّ أبا الحسن الأول عليه السلام، قال لعلى بن يقطين: «اضمن لى الكاهلى و عياله، أضمن لك الجنّة» §رجال الكشى ٢: ٧٠۴/ ٧۴٩.

§

و فى موضع آخر منه: حدثنى حمدويه بن نصير (قال: حدثنى محمّد بن نصير) §النسخ المطبوعة خالية من هذا القول.

§ قال: حدثنى محمّد بن عيسى، قال: زعم الكاهلى أنّ أبا الحسن عليه السلام، قال لعلى بن يقطين: «اضمن لى الكاهلى و عياله، أضمن لك الجنّة» فزعم ابن أخيه أنّ عليّا رحمه اللّه لم يزل يجرى عليهم الطعام، و الدراهم، و جميع النفقات مستغنين حتى مات الكاهلى، و أنّ نفقته كانت تعمّ عيال الكاهلى و قراباته. و الكاهلى يروى عن أبى عبد اللّه عليه السلام §رجال الكشى ٢: ٧۴۵/ ٨۴١.

§

وجدت بخط جبرئيل بن أحمد: حدثنى محمّد بن عبد اللّه بن مهران، عن الحسن بن على بن أبى حمزة، عن أبيه، عن أخطل الكاهلى، عن عبد اللّه بن يحيى الكاهلى، قال: حججت فدخلت على أبى الحسن عليه السلام، فقال لى:

«اعمل خيرا فى سنتك هذه، فإنّ أجلك قد دنا» قال: فبكيت، فقال:

«ما يبكيك» قلت: جعلت فداك نعيت إلىّ نفسى، قال: «أبشر فإنّك من

↕

ص: ٩۴

شيعتنا، و أنت إلى خير» قال أخطل: فما لبث عبد اللّه بعد ذلك إلّا يسيرا حتى مات §رجال الكشى ٢: ٧۴۵/ ٨۴٢.

§

↕

ص: ٩۵

١۴- و أمّا كتاب سلام بن أبى عمرة:

ففى النجاشى: سلام بن أبى عمرة الخراسانى، ثقة، روى عن أبى جعفر و أبى عبد اللّه عليهما السلام، سكن الكوفة، له كتاب يرويه عنه عبد اللّه بن جبلة، أخبرنى عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدثنا القاسم بن محمّد بن الحسين بن حازم، قال: قال: حدّثنا عبد اللّه بن جبلة، قال: حدثنا سلام §رجال النجاشى: ١٨٩/ ۵٠٢.

§

و المراد بالعدّة هنا كما صرّح به العلامة الطباطبائى: رجال ابن عقدة، و هم:

محمّد بن جعفر الأديب، و أحمد بن محمّد بن هارون، و أحمد بن محمّد بن الصلت، و القاضى أبو عبد اللّه الجعفى. قال رحمه اللّه: و الظاهر اشتراك الكلّ فى التوثيق §رجال السيد بحر العلوم ٢: ١٠٣.

§

و فی الفهرست: سلام بن عمرو له کتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلّعکبری، عن ابن عقدة، عن القاسم بن محمّد بن الحسین بن حازم، عن عبد اللّه بن جبلة، عن سلام بن عمرو §الفهرست: ۸۲/ ۳۳۹.

§

و السند فی الکتاب أیضا مثله §کتاب سلام بن أبی عمرة (ضمن الأصول الستة عشر): ۱۱۷ و فیه بن أبی عروة.

§، إلّا أنّ فیه سلام بن أبی عمرو، فالظاهر أنّ ما فی الفهرست اشتباه، أو أنّ عمرو اسم أبی عمرة.

و فی رجال الشیخ رحمه اللّه فی أصحاب الصادق علیه السلام: سلام بن أبی عمرة الخراسانی §رجال الشیخ الطوسی: ۲۱۰/ ۱۲۹.

§

و احتمال التعدّد من الأوهام.

↕

ص: ۹۶

و القاسم بن محمّد المذکور فی طرق المشایخ الثلاثة غیر مذکور فی الرجال، و لکنّ الظاهر أنّه من مشایخ الإجازة، و من اعتماد الشیخ و النجاشی و التلّعکبری فی طریقهم إلی الأصل المذکور علیه، یظهر حسن حاله.

و لیس فیه من الأخبار الفرعیة إلّا نزر یسیر.

↕

ص: ۹۷

۱۵- و أمّا نوادر علی بن أسباط:

ففی النجاشی: علی بن أسباط بن سالم، بیّاع الزطی، أبو الحسین المقرئ، کوفی، ثقة، و کان فطحیا، جری بینه و بین علی بن مهزیار رسائل، رجعوا فیها الی أبی جعفر الثانی علیه السلام، فرجع علی بن أسباط عن ذلک القول و ترکه، و قد روی عن الرضا علیه السلام من قبل ذلک، و کان أوثق الناس و أصدقهم لهجة، له کتاب الدلائل. إلی أن قال: و له کتاب نوادر مشهور، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسی الجرّاح الجندی، قال:

حدثنا محمّد بن علی بن همّام أبو علی الکاتب، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن موسی، قال: حدثنا أحمد بن هلال، عن علی بن أسباط §رجال النجاشی: ۲۵۲/ ۶۶۳ و فیه: أخبرنا. ابن الجرّاح الجندی.

§

و فی الفهرست: علی بن أسباط الکوفی، له أصل و روایات، أخبرنا به الحسین بن عبید اللّه، عن أحمد بن محمّد بن یحیی العطار، عن أبیه، عن محمّد ابن أحمد بن أبی قتادة، عن موسی بن جعفر البغدادی، عن علی بن أسباط.

و أخبرنا ابن أبی جید، عن ابن الولید، عن الصفار، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن علی بن أسباط §الفهرست: ۹۰/ ۳۷۴.

§

و فی مشیخة الفقیه: و ما کان فیه عن علی بن أسباط فقد رویته عن محمّد ابن الحسن رضی اللّه عنه و ساق مثله §الفقیه ۴: ۹۷، من المشیخة.

§.

و السند فی أول النسخة هکذا: الشیخ أیّده اللّه تعالی- یعنی التلعکبری رضی اللّه عنه- قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمّد بن سعید الهمدانی، قال: أخبرنا علی بن الحسن بن فضال، قال: حدثنا علی بن أسباط،

↕

ص: ۹۸

قال: أخبرنا یعقوب بن سالم الأحمر، عن رجل، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: «لما قبض رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله بات آل محمّد علیهم السلام بلیلة أطول لیلة» §نوادر علی بن أسباط، ضمن الأصول الستة عشر: ۱۲۱.

§ الخبر.

و فی الکافی: الحسین بن محمّد، عن المعلّی بن محمّد، عن منصور بن العباس، عن علی بن أسباط، عن یعقوب، و ساق مثله §الکافی ۱: ۳۷۰/ ۱۹.

§.

و قد اختلفت کلمات الأصحاب فی رجوعه عن الفطحیّة و عدمه، و فی زمان رجوعه، و لا حاجة إلی نقلها و تحقیق الحقّ بعد اعتبار کتابه، و اعتماد المشایخ علیه، و کونه أوثق الناس و أصدقهم، و کثرة الطرق إلی کتبه، و فیها الصحیح، و إکثار روایة الأجلّاء عنه، فقد روی عنه سوی من تقدم:

أحمد بن محمّد بن عیسی فی الکافی فی باب العجب §الکافی ۲: ۲۳۶/ ۱.

§، و فی التهذیب فی باب میراث من علا من الآباء، و فی باب السنّة فی عقود النکاح، و فی باب الاستخارة له §التهذیب ۹: ۳۱۲/ ۱۱۲۱، و ۷: ۴۱۴/ ۱۶۵۷ و ۷: ۴۰۷/ ۱۶۲۸.

§.

و إبراهیم بن هاشم فی الکافی فی باب العجب، و فی باب أصول الکفر و أرکانه، و فی باب ذی اللسانین، و فی باب صلاة الاستخارة §الکافی ۲: ۲۳۶/ ۳، و ۲: ۲۲۰/ ۷، و ۲: ۲۵۷/ ۳، و ۳: ۴۷۱/ ۵.

§، و فی التهذیب فی باب من یحرم نکاحهنّ من الأزواج §التهذیب ۷: ۳۱۰/ ۱۲۸۵.

§.

و یعقوب بن یزید فیه فی باب تلقین المحتضرین §التهذیب ۱: ۳۱۹/ ۹۲۸.

§، و فی الکافی فی باب وقت ما یعلم الإمام جمیع علم الإمام الذی قبله، و فی باب من حثا علی

↕

ص: ۹۹

میّت §الکافی ۱: ۲۱۶/ ۳، و ۳: ۱۹۹/ ۵.

§.

و الحسین بن سعید فیه فیه، و فی باب أنّ الأئمّة علیهم السلام ولاة أمر اللّه عزّ و جلّ §الکافی ۱: ۲۱۶/ ۱، و ۱: ۱۴۸/ ۲.

§.

و الحسن بن موسی الخشاب فی التهذیب فی باب التیمّم، و فی باب فضل المساجد، و غیرها §التهذیب ۱: ۲۰۲/ ۵۸۷، و ۳: ۲۴۹/ ۶۸۲.

§.

و الحسن بن على الوشّاء فيه فى باب أحكام السهو فى الصلاة §التهذيب ۲: ۱۹۷/ ۷۷۴.

§.

و منصور بن حازم فى الاستبصار فى باب النفر الأول §الإستبصار ۲: ۳۰۱/ ۱۰۷۵.

§.

و موسى بن القاسم البجلى فى الكافى فى باب صلاة الاستخارات، و فى باب البخور §الكافى ۳: ۴۷۱/ ۵، و ۶: ۵۱۸/ ۳.

§، و فى التهذيب فى باب المدينة و فضلها §التهذيب ۶: ۱۶/ ۳۷.

§.

و عمران بن موسى فى الكافى فى باب ماء السماء فى كتاب الأشربة §الكافى ۶: ۳۸۸/ ۳.

§.

و على بن الحسن الطاطرى- الذى قالوا فيه: روى عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم- فى التهذيب فى باب أوقات الصلاة §التهذيب ۲: ۲۳/ ۶۵.

§.

و محمّد بن عيسى بن عبيد فى الكافى فى باب مولد الحسين عليه السلام § الكافى ۱: ۳۸۷/ ۶.

§.

و عبد العظيم بن عبد اللّه الحسنى فى الكافى فى باب أنّ الأئمّة عليهم

↕

ص: ۱۰۰

السلام نور اللّه عزّ و جلّ، و باب التسليم، و باب معانى الأسماء، و غيرها §الكافى ۱: ۱۵۱/ ۴، و ۱: ۳۲۲/ ۸، و ۱: ۹۲/ ۱۱.

§.

و أحمد بن محمّد بن خالد فيه فى باب التيّة فى كتاب الكفر و الإيمان §الكافى ۲: ۶۹/ ۴.

§.

و الحجال فيه فى باب معرس النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلم §الكافى ۴: ۵۶۵/ ۲.

§.

و هؤلاء من أجلّاء الثقات، و فقهاء الرواة، يكفى روايتهم عنه فى علوّ مقامه، و سموّ شأنه.

و يروى عنه غيرهم جماعة لا حاجة إلى ذكرهم، فإنّ الغرض بيان وثاقته، و اعتبار كتابه، لإتمام ما يتعلّق به، فإنّه موكول إلى كتب الرجال.

↕

ص: ۱۰۱

۱۶- مختصر كتاب العلاء:

وجدناه بخطّ الشيخ الجليل صاحب الكرامات محمد بن على الجباعى، نقله من خطّ الشيخ الشهيد الأوّل قدس سرهما، أوّله

هكذا: من كتاب العلاء، و ساق الأخبار، و كتب فى آخره: آخر المختار نقلا من خطّ الشيخ العالم محمّد بن مكى، و هو نقل من خطّ الشيخ الجليل محمّد بن إدريس فى العشرين من جمادى الأولى، سنة ستين و ثمانمائة §مختصر أصل علاء بن رزين (ضمن الأصول الستة عشر): ۱۵۰.

§

و تأريخ الكاتب §ورد فى المخطوطة فوقها: كذا.

§ (للأصل آخر يوم الجمعة) §وردت فى المخطوطة هكذا: الأصل يوم آخر الجمعة، و ورد فوقها: تاريخ خط الجباعى قدس سره.

§ ثامن عشر من شهر رمضان، سنة ثلاث و ستين و سبعمائة، و ذهب هنا §ورد فى المخطوطة فوقها: تاريخ خط الشهيد قدس سره.

§ نصف السطر فى آخر الصفحة، و بقى منه هذا: سبعين و خمسمائة، قال و هو يسأل من اللّه التوفيق و اللطف، و ذهب سطر آخر أيضا، و الظاهر أنّ هذا تأريخ خطّ ابن إدريس.

و العلاء كما فى النجاشى: ابن رزين القلّاء، ثقفى، مولى، قاله ابن فضال، و قال ابن عبدة الناسب: مولى يشكر، كان يقلى السويق، روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، و صحب محمّد بن مسلم قدس سره وفقه عليه، و كان ثقة وجها، و الهلال بن العلاء روى عنه و عبد الملك بن محمّد بن العلاء.

له كتب يرويها جماعة، أخبرنا جماعة، عن الحسن بن حمزة، قال: حدثنا محمّد بن جعفر، عن الصفار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدثنا

↕

ص: ۱۰۲

الحسن، عن العلاء بكتابه §رجال النجاشى: ۲۹۸/ ۸۱۱.

§

و فى الفهرست: العلاء بن رزين القلّاء، جليل القدر، ثقة، له كتاب، و هو أربع نسخ، منها رواية الحسن بن محبوب، و ذكر النسخ و الطرق و جلّها صحاح، و قال فى آخر كلامه: قال ابن بطّة: العلاء بن رزين أكثر رواية من صفوان بن يحيى §فهرست الشيخ: ۱۱۲/ ۴۸۸.

§

و فى هذا المقدار كفاية لاعتبار كتابه، و علوّ مقامه.

↕

ص: ۱۰۳

۱۷- كتاب المؤمن أو ابتلاء المؤمن:

هو للثقة الجليل الحسين بن سعيد الأهوازى، أمّا جلالة قدره و بيان حاله فلا يحتاج إلى البيان، و أمّا الكتاب المذكور فهو داخل فى كتبه الثلاثين التى يضرب باعتبارها المثل، إلّا أنّ النجاشى عبّر عنه بكتاب حقوق المؤمنين و فضلهم §رجال النجاشى: ۵۸/ ۱۳۶- ۱۳۷.

§، و الشيخ فى الفهرست بكتاب المؤمن §فهرست الشيخ: ۵۸/ ۲۲۰.

§. و الطرق إليها كثيرة- مذكورة فى النجاشى، و الفهرست، و مشيخة الفقيه §الفقيه ۴: ۹۰، من المشيخة.

§،- غنيّة عن التزكية و التصحيح.

و قد ذكر هذا الكتاب بخصوصه الشيخ الجليل أبو غالب الزرارى فى رسالته، فقال: كتاب ما يبتلى به المؤمن لابن سعيد، حدثنى به عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد §رسالة أبى غالب الزرارى: ۴۷.

§ قدس سرهم.

↕

ص: ۱۰۴

۱۸- كتاب الديات:

هو من الأصول المشهورة و اعتمد عليها المشايخ الثلاثة قدس سرهم فى الكافى، و التهذيب، و الفقيه، و ذكروا طرقهم إليه، و بين نسخهم اختلاف يعرفه النظّار.

و قال فى النجاشى: ظريف بن ناصح أصله كوفىّ، نشأ ببغداد، و كان ثقة فى حديثه، صدوقا، له كتب منها كتاب الديات، رواه عدّة من أصحابنا، عن أبى غالب أحمد بن محمّد، قال: قرئ على عبد اللّه بن جعفر و أنا أسمع، قال: حدثنا الحسن بن ظريف، عن أبيه به §رجال النجاشى: ۲۰۹/ ۵۵۳. و فيه زيادة: أخبرنا عدة من أصحابنا عن أبى غالب.

§.

و فى الرسالة المذكورة نسب الكتاب إلى الحسن، فقال: كتاب الديات للحسن بن ظريف، حدثنى به عبد اللّه بن جعفر، عن الحسن بن ظريف §رسالة أبى غالب الزرارى: ۴۹.

§.

و قد نقل العالم الفقيه يحيى بن سعيد، ابن عمّ المحقّق تمام الكتاب، فى آخر جامعه، و ذكر طريقه إليه فقال: فصل، و لمّا انتهيت إلى هنا و هو المقصود بالكتاب، سأل من وجب حقّه إثبات كتاب الديات لظريف بن ناصح رحمه اللّه بإسناده، و أجبته إلى ذلك و ها أنا ذاكره على وجهه إن شاء اللّه تعالى:

أخبرنى السيد الفقيه العالم الصالح محيى الدين أبو حامد محمّد بن عبد اللّه ابن على بن زهرة الحسينى الحلبى رحمة اللّه عليه قال: أخبرنى الشيخ الفقيه محمّد بن على بن شهرآشوب، عن أبى الفضل الداعى و أبى الرضا فضل اللّه ابن على الحسينى و أبى الفتوح أحمد بن على الرازى و أبى على محمّد بن الفضل الطبرسى و محمّد و على ابنى على بن عبد الصمد النيشابورى و محمّد بن الحسن الشوهانى و جماعة، و كلّهم عن أبى على و عبد الجبار المقرى، عن الشيخ أبى

↕

ص: ۱۰۵

جعفر الطوسى قدس سره.

و أخبرنى الشيخ محمّد بن أبى البركات بن إبراهيم الصنعانى، فى شهر رجب سنة ستّ و ثلاثين و ستمائة، عن الشيخ أبى عبد اللّه الحسين بن هبة اللّه ابن رطبة السوراوى، عن أبى على، عن والده الشيخ أبى جعفر الطوسى قدس سره.

و أخبرنى السيد المذكور، عن الفقيه عزّ الدين أبى الحارث محمّد بن الحسن بن على الحسينى البغدادى، عن الفقيه قطب الدين

أبی الحسین الراوندی، عن أبی جعفر محمّد بن علی بن الحسن الحلبی، عن الشیخ أبی جعفر الطوسی قدس سره.

قال: أخبرنی الشیخ أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان الحارثی، عن أبی جعفر محمّد بن علی بن الحسین بن بابویه القمّی §فی المصدر زیادة: عن محمد بن الحسن بن الولید، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عیسی، عن الحسن بن علی بن فضال، عن ظریف بن ناصح.

§، عن محمّد بن الحسن ابن الولید، عن أحمد بن إدریس، عن محمّد بن حسّان الرازی، عن إسماعیل ابن جعفر الکندی، عن ظریف بن ناصح، قال: حدثنی رجل یقال له:

عبد اللّه بن أیوب، قال: حدثنی أبو عمرو المتطبّب، قال: عرضت هذه الروایة علی أبی عبد اللّه علیه السلام.

و عن الشیخ أبی جعفر الطوسی، عن الشیخ أبی عبد اللّه، عن أبی القاسم جعفر بن محمّد بن قولویه، عن محمّد بن یعقوب الکلینی، عن علی بن إبراهیم ابن هاشم.

و عنه، عن الشیخ أبی عبد اللّه و الحسین بن عبید اللّه و أحمد بن عبدون، عن أبی محمّد الحسن بن حمزة العلوی الطبری، عن علی بن إبراهیم بن هاشم.

و عنه، عن الحسین بن عبید اللّه، عن أبی غالب أحمد بن محمّد الزراری

↕

ص: ۱۰۶

و أبی محمّد هارون بن موسی التلّعکبری و أبی القاسم بن قولویه و أبی عبد اللّه أحمد ابن أبی رافع الصیمری §فی المخطوط و الحجریة: أحمد بن محمد الصیمری. و لم نعرف له وجه، انظر جامع الرواة ۱: ۳۹، رجال النجاشی: ۸۴/ ۲۰۳، الفهرست: ۳۲/ ۸۶، تنقیح المقال ۱: ۴۶ و ۳: ۴۰ من الکنی.

§ و أبی المفضّل الشیبانی و غیرهم، کلّهم عن محمّد بن یعقوب، عن علی بن إبراهیم قدس سرهم.

و عنه، عن أحمد بن عبدون، عن أحمد بن أبی رافع و أبی الحسین عبد الکریم بن عبد اللّه بن نصر البزّاز بتنیس و بغداد، عن محمّد بن یعقوب، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن فضال، عن ظریف بن ناصح.

و سهل بن زیاد، عن الحسن بن ظریف، عن أبیه ظریف.

و عن ابن فضال و محمّد بن عیسی، عن یونس، قالا §ورد فی حاشیة المخطوطة: أی ابن فضال و یونس.

§: عرضنا علیه هذا الکتاب فقال: نعم هو حقّ و قد کان أمیر المؤمنین علیه السلام یأمر عمّاله بذلک §الجامع للشرائع: ۶۰۵.

§.

و بالجملة فهذا الکتاب معروف مشهور، معتمد علیه، و قد نقله فی الوسائل عن الکافی، و التهذیب، و الفقیه، و فرّق أجزاءه علی الأبواب، و نحن نقلناه عن الأصل، و بینهما اختلاف فی بعض المواضع لا یخفی علی الناظر البصیر.

↕

ص: ۱۰۷

۱۹- کتاب المسلسلات ۲۰- و کتاب المانعات من دخول الجنّة ۲۱- و کتاب الغایات ۲۲- و کتاب العروس:

کلّها لأبی محمّد جعفر بن أحمد القمی، و هذا الشیخ غیر مذکور فیما وصل إلینا من کتب الرجال، إلّا فی رجال ابن داود §رجال ابن داود: ۶۴/ ۳۱۶.

§ كما ستعرف، مع أنّه من المؤلّفين المعروفين و أجلّة المحدّثين، و مؤلّفاته دائرة بين الأصحاب.

قال السيد الأجلّ على بن طاوس فى كتاب الدروع الواقية- و هو الجزء الرابع من تتمّات المصباح-: و لقد ذكر أبو محمّد جعفر بن أحمد القمّى فى كتاب زهد النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، من اللّه عزّ و جلّ ما فيه بلاغ §الدروع الواقية: ۵۸.

§

و هذا جعفر بن أحمد عظيم الشأن، من الأعيان، ذكر الكراجكى فى كتاب الفهرست أنّه صنّف مائتين و عشرين كتابا بقم و الرىّ، فقال حدّثنا الشريف أبو جعفر محمّد بن أحمد القمى. إلى آخره §راجع الذريعة ۱۶: ۳۹۳.

§

و قد نقل عن هذا الكتاب الشيخ الجليل ورّام فى تنبيه الخاطر §تنبيه الخاطر: لم نعثر عليه فيه.

§

و قال أحمد بن محمّد بن فهد الحلّى فى كتاب التحصين: روى الشيخ أبو محمّد جعفر بن أحمد بن على القمّى قدس سره نزيل الرىّ، فى كتاب المنبئ عن زهد النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، قال: حدّثنا أحمد بن على بن بلال §التحصين: ۲۰، ضمن كتاب مثير الأحزان.

§ إلى آخره.

و قال السيد ابن طاوس فى كتاب المضمار فى أعمال شهر رمضان: و رأيت

↕

ص: ۱۰۸

فى كتاب اعتقادى §فى المخطوطة: اعتقاد، و فى الحاشية: ظاهرا اعتقادى، كذا فى النسخ.

§ أنّه تأليف أبى محمّد جعفر بن أحمد القمى، عن الصادق عليه السلام §الإقبال: ۱۴.

§، الخبر.

و قال أيضا فى فلاح السائل- بعد رواية التكبيرات الثلاث عقيب الصلاة-:

روى ذلك الشيخ الفقيه السعيد أبو محمّد جعفر بن أحمد القمى قدس سره فى كتاب آداب الإمام و المأموم، و ساق السند §فلاح السائل. و عنه فى البحار ۷۶: ۲۲ حديث ۲۲.

§ إلى آخره.

و قال شيخنا الشهيد الثانى فى روض الجنان: و روى الشيخ أبو محمّد جعفر بن أحمد القمى نزيل الرى فى كتاب الإمام و المأموم، بإسناده إلى أبى سعيد الخدرى، قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلم §روض الجنان: ۳۶۳.

§ الخبر.

و فى أوّل تفسير الإمام الهمام أبى محمّد العسكرى عليه السلام على ما فى نسختى، و جملة من النسخ، و أشار إليها فى أوّل البحار أيضا: قال محمّد بن على ابن محمّد بن جعفر بن الدقاق: حدثنى الشيخان الفقيهان أبو الحسن محمّد بن أحمد بن على بن الحسن بن شاذان و أبو محمّد جعفر بن أحمد بن على القمى رحمهما اللّه تعالى قالا: حدّثنا الشيخ الفقيه أبو جعفر محمّد بن على بن الحسين ابن موسى بن بابويه القمى- رحمه اللّه-. الى آخره §تفسير الإمام العسكرى عليه السلام: ۹، بحار الأنوار ۱: ۷۳.

§

و منه يعرف طبقته و أنّه فى طبقة المفيد، و ابن الغضائرى و أضرابهما، بل و طبقة الصدوق، بل يروى عنه كما يروى هو عنه، و

يأتى §يأتى فى آخر الفائدة الخامسة عند عده لمشايخ الصدوق برقم: ۴۵ و رمز: مه.
§ ذكره فى الفائدة الخامسة فى مشايخه، و يظهر من مسلسلاته أنّه يروى عن الصاحب بن عباد.
و من جميع ما ذكرنا يظهر أنّه كان من العلماء المعروفين الذين لا يحتاجون
↕
ص: ۱۰۹
إلى التزكية و التوثيق، و داخل فى الجمع الذين أشار إليهم الشهيد الثانى قدس سره فى شرح الدراية بقوله: تعرف عدالة الراوى بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل، و غيرهم من أهل العلم، كمشايخنا السالفين من عهد الشيخ الكلينى و ما بعده إلى زماننا هذا، و لا يحتاج أحد من هؤلاء المشهورين إلى تنصيص على تزكيته، و لا تنبيه على عدالته لما اشتهر فى كلّ عصر من ثقتهم، و ضبطهم و ورعهم، زيادة على العدالة، و إنّما يتوقّف على التزكية غير هؤلاء §الدراية: ۶۹.
§، انتهى.
و قال ابن داود فى رجاله: جعفر بن على بن أحمد القمّى المعروف بابن الرازى، و فى باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجال الشيخ: أبو محمد ثقة مصنّف §رجال ابن داود: ۶۴/ ۳۱۶، رجال الشيخ ۴۵۷/ ۱.
§.
قال السيّد فى منهج المقال: و لم أجده فى غيره §منهج المقال: ۸۳.
§.
و قال السيّد مصطفى أيضا فى رجاله- بعد نقل ما فى رجال ابن داود-:
و لم أجده فى الرجال و غيره §نقد الرجال: ۷۱/ ۴۷.
§.
قال الشيخ عبد النبى الكاظمى فى تكملة الرجال، و هو كالتعليقة عليه:
هذا أحد شيوخ الصدوق رحمه اللّه كما يظهر من كتاب معانى الأخبار، و كأنّ ابن داود أخذ توثيقه من وصف الصدوق إيّاه بأنّه فقيه، قال فى الكتاب المذكور: حدّثنا أبو محمد جعفر بن على بن أحمد الفقيه القمى ثم الإيلاقى رضى اللّه عنه §معانى الأخبار: ۶/ ۳.
§ انتهى.
و احتمال رجوع الصفة و الترضى الى جدّه أحمد غير بعيد، إلّا أنّ الظاهر
↕
ص: ۱۱۰
رجوعه إلى جعفر لأنّه هو المسوق له الكلام، و أنّ رعاية تعظيم الشيوخ أولى، و تعرّضه لتعظيم أواسط السند قليل، إلّا أنّ هذا غايته الحسن لا الوثاقة، و لعلّ النسخة التى وقعت لديه فيها بدل الفقيه بالثقة §تكملة الرجال ۱: ۲۴۸.
§، انتهى.
قلت: ظاهر الميرزا و السيّد التفريشى أنّهما لم يجدا أصل الترجمة فى رجال الشيخ، و فيه أنّ الشيخ أبا على صرّح فى رجاله بوجودها فيه، قال فى منتهى المقال: و فى نسختين عندى من رجال الشيخ فى باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: جعفر بن على بن أحمد القمى المعروف بابن الرازى، يكنّى أبا محمد صاحب المصنّفات، و ليس فيه التوثيق، لكن نقله فى المجمع §مجمع

الرجال ۲: ۳۱.

§ عن من لم یرو عنهم علیهم السلام کما ذکره ابن داود §منتهی المقال: ۷۸.

§.

و یظهر من جمیع ذلک اختلاف نسخ رجال الشیخ بالزیادة و النقیصة، و کلّ من الواجد و العادم صادق فی دعوی الوجدان و عدمه، و علیه فنقل ابن داود التوثیق من رجال الشیخ لا ینافی عدم وجوده فی بعض النسخ، لاحتمال وجوده فی نسخته، فلا سبیل إلی تکذیبه أو تخطئته، هذا بناء علی کون التوثیق من تتمّة ما نقله من رجال الشیخ، و إن کان من کلام نفسه، کما یظهر من الکاظمی، فتصدیقه أولی، و لا حاجة إلی ما تمحّل له فی التکملة من أخذه الوثاقة من الفقاهة، التی وصفه بها الصدوق فی معانی الأخبار، حتی یستشکل بعدم دلالتها علیها، لجواز أخذها من کلام أخی أستاذه السیّد الأجلّ علی بن طاوس فی الدروع الواقیة کما نقلناه، فإنّه یدلّ علی الوثاقة و فوقها، مع أنّ فی عدم الدلالة نظر، کما صرّح به الأستاذ الأکبر فی فوائده §انظر فوائد البهبهانی (رجال الخاقانی): ۵۰.

§، فراجع و تبصر.

↕

ص: ۱۱۱

۲۳- کتاب القراءات للسیاری:

و یعبّر عنه أیضا بالتنزیل و التحریف، و قد غمز علیه مشایخ الرجال، إلّا أنّه یظهر من بعض القرائن اعتبار الکتاب و اعتماد الأصحاب علیه، بل و النظر فیما ذکروا، فنقول:

قال الشیخ فی الفهرست: أحمد بن محمد بن سیّار أبو عبد اللّه الکاتب، بصریّ کان من کتّاب آل طاهر فی زمن أبی محمد علیه السلام، و یعرف بالسیّاری، ضعیف الحدیث، فاسد المذهب، مجفوّ الروایة، کثیر المراسیل، و صنّف کتبا منها: کتاب ثواب القرآن، کتاب الطب، کتاب القراءات، کتاب النوادر، أخبرنا بالنوادر خاصّة الحسین بن عبید اللّه، عن أحمد بن محمد بن یحیی، قال: حدثنا أبی، قال: حدثنا السیّاری، إلّا بما کان فیه من غلوّ أو تخلیط.

و أخبرنا بالنوادر و غیره جماعة من أصحابنا، منهم الثلاثة الذین ذکرناهم، عن محمد بن أحمد بن داود، قال: حدثنا سلامة بن محمد، قال: حدثنا علی ابن محمد الحنائی، قال: حدثنا السیّاری §الفهرست: ۲۳/ ۶۰.

§.

و قال النجاشی: أحمد بن محمد بن سیّار أبو عبد اللّه الکاتب، بصریّ کان من کتّاب آل طاهر فی زمن أبی محمّد علیه السلام، و یعرف بالسیّاری، ضعیف الحدیث، فاسد المذهب، ذکر ذلک لنا الحسین بن عبید اللّه، مجفوّ الروایة، کثیر المراسیل، له کتب وقع إلینا منها: کتاب ثواب القرآن، کتاب الطب، کتاب القراءات، کتاب النوادر، کتاب الغارات، أخبرنا الحسین بن عبید اللّه، قال:

حدثنا أحمد بن محمد بن یحیی، و أخبرنا أبو عبد اللّه القزوینی، قال: حدثنا أحمد ابن محمد بن یحیی، عن أبیه، قال: حدثنا السیّاری، إلّا ما کان من غلوّ

↕

ص: ۱۱۲

و تخليط §رجال النجاشى: ۸۰/ ۱۹۲.

§.

و ظاهرهما بعد كون مستند التضعيف الغضائرى، بل و عدم قبول الثانى للضعف و الفساد، و إلّا لما نسبه إليه، و لذكره مع ما رماه به الاعتماد على رواياته الخاليۀ عن الغلوّ و التخليط، كما يظهر من ذكر الطريق و الاستثناء.

و قد أكثر ثقۀ الإسلام فى الكافى من الروايۀ عنه، و قد تعهّد أن يجمع فيه الآثار الصحيحۀ، عن الصادقين عليهم السلام، و السنن القائمۀ التى عليها العمل من جملۀ الأخبار المختلفۀ، مع قرب عهده به، و قلّۀ الواسطۀ بينهما.

فروى عنه فى باب كراهيۀ التوقيت، عن محمد بن يحيى و أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عنه §الكافى ۱: ۳۰۱ حديث ۶.

§.

و فى مولد أمير المؤمنين عليه السلام، عن على بن محمد بن عبد اللّه، عنه §الكافى ۱: ۳۷۷/ ۲.

§.

و فى باب الدعاء فى طلب الولد، فى كتاب العقيقۀ، عن الحسين بن محمد بن عامر الأشعرى الثقۀ، عنه. و كذا فى كتاب العقل و الجهل، و باب من يشترى الرقيق فيظهر به عيب §الكافى ۶: ۸/ ۵ و ۱: ۱۸/ ۲۰ و ۵: ۱۲۵/ ۱۲.

§.

و فى باب فضل القرآن، عن محمد بن يحيى، عن عبد اللّه بن جعفر، و هو الشيخ الجليل الحميرى، عنه. و كذا فى باب دهن الزنبق، و باب صفۀ الشراب الحلال §الكافى ۲: ۴۵۷/ ۲۱ و ۶: ۵۲۳/ ۱ و ۶: ۴۲۶/ ۴.

§.

و فى باب سويق الحنطۀ، عن محمد بن يحيى، عن موسى بن الحسن- و هو الأشعرى الثقۀ الجليل- عنه. و كذا فى باب صفۀ الشراب الحلال §الكافى ۶: ۳۰۷/ ۱۳ و ۶: ۴۲۶/ ۳.

§.

↕

ص: ۱۱۳

و فى باب أنّ الرجل إذا دخل بلدۀ فهو ضيف، عن أبى علىّ الأشعرى- و هو شيخ القميين- عنه §الكافى ۶: ۲۸۲/ ۲ و فيه: أبو عبد اللّه الأشعرى.

§.

و يروى عنه فى الكافى سهل بن زياد §الكافى ۶: ۵۳۱/ ۱.

§، و المعلّى بن محمد §الكافى ۱: ۳۴۲/ ۱۰.

§، و على بن محمد بن بندار §الكافى ۶: ۵۰۶/ ۱۳.

§ فى أبواب متفرّقۀ.

و قال فى باب الفىء و الأنفال: على بن محمد بن عبد اللّه، عن بعض أصحابنا- أظنّه السيّارى §الكافى ۱: ۴۵۶/ ۵.

§-.

و ظاهره- كروايۀ هؤلاء الأجلّۀ عنه- عدم الاعتناء بما قيل فيه، بناء على ظهور أصحابنا فى مشايخ الإماميّۀ، أو مشايخ أرباب

الروايهٔ و الحديث، المعتبرهٔ رواياتهم، و كيف يجتمع هذا مع فساد المذهب؟ إلّا أن يريد به بعض المسائل الأصوليّهٔ الكلاميّهٔ التى ساقه- و جماعـهٔ من الأجلّهٔ- إليه بعض الأدلّهٔ، ممّا لا يوجب الكفر و الارتداد، و لم يكن ضـروريّا فى تلك الأعصار، و أظنّ أنّ مأخذ جميع ما قيل فيه استثناؤه ابن الوليد عن رواهٔ نوادر الحكمهٔ §انظر رجال النجاشى: ۳۴۸/ ۹۳۹ و فهرست الشيخ: ۱۴۵/ ۶۱۲.

§

و يروى عنه الصـفّار فى بصائر الـدرجات، منه فى باب ما لا يحجب عن الأئمّـهٔ عليهم السـلام من علم السـماء §بصائر الدرجات: ۱۴۵/ ۴.

§ إلى آخره.

و قال ابن إدريس فى آخر السرائر (باب الزيادات) §لم ترد فى المخطوطهٔ.

§ و هو آخر أبواب هذا الكتاب: ممّا استنزعته و استطرفته من كتب المشيخهٔ المصنّفين، و الرواهٔ

↕

ص: ۱۱۴

المحصلين، و ستقف على أسمائهم. إلى أن قال: و من ذلك ما استطرفته من كتاب السيّارى، و اسمه أبو عبد اللّه، صاحب موسى و الرضا عليهما السلام §السرائر ۳: ۵۴۹ و ۵۶۸.

§ ثم أخرج جملهٔ من الأخبار من كتابه.

و فى قوله صاحب موسى عليه السلام نظر لا يخفى على البصير بطبقته.

و قد أكثر من الروايهٔ عنه الثقهٔ الجليل محمد بن العباس بن ماهيار فى تفسيره بتوسّط أحمد بن القاسم.

ثم إنّ الكتاب المـذكور ليس فيه حديث يشـعر بالغلوّ، حتّى على ما اعتقده القميّون نفيه فيهم، و أكثر رواياته موجودهٔ فى تفسير العيّاشى، بل لا يبعد أخذه منه، إلّا أنّه لم يصل إلينا سند الأخبار المودعهٔ فى تفسيره لحذف بعض النسّاخ.

و نقل عنه الشـيخ الجليل الحسن بن سـليمان الحلّى فى مختصـر بصائر سعد ابن عبد اللّه، و عبّر عنه بالتّنزيل و التحريف §مختصر بصائر الدرجات: ۲۰۴.

§

و نقل عنه الأسـتاذ الأكبر فى حاشـيهٔ المدارك فى بحث القراءهٔ، و أخرج منه حديثين §حاشـيهٔ المدارك، لم نعثر على الروايتين فى بحث القراءهٔ.

§

و بالجملهٔ فبعد روايهٔ المشايخ العظام: كالحميرى، و الصـفّار، و أبى على الأشـعرى، و موسـى بن الحسن الأشـعرى، و الحسين بن محمد بن عامر، عنه، و هم من أجلّهٔ الثقات. و اعتماد ثقهٔ الإسـلام عليه، و خلوّ كتابه عن الغلوّ و التخليط، و نقل الأساطين عنه، لا ينبغى الإصغاء إلى ما قيل فيه، أو الريبهٔ فى كتابه المذكور.

↕

ص: ۱۱۵

۲۴- إثبات الوصيّهٔ:

للعالم الجليل شيخ المؤرّخين و عمادهم على بن الحسين بن على المسعودى، أبو الحسن الهذلى.

قال النجاشی: علی بن الحسین بن علی المسعودی، أبو الحسن الهذلی، له کتاب المقالات فی أصول الدیانات، کتاب الزّلف، کتاب الاستبصار، کتاب نشر §فی المصدر: کتاب سر الحیاة.

§ الحیاة، کتاب نشر الأسرار، کتاب الصّفوة فی الإمامة، کتاب الهدایة فی تحقیق الولایة، کتاب المعالی فی الدرجات، و الإبانة فی أصول §فی المخطوط و الحجریة: کتاب المعالی و الدرجات و الإمامة فی أصول الدیانات، و الذی أثبتناه عن النجاشی و عن نسخة معلمة بخط الشیخ آغا بزرگ الطهرانی، فلاحظ.

§ الدیانات، رسالة إثبات الوصیّة لعلیّ بن أبی طالب علیه السلام، رسالة إلی ابن صفوة المصیصی، أخبار الزّمان من الأمم الماضیة و الأحوال الخالیة، کتاب مروج الذهب و معادن الجواهر، کتاب الفهرست.

هذا رجل زعم أبو المفضّل الشیبانی أنّه لقیه و استجازه و قال: لقیته، و بقی هذا الرجل إلی سنة ثلاث و ثلاثین و ثلاثمائة §رجال النجاشی: ۲۵۴/ ۶۶۵.

§

و قال العلامة فی القسم الأوّل من الخلاصة: علی بن الحسین بن علی المسعودی، أبو الحسن الهذلی، له کتب فی الإمامة و غیرها، منها کتاب فی إثبات الوصیّة لعلیّ بن أبی طالب علیه السلام، و هو صاحب مروج الذهب §رجال العلامة: ۱۰۰/ ۴۰.

§

و قال الشهید الثانی قدس سره فی حواشیه علیها: ذکر المسعودی فی مروج الذهب أنّ له کتابا اسمه الانتصار، و عدّد کتبا منها حدائق الأذهان فی أخبار

↕

ص: ۱۱۶

آل محمد علیهم السلام §حاشیة الشهید علی الخلاصة: ۴۸، و انظر کذلک مروج الذهب ۳: ۱۹۳ و ۲: ۵۴، و فی حاشیة الشهید و المروج: کتاب الانتصار و کتاب الاستبصار.

§

و قال السید علی بن طاوس قدس سره فی کتاب فرج المهموم- عند ذکر العلماء العاملین بالنجوم-: و منهم الشیخ الفاضل الشیعی علی بن الحسین بن علی المسعودی مصنّف کتاب مروج الذهب §فرج المهموم: ۱۲۶.

§

و فی ریاض العلماء: قال: قال السید الداماد §تعلیقة الداماد علی رجال الکشی ۱: ۱۰۰.

§ فی حاشیته علی اختیار رجال الکشی للشیخ الطوسی قدس سره: قال الشیخ الجلیل الثقة الثبت المأمون الحدیث عند العامّة و الخاصّة، علی بن الحسین المسعودی أبو الحسن الهذلی فی کتاب مروج الذهب §ریاض العلماء ۳: ۴۳۲.

§

و قال ابن إدریس فی السرائر فی کتاب الحج: قال أبو الحسن علی بن الحسین فی کتابه المترجم بمروج الذهب و معادن الجواهر فی التاریخ و غیره، و هو کتاب حسن کبیر کثیر الفوائد، و هذا الرجل من مصنّفی أصحابنا، معتقد للحق، له کتاب المقالات §السرائر ۱: ۶۱۵.

§ إلی آخره.

الی غیر ذلک من العبارات الصریحة فی کونه من علماء الإمامیّة، و لم یتأمّل أحد فیه حتی أنّ طریقة الشهید قدس سره فی

حواشی الخلاصة أن یتعرّض فی کلّ موضع لا ینبغی ذکر الرجل فی القسم الأوّل لقدح فی نفسه أو مذهبه، و لم یتعرّض فی هذا المقام، بل استدرک ما فات من الکتاب من کتب هذا الشیخ.

و ذکره ابن داود أیضا فی القسم الأوّل §رجال ابن داود: ۱۳۷/ ۱۰۳۸.

§.

↕

ص: ۱۱۷

بل فی رجال أبی علی: و لم أقف إلی الآن علی §لم ترد فی المخطوطة و الحجریة، بل هی زیادة مناسبة للشیخ آقا بزرک علی نسخته.

§ من توقّف فی تشیّع هذا الشیخ، سوی ولد الأستاذ العلامة- أعلی اللّه فی الدارین مقامه و مقامه- فإنّه أصرّ علی الخلاف و ادّعی کونه من أهل الخلاف §منتهی المقال: ۲۱۳.

§، انتهی.

قلت: مراده من ولد الأستاذ: العالم النحریر آغا محمّد علی صاحب المقامع، و رأیت بخطّه الشریف علی ظهر کتاب نقد الرجال- و علیه حواشی کثیرة منه بخطّه- قال: علی بن الحسین بن علی المسعودی أبو الحسن الهذلی، له کتاب فی الإمامة، و غیرها، منها کتاب فی إثبات الوصیّة لعلیّ بن أبی طالب علیه السلام، و هو صاحب کتاب مروج الذهب، عنه أبو المفضل الشیبانی إجازة، بقی إلی سنة ۳۳۳، أو سنة ۳۴۵- النجاشی-.

و قال السید ابن طاوس قدس سره فی کتاب النجوم- عند ذکر العلماء العاملین بالنجوم-: إنّ منهم الشیخ الفاضل الشیعی علی بن الحسین المسعودی صاحب مروج الذهب. انتهی §ورد هنا فی حاشیة المخطوط: کلام السید.

§.

و عدّه الخال المفضال فی الوجیزة من الحسان §الوجیزة: ۴۱.

§، و نقل عن کتابیه: کتاب الوصیّة، و کتاب مروج الذهب فی البحار.

أقول §ورد هنا فی حاشیة المخطوط: من کلام ولد الأستاذ قدس سره.

§: ظاهر کلامه فی مروج الذهب أنّه کان من العامّة، حیث نسج §نسج- ینسج: أی ضم الشیء إلی الشیء، لسان العرب ۲: ۳۷۶.

§ علی منوالهم، و اعتمد علی أخبارهم و آثارهم و أقوالهم، من ذکر أیام الخلفاء الأربعة و خلفاء بنی أمیّة و بنی العباس، من غیر تعرّض لمطاعنهم و مساویهم و مظالمهم، و مذهب المتقدّمین إنّما یثبت من کلماتهم، أو تصریح

↕

ص: ۱۱۸

العلماء بمذاهبهم، و کلامه فی ذلک الکتاب کما لا یخفی علی المطّلع ظاهر، بل صریح فیما ذکرنا.

و کتاب إثبات الوصیّة لیس بنصّ فی خلافه، لأنّه ممّا اتّفق علیه الفریقان، و حمل الجمهور حکایة الغدیر علیها، و أرادوا بالوصیّة: الوصیة فی الأموال و الدیون، لا الخلافة المختلف فیها، و رووا مخاصمة علیّ علیه السلام فی ترکة النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلم، و حکم الشیخین بها لعلیّ علیه السلام.

و کذا ذکره لبعض علمائنا و رواتنا فیه، لیس بنصّ و لا ظاهر فیه، فإنّه دیدن أکثر المخالفین فی کتبهم الرجالیّة و الأخباریة، کوفیّات الأعیان، و التقریب، و التهذیب، و الأنسابیین، و غیرها.

و كذا ما ذكره ابن عقدة الزيدى فى رجال الصادق عليه السلام.
ففى ميزان الاعتدال للذهبى- ذهب اللّه بنوره- فى ترجمة أبان هكذا:
أبان بن تغلب كوفىّ، شيعىّ جلد [لكنه] §زيادة من المصدر.
§ صدوق، فلنا صدقه و عليه بدعته، و كان غاليا فى التشيّع.
فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع؟ و حدّ الثقة: العدالة و الإتقان، و كيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟.
و جوابه: إنّ البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلوّ التشيع، أو التشيّع بلا غلوّ و لا تحرف، فهذا كثير فى التابعين و تابعيهم مع الدين و الورع و الصدق، فلو ردّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبويّة، و هذه مفسدة بيّنة، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل، و الغلوّ فيه، و الحطّ على أبى بكر و عمر، و الدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتجّ به و لا كرامة §ميزان الاعتدال ١: ٥/ ٢.
§، انتهى.
↕
ص: ١١٩
و لو سلّم لجاز أن يكون قد رجع عن العاميّة إلى التشيّع، الذى هو أعمّ من الإماميّة- أى الأثناء عشريّة- الذى هو المراد الآن من الشيعة، فلا يكون هذا دالّا على حسنه و إماميّته، بل يصير من قياس صاحب كتاب إخوان الصفا، و هو الفاضل أبو سلمة أحمد المجريطى، على ما قيل فى اسمه و لقبه و كنيته.
فقد صرّح الفاضل العارف الكاشانى فى الفصل الآخر من كتاب الأصول الأصلية: أنّه من حكماء الشيعة §الأصول الأصيلة: لم نعثر عليه فيه.
§.
و قال المدقّق الأسترآبادى فى أواخر الفوائد المدنيّة: إنّه أفضل الحكماء الإسلاميّين، و من الواقفين على موسى بن جعفر عليهما السلام، يستفاد ذلك من صريح كلامه، و كان فى دولة العباسيّة §الفوائد المدنية: لم نعثر عليه فيه.
§. إلى آخر ما قال، و هو كما قال.
و لو سلّم فلا ينافى تسنّنه فى كتاب المروج و إن كان فى غيره إماميّا، فليتدبّر.
ثمّ ذكر تعجّب صاحب رياض العلماء من الشيخ الطوسى أنّه لم يذكر له ترجمة فى الفهرست، مع أنّه جدّه، أو جدّ ولده أبى علىّ، و أطال الكلام فى ردّه بما لا فائدة لنا فى نقله، إنّما المهمّ رفع هذا التوهّم، و بيان اعتبار الكتاب، و جلالة شأن صاحبه.
فنقول: ما ذكره من أنّ مذهب المتقدّمين. إلى آخره، حقّ لو لم يعارضه كلام مثل النجاشى، الخبير بمذاهبهم مع قرب عهده بهم، و اطّلاعه على ما خفى علينا من أحوالهم، فإنّه لم يتعرّض لمذهبه من التسنّن دائما، أو رجوعه، أو وقفه، أو غيره من سائر المذاهب، مع استقرار ديدنه عليه، و عدم
↕
ص: ١٢٠
التعرّض للإماميّة لبناء كتابه على ذكر علمائها و رواتها و مصنّفيها، و لم يكن ليخفى حاله أو كتبه عليه، و على الأساطين الذين أشرنا إلى أساميهم.
و كتاب المروج من الكتب المعروفة المشهورة، و هو بمرأى منهم و مسمع، و هو كما ذكره على منوال العامّة و طريقتهم، إلّا أنّ

المتأمّل فی خبایا کلماته، خصوصا فیما ذکره من خلافة عثمان و سیرته (و خلافة أمیر المؤمنین علیه السلام، لعلّه یستخرج ما کان مکتوما فی سریرته) §زیادة لم ترد فی المخطوطة.

§ و کفاک شاهدا فی هذا المقام آخر کلامه بعد ذکر جملة من مناقبه المقتضیة لأحقّیته بالخلافة، کحدیث المنزلة، و الطیر، و الغدیر، و الاخوّة ما لفظه: فلما قبض الرسول صلّی اللّه علیه و آله و ارتفع الوحی، حدثت أمور تنازع الناس فی صحّتها، و لا یقطع علیهم بها، و الیقین من أمورهم ما تقدّم، و ما روی ممّا کان فی إحداثهم بعد نبیّهم صلّی اللّه علیه و آله فغیر متیقّن، بل هو ممکن، و نحن نعتقد فیهم ما تقدّم، و اللّه أعلم بها حدث §مروج الذهب ۲: ۴۲۶.

§

(و أصرح §من هنا تبدأ زیادة لم ترد فی النسخة الخطیة.

§ منه ما ذکره فی أوائل الکتاب، فی ذکر المبدأ و شأن الخلیقة ما لفظه: و روی عن أمیر المؤمنین علیّ بن أبی طالب علیه السلام أنّه قال:

«إنّ اللّه حین شاء تقدیر الخلیقة، و ذرء البریّة، و إبداع المبدعات، نصب الخلق فی صور کالهباء قبل دحو الأرض، و رفع السماء و هو فی انفراد ملکوته، و توحّد جبروته، فأتاح نورا من نوره فلمع، و نزع قبسا من ضیائه فسطع.

↕

ص: ۱۲۱

ثم اجتمع النور فی وسط تلک الصور الخفیّة، فوافق ذلک صورة نبیّنا محمّد صلّی اللّه علیه و آله، فقال اللّه عزّ من قائل: أنت المختار المنتخب، و عندک مستودع نوری و کنوز هدایتی، من أجلک اسطّح البطحاء، و اموج الماء، و أرفع السماء، و أجعل الثواب و العقاب، و الجنّة و النار، و أنصب أهل بیتک للهدایة، و أوتیهم من مکنون علمی ما لا یشکل علیهم دقیق، و لا یعییهم خفیّ، و أجعلهم حجّتی علی بریّتی، و المتبّهین علی قدرتی و وحدانیّتی.

ثم أخذ اللّه الشهادة علیهم بالربوبیّة، و الإخلاص بالوحدانیّة.

فبعد أخذ ما أخذ من ذلک شاب ببصائر الخلق انتخاب محمّدا و آله علیهم السلام، و أراهم أنّ الهدایة معه، و النور له، و الإمامة فی آله، تقدیما لسنّة العدل، و لیکون الأعذار متقدّما.

ثم أخفی اللّه الخلیقة فی غیبة، و غیّبها فی مکنون علمه، ثم نصب العوالم، و بسط الزمان، و موّج الماء، و أثار الزبد، و أهاج الدخان، فطفی عرشه علی الماء، فسطّح الأرض علی ظهر الماء، ثم استجلبهما إلی الطاعة فأذعنتا بالاستجابة.

ثم أنشأ اللّه الملائکة من أنوار أبدعها، و أرواح اخترعها، و قرن توحیده بنبوّة محمّد صلّی اللّه علیه و آله، فشهرت فی السماء قبل بعثته فی الأرض.

فلمّا خلق اللّه آدم أبان فضله للملائکة، و أراهم ما خصّه به من سابق العلم، حیث عرّفه عند استنبائه إیّاه أسماء الأشیاء، فجعل اللّه آدم محرابا و کعبة و قبلة، أسجد إلیها الأبرار و الروحانیّین الأنوار.

ثم نبّه آدم علی مستودعه، و کشف له عن خطر ما ائتمنه علیه، بعد ما سمّاه إماما عند الملائکة، فکان حظّ آدم من الخیر ما أراه من مستودع نورنا.

لم یزل اللّه تعالی یخبّئ النور تحت الزمان، الی أن وصل محمّدا صلّی اللّه علیه و آله، فی ظاهر الفترات، فدعا الناس ظاهرا و باطنا، و نبّههم سرّا و إعلانا، و استدعی صلّی اللّه علیه و آله التنبیه علی العهد الذی قدّمه إلی الذّر

↕

قبل النسل، فمن وافقه و اقتبس من مصباح النور المقدّم اهتدى إلى سيره، و استبان واضح أمره، و من ألبسته الغفلة استحقّ السخط.

ثم انتقل النور إلى غرائزنا، و لمع فى أئمّتنا، فنحن أنوار السماء و أنوار الأرض، فبنا النجاة، و منّا مكنون العلم، و إلينا يصير الأمور، و بمهدينا تنقطع الحجج، خاتمة الأئمّة، و منقذ الأمّة، و غاية النور، و مصدر الأمور، فنحن أفضل المخلوقين، و أشرف الموحّدين، و حجج ربّ العالمين، فليهنأ بالنعمة من تمسّك بولايتنا و قبض عروتنا.

فهذا ما روى عن أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد، عن أبيه محمّد بن على، عن أبيه على بن الحسين، عن أبيه الحسين بن على، عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليهم السلام §مروج الذهب ۱: ۴۲ باختلاف فى الألفاظ.

§، انتهى. و لا أظنّ أحدا يروى هذا الخبر من غير إنكار و لا يكون إماميّا) §إلى هنا تنتهى الزيادة التى لم ترد فى النسخة الخطية.

§.

و قوله (رحمه اللّه): و كتاب إثبات الوصيّة ليس بنصّ. إلى آخره، كلام من لا عهد له بهذا الكتاب، و لم يظفر بنسخته، و إنّما استظهر من اسمه أنّه موضوع لإثبات وصايته عليه السلام فى بعض تركته، و قضاء ديونه، و إنجاز عداته §العدات: جمع عدة، و هى الوعد. لسان العرب ۳: ۴۶۲.

§، و تجهيز جسده المبارك صلّى اللّه عليه و آله، ممّا تلقاه الأمّة على اختلاف مشاربهم بالقبول، و لو كان عثر عليه لعلم أنّه أحسن كتاب صنّف فى هذا الباب، و فى إثبات وصاية علىّ عليه السلام و إمامته، و أولاده الأطياب عليهم السلام، فشرع فى شرح خلقة صفىّ اللّه آدم، و مجمل أحواله، و ذكر أسامى أوصيائه، مرتّبا إلى نوح عليه السلام، ثم منه إلى إبراهيم عليه السلام، ثم منه إلى موسى عليه السلام، ثم منه إلى داود عليه السلام، ثم منه إلى

↕

المسيح عليه السلام، ثم منه إلى نبيّنا صلّى اللّه عليه و آله و عليهم، و مختصر من سيرتهم، و الغالب أنّهم فى كلّ طبقة اثنا عشر، و يذكر فى آخر حال كلّ واحد منهم أن اللّه تعالى أوحى إليه أن يستودع التابوت، و مواريث الأنبياء إلى فلان.

ثم شرع فى الجزء الثانى فى حال خاتم الأنبياء صلّى اللّه عليه و آله من ولادته إلى وفاته صلّى اللّه عليه و آله مختصرا.

ثم شرع فى خلافة أمير المؤمنين صلوات اللّه عليه، و ذكر قصّة المتقدّمين عليه على طريقة الإماميّة، و من جملة كلامه.

فأقام أمير المؤمنين عليه السلام و من معه من شيعته فى منازلهم، بما عهد إليه رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، فوجّهوا إلى منزله فهجموا عليه، و أحرقوا بابه، و استخرجوه منه كرها، و ضغطوا سيّدة النساء عليها السلام بالباب، حتى أسقطت محسنا، و أخذوه بالبيعة فامتنع، فقال: «لا أفعل» فقالوا: نقتلك، فقال: «إن تقتلونى فإنّى عبد اللّه و أخو رسوله» و بسطوا يده فقبضها و عسر عليهم فتحها، فمسحوا عليها و هى مضمومة.

ثمّ لقى أمير المؤمنين عليه السلام بعد هذا أحد القوم، فناشده اللّه و ذكّره بأيّام اللّه، و قال له: «هل لك أن أجمع بينك و بين رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله حتى يأمرك و ينهاك» فخرجا إلى قبا. إلى آخر القصّة.

قال: و همّوا بقتل أمير المؤمنين عليه السلام، و تواصوا و تواعدوا بذلك، و أن يتولّى قتله خالد بن الوليد- إلى أن قال- و كان الموعد فى قتله أنّه يسلّم إمامهم، فيقوم خالد إليه بسيفه، فأحسّوا بأسه، فقال الإمام قبل أن يسلّم:

لا يفعلنّ خالد ما أمرته به، ثم كان من أقاصيصهم ما رواه الناس §إثبات الوصية: ۱۲۳ و ۱۲۴.

§

ثم ساق حالاته، و بعض معاجزه، و وفاته، و نصّه على ابنه أبى محمّد عليه السلام، و هكذا إلى صاحب الزمان صلوات اللّه عليه، و ذكر فى حال كلّ

↕

ص: ۱۲۴

إمام ولادته، و سيرته، و معاجزه، و وفاته، على أحسن نظم و ترتيب.

و من طريف ما رواه فى حال أبى جعفر الثانى عليه السلام قوله: و روى أنّه عليه السلام كان يتكلّم فى المهد.

و روى عن زكريا بن آدم قال: إنّى لعند الرضا عليه السلام، إذ جىء بأبى جعفر عليه السلام و سنّه نحو أربع سنين، فضرب بيده الأرض، و رفع رأسه إلى السماء فأطال الفكر، فقال له الرضا عليه السلام: «بنفسى أنت فيم تفكّر طويلا- (منذ قعدت) §فى المخطوطة و الحجرية: فقعد، و ما أثبتناه فى المتن نقلناه عن المصدر.

§

فقال: فيما صنع بأمّى فاطمة عليها السلام، أما و اللّه لأخرجنّهما، ثم لأحرقنّهما، ثم لاذرينّهما، ثم لأنسفنّهما فى اليمّ نسفا، فاستدناه و قبّل بين عينيه، ثم قال: أنت لها- يعنى الإمامة-» §إثبات الوصية: ۱۸۴.

§

و ذكر فى أحوال الحجّة عليه السلام النصوص على الأئمّة الاثنى عشر، و قال فى آخرها و هو آخر الكتاب: فلمّا أفضى الأمر إلى أبى محمد عليه السلام، كان يكلّم شيعته الخواصّ و غيرهم من وراء الستر، إلّا فى الأوقات التى يركب فيها إلى دار السلطان، و إنّ ذلك إنّما كان منه و من أبيه قبله، مقدّمة لغيبة صاحب الزمان عليه السلام، لتألف الشيعة ذلك و لا تنكر الغيبة، و تجرى العادة بالاحتجاب و الاستتار.

و فى تسع عشرة سنة من الوقت- أى وقت إمامته عجّل اللّه تعالى فرجه- توفّى المعتمد، و بويع لأحمد بن الموفّق- و هو المعتضد- و ذلك فى رجب سنة تسع و سبعين و مائتين، ثمّ ذكر الخلفاء إلى عصره، ثم قال: و للصاحب عليه السلام منذ ولد إلى هذا الوقت، و هو شهر ربيع الأوّل، سنة اثنتين و ثلاثين و ثلاثمائة، خمس و سبعون سنة و ثمانية أشهر §فى المصدر: ست و سبعون سنة و أحد عشر شهرا و نصف شهر.

§، أقام مع أبيه أبى محمد على

↕

ص: ۱۲۵

السلام أربع سنين و ثمانية أشهر، و منها منفردا بالإمامة إحدى و سبعون سنة §فى المصدر: اثنتان و سبعون سنة و شهورا.

§، و قد تركنا بياضا لمن يأتى بعد و السلام، و هو آخر الكتاب §إثبات الوصية: ۲۳۱.

§

و قال فى مروج الذهب: و فى أيّام عثمان اقتنى جماعة من الصحابة الضياع و الدور، منهم الزبير بن العوام بنى داره بالبصرة، و هى المعروفة فى هذا الوقت، و هو سنة اثنتين و ثلاثين و ثلاثمائة، تنزلها التجّار و أرباب الأموال §مروج الذهب ۲: ۳۳۲.

§

إلى آخره. و يعلم من هذا أنّه صنّف كتاب إثبات الوصيّة فى خلال أيّام تأليفه المروج، و منه يعلم فساد احتمال كونه منهم فى أيام تأليفه، و رجوعه بعد ذلك بملاحظة الكتاب المذكور.

هذا و قال الثقة الجليل محمّد بن إبراهيم النعمانى فى كتاب الغيبة، فى باب ما نزل من القرآن فى القائم عليه السلام: أخبرنا على بن الحسين المسعودى، قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار القمّى، قال: حدثنا محمد بن حسان §فى المخطوطة و الحجرية: الحسن، و الذى أثبتناه هو ما اتفقت عليه كتب الرجال، انظر على سبيل المثال لا الحصر: رجال النجاشى ۳۳۸/ ۹۰۳ و فهرست الشيخ ۱۴۷/ ۶۱۷ و رجال العلامة: ۲۵۵/ ۴۳ و تنقيح المقال ۳: ۹۹/ ۱۰۵۲۸ و كذلك المصدر.

§ الرازى، قال: حدثنا محمد بن على الكوفى، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبى نجران، عن القاسم، عن أبى بصير، عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى قول اللّه عزّ و جلّ: أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَ إِنَّ اللَّهَ عَلى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ §الحج: ۲۲: ۳۹.

§ هى فى القائم عليه السلام و أصحابه §الغيبة للنعمانى: ۲۴۱.

§.

↕

ص: ۱۲۶

و روى عنه فى الكتاب المذكور- بهذا السند إلى الكوفى- فى الأبواب المختصة مضامين أخبارها بالإماميّة أخبارا كثيرة:

ففى باب ما جاء فى الإمامة و الوصيّة، و أنّهما من اللّه عزّ و جلّ باختياره و أمانته، لا باختيار خلقه، بالسند المذكور، عن الكوفى، بإسناده عن زيد الشحام، قال: قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام: أيّما أفضل الحسن أو الحسين عليهما السلام؟ قال: «إنّ فضل أوّلنا يلحق فضل آخرنا، و فضل آخرنا يلحق فضل أوّلنا، فكلّ له فضل» قال، فقلت له: جعلت فداك وسّع علىّ فى الجواب، فإنّى و اللّه ما أسألك إلّا مرتادا، فقال عليه السلام: «نحن من شجرة برأنا اللّه تعالى من طينة واحدة، فضلنا من اللّه، و علمنا من عند اللّه، و نحن أمناء اللّه على خلقه، و الدعاة إلى دينه، و الحجّاب فيما بينه و بين خلقه، أزيدك يا زيد؟ قال: نعم، فقال: خلقنا واحد، و علمنا واحد، و فضلنا واحد، و كلّنا واحد عند اللّه عزّ و جلّ، فقلت: أخبرنى بعدّتكم؟ فقال: نحن اثنا عشر، هكذا حول عرش ربّنا عزّ و جلّ و فى مبتدإ خلقنا، أوّلنا محمّد صلّى اللّه عليه و آله، و أوسطنا محمد صلّى اللّه عليه و آله و آخرنا محمد §الغيبة للنعمانى: ۸۵ و الحديث فى باب: ما روى فى أن الأئمة اثنا عشر إماما.

§».

و بالسند عن الكوفى، بإسناده عن أبى حمزة الثمالى، قال: كنت عند أبى جعفر محمد بن على الباقر عليهما السلام ذات يوم، فلمّا تفرّق من كان عنده قال:

«يا أبا حمزة من المحتوم الذى لا تبديل له عند اللّه قيام قائمنا، فمن شكّ فيما أقول لقى اللّه و هو به كافر و له جاحد، ثمّ قال: بأبى و أمّى المسمّى باسمى، و المكنّى بكنيتى، و السابع من بعدى، بأبى من يملأ الأرض قسطا و عدلا كما ملئت ظلما و جورا §الغيبة للنعمانى: ۸۶.

§.» الخبر.

و قس على الخبر سائر ما رواه عنه فيه، و إن لم يصفه بالمسعودى فى كثير

↕

ص: ۱۲۷

من المواضع، إلّا أنّ اتّحاد السند، و توصيفه به فى بعض المواضع، كاف للمستأنس بالطريقة، فى ثبوت كونه المقصود فى جميع

المواضع، و فی بعضها:

حدّثنا محمد بن یحیی العطار بقم، و لا یناسب صدور هذا الکلام عن علی بن الحسین بن بابویه الساکن فیه کما لا یخفی، و من هنا ظهر أنّ ما فعله فی الریاض- فی مقام جمع مشایخ النعمانی من عدّ المسعودی منهم دون ابن بابویه- فی محلّه §ریاض العلماء ۵: ۱۳، و لم نقف فی ترجمهٔ النعمانی علی ذکر مشایخه فی النسخهٔ المطبوعهٔ.

§.

↕

ص: ۱۲۸

۲۵- کتاب دعائم الإسلام:

تألیف نعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حیوان، قاضی مصر.

قال فی البحار: قد کان أکثر أهل عصرنا §کذا فی المصدر و الحجریهٔ، و فی المخطوطهٔ: أهلنا.

§ یتوهّمون أنّه تألیف الصدوق- رحمه اللّه- و قد ظهر لنا أنّه تألیف أبی حنیفهٔ النعمان بن محمد بن منصور، قاضی مصر فی أیام الدولهٔ الإسماعیلیّهٔ، و کان مالکیّا أولا، ثم اهتدی و صار إمامیّا، و أخبار هذا الکتاب أکثرها موافقهٔ لما فی کتبنا المشهورهٔ، لکن لم یرو عن الأئمّهٔ بعد الصادق علیه السلام، خوفا من الخلفاء الإسماعیلیّهٔ، و تحت ستر التقیّهٔ أظهر الحقّ لمن نظر فیه متعمّقا، و أخباره تصلح للتأیید و التأکید.

قال ابن خلّکان: هو أحد الفضلاء المشار إلیهم، ذکره الأمیر المختار المسبّحی فی تأریخه، فقال: کان من العلم، و الفقه، و الدین، و النبل، علی ما لا مزید علیه، و له عدّهٔ تصانیف، منها کتاب اختلاف أصول المذاهب، و غیره، انتهی §أی کلام المختار المسبّحی فی تأریخه (تاریخ مصر)

§.

و کان مالکیّ المذهب، ثم انتقل إلی مذهب الإمامیّهٔ.

و قال ابن زولاق فی ترجمهٔ ولده علی بن النعمان: و کان أبوه النعمان بن محمد القاضی فی غایهٔ الفضل، من أهل القرآن و العلم، بمعانیه، و عالما بوجوه الفقه، و علم اختلاف الفقهاء، و اللّغهٔ و الشعر الفحل، و المعرفهٔ بأیّام الناس، مع عقل و إنصاف، و ألّف لأهل البیت من الکتب آلاف أوراق، بأحسن تألیف، و أملح سجع، و عمل فی المناقب و المثالب کتابا حسنا، و له ردود علی المخالفین: له ردّ علی أبی حنیفهٔ، و علی مالک و الشافعی، و علی ابن سریج، و کتاب اختلاف الفقهاء ینتصر فیه لأهل البیت علیهم السلام §وفیات الأعیان ۵: ۴۱۵.

§.

↕

ص: ۱۲۹

أقول: ثمّ ذکر کثیرا من فضائله و أحواله، و نحوه ذکر الیافعی و غیره.

و قال ابن شهرآشوب فی کتاب معالم العلماء: القاضی النعمان بن محمد لیس بإمامیّ، و کتبه حسان، منها شرح الأخبار فی فضائل الأئمّهٔ الأطهار علیهم السلام، ذکر المناقب إلی الصادق علیه السلام، الاتّفاق و الافتراق، المناقب و المثالب [الإمامهٔ] أصول المذاهب، الدّولهٔ، الإیضاح، انتهی ما فی البحار §بحار الأنوار ۱: ۳۸، معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳

§.

و قال العلامة الطباطبائی فی رجاله: نعمان بن محمد بن منصور، قاضی مصر، و قد کان بدو أمره مالکیّا، ثم انتقل إلی مذهب الإمامیّة، و صنّف علی طریق الشیعة کتبا، منها کتاب دعائم الإسلام، و له فیه و فی غیره ردود علی فقهاء العامّة، کأبی حنیفة، و مالک، و الشافعی، و غیرهم.

و ذکر صاحب تأریخ مصر: عن القاضی نعمان: إنّه کان من العلم و الفقه، و الدین و النبل، علی ما لا مزید علیه.

و کتاب الدعائم کتاب حسن جیّد، یصدّق ما قیل فیه، إلّا أنّه لم یرو فیه عمّن بعد الصادق من الأئمة علیهم السلام، خوفا من الخلفاء الإسماعیلیّة، حیث کان قاضیا منصوبا من قبلهم بمصر، لکنّه قد أبدی من وراء ستر التقیّة مذهبه، بما لا یخفی علی اللبیب §رجال السید بحر العلوم ۴: ۵- ۱۴.

§.

و قال العالم المتبحّر الجلیل السیّد حسین القزوینی، فی المبحث الخامس- من کتاب جامع الشرائع- فی شرح حال المشایخ، و هو کرسالة لطیفة قال:

النعمان بن محمد عالم فاضل، له کتاب دعائم الإسلام.

قال فی البحار- و ساق بعض ما نقلناه- و قال §أی القزوینی.

§: و أخباره صالحة

↕

ص: ۱۳۰

للتأیید و التأکید، و لما اشتهر [من] الفتوی بین العلماء الثقات و لم یوجد له مستند منسوب إلی الأئمة الأطهار علیهم السلام §انتهی کلام القزوینی و الزیادة التی بین المعقوفتین أثبتناها لمقتضی السیاق.

§.

و قال المحقّق النحریر الکاظمی فی المقابس، فی ذکر القائلین بعدم نجاسة الماء القلیل بالملاقاة: و ذهب إلیه من القدماء صاحب دعائم الإسلام، کما یظهر من کلامه فی هذا الکتاب- و ساق بعض ما رواه فیه و بیّنه و شرحه- ثمّ قال: و هذا الرجل کما یلوح فی کتابه من أفاضل الشیعة، بل الإمامیّة، و إن لم یرو فی کتابه إلّا عن الصادق و من قبله من الأئمّة علیهم السلام، و قد ظهر للعلّامة المجلسی قدس سره أنّ اسمه أبو حنیفة النعمان بن محمد بن منصور، قاضی مصر §مقابس الأنوار: ۶۵- ۶۶.

§، و ذکر بعض ما مرّ §من کلام العلامة المجلسی رحمه اللّه.

§.

و قال: و ما فی معالم السّروی من نفی کونه إمامیّا منظور فیه، و قد ذکر السروی أنّ له کتبا حسانا فی الإمامة، و فضائل الأئمّة علیهم السلام، و غیرها، و عدّ منها کتابا فی المناقب الی الصادق علیه السلام، و لعلّ الوجه فی اقتصاره علیه علیه السلام ما سبق §أی کونه قاضی مصر فی أیام الدولة الإسماعیلیة.

§، مع احتمال کون [مراد] §ما بین المعقوفین أثبتناه من المصدر.

§ من نسبه من العامّة إلی الإمامیّة أنّه من الشیعة، لکنّه خلاف الظاهر و اللّه یعلم.

و أکثر الأخبار التی أوردها فی الدعائم موافقة لما فی کتب أصحابنا المشهورة، و قال فی أوّله: إنّه اقتصر فیه علی الثابت الصحیح ممّا جاء عن الأئمّة، من أهل بیت الرسول صلّی اللّه علیه و آله، من جملة ما اختلف فیه الرّواة عنهم، و إنّه إنّما أسقط الأسانید

طلبا للاختصار، إلّا أنّه مع ذلك خالف

↕

ص: ۱۳۱

فيه الأصحاب فى جملة من الأحكام المعلومة عندهم، بل بعض ضروريّات مذهبهم كحلّيّة المتعة، فربّما كان مخالفته لهم هنا، و بقاؤه على مذهب مالك من هذا الباب، و لعلّه لبعض ما ذكر، و لعدم اشتهاره بين الأصحاب، و عدم توثيقهم له، و عدم تصحيحهم لحديثه أو كتابه، لم يورد صاحب الوسائل شيئا من أخباره، و لم يعدّ الدعائم من الكتب التى يعتمد عليها.

و قال صاحب البحار: (إنّ أخباره تصلح للتأييد و التأكيد) مع أنّ أخبار كثير من الأصول و المصنّفات يعتمد عليها و إن كان مؤلّفوها فاسدى المذهب كابن فضّال و غيره، فليعرف ذلك §مقابس الأنوار: ۶۶.

§، انتهى.

و فى أمل الآمل: نعمان بن أبى عبد اللّه محمد بن منصور بن أحمد بن حيوان، أحد الأئمّة الفضلاء المشار إليهم §أمل الآمل ۲: ۳۳۵/ ۱۰۳۴.

§، ثم ساق بعض ما مرّ عن ابن خلّكان.

و ذكره الشهيد الثالث القاضى نور اللّه فى مجالسه فى عداد علمائنا الأعلام، و رواة أخبارنا الكرام §مجالس المؤمنين ۱: ۵۳۸.

§.

و لنرجع الى توضيح بعض ما ذكره هؤلاء المشايخ العظام، بما فيه قوّة اعتبار كتاب دعائم الإسلام، و يتمّ ذلك برسم أمور:

الأوّل فى قول المجلسى قدس سره: قد كان أكثر أهل عصرنا. آخره.

و الظاهر أنّ سبب التوهّم عدّ الشيخ فى الفهرست من كتب الصدوق كتاب دعائم الإسلام §الفهرست: ۱۵۷/ ۶۹۵.

§، فظنّوا أنّه الموجود بأيدينا، و يرتفع ذلك بعد كثرة الاشتراك فى أسامى الكتب، و بعد طريقة الصدوق عن تأليف مثله، بأنّه يظهر من مواضع §لم ترد فى المخطوطة.

§ منه أنّه كان فى مصر، و §فى الحجرية زيادة: أنه كان.

§ مختلطا مع المنصور باللّه، و المهدى باللّه

↕

ص: ۱۳۲

من ملوك الفاطميّين §دعائم الإسلام ۱: ۵۴- ۵۵.

§، فراجع.

الثانى فى قوله، و قول الجماعة: إنّه لم يرو عن الأئمّة بعد الصادق عليهم السلام. إلى آخره، و الأمر كما قالوا إلّا أنّى رأيت فيه الرواية عن أبى جعفر الثانى عليه السلام، و عن الرضا عليه السلام، ففى كتاب الوصايا: عن ابن أبى عمير §روى القاضى النعمان فى دعائمه الحديث المذكور عن الحكم بن عيينة، بدلا من ابن أبى عمير، و رواه الشيخ الكلينى فى الكافى ۷: ۲۴ حديث ۱ و ۱۶۷ حديث ۱، و الشيخ الطوسى فى التهذيب ۹: ۱۶۴ حديث ۶۷۱، و الاستبصار ۴: ۱۱۴ حديث ۴۳۶ كلها عن الحكم بن عتيبة، و الشيخ الصدوق فى الفقيه ۴: ۱۶۶ حديث ۵۷۹ عن الحكم بن عيينة، فعليه يكون استنتاج المصنف (قده) من أن المقصود بأبى جعفر فى هذه الرواية هو الجواد عليه السلام، و ليس الباقر عليه السلام لرواية ابن أبى عمير عنه فيه تأمل، فلاحظ.

§ أنّه قال: كنت جالسا على باب أبى جعفر عليه السلام، إذ أقبلت امرأة، فقالت: استأذن لى على أبى جعفر عليه السلام، قيل لها:

و ما تريدين منه، قالت: أردت أن أسأله عن مسألة، قيل لها: هذا الحكم، فقيه أهل العراق فاسأليه، قالت: إنّ زوجى هلك و ترك ألف درهم، و كان لى عليه من صداقى خمسمائة درهم (فأخذت صداقى و أخذت ميراثى، ثمّ جاء رجل فقال: لى عليه ألف درهم) §ما بين القوسين زيادة من الحجرية لم ترد فى المخطوطة.

§ و كنت أعرف له ذلك فشهدت بها، فقال الحكم: اصبرى حتى أتدبّر فى مسألتك و أحسبها، و جعل يحسب، فخرج إليه أبو جعفر عليه السلام و هو على ذلك، فقال: «ما هذا الذى تحرّك به أصابعك يا حكم» فأخبره، فما أتمّ الكلام حتى قال أبو جعفر عليه السلام: «أقرّت له بثلثى ما فى يديها، و لا ميراث لها حتى تقضيه §نسخة بدل: يقبضه (مخطوط). دعائم الإسلام ۲: ۳۶۰/ ۱۳۰۹.

§».

و المراد به أبو جعفر الثانى عليه السلام قطعا، لأنّ ابن أبى عمير لم يدرك الصادق عليه السلام فضلا عن الباقر عليه السلام، بل أدرك الكاظم عليه

↕

ص: ۱۳۳

السلام و لم يرو عنه، و إنّما هو من أصحاب الرضا و الجواد عليهما السلام، و هو من مشاهير الرواة، بل الفقهاء العظام الذين لا يخفى عصرهم، و زمانهم و طبقتهم، على مثله من أهل العلم و الفضل، و هذا ظاهر على الخبير المنصف.

و فى كتاب الوقوف: عن أبى جعفر محمد بن على عليهما السلام، أنّ بعض أصحابه كتب إليه: إنّ فلانا ابتاع ضيعة و جعل لك فى الوقف الخمس §دعائم الإسلام ۲: ۳۴۴/ ۱۲۹۰ كتاب العطايا، فصل: ذكر ما يجوز من الصدقة و ما لا يجوز.

§.

إلى آخر الخبر المروى فى الكافى، و التهذيب، و الفقيه، مسندا عن على ابن مهزيار، قال: كتبت إلى أبى جعفر عليه السلام §الكافى ۷: ۳۶ حديث ۳۰، و التهذيب ۹: ۱۳۰ حديث ۵۵۷، و الفقيه ۴: ۱۷۸ حديث ۶۲۸.

§. إلى آخره، و علىّ من أصحاب الجواد و الرضا عليهما السلام، لم يدرك قبلهما من الأئمة عليهم السلام أحدا فلاحظ.

و فى كتاب الميراث: عن حذيفة بن منصور، قال: مات أخ لى و ترك ابنته، فأمرت إسماعيل بن جابر أن يسأل أبا الحسن عليّا صلوات اللّه عليه عن ذلك، فسأله فقال: «المال كلّه لابنته» §لم نعثر على هذه الرواية فى النسخة المطبوعة من الدعائم، و لم نعثر عليها فى الكتب الحديثية و لعلها مذكورة فى نسخته.

§.

الثالث فى تصريح الجماعة بأنّه أظهر الحقّ تحت أستار التقيّة لمن نظر فيه متعمّقا. و هو حقّ لا مرية فيه، بل لا يحتاج إلى التعمّق فى النظر.

أمّا أولا: فلانّ الإسماعيليّة الخالصة كما صرّح به الشيخ الجليل الحسن ابن موسى النوبختى فى كتاب الفرق، هم الذين أنكروا موت إسماعيل فى حياة

↕

ص: ۱۳۴

أبيه، و قالوا: كان ذلك على جهة التلبيس من أبيه على الناس، لأنّه خاف فغيّبه عنهم، و زعموا أنّ إسماعيل لا- يموت حتى يملك الأرض يقوم بأمر الناس، و أنّه هو القائم §فرق الشيعة: ۷۹.

§.

و أمّا الباطنيّة منهم فلهم ألقاب كثيرة، و مقالات شنيعة، و زعموا كما فى الكتاب المذكور أنّ اللّه عزّ و جلّ بدا له فى إمامة جعفر عليه السلام و إسماعيل، فصيّرها فى محمد بن إسماعيل.

و زعموا أنّه حىّ لم يمت، و أنّه يبعث بالرسالة، و بشريعة جديدة ينسخ بها شريعة محمّد النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، و أنّه من اولى العزم.

و أولو العزم عندهم سبعة: نوح، و إبراهيم، و موسى، و عيسى، و محمّد، و على- صلوات اللّه عليهما و آلهما- و محمّد بن إسماعيل، على أنّ السموات سبع، و أنّ الأرضين سبع، و أنّ الإنسان بدنه سبع: يداه، و رجلاه، و ظهره، و بطنه، و قلبه، و أنّ رأسه سبع: عيناه، و أذناه، و منخراه و فمه، و فيه لسانه- كصدره الذى فيه قلبه- و أنّ الأئمّة كذلك، و قلبهم محمد بن إسماعيل، و أنّ اللّه تبارك و تعالى جعل له جنّة آدم، و معناها عندهم الإباحة للمحارم، و جميع ما خلق فى الدنيا، و هو قول اللّه عزّ و جلّ: وَ كُلا مِنْها رَغَداً حَيْثُ شِئْتُما وَ لا تَقْرَبا هذِهِ الشَّجَرَةَ §البقرة ٢: ٣٥.

§: [أى] §ما بين المعقوفتين أثبتناه من المصدر.

§ موسى بن جعفر بن محمد، و ولده عليهم السلام من بعده من ادّعى الإمامة منهم.

و زعموا أنّه خاتم النبيّين الذى حكاه اللّه عزّ و جلّ فى كتابه.

و زعموا أنّ جميع الأشياء التى فرضها اللّه عزّ و جلّ على عباده، و سنّها نبيّه

↕

ص: ١٣٥

و أمر بها، لها ظاهر و باطن، و أنّ جميع ما استعبد اللّه به العباد فى الظاهر من الكتاب و السنّة، فأمثال مضروبة، و تحتها معان هى بطونها، و عليها العمل، و فيها النجاة، و أنّ ما ظهر منها ففى استعمالها الهلاك و الشقاء، و هى جزء من العذاب الأدنى، عذّب اللّه به قوما إذ لم يعرفوا الحقّ، و لم يقولوا به.

الى غير ذلك من مقالاتهم الشنيعة، التى نسبها إليهم فى الكتاب المذكور §فرق الشيعة: ٨۴- ٨۵.

§، و غيره فى تصانيفهم فى هذا الباب.

و أنت خبير بأنّه ليس فى كتاب الدعائم ذكر لإسماعيل، و لا لمحمد أصلا فى موضع منه، حتى فى مقام إثبات الإمامة، و ردّ مقالات العامّة و أئمّتهم الأربعة، فكيف يرضى المنصف أن ينسب إليه هذا المذهب؟! و لا يذكر فى كتابه اسم إمامه أو نبيّه، مع أنّ خلفاء عصره الذين كان هو فى قاعدة سلطنتهم، و منصوبا للقضاوة من قبلهم، المدّعين انتهاء نسبهم الى محمد بن إسماعيل، المستولين على بلاد المغاربة، و مصر الإسكندرية، و غيرها، كانوا فى الباطن من الباطنية- كما صرّح به العالم الخبير البصير السيد المرتضى الرازى، فى كتاب تبصرة العوام §تبصرة العوام: ١٨١.

§- و كان دعاتهم متفرّقين فى البلاد، و منهم الحسن الصبّاح المعروف فى خلافة المستنصر منهم، و مع ذلك ليس فيه إشارة إلى هذا المذهب، و فى مواضع لا بدّ من الإشارة إليه لو كان ممّن يميل إليه.

و أمّا ثانيا: فلأنّه صرّح فى كتابه بكفر الباطنيّة و ضلالتهم، و خروجهم عن الدين، فإنّه قال فى باب ذكر منازل الأئمّة عليهم السلام، و تنزيههم ممّن وضعهم بغير مواضعهم، و تكفيرهم من ألحد فيهم ما لفظه.

أئمّة الهدى صلوات اللّه عليهم و رحمته و بركاته، خلق مكرّمون من خلق

↕

ص: ۱۳۶

اللّه جلّ جلاله، و عباد مصطفون من عباده، افترض طاعة كلّ إمام منهم على أهل عصره، و أوجب عليهم التسليم لأمره، و جعلهم هداة خلقه إليه، و أدلّاء عباده عليه، و قرن طاعتهم فى كتابه بطاعته و طاعة رسوله صلّى اللّه عليه و آله، و هم حجج اللّه على خلقه، و خلفاؤه فى أرضه.

ليس كما زعم الضالّون المفترون بآلهة غير مربوبين، و لا بأنبياء مرسلين- إلى أن قال- و لمّا كان أولياء اللّه الأئمّة الطاهرين، حجج اللّه التى احتجّ بها على خلقه، و أبواب رحمته التى فتح لعباده، و أسباب النجاة التى سبّب لأوليائه و أهل طاعته، و من لا يقبل العمل إلّا بطاعتهم، و لا يجازى بالطاعة إلّا من تولّاهم و صدّقهم، كان الشيطان أشدّ عداوة لأوليائهم و أهل طاعتهم، ليستزلّهم كما استزلّ أبويهم من قبلهم، فاستزلّ كثيرا منهم و استغواهم §ورد هنا فى الحجرية و المصدر زيادة: و سول لهم.

§، و استهواهم، فصاروا إلى الحور بعد الكور §فى الدعاء: نعوذ باللّه من الحور بعد الكور، أى نعوذ باللّه من الرجوع إلى النقصان بعد الزيادة و التمام، انظر مجمع البحرين ۴: ۲۷۹.

§، و الى الشقوة بعد السعادة، و الى المعصية بعد الطاعة.

و قصد الشيطان كلّ امرئ منهم من حيث يجد السبيل اليه والى الإجلاب بخيله و رجله عليه، فمن كان منهم قصير العلم، متخلّف الفهم ممّن تابع هواه، استفزّه و استغواه، و استزلّه فمال إلى الجحد لهم و النفاق عليهم، و الخروج عن طاعتهم و الكفر بهم، و الانسلاخ من معرفتهم.

و من كان قد برع فى العلم و بلغ حدود الفهم، فاستزلّه و خدعه و دخل إليه، من باب محبوبة، و موضع رغبته، و مكان طلبته، فبيّن §نسخة بدل: فزين (مخطوطة)، و كذا فى المصدر.

§ له زخرف التأويل، و نمّق له قول الأباطيل، فأغراه بالفكرة فى تعظيم شأنهم، و رفع

↕

ص: ۱۳۷

مكانهم، و قرّب منه الوسائل، و أكّد له الدلائل على أنّهم آلهة غير مربوبين، أو أنبياء مرسلون، أمكنه من ذلك ما أمكنه فيه، و تهيأ له منه ما تجرّأ به عليه، و دخل إلى طبقة ثالثة من مدخل الشبهات، و استثقال الفرائض الواجبات، و أباح لهم المحارم، و سهّل عليهم العظائم، فى رفض فرائض الدين، و الخروج من جملة المسلمين، بفاسد أقام لهم من التأويل، و دلّهم عليه بأسوء دليل، فصاروا إلى الشّقوة و الخسران، و انسخلوا من جملة الإيمان.

نسأل اللّه العصمة من الزّيغ، و الخروج من الدنيا سالمين، غير ناكثين و لا مارقين، و لا مبدّلين، و لا مغضوب علينا و لا ضالّين §دعائم الإسلام ۱: ۴۵- ۴۷.

§

ثم ذكر قصّة الغلاة فى عصر أمير المؤمنين عليه السلام، و إحراقه إيّاهم بالنار، ثم قال: و كان فى أعصار الأئمّة من ولده عليهم السلام من مثل ذلك، ما يطول الخبر بذكرهم، كالمغيرة بن سعيد و كان من أصحاب أبى جعفر محمد بن على عليهما السلام و دعاته، فاستزلّه الشيطان- إلى أن قال-: و استحلّ المغيرة و أصحابه المحارم كلّها و أباحوها، و عطّلوا الشرائع و تركوها، و انسلخوا من الإسلام جملة، و بانوا من جميع شيعة الحقّ، و أتباع الأئمّة عليهم السلام، و أشهر أبو جعفر عليه السلام لعنهم، و البراءة منهم.

ثمّ كان أبو الخطّاب فى عصر جعفر بن محمد عليهما السلام من أجلّ دعاته، ثمّ أصابه ما أصاب المغيرة فكفر و ادّعى أيضا

النبوّة، و زعم أنّ جعفرا عليه السلام إلها، تعالى اللّه عزّ و جلّ عن قوله، و استحلّ المحارم كلّها، و رخّص لأصحابه فيها، و كانوا كلّما ثقل عليهم أداء فرض أتوه، فقالوا: يا أبا الخطّاب خفّف عنّا، فيأمرهم بتركه، حتى تركوا جميع الفرائض، و استحلّوا جميع المحارم، و أباح لهم أن يشهد بعضهم لبعض بالزور، و قال: من عرف الإمام حلّ له كلّ شيء كان حرم عليه، فبلغ أمره جعفر بن محمد عليهما

↕

ص: ۱۳۸

السلام، فلم يقدر عليه بأكثر من أن لعنه و تبرّأ منه، و جمع أصحابه فعرّفهم ذلك، و كتب إلى البلدان بالبراءة منه و باللعنة عليه، و عظم أمره على أبى عبد اللّه عليه السلام، و استفظعه و استهاله.

ثمّ ساق بعض الأخبار فى ذلك، قال: و روينا عن أبى عبد اللّه عليه السلام أنه كتب إلى بعض أوليائه، و قد كتب إليه بحال قوم قبله، ممّن انتحل الدعوة: تعدّوا الحدود، و استحلّوا المحارم، و اطّرحوا الظاهر.

فكتب إليه أبو عبد اللّه جعفر بن محمد عليهما السلام، بعد أن وصف حال القوم: «و ذكرت أنّه بلغك أنّهم يزعمون أنّ الصلاة، و الزكاة، و صوم شهر رمضان، و الحجّ و العمرة، و المسجد الحرام، و البيت الحرام، و المشاعر، و الشهر الحرام، إنّما هو رجل، و الاغتسال من الجنابة رجل، و كلّ فريضة فرضها اللّه تبارك و تعالى على عباده هو رجل، و إنّهم ذكروا أنّ من عرف ذلك الرجل فقد اكتفى بعلمه من غير عمل، و قد صلّى، و أدّى الزكاة، و صام و حجّ البيت و اعتمر، و اغتسل من الجنابة و تطهّر، و عظّم حرمات اللّه و الشّهر الحرام، و المسجد الحرام، و أنّهم زعموا أنّ من عرف ذلك و ثبت فى قلبه، جاز له أن يتهاون، و ليس عليه أن يجتهد، و أنّ من عرف ذلك الرجل فقد قبلت منه هذه الحدود لوقتها، و إن هو لم يعملها.

و أنّه بلغك أنّهم يزعمون أنّ الفواحش التى نهى اللّه تعالى. عنها الخمر، و الميسر، و الزنا، و الربا، و الميتة، و الدم، و لحم الخنزير أشخاص، و ذكروا أنّ اللّه عزّ و جلّ إنّما حرّم من نكاح الأمّهات، و البنات، و الأخوات، و العمّات، و الخالات، و ما حرّم على المؤمنين من النساء، إنّما عنى بذلك نساء النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، و ما سوى ذلك فمباح، و بلغك أنّهم يترادفون نكاح المرأة الواحدة، و يتشاهدون بعضهم لبعض بالزور، و يزعمون أنّ لهذا ظهرا و بطنا يعرفونه، و أنّ الباطن هو الذى يطالبون به، و به أمروا.

و كتبت تسألنى عن ذلك، و عن حالهم و ما يقولون، فأخبرك أنّه من كان

↕

ص: ۱۳۹

يدين اللّه بهذه الصفة التى كتبت تسأل عنها، فهو عندى مشرك بيّن الشرك، و لا يسع لأحد أن يشكّ فيه» §دعائم الإسلام ۱: ۴۸- ۵۲.

§. إلى آخر الخبر الشريف الطويل، الذى رواه سعد بن عبد اللّه فى بصائره، و محمّد بن الحسن الصفار فى أواخر بصائر الدرجات، و فيهما: إنّ الذى كتب إليه عليه السلام هو المفضل بن عمر §بصائر الدرجات: ۵۴۶، و مختصر بصائر الدرجات: ۷۸. §، و لا يخفى أنّ صاحب هذه المقالات الشنيعة هو أبو الخطاب و أصحابه.

و قال الشيخ المقدّم الحسن بن موسى النوبختى فى كتاب المقالات: فأمّا الإسماعيلية فهم الخطابيّة، أصحاب أبى الخطاب محمّد بن أبى زينب الأسدى الأجدع، و قد دخلت منهم فرقة فى فرقة محمّد بن إسماعيل، و أقرّوا بموت إسماعيل بن جعفر عليه السلام فى حياة أبيه، و هم الذين خرجوا فى حياة أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد عليهما السلام، فحاربوا عيسى بن موسى بن على

بن عبد اللّه بن العباس، فبلغه عنهم أنّهم أظهروا الإباحات، ثم ساق قصّة مقاتلتهم و هلاكهم §فرق الشيعة: ۸۰- ۸۱.

§

ثمّ أنّ الظاهر من كتب المقالات أنّ الإسماعيليّة كلّهم منكرون للشرائع، تاركون للفرائض، مستبيحون للمحارم، و لذا يذكرون- إذا بلغوا إلى شرح حالهم- أنّهم لقّبوا بسبعة ألقاب، منها الباطنيّة بالمعنى الذى أشرنا إليه، صرّح بذلك السيد المرتضى الرازى فى تبصرة العوام، و غيره.

و وافقنا على ذلك السيد الفاضل المعاصر رحمه اللّه فى الروضات، فى ترجمة جلال الرومى حيث قال: الإسماعيليّة و إن كانوا فى ظاهر دعاويهم الكاذبة، من جملة فرق الشيعة المنكرين لخلافة غير أمير المؤمنين عليه السلام، إلّا أنّ الغالب عليهم الإلحاد، و الزندقة، و المروق عن الدين، و الخروج عن

↕

ص: ۱۴۰

دائرة الموحّدين، و الملّيّين، و أتباع النبيّين، انتهى §روضات الجنات ۸: ۷۱.

§

و لعلّه لذلك لم يتعرّض شيخ الطائفة رحمه اللّه فى كتاب الغيبة لإبطال مذهبهم، كما تعرّض لإبطال مذهب الكيسانيّة، و الناوسيّة، و الواقفيّة، و الفطحيّة، و غيرها، لظهور فساد مذهبهم عند جميع فرق المسلمين.

و من ذلك كلّه ظهر أنّ نسبة هذا العالم الجليل، صاحب هذا المؤلّف الشريف إلى هذا المذهب السخيف، افتراء عظيم.

و أمّا ثالثا: فلأنّ لأرباب هذا المذهب و دعاته قواعد و اصطلاحات و رموزا و إشارات، لا أثر لها فى هذا الكتاب، و لا إشارة فيه إليها، فعندهم أنّه لا بدّ فى كلّ عصر من سبعة، بهم يقتدون، و بهم يؤمنون، و بهم يهتدون، و هم متفاوتون فى الرتب: إمام يؤدى عن اللّه و هو غاية الأدلّة إلى دين اللّه. و حجّة يؤدّى عن الإمام يحمل علمه. و ذو مصّة يمصّ العلم من الحجّة أى يأخذه منه، فهذه ثلاثة. و أبواب و هم الدعاة: فداع أكبر هو رابعهم، يرفع درجات المؤمنين. و داع مأذون يأخذ العهود على الطالبين من أهل الظاهر، فيدخلهم فى ذمّة الإمام، و يفتح لهم باب العلم و المعرفة و هو خامسهم. و مكلّب قد ارتفعت درجته فى الدين، و لكن لم يؤذن له فى الدعوة، بل فى الاحتجاج على الناس، فهو يحتجّ و يرغّب إلى الداعى، ككلب الصائد، حتى إذا احتجّ على أحد من أهل الظاهر، و كسر عليه مذهبه بحيث رغب عنه، و طلب الحقّ، أدّاه المكلّب إلى الداعى المأذون ليأخذ عليه العهود، و إنّما سمّى مكلّبا لأنّ مثله مثل الجارح يحبس الصيد على الصائد، على ما قاله تعالى: وَ ما عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوارِحِ مُكَلِّبِينَ §المائدة: ۵: ۴.

§ و هو سادسهم. و مؤمن يتبع الداعى، و هو الذى أخذ عليه العهد، و آمن و أيقن بالعهد، و دخل فى ذمّة الإمام و حزبه و هو سابعهم.

↕

ص: ۱۴۱

الى غير ذلك من الزخارف التى برئت ساحة الكتاب المذكور عنها، و ما ألّف إلّا على طريقة العلماء الإماميّة، بل هو من أجلّ ما ألّفوا، و أحسن ما دوّنوا، من تقديم ما يحتاج إليه الفقه من مسائل الإمامة، على أبدع نظم و ترتيب، كما لا يخفى على الناظر اللّبيب.

و أمّا رابعا: فلأنّك تجد فى كتب الرجال لكثير من الفرق الباطلة- كالزيدية التى هم أبعد الفرق عن الإماميّة. و الناووسيّة، و

الواقفيّة، و الفطحيّة- علماء فقهاء ثقات قد أكثروا من التأليف، و الرواية و جمع الأحاديث و تدوينها، و تلقّوها عنهم أصحابنا بالرواية و القبول، و لا تجد فى جميع الرواة رجلا إسماعيليّا و إن كان ضعيفا، فضلا عن كونه ثقة، أو فقيها، أو مؤلّفا، و منه يظهر أنّهم كانوا فى أوّل الأمر خارجين عن حدود الشرائع، و حفظ الأخبار و روايتها و تدوينها، غير معدودين من الرواة العلماء.

و قد أشار الى ذلك الشيخ المفيد قدس سره فى الإرشاد، فقال: و لمّا مات إسماعيل رحمة اللّه عليه انصرف عن القول بإمامته بعد أبيه من كان يظنّ ذلك فيعتقده من أصحاب أبيه، و أقام على حياته شرذمة، لم تكن من خاصّة أبيه، و لا من الرواة عنه، و كانوا من الأباعد و الأطراف، انتهى §الإرشاد ۲: ۲۱۰.

§

و قال العالم الجليل علىّ بن يونس العاملى فى كتابه الموسوم «بالصراط المستقيم» بعد ذكر جملة من الفرق الباطلة من الشيعة، ما لفظه: و هذه الاختلافات لا اعتداد بها لشذوذها، بل أكثرها لا وجود لها، و فى انقراضها بطلان قولها.

إن قلت هذا لا يتمّ فى الإسماعيليّة، قلت سنبيّن أنّهم خارجون عن الملّة الحقيقيّة بالاعتقادات الرديّة، ثم ذكر بعضها §الصراط المستقيم ۲: ۲۷۲.

§ و يمكن إرجاع هذا الوجه إلى سابقه.

↕

ص: ۱۴۲

و أمّا خامسا: فلما أشار إليه فى بعض المواضع، منها ما ذكره فى آخر أدعية التعقيب ما لفظه: و روينا عن الأئمّة عليهم السلام أنّهم أمروا بعد ذلك بالتقرّب لعقب كلّ صلاة فريضة، و التقرب أن يبسط المصلّى يديه، إلى أن ذكر الدعاء، و هو:

اللّهمّ إنّى أتقرّب إليك بمحمّد رسولك و نبيّك، و بعلىّ- وصيّه- وليّك، و بالأئمّة من ولده الطاهرين الحسن و الحسين و على بن الحسين و محمّد بن على و جعفر بن محمّد، و يسمّى الأئمّة إماما إماما حتى يسمّى إمام عصره عليهم السلام، ثم يقول. إلى آخره §دعائم الإسلام ۱: ۱۷۱ باختلاف.

§

و غير خفىّ على المنصف أنّه لو كان إسماعيليّا لذكر بعده إسماعيل بن جعفر، ثم محمّد بن إسماعيل، إلى إمام عصره المنصور باللّه، و المهدى باللّه، و لم يكن له داع إلى الإبهام، أمّا باطنا فلكونه معتقده، و أمّا ظاهرا فلموافقته لطريقة خليفة عصره، و إنّما الإجمال لكونه إماميّا لا يمكنه إظهار إمامة الكاظم و من بعده عليهم السلام، بل فى ذكره الأسامى الشريفة إلى الصادق عليه السلام، و عدم إجماله من أوّل الأمر بعد علىّ عليه السلام، تصريح بذلك لمن له دربة §الدربة: العادة و الجرأة (لسان العرب ۱: ۳۷۴)

§ بمزايا الكلام.

و منها روايته عن ابن أبى عمير، عن الجواد عليه السلام كما تقدم §مرّ التعليق عليهما فى صحيفة: ۱۳۲.

§. و كذا عن حذيفة بن منصور، عن إسماعيل بن جابر، عن الرضا عليه السلام.

و قال الشيخ المفيد قدس سره فى الإرشاد بعد ذكر فرق الإسماعيليّة:

و المعروف منهم الآن من يزعم أنّ الإمامة بعد إسماعيل فى ولده، و ولد ولده إلى آخر الزمان §الإرشاد ۲: ۲۱۰.

§

↕

و فيه تأييد لما استظهرناه، و طبقته تقرب من عصر القاضى، فإنّ موت القاضى كان فى شهر رجب سنة ۳۶۳ ه. ق بمصر.

و منها ما رواه فى ذكر العقائق، و عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، أنّه نهى عن أربع كنى- إلى أن قال- و أبى القاسم إذا كان الاسم محمّدا، نهى عن ذلك سائر الناس و رخّص فيه لعلىّ عليه السلام، و قال: «المهدىّ من ولدى، يضاهى اسمه اسمى، و كنيته كنيتى» §دعائم الإسلام ۲: ۱۸۸ حديث ۶۸۳.

§

و منها مطابقة كثير من متون أخباره لما فى الجعفريات، بحيث تطمئنّ النفس أخذها منها، و قد عرفت أنّ سند أخبارها ينتهى إلى موسى بن جعفر عليهما السلام، و حاله عند الإسماعيليّة يعرف ممّا تقدّم، و فى عصرنا هذا يأتون من هذه الطائفة من بلاد الهند إلى زيارة أمير المؤمنين، و أبى عبد اللّه عليهما السلام، و ينزلون بغداد، و يسيرون منه الى كربلاء و لا يمرّون الى بلد الكاظم عليه السلام، بل تواتر عنهم أنّ طاغوتهم حرّم عليهم النظر الى قبّته المباركة من بعيد، بل حدّثنى جماعة أنّهم يسبّونه نعوذ باللّه من الخسران.

و من ذلك كلّه ظهر أنّ ما ذكره صاحب المقابس من النظر فيما ذكره السروى فى محلّه، و أنّ احتمال كونه من الإسماعيليّة بمكان من الوهن §مقابس الأنوار: ۶۶.

§

الرابع: فيما ذكره صاحب المقابس و هو قوله: إلّا أنّه مع ذلك خالف فيه الأصحاب فى جملة من الأحكام المعلومة عندهم، بل بعض ضروريّات مذهبهم كحلّيّة المتعة. إلى آخره §مقابس الأنوار: ۶۶.

§

قلت: ما ذكره حقّ، فقد خالف القوم فى جملة من المواضع فى فروع الأحكام، إلّا أنّه معذور فى ذلك من وجوه:

↕

الأوّل: إنّه لم يخالف فى موضع منها إلّا لما ساقه الدليل، من ظاهر كتاب أو سنّة، و لم يتمسّك فى موضع بالقياس، و الاستحسان، و الاعتبارات العقليّة، و المناطات الظنّيّة، و لم يبلغ اجتماع الأخبار فى عصره الى حدّ يقف عليه كلّ مؤلّف مستنبط، فيسهل عليه معرفة مشهورها، و آحادها، و شواذها، و نوادرها، و ربّما كان ما تمسّك به أكثر ممّا ذكره و اطّلعنا عليه، و ذهب فيما ذهب ممّا لم يصل إلينا.

و قال هو رحمه اللّه بعد مسائل الشكّ و اليقين، فى الوضوء و الحدث:

فهذا هو الثابت ممّا روينا فى هذا الباب، عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و عن الأئمّة الطاهرين من ذريّته عليهم السلام دون ما اختلف فيه عنهم عليهم السلام، و على ذلك تجرى أبواب كتابنا هذا إن شاء اللّه لما قصدنا فيه من الاختصار و إلّا فقد كان ينبغى لنا أن نذكر كلّ ما اختلف الرواة فيه عنهم عليهم السلام، و ندلّ على الثابت ممّا اختلفوا بالحجج الواضحة، و البراهين اللائحة، و قد ذكرنا ذلك فى كتاب غير هذا كثير الأجزاء، لكن تعظم المئونة فيه، و يثقل أمره على طالبيه، و هذا لبابه و محضه و الثابت منه، و لولا ما وصفناه أيضا من التطويل بلا فائدة، لذكرنا قول كلّ قائل من العامّة يوافق ما قلنا و ذهبنا اليه، و قول من خالف ذلك و الحجّة عليه، و لكن هذا يكثر و يطول و لا فائدة فيه، لأنّ اللّه بحمده قد أظهر أمر أوليائه و أعزّ دينه، و جعل الأحكام على ما حكموا به و ذهبوا اليه، و الدّين على ما عرفوه و دلّوا عليه، فهم حجج اللّه على الخلق أجمعين §دعائم الإسلام

۱: ۱۰۳.

§، انتهی.

و ما ذکرنا هو الوجه فیما نسب الی القدماء المقاربین عصره، ممّا لا ریب فی جلالتهم، من الأقوال النادرة، حتی من مثل یونس بن عبد الرحمن، و فضل

↕

ص: ۱۴۵

ابن شاذان، فلا تغفل.

الثانی: إنّه لم تکن الأحکام فی تلک الأعصار بین فقهاء أصحابنا منقّحة متمیّزة، یتبیّن لکلّ أحد المجمع علیه منها من غیره، و المشهور منها عمّا سواه، و هذا باب لو دخلنا فیه أخرجنا من وضع الکتاب، و لعلّه غیر خفیّ علی البصیر النقّاد، و معه لا طعن علی من ساقه الدلیل إلی ما خالف فیه أصحابه.

مع أنّ الشیخ المفید قدس سره قال فی المقالات: و لم یوحشنی من خالف فیه، إذ بالحجّة لی أتمّ انس، و لا وحشة من حق §المقالات: ۱۲۹، باب القول فی الألم للمصلحة دون العوض، الظاهر أن الروایة نقلها عن جعفر بن محمد علیه السلام کما یظهر من عبارة المصدر.

§.

و قال السید المرتضی رضی اللّه عنه فی بعض رسائله: لا یوجب أن یوحش من المذهب قلّة الذاهب إلیه و العاثر علیه، بل ینبغی أن لا یوحش منه إلّا ما لا دلالة له تعضده، و لا حجّة تعمده.

الثالث: إنّه ما خالف فی فرع غالبا إلّا و معه موافق معروف، و لولا خوف الإطالة لذکرنا نبذة من ذلک، نعم فی مسألة المتعة لا موافق له، إلّا أنّ بعد التأمّل ظهر لی أنّه ذکر ذلک علی غیر وجه الاعتقاد، و إن استند للحرمة إلی أخبار رواها تقیّة أو تحبّبا الی أهل بلاده، فإنّها عندهم من المنکرات العظیمة، و الشاهد علی ذلک، مضافا الی بعد خفاء حلّیتها عند الإمامیّة علیه، أنّه ذکر فی کتاب الطلاق فی باب إحلال المطلقة ثلاثا ما لفظه: و عنه- یعنی جعفر بن محمّد علیهما السلام- أنّه قال: «من طلّق امرأته (أی ثلاثا) §لم ترد فی المخطوطة و لا فی المصدر.

§ فتزوّجت تزویج متعة، لم یحلّها ذلک له» §دعائم الإسلام ۲: ۲۹۷/ ۱۱۱۹.

§.

و لولا جوازها و عدم کونها الزنا المحض، لم یکن لیوردها فی مقام ما اختاره من الأحکام الثابتة عنهم، بالأثر الصحیح، و هذا ظاهر و الحمد للّه.

↕

ص: ۱۴۶

و مثله ما ذکره فی باب ذکر الحدّ فی الزنا ما لفظه: و عن علی صلوات اللّه علیه: «و لا یکون الإحصان بنکاح متعة» §دعائم الإسلام ۲: ۴۵۱/ ۱۵۷۷.

§، و دلالته علی ما ادّعیناه أوضح.

الرابع: بعد محل إقامته عن مجمع العلماء و المحدّثین، و الفقهاء الناقدین، و تعسّر اطّلاعه علی زبرهم و تصانیفهم، و آرائهم و فتاویهم، لطول المسافة و صعوبة السیر، و قلّة التردّد، خصوصا بعد تعدّد الخلیفة، فإنّه کان فی مصر، و کانت تحت ملوک

الفاطميين، و الأصحاب فى أقطار العراق و العجم، و كانت فى تصرّف العباسيّين، و من جميع ذلك ظهر عذره فى المخالفة فى بعض الفروع.

و ظهر الجواب عمّا أشار إليه بقوله: و لعدم اشتهاره. إلى آخره، فإنّه لعدم اطّلاعهم عليه و عدم حاجتهم إليه. فإنّ جلّ الفقهاء من بعد زمان الشيخ، إلى عصر صاحب البحار و الوسائل قدس سرهم، عكفوا على الكتب الأربعة التى عليها تدور رحى الإماميّة، و لم يتجاوزوا عنها، و لم يستندوا الى غيرها، إلّا المحقّق، و الشهيد، فى مواضع نادرة، ينقلون عن بعض الأصول التى كانت عندهما، لا لإعراض منهم عن سائر الكتب و عدم اعتمادهم عليها، خصوصا مثل العلل، و الأمالى، و ثواب الأعمال، و غيرها من كتب الصدوق، و كتاب قرب الإسناد، و المحاسن، و غيرهما من الكتب المعتمدة، التى لا يحتمل ذو مسكة أنّ عدم النقل عنها لوهن فى الكتاب، أو ضعف فى صاحبه، بل هو لما ذكرناه، أو لعدم العثور عليها.

و أمّا صاحب الوسائل فلم يعلم أنّ عدم نقله عن الدعائم لعدم اعتماده عليه، بل الظاهر أنّه لعدم عثوره عليه، فإنّه قال فى آخر كتاب الهداية- و هو مختصر الوسائل- فى ذكر الكتب التى لم ينقل عنها: إمّا لقلّة ما فيها من النصوص و عدّ منها جملة، أو لعدم ثبوت الاعتماد عليه، و عدّ منها فقه الرضا، و طبّه عليه السلام، أو ثبوت عدم اعتباره، و عدّ منها مصباح الشريعة §الهداية: مخطوط.

§.

↕

ص: ۱۴۷

و قال فى أمل الآمل: و عندنا أيضا كتب لا نعرف مؤلّفيها، و عدّ منها عشرة §أمل الآمل ۲: ۳۶۴.

§، و ليس لهذا الكتاب ذكر فى الموضعين، و من البعيد أنّه كان عنده و لم يشر إليه، لأنّه إن عرف صاحبه، و أنّه هو القاضى نعمان- فقد مدحه فى أمله- فينبغى ذكره فيما اعتمد عليه و نقل عنه. و إن لم يعرفه فذكره فى الكتب المجهولة أولى من ذكر طبّ الرضا عليه السلام، و الكشكول الذى ليس فيه حكم فرعىّ أصلا.

ثمّ إنّ ابن شهرآشوب و إنّ صرّح بكونه غير إمامىّ، إلّا أنّه قال: و كتبه حسان §معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳.

§، و قد نقل فى مناقبه عن كتابه شرح الأخبار §مناقب ابن شهرآشوب ۲: ۱۶.

§، الذى هو من نفائس الكتب الدالّة على كثرة فضله، و طول باعه، و خلوص ولائه.

و فى السرائر فى باب التيمّم: و ذهب قوم من أصحابنا إلى المسح §فى المصدر هنا زيادة: على اليدين.

§ من أصول الأصابع إلى رؤوس الأصابع §السرائر ۱: ۱۳۷.

§.

قال فى الجواهر: و هو محجوج بجميع ما تقدّم من الأخبار و محكىّ الإجماع، بل لعلّه كسابقه لا يقدح فى المحصّل منه، و إن جهل نسبه عندنا، لكنّه مع عدم اعتبار ذلك فى الإجماع عندنا معروف عند ناقله على الظاهر، و إنّه غير الإمام. إلى آخره §جواهر الكلام ۵: ۲۰۳.

§.

و ظنّى أنّ المراد منه صاحب الدعائم فإنّه مذهبه فيه §راجع دعائم الإسلام: ۱: ۱۲۰.

§، و اللّه العالم.

و من الغريب من بعد ذلك كلّه، ما فى روضات الجنات للسيد الفاضل

↕

ص: ۱۴۸

المعاصر رحمه اللّه تعالى فإنّه بعد ما نقل فى ترجمته ما فى أمل الآمل، و مقدمة البحار، قال: و لكنّ الظاهر عندى أنّه لم يكن من الإماميّة الحقّة، و إن كان فى كتبه يظهر الميل إلى طريقة أهل البيت عليهم السلام، و الرواية من أحاديثهم من جهة مصلحة وقته، و التقرّب الى السلاطين من أولادهم، و ذلك لما حقّقناه مرارا فى ذيل تراجم كثير ممّن كان يتوهّم فى حقّهم هذا الأمر، بمحض ما يشاهد فى كلماتهم من المناقب و المثالب، اللتين يجريهما اللّه تعالى على ألسنتهم الناطقة، لطفا منه بالمستضعفين من البريّة.

و أنت تعلم أنّه لو كان لهذه النسبة واقعا، لذكره سلفنا الصالحون و قد ماؤنا الحاذقون بأمثال هذه الشؤون، و لم يكن يخفى ذلك إلى زمان صاحب الأمل الذى من فرط صداقته يقول بشيعيّة أبى الفرج الأصبهانى الخبيث، كما قدّمنا ذلك فى ذيل ترجمته، ثمّ نقل كلام السروى، و ما ذكره العلامة الطباطبائى فى رجاله، و قال بعده: و قد وافق فى جميع ما ذكره خاله العلامة المعظم عليه، من نهاية حسن ظنّه به و بكلامه، انتهى §روضات الجنات ۸: ۱۴۹.

§.

و فيه مواضع للنظر:

أمّا أولا: فلأنّ كتاب الدعائم كلّه فى فقه الإماميّة، و فروعها و أحكامها، مستدلّا عليها بأخبار أهل البيت عليهم السلام، على أحسن نظم و ترتيب، بل ليس فى أيدينا من علماء تلك الأعصار ما يشبهه فى الوضع و التنقيح، مفتتحا بمسائل فى الإمامة و شروطها، و فضائل الأئمّة عليهم السلام و وصاياهم، و شرح عدم جواز أخذ الأحكام الدينيّة عن غيرهم، كسائر كتب أصحابنا فى هذا الباب، و ما ذكره من إظهار الميل فى كتبه إنّما هو فى مثل كتاب الراغب الأصبهانى و أضرابه، ممّن يظهر من بعض كلماتهم و اسلوبهم ميلهم الى التشيّع، و أين هذا من كتاب بنى أساسه على التشيّع، و على ما ذكره يفتح باب عظيم

↕

ص: ۱۴۹

للطعن على كثير من العلماء، الذين كانوا فى عصر السلاطين الفاطميّة (فى مصر)، كالعلامة الكراجكى، أو الصفويّة و غيرها.

و ظنّى أنّه رحمه اللّه لم يقف على الدعائم، و لا على شرح الأخبار، فصدر منه ما صدر، و قاس على ما ليس له أساس.

و أمّا ثانيا: فلأنّ سبب عدم ذكرهم له لا ينحصر فيما ذكره، بل لوجوه أشرنا إليها، مع أنّهم قد أهملوا جمّا من الأعلام، أرباب التصانيف الرائقة، و المؤلّفات الرشيقة، كجعفر بن أحمد القمى رحمه اللّه (المتقدّم ذكره) §لم ترد فى المخطوطة.

§ و فرات ابن إبراهيم الكوفى صاحب التفسير، و محمّد بن علىّ بن إبراهيم صاحب العلل، و الحسن بن علىّ بن شعبة صاحب تحف العقول، و السيد علىّ بن الحسين بن باقى صاحب اختيار المصباح، و الحسن بن أبى الحسن الديلمى صاحب إرشاد القلوب، و غرر الأخبار، و غيرها، و سبط الطبرسى صاحب مشكاة الأنوار، و غيرهم ممّن تقدّم عنهم أو تأخّر، و قد وقف على كتبهم و حالاتهم المتبحّرون من المتأخّرين، و لا يوجب سقوط قلم السلف عن ذكر أساميهم الشريفة للغفلة، أو لعدم الاطّلاع، أو للعجلة طعنا فيهم.

و أمّا ثالثا: فلأنّ القاضى قد ذكره فى مجالسه §مجالس المؤمنين ۱: ۵۳۸.

§ قبل صاحب الأمل.

و فى الرياض، فى ترجمة- معين الدين المصرى- سالم بن بدران: و عندنا رسالة فى الفرائض من مؤلّفات الشيخ معين الدين

المصرى هذا، قال: و هو ينقل مرارا من كتب القاضى نعمان المصرى، مؤلّف كتاب دعائم الإسلام، و غيره فتدبّر §رياض العلماء ۲: ۴۱۱.

§.

و أمّا رابعا: فلما فى رسالهٔ شريفهٔ، فى فهرست كتب الشيخ الفقيه أبى

↕

ص: ۱۵۰

الفتح محمد بن عثمان بن على الكراجكى، عملها بعض معاصريه، فإنّ فيها ما لفظه: مختصر كتاب الدعائم للقاضى النّعمان، عمله و هو من جملهٔ فقهاء الحضرهٔ، كتاب الاختيار من الأخبار، و هو اختصار كتاب الأخبار للقاضى النعمان، يجرى مجرى اختصار الدعائم، و الظاهر أنّ المراد منه شرح الأخبار الآتى، و فيه من الدلالهٔ على جلالهٔ قدره ما لا يخفى، و لم أعرف صاحب الفهرست، إلّا أنّ فى موضع منه هكذا: كتاب غايهٔ الإنصاف فى مسائل الخلاف، يتضمّن النقض على أبى الصلاح الحلبى- رحمه اللّه- فى مسائل خلف بينه و بين المرتضى رضى اللّه عنه، نصر فيها رأى المرتضى، و نصر والدى رحمه اللّه.

و فى موضع آخر: جواب رسالهٔ الحازميّهٔ فى إبطال العدد و تثبيت الرؤيهٔ، و هى الردّ على أبى الحسن بن أبى حازم المصرى، تلميذ شيخى رحمهٔ اللّه عليه عقيب انتقالى من العدد، أربعون ورقهٔ، و من ذلك يظهر أنّه و والده من فقهاء عصرهما، و لعلّى أقف على مؤلّفه ان شاء اللّه تعالى.

و أمّا خامسا: فقوله فى حقّ صاحب الأمل: إنّه من فرط صداقته.

إلى آخره، فإنّه من غرائب الكلام، فإنّ أبا الفرج ما ترجمه أحد من الفريقين إلّا و صرّح بتشيّعه، و إنّه كان زيديّا، و الزيديهٔ من فرق الشيعهٔ، كما صرّح به كل من تعرّض لذكر المذاهب فى كتاب الوقف، بل الفقهاء و غيره.

و ذكره النجاشى §لم نعثر فى رجال النجاشى المطبوع على ترجمهٔ لأبى الفرج الأصفهانى مستقلهٔ و انما ذكره فى ترجمهٔ على بن إبراهيم بن محمد الجوانى: ۲۶۳/ ۶۸۷.

§، و العلامهٔ فى الخلاصهٔ §خلاصهٔ الأقوال: ۲۶۷.

§، و ابن شهرآشوب فى معالم العلماء §معالم العلماء: ۱۴۱/ ۹۸۶.

§، و تبعهم صاحب الأمل فى ذكره فى سلك الرّواهٔ و العلماء، و لم يزد فى

↕

ص: ۱۵۱

مقام تعيين مذهبه إلّا أن قال: و كان شيعيّا §أمل الآمل ۲: ۱۸۱/ ۵۴۸.

§، تبعا للعلّامهٔ قدس سره فى الخلاصهٔ.

فأىّ صداقهٔ فيما فعله، و إنّما الصداقهٔ فيما فعله هو رحمه اللّه فى كتابه، فقال ما لفظه: باب ما أوّله الطاء و الظاء من أسماء فقهاء أصحابنا الأمجاد- رحمهٔ اللّه عليهم أجمعين- السيّد طالب بن على. إلى آخره §روضات الجنات ۴: ۱۳۸/ ۳۶۲.

§ ثم قال:

الشيخ أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان الخولانى الهمدانى اليمانى، كان من أهل اليمن، و من أبناء الفرس، و أحد الأعلام التابعين، سمع من ابن عبّاس، و أبى هريرهٔ، و روى عنه مجاهد، و عمرو بن دينار، و هو فى طبقهٔ مالك بن دينار، و المنسلكين على طريقته، ثم نقل شرح حاله و مدائحه من كتاب تلخيص الآثار، و من تاريخ ابن خلّكان، و ذكر بعده حكايهٔ ملاقاته للسجاد

علیه السلام فی المسجد الحرام، فی الحجر و تحت المیزاب §روضات الجنات ۴: ۱۴۲.

§، و لم ینقل من أحد من العلماء فی حقّه شیئا، و لم یذکر قرینهٔ و لو ضعیفهٔ تدلّ علی میلهٔ إلی التشیّع، فضلا عن الإمامیّهٔ، فضلا عن کونه من فقهاء أصحابنا الأمجاد، و هذا منه مما لا ینقضی تعجّبه، فإنّ الرجل من فقهاء العامّهٔ و متصوّفیهم، لم یشکّ فیه أحد، و لم یذکره أحد من علماء الرجال فی کتبهم الرجالیّهٔ، و لم یسندوا إلیه خبرا فی مجامیعهم فی الأحادیث، أصولا و فروعا، و کان من التابعین المعروفین، القاطنین فی أرض الحجاز، معاصرا للسجّاد و الباقر علیهما السلام.

نعم عدّه الشیخ فی رجاله من أصحاب السجّاد علیه السلام §رجال الطوسی: ۹۴/ ۳.

§، و لعلّه للحکایهٔ المتقدّمهٔ، و إلّا فلیس فی الکتب الأربعهٔ خبر واحد أسند إلیه، مع أنّه

↕

ص: ۱۵۲

من الفقهاء الذین یذکرون أقواله فی کتب الفروع، مع أنّ ما ذکره فی ترجمته کاف فی الدلالهٔ علی تسنّنه، فإنّ من کان شیخه أبا هریرهٔ، و راویه مجاهد و عمرو ابن دینار، لحریّ بأن یعدّ من کلاب أصحاب النّار، بل فی حکایهٔ ملاقاته مع السجّاد علیه السلام التی أوردها- و أورثت فی قلبه حسن الظنّ به- ما یشعر بانحرافه، ففی أحدها عن طاوس، قال: کنت فی الحجر لیلهٔ إذ دخل علیّ ابن الحسین صلوات اللّه علیهما، فقلت: رجل من أهل بیت النبوّهٔ و لأسمعنّ دعاءه. الخبر.

و أنت خبیر بأنّ قوله: رجل من أهل بیت النبوّهٔ کلام من لم یعرفه علیه السلام إلّا بالسیادهٔ، و شطر من العلم و الزهادهٔ، و لو عرفه علیه السلام بالولایهٔ و الإمامهٔ، مع ما یعتقدون فی حقّه من الفقه و النّسک، لعبّر عنه لا محالهٔ بقوله:

سیّدی و مولای، و ما أشبه، أ رأیت أحدا من أجلّاء أصحاب الأئمّهٔ علیهم السلام یعبّر عن واحد منهم بهذا التّعبیر السّخیف.

و فی حکایهٔ أخری عنه، قال: رأیت رجلا فی المسجد الحرام تحت المیزاب، و هو یدعو و یبکی، فجئته و قد فرغ من الصلاهٔ، فإذا هو علیّ بن الحسین علیه السلام، فقلت له: یا ابن رسول اللّه رأیتک علی حالهٔ کذا و کذا، و لک ثلاثهٔ أرجو أن یؤمنک من الخوف: أحدها أنّک ابن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله)، و الثانی شفاعهٔ جدّک، و الثالث رحمهٔ اللّه، فقال: یا طاوس.

و أجابه بما هو معروف، و هذا فی الدلالهٔ کسابقه، فإنّ من کان یعتقد فیهم علیهم السلام أدنی ما یجب اعتقاده فی الإیمان، فکیف بمثله من أهل الفضل و العرفان، لا یشافهه بهذا الکلام و إن کان صادقا فیه.

و ذکر الشیخ ورّام ابن أبی فراس قدس سره فی تنبیه الخاطر: أنّه دخل علی جعفر بن محمد علیهما السلام، فقال له: «أنت طاوس» قال: نعم، فقال علیه السلام: «طاوس طیر مشوم، ما نزل بساحهٔ قوم إلّا آذنهم

↕

ص: ۱۵۳

بالرحیل». و لا یخفی ما فیه من الإشارهٔ إلی نکارته و خباثته §مجموعهٔ ورام ۱: ۱۵.

§.

و قریب منه ما رواه الراوندی فی قصص الأنبیاء، بإسناده عن ابن بابویه قدس سره، عن محمد بن ماجیلویه، عن محمد بن یحیی العطّار، عن الحسین ابن الحسن بن أبان، عن ابن أورمهٔ، عن عمر بن عثمان، عن العبقری (عن أسباط) §لم یرد فی المخطوطهٔ.

§ عن رجل حدّثه علیّ بن الحسین علیهما السلام: أنّ طاووسا قال فی المسجد الحرام: أوّل دم وقع علی الأرض دم هابیل حین قتله قابیل، و هو یومئذ قتل ربع الناس، قال له علیّ زین العابدین علیه السلام: «لیس کما قلت، إنّ أوّل دم وقع علی الأرض دم حوّاء حین حاضت، یومئذ قتل سدس الناس، کان یومئذ آدم، و حوّا، و هابیل، و قابیل، و اختاه». الخبر §قصص الأنبیاء

للراوندی: ۵۹/ ۳۶.

§

و فی البحار عن اعلام الدین للدیلمی: روی أنّ طاوس الیمانی دخل علی جعفر بن محمد الصادق علیهما السلام، و کان یعلم أنّه یقول بالقدر، فقال له: «یا طاوس من أقبل للعذر من اللّه ممّن اعتذر، و هو صادق فی اعتذاره» فقال: لا أحد أقبل للعذر منه، فقال له: «من أصدق ممّن قال لا أقدر و هو لا یقدر» فقال طاوس: لا أجد أصدق منه، فقال الصادق علیه السلام له: «یا طاوس فما بال من هو أقبل للعذر، لا یقبل عذر من قال لا أقدر و هو لا یقدر»، فقام طاوس و هو یقول: لیس بینی و بین الحقّ عداوة، اللّه أعلم حیث یجعل رسالته، فقد قبلت نصیحتک §بحار الأنوار ۵: ۵۸ حدیث ۱۰۵، اعلام الدین: ۳۱۷.

§

و فیهما من الدلالة- علی أنّه بمراحل عمّا نسبه إلیه- ما لا یخفی.

و فی منتخب بصائر سعد بن عبد اللّه للحسن بن سلیمان الحلیّ: عن

↕

ص: ۱۵۴

محمد بن الحسین بن أبی الخطّاب، عن أحمد بن محمد بن أبی نصر، عن عبد الکریم بن عمرو، عن محمد بن مسلم، قال: دخلت أنا و أبو جعفر علیه السلام مسجد الرّسول صلّی اللّه علیه و آله و سلم، فإذا طاوس الیمانی یقول لأصحابه: أ تدرون متی قتل نصف الناس، فسمع أبو جعفر علیه السلام قوله: نصف الناس، فقال: «إنما هو ربع الناس، إنّما هو آدم و حوّا و قابیل و هابیل»، قال: صدقت یا ابن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله. الخبر §منتخب البصائر: ۶۰.

§

و رواه الراوندی فی القصص: بإسناده عن الصدوق، عن محمد بن موسی بن المتوکل، عن محمد بن أبی عبد اللّه الکوفی، عن موسی بن عمران النخعی، عن عمّه الحسین بن یزید، عن علیّ بن سالم، عن أبیه، عن أبی بصیر، قال: کان أبو جعفر الباقر علیه السلام جالسا فی الحرم، و حوله عصابة من أولیائه إذ أقبل طاوس الیمانی فی جماعة، فقال: من صاحب الحلقة، قیل:
محمد بن علی بن الحسین بن علی بن أبی طالب علیهم السلام، قال: إیّاه أردت، فوقف بحیاله، و سلّم و جلس، ثم قال: أتاذن لی فی السؤال، فقال الباقر علیه السلام: «قد آذنّاک فاسأل» قال: أخبرنی بیوم هلک ثلث الناس، فقال: «وهمت یا شیخ أردت أن تقول ربع الناس، و ذلک یوم قتل هابیل کانوا أربعة: هابیل، و قابیل، و آدم، و حوّا، فهلک ربعهم» قال: أصبت، و وهمت.
الخبر §قصص الأنبیاء للراوندی: ۶۶/ ۴۷.

§

هذا، و من راجع الکتب الفقهیّة، و عدّهم قوله فی قبال أقوال أصحابنا مع المخالفة، و مع الموافقة إدخالهم إیّاه فیمن وافقنا من فقهاء العامّة، لا یکاد یحتاج الی التجشّم فی إبداء الامارة علی انحرافه، و کأنّ الفاضل المذکور لم یکن له عهد بها.

↕

ص: ۱۵۵

و لنشر الی بعض المواضع، و باقیها موکول علی همّة المراجع:
فمنها ما فی المعتبر: و آخر وقت فضیلة الظهر إذا صار ظلّ کلّ شیء مثله، ثمّ یمتد وقت الإجزاء حتی یبقی للغروب قدر أربع رکعات، فیخلص الوقت للعصر، و بهذا قال علم الهدی قدس سره، و ابن الجنید قدّس سرّه، و هو قول عطاء، و طاوس، إلی أن

قال فی ردّ أبی حنیفهٔ- القائل بأنّ آخر وقته إذا صار ظلّ الشخص مثلیه-: و لأنّ الحائض تؤدّی الظهر و العصر إذا طهرت قبل أن تغرب الشمس، ذهب إلیه طاوس، و مجاهد، و النخعی، و الزهری، و ربیعهٔ، و مالک، و اللّیث، و الشافعی، و إسحاق، و أبو ثور، و أحمد بن حنبل، و رواه الأثرم، و ابن المنذر. إلی آخره §المعتبر: ۱۳۵.

§

و منها ما فی التذکرهٔ فی مسألهٔ آخر العشاء: و قال مالک: یمتدّ وقتها إلی طلوع الفجر، و به قال عطاء، و طاوس، کما یقول فی الظهر و العصر §تذکرهٔ الفقهاء ۲: ۳۱۲ مسألهٔ ۳۱.

§

و فیها أیضا: لو وجد الماء بعد فراغه من الصلاهٔ لم یعد، و هو قول عامّهٔ العلماء- الی أن قال- و قال طاوس: یعید ما صلّی بالتیمّم فإنّه بدل، فإذا وجد الأصل انتقض حکم البدل، کالحاکم إذا حکم بالقیاس، ثمّ وجد النصّ بخلافه، و هو خطأ §تذکرهٔ الفقهاء ۲: ۲۱۲- ۲۱۳ مسألهٔ ۳۱۴- ۳۱۵.

§

و فی المعتبر: و اتّفق العلماء علی أنّ میقات أهل العراق العقیق، لکن اختلفوا فی وجه ثبوته، فقال الأصحاب: ثبت نصّا، و به قال الشافعی و أبو حنیفهٔ، و قال طاوس و ابن سیرین: ثبت قیاسا، لما روی عن ابن عمر قال: لمّا فتح المصران §فی هامش المخطوطهٔ و الحجریهٔ: یعنی الکوفهٔ و البصرهٔ.

§ أتوا عمر فقالوا: یا أمیر المؤمنین إنّ رسول اللّه صلّی اللّه

↕

ص: ۱۵۶

علیه و آله حدّ لأهل نجد قرن المنازل، و إنّا إذا أردنا قرن المنازل شقّ علینا، قال: فانظروا حذوها فحدّ لهم ذات عرق، لنا ما رووه عن ابن عبّاس- الی أن قال- و من طریق الأصحاب روایات. إلی آخره §المعتبر: ۳۴۲.

§

و فیه: لو ائتمّ المسافر بالمقیم لم یتمّ، و اقتصر علی فرضه و سلّم منفردا، و اتّفق الشافعی، و أبو حنیفهٔ، و أحمد علی وجوب المتابعهٔ، سواء أدرکه فی آخر الصلاهٔ أو أوّلها، لقوله صلّی اللّه علیه و آله: «لا تخلفوا عن أئمّتکم» و قال الشعبی و طاوس: له القصر. إلی آخره §المعتبر: ۲۵۵.

§ و فی هذا القدر کفایهٔ للناظر البصیر.

و قال النقّاد الخبیر الآمیرزا عبد اللّه الأصفهانی فی الصحیفهٔ الثالثهٔ: روی ابن شهرآشوب فی مناقبه، عن طاوس الیمانی، الفقیه من العامّهٔ، أنّه قال:

رأیت علیّ بن الحسین علیهما السلام §الصحیفهٔ السجادیهٔ الثالثهٔ: ۱۹۱.

§ الخبر.

ثمّ إنّه رحمه اللّه عکس الأمر فی ترجمهٔ القطب الرازی، فجعله من علماء العامّهٔ §روضات الجنّات ۶: ۳۸/ ۵۵۹.

§، خلافا لکلّ من تعرّض لحاله، و شرح ذلک یأتی ان شاء اللّه تعالی.

و أمّا سادسا: فقوله فی حقّ العلّامهٔ الطباطبائی: إنّه وافق خاله- یعنی العلامهٔ المجلسی قدس سرهما- لحسن ظنّه به. فإنّه أجلّ قدرا، و أعظم شأنا، و أرفع مقاما من أن یظنّ فی حقّه ذلک، کما لا یخفی علی من وقف علی حاله.

هذا و قال الفاضل الآميرزا عبد اللّه قدس سره فى رياض العلماء فى ترجمته:

و اعلم أنّ من مؤلّفات القاضى نعمان هذا كتاب مختصر الآثار، و قد رأيت فى

↕

ص: ۱۵۷

خطّة لار مجموعة عتيقة، مشتملة على نسخة صحيفة ابن أشناس البزاز، و فى تلك المجموعة أدعية كثيرة، منقولة من كتاب مختصر الآثار المذكور، و عندنا نسخة من تلك الأدعية، و يظهر من مطاويها أنّ ذلك الكتاب أيضا على نهج كتاب دعائم الإسلام، و إنّه أيضا فى ذكر أحاديث أهل البيت عليهم السلام، و فقههم إلى آخر أبواب الفقه.

و قد تعرّض الكاتب أيضا فى تلك الأدعية لاختلاف النسخ، التى كانت بين ما وقع فى كتاب دعائم الإسلام، و فى كتاب مختصر الآثار المذكور.

ثمّ إنّ عندنا نسخة عتيقة جدّا من النصف الأخير من كتاب دعائم الإسلام له، و على حواشيها فوائد جليلة كثيرة، من كتاب مختصر الآثار له أيضا.

و اعلم أنّ أصل كتاب الآثار النبويّة للقاضى النعمان المذكور أيضا فى الفقه، ثمّ اختصر منه كتاب مختصر الآثار.

ثمّ نقل كلام ابن خلّكان، و ما ذكره أستاذه فى أوّل البحار، ثمّ تأمّل فى كونه من الاثنى عشريّة لعدم الدليل عليه، قال: من أين علم أنّه كان من أصحابنا، و أنّه اتّقى الخلفاء الإسماعيليّة؟ فهل هذا إلّا مجرّد دعوى و احتمال.

إذ ما الدليل على أنّه لم يكن إسماعيليّا حقيقة من بين مذاهب الإمامية؟ فتأمّل، انتهى §رياض العلماء ۵: ۲۷۵.

§

و قد عرفت بحمد اللّه القرائن على كونه اثنا عشريّا، و الدليل على أنّه لم يكن إسماعيليّا.

تنبيه: و لا بدّ من ذكر ما صدّر به الكتاب، ليعرف أنّه ما أخرج فيه إلّا الخبر الثابت الصحيح، عن الأئمة الأطياب عليهم السلام قال: فإنّه لمّا كثرت الدعاوى و الآراء، و اختلفت المذاهب و الأهواء، و اخترعت الأقاويل اختراعا،

↕

ص: ۱۵۸

و صارت الأمة شيعا، و افترقوا افتراقا، و درس أكثر السنن و انقطع، و نجم حادث البدع فارتفع، و اتّخذت كلّ فرقة من فرق الضلال رئيسا لها من الجهّال، فاستحلّت بقوله الحرام، و حرّمت به الحلال، تقليدا له و اتّباعا لأمره، بغير برهان من كتاب و لا سنّة، و لا بإجماع جاء من الأمّة، فذكرنا عند ذلك قول رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: «لتسلكنّ سبيل الأمم قبلكم حذو النعل بالنعل، و القذّة بالقذّة، حتى لو دخلوا جحر ضبّ لدخلتموه، فكانت الأمّة- إلّا من عصمه اللّه منها بطاعته، و طاعة رسوله و أوليائه، الذين افترض اللّه طاعتهم- فى ذلك كمن حكى اللّه عزّ و جلّ نبأه من الأمم السالفة، بقوله جلّ و عزّ:

اتَّخَذُوا أَحْبارَهُمْ وَ رُهْبانَهُمْ أَرْباباً مِنْ دُونِ اللَّهِ §التوبة ۹: ۳۱.

§

و روينا عن جعفر بن محمد عليهما السلام، أنّه تلا هذه الآية فقال:

«و اللّه ما صاموا لهم، و لا صلّوا إليهم، و لكنّهم أحلّوا لهم حراما فاستحلّوه، و حرّموا عليهم حلالا فحرّموه».

و روينا عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله انه قال: «إذا ظهرت البدع فى أمّتى، فليظهر العالم علمه، فإن لم يفعل فعليه لعنة اللّه».

و قد رأينا و باللّه التوفيق عند ظهور ما ذكرناه، أن نبسط كتابا جامعا مختصرا، يسهل حفظه، و يقرب مأخذه، و يغنى ما فيه من

جمل الأقاويل، عن الإسهاب و التطويل، نقتصر فيه على الثابت الصحيح، ممّا رويناه عن الأئمّة من أهل بيت رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلم أجمعين، من جملة ما اختلف فيه الرّواة عنهم، فى دعائم الإسلام، و ذكر الحلال و الحرام، و القضايا و الأحكام.

فقد روينا عن أبى جعفر محمد بن علىّ عليهما السلام، أنّه قال: «بنى الإسلام على سبع دعائم: الولاية و هى أفضلها، و بها و بالولىّ يوصل إلى

↕

ص: ۱۵۹

معرفتها، و الطهارة، و الصلاة، و الزكاة، و الصوم [و الحج] §ما بين معقوفين أثبتناه من المصدر.

§ و الجهاد §دعائم الإسلام ۱: ۱- ۲.

§

إلى آخره.

و قال الچلبى فى كشف الظنون: دعائم الإسلام: و فى سنة ست عشرة و أربعمائة أمر الظاهر، فأخرج من بمصر من الفقهاء المالكيين، و أمر الدعاة الوعّاظ أن يعظوا من كتاب دعائم الإسلام، و جعل لمن حفظه مالا، انتهى §كشف الظنون ۱: ۷۵۵.

§

فانظر إلى شدّة تعصّبه، حيث لم يذكر اسم مؤلّفه و مذهبه، مع طول باعه و بنائه عليه، و على ذكر تأريخ وفاته.

↕

ص: ۱۶۰

۲۶- كتاب شرح الأخبار:

للقاضى النعمان المذكور أيضا، و هو مقصور فى الفضائل و المناقب، و شطر من المثالب، مشتمل على سبعة §قوله: كتاب شرح الأخبار. مشتمل على سبعة أجزاء، اما ان تكون نسخته ناقصة كثيرا لا يسيرا كما قال أو ان يكون تقسيم الأجزاء فيها يختلف، إذ ان الكتاب يحتوى على ۱۶ جزء كما صرح بذلك فى فهرس مجذوع ۶۹- ۷۳، انظر مقدمة شرح الأخبار- طبع جامعة المدرسين: § أجزاء، ينبئ عن كثرة اطّلاعه، و طول باعه، و فضله و كماله.

عثرنا بحمد اللّه تعالى على نسخة عتيقة منه، إلّا أنّه ناقص من أوّله و آخره، أظنّه أوراقا يسيرة، قال فى آخر الجزء السادس: فهذه نكت قد ذكرناها كما شرطنا مختصرا، من مثالب معاوية و بنى أميّة، و قد ذكرنا تمام القول فى ذلك فى كتاب المناقب و المثالب، فمن أراد استقصاء ذلك نظر فيه، انتهى.

و فى آخره تمّ الجزء السادس من كتاب شرح الأخبار، تأليف سيّدنا القاضى الأجلّ الأوحد الأفضل، النعمان بن محمد قدّس اللّه روحه و الحمد للّه ربّ العالمين، و صلّى اللّه على سيّدنا محمد خير بريّته، و على الأئمّة الطاهرين أبرار عترته، و سلّم تسليما.

و نقل ابن خلّكان، عن ابن زولاق فى كتاب أخبار [قضاة] §زيادة أثبتناها من المصدر.

§ مصر، فى ترجمته: أنّه ألّف لأهل البيت عليهم السلام، من الكتب آلاف أوراق،

↕

ص: ۱۶۱

بأحسن تأليف، و أملح سجع، و عمل فى المناقب و المثالب كتابا حسنا، و له ردود على المخالفين: له ردّ على أبى حنيفة، و على مالك، و الشافعى، و ابن سريج، و غيرهم، و كتاب اختلاف الفقهاء، و ينتصر فيه لأهل البيت عليهم السلام §وفيات الأعيان ۵: ۴۱۶/ ۷۶۶.

§، انتهى.

و الظاهر أنّ كتاب المناقب و المثالب، هو الذى أشار إليه القاضى فى كلامه المتقدّم.

و قال ابن شهرآشوب فى معالم العلماء: و كتبه حسان، منها شرح الأخبار فى فضائل الأئمّة الأطهار عليهم السلام §معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳.

§. و ينقل عنه فى مناقبه، ففى أحوال المجتبى عليه السلام: القاضى النعمان فى شرح الأخبار، بالإسناد عن عبادة بن الصامت- و رواه جماعة عن غيره-: أنّه سأل أعرابى أبا بكر، فقال: إنّى أصبت بيض نعام. الخبر §مناقب ابن شهرآشوب ۴: ۱۰.

§.

و من الغريب بعد ذلك ما فى رياض العلماء قال: و قد نسب ابن شهرآشوب فى بعض مواضع المناقب إلى القاضى النعمان كتاب شرح الأخبار، و ينقل عنه فيه، و قد صرّح بذلك فى معالم العلماء أيضا، و لكنّ الحقّ عندى أنّ ذلك سهو منه، فإنّ ابن شهرآشوب قد صرّح نفسه فى عدة مواضع أخر من مناقبه المذكور، بأنّ شرح الأخبار من مؤلّفات ابن فيّاض من أصحابنا، و أغرب منه أنّه عدّ هو نفسه هذا الكتاب- على ما فى بعض نسخ معالم العلماء- فى جملة الكتب التى لم يعلم مؤلّفها، فتدبّر، انتهى §رياض العلماء ۵: ۲۷۵.

§.

و لكنّه رحمه اللّه استدرك بخطّه فى حاشية الكتاب، فقال: و لكن يظهر

↕

ص: ۱۶۲

من نسخ المعالم §معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳ علما ان نسخة الرياض المطبوعة خالية منه.

§ أنّ ابن فيّاض هو القاضى النعمان، فتأمّل و لاحظ.

و فيه: فى الفصل الخامس من القسم الأول بعد نقل ما فى آخر معالم العلماء، من الكتب المجهولة: و أقول: قد يوجد فى بعض نسخ المعالم، فى هذا المقام كتاب شرح الأخبار أيضا. و هو غير متوجّه، لأنّه قد صرّح نفسه فى المعالم بأنّه تأليف القاضى النعمان، و صرّح فى غير موضع من المناقب بأنّه تأليف ابن فيّاض، انتهى §رياض العلماء ۶: ۴۱.

§.

قلت: الموجود فى بعض نسخ المعالم- و منه نسختى- هكذا: ابن فيّاض القاضى النعمان بن محمد. إلى آخر الترجمة §معالم العلماء: ۱۲/ ۸۵۳.

§. و بعد التأمّل فيما ذكرنا لا مجال للشبهة فى اتّحادهما، و كون الكتاب له، إلّا أنّ ما فيه من الأحكام فى غاية الندرة.

↕

ص: ۱۶۳

۲۷- كتاب الاستغاثة فى بدع الثلاثة:

و يعرف بكتاب البدع أيضا، و تارة بالبدع المحدثة، لأبى القاسم علىّ بن أحمد الكوفى، كان إماميّا مستقيم الطريقة، ثمّ غلا فى آخر عمره، و صنّف كتبا فى حالتى الاستقامة و الانحراف، و هذا الكتاب من القسم الأوّل، و لنذكر ما ذكروا فيه ثم نتبيّن ما ادّعيناه.

قال الشيخ قدس سره فى الفهرست: علىّ الكوفى، يكنّى أبا القاسم، كان إماميّا مستقيم الطريقة، و صنّف كتبا كثيرة سديدة، منها كتاب الأوصياء، و كتاب فى الفقه على ترتيب كتاب المزنى، ثمّ خلط و أظهر مذهب المخمّسة §المخمسة: من فرق غلاة الشيعة و هم منهم براء، ملعونون لديهم، إذ يعتقدون ان اللّه تعالى أو كل ادارة مصالح العباد إلى خمسة: سلمان- و هو رئيسهم- و المقداد و عمار و أبو ذر و عمرو بن أمية الضمرى.

§، و صنّف كتبا فى الغلوّ و التخليط، و له مقالة تنسب إليه §فهرست الشيخ: ۹۱/ ۳۷۹.

§.

و قال النجاشى قدّس سرّه: علىّ بن أحمد أبو القاسم الكوفىّ، رجل من أهل الكوفة، كان يقول: إنّه من آل أبى طالب، غلا فى آخر عمره، و صنّف كتبا كثيرة، أكثرها على الفساد:

كتاب الأنبياء، كتاب الأوصياء، كتاب البدع المحدثة، كتاب التبديل و التحريف، كتاب تحقيق اللسان فى وجوه البيان، كتاب الاستشهاد، كتاب تحقيق ما ألّفه البلخى من المقالات، كتاب منازل النظر و الاختيار، كتاب أدب النظر و التحقيق، كتاب تناقض أحكام المذاهب الفاسدة- تخليط كلّه- كتاب

↕

ص: ۱۶۴

الأصول فى تحقيق المقالات، كتاب الابتداء، كتاب معرفة وجوه الحكمة، كتاب معرفة ترتيب ظواهر الشريعة، كتاب التّوحيد، كتاب مختصر فى فضل التوبة، كتاب فى تثبيت نبوّة الأنبياء، كتاب مختصر فى الإمامة، كتاب مختصر فى الأركان الأربعة، كتاب الفقه على ترتيب المزنى، كتاب الآداب و مكارم الأخلاق، كتاب فساد أقاويل الإسماعيليّة، كتاب الردّ على أرسطاطاليس، كتاب المسائل و الجوابات، كتاب فساد قول البراهمة، كتاب تناقض أقاويل المعتزلة، كتاب الردّ على محمد بن بحر الرهنى، كتاب الفحص عن مناهج الاعتبار، كتاب الاستدلال فى طلب الحقّ، كتاب تثبيت المعجزات، كتاب الردّ على من يقول إنّ المعرفة من قبل الموجود، كتاب إبطال مذهب داود بن علىّ الأصبهانى، كتاب الردّ على الزيديّة، كتاب تحقيق وجوه المعرفة، كتاب ما تفرّد به أمير المؤمنين عليه السلام من الفضائل، كتاب الصلاة و التسليم على النبىّ و أمير المؤمنين صلوات اللّه عليهما و آلهما، كتاب الرسالة فى تحقيق الدلالة، كتاب الردّ على أصحاب الاجتهاد فى الأحكام، كتاب فى الإمامة، كتاب فساد الاختيار، رسالة الى بعض الرّؤساء، الردّ على المثبتة، كتاب الراعى و المرعى، كتاب الدلائل و المعجزات، كتاب ماهيّة النفس، كتاب ميزان العقل، كتاب إبّان حكم الغيبة، كتاب الرّد على الإسماعيليّة فى المعاد، كتاب تفسير القرآن- يقال: إنّه لم يتمه- كتاب فى النفس.

هذه جملة الكتب التى أخرجها ابنه أبو محمد.

توفّى أبو القاسم بموضع يقال له: كرمى §فى حاشية المخطوطة منه قدس سره: فى رياض العلماء: لعلّ مراده بكرمى هو آب كرم و هو بقرب بلدة فسا، فلاحظ.

§، من ناحية فسا، و بين هذه الناحية و بين فسا خمسة فراسخ، و بينها و بين شيراز نيف و عشرون فرسخا، توفّى فى جمادى الأولى، سنة اثنتين و خمسين و ثلاثمائة، و قبره بكرمى بقرب الخان

↕

ص: ۱۶۵

و الحمّام، أوّل ما يدخل كرمى من ناحيهٔ شيراز، و آخر ما صنّف مناهج الاستدلال.

و هذا الرجل يدّعى له الغلاهٔ منازل عظيمهٔ، و ذكر الشريف أبو محمد المحمّدى رحمه اللّه أنّه رآه §رجال النجاشى: ۲۶۵/ ۶۹۱.

§.

و قال العلّامهٔ فى الخلاصهٔ: علىّ بن أحمد الكوفى، يكنّى أبا القاسم، قال الشيخ الطوسى طاب ثراه فيه: إنّه كان إماميّا مستقيم الطريقهٔ، صنّف كتبا كثيرهٔ سديدهٔ، و صنّف كتبا فى الغلوّ و التخليط، و له مقالهٔ تنسب إليه.

قال النجاشى: إنّه كان يقول: إنّه من آل أبى طالب، و غلا فى آخر عمره و فسد مذهبه، و صنّف كتبا كثيرهٔ أكثرها على الفساد، توفّى بموضع يقال له كرمى، بينه و بين شيراز نيّف و عشرون فرسخا، فى جمادى الأولى، سنهٔ اثنتين و خمسين و ثلاثمائهٔ، و هذا الرجل يدّعى له الغلاهٔ منازل عظيمهٔ.

و قال ابن الغضائرى: علىّ بن أحمد أبو القاسم الكوفى، المدّعى العلويّهٔ، كذّاب غال، صاحب بدعهٔ و مقالهٔ، و رأيت له كتبا كثيرهٔ، لا يلتفت إليه.

و أقول: و هذا هو المخمّس، صاحب البدع المحدثهٔ، و ادّعى أنّه من بنى هارون بن الكاظم عليه السلام، و معنى التخميس عند الغلاهٔ- لعنهم اللّه تعالى- أنّ سلمان الفارسى، و المقداد، و عمّار، و أبا ذر، و عمرو بن أميّهٔ الضمرى، هم الموكّلون بمصالح العالم، تعالى اللّه عن ذلك علوّا كبيرا §الخلاصهٔ: ۲۳۳/ ۱۰.

§، انتهى.

و قد تلخّص من كلماتهم أنّه كان إماميّا مستقيما، من أهل العلم و الفضل، و المؤلّفات السديدهٔ، ثمّ غلا و صار من المخمّسهٔ فى آخر عمره، فلو كان الكتاب المذكور فى حال الاستقامهٔ، ما كان فى تخليطه بعده وهن فى

↕

ص: ۱۶۶

الكتاب، و هذا ظاهر لمن نظر فيه، و ليس فيه ممّا يتعلّق بالغلوّ و التخليط شىء، بل و ممّا يخالف الإماميّهٔ، إلّا فى مسألهٔ تحديد حدّ شارب الخمر بالثمانين، و كم له نظائر من أصحابنا، بل هو فى أسلوبه، و وضعه، و مطالبه من الكتب المتقنهٔ البديعهٔ، الكاشفهٔ عن علوّ مقام فضل مؤلّفه، و لذا اعتمد عليه علماء أعلام مثل ابن شهرآشوب فى مناقبه §المناقب ۲: ۳۶۴.

§، و فى معالمه إشارهٔ الى ذلك كما لا يخفى على النّاظر اللّبيب §معالم العلماء: ۶۴/ ۴۳۶.

§، و الشيخ يونس البياضى فى كتاب الصراط المستقيم §منها فى ۲: ۱۷ من الصراط المستقيم.

§، بل و كلام العلّامهٔ يشير إلى أنّه من الكتب المعروفهٔ بين الإماميّهٔ، و القاضى فى الصوارم المهرقهٔ §الصوارم المهرقهٔ: ۲۰.

§ و غيرهم.

و فى رياض العلماء: و هذا السيّد قد ذكره علماء الرجال، لكن قدحوا فيه جدّا، إلّا أنّه قد ألّف فى زمان استقامهٔ أمره كتبا عديدهٔ، على طريقهٔ الشّيعهٔ الإماميّهٔ، منها: كتاب الإغاثهٔ فى بدع الثلاثهٔ، و يقال له كتاب الاستغاثهٔ، و كتاب البدع المحدثهٔ أيضا- إلى أن قال- و بالجملهٔ من مؤلّفات هذا السيّد كتاب تثبيت المعجزات فى ذكر معجزات الأنبياء جميعا، و لا سيّما نبيّنا صلّى اللّه عليه و آله، و قد ألّف الشيخ حسين بن عبد الوهّاب- المعاصر للسيّد المرتضى رحمه اللّه و الرضى رضى اللّه عنه- تتميما لكتابهٔ هذا كتابه المعروف بكتاب عيون المعجزات فى ذكر معجزات فاطمهٔ و الأئمهٔ الاثنى عشر صلوات اللّه عليهم، و إن ظنّ الأستاذ §حاشيهٔ المخطوطهٔ: يعنى العلامهٔ المجلسى.

§ الاستناد، و جماعة أيضا كون عيون المعجزات للسيّد المرتضى، و قد سبق وجه بطلان هذا الحسبان فى ترجمة الحسين بن عبد الوهاب المذكور.

↕

ص: ۱۶۷

قال الشيخ حسين بن عبد الوهاب- المشار إليه- فى أواخر كتاب عيون المعجزات، ما هذا لفظه: و كنت حاولت أن اثبت فى صدر هذا الكتاب البعض من معجزات سيّد المرسلين، و خاتم النبيّين صلّى اللّه عليه و آله الطاهرين الطيّبين، فوجدت كتابا ألّفه السيّد أبو القاسم علىّ بن أحمد بن موسى ابن محمد بن علىّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليهم السلام، سمّاه، تثبيت المعجزات، و قد أوجب فى صدره بطريق النظر و الاختيار، و الدليل و الاعتبار، كون معجزات الأنبياء و الأوصياء صلوات اللّه عليهم أجمعين، بكلام بيّن، و حجج واضحة، و دلائل نيّرة، لا يرتاب فيها إلّا ضالّ غافل غوىّ، ثمّ أتبعها المشهور من المعجزات لرسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و ذكر فى آخرها أنّ معجزات الأئمّة الطاهرة صلوات اللّه عليهم أجمعين زيادة تنساق فى أثرها، فلم أر شيئا فى آخر كتابه هذا، الّذى سمّاه كتاب تثبيت المعجزات، و تفحّصت عن كتبه و تأليفاته التى عندى و عند إخوانى المؤمنين- أحسن اللّه توفيقهم- فلم أر كتابا اشتمل على معجزات الأئمّة الطاهرة صلوات اللّه عليهم، و تفرّد الكتاب بها، فلمّا أعيانى ذلك استخرت اللّه تعالى، و استعنت به فى تأليف شطر وافر من براهين الأئمّة الطاهرة عليهم السلام. إلى آخره.

قال رحمه اللّه: ثمّ اعلم أنّ علماء الرجال قد ذمّوه ذمّا كثيرا كما سنفصّله، و لذلك لا يليق بنا إيراد ترجمته فى القسم الأوّل من كتابنا هذا، و لكن دعانى الى ذلك أمران.

الأوّل: اعتماد مثل الشيخ حسين بن عبد الوهاب- الذى هو أبصر بحاله- عليه و على كتابه، و تأليف كتاب تتميما لكتابة.

الثانى: أنّ كتبه جلّها، بل كلّها معتبرة عند أصحابنا، حيث كان فى أوّل أمره مستقيما محمود الطريقة، و قد صنّف كتبه فى تلك الأوقات، و لذلك اعتمد علماؤنا المتقدمون على كثير منها، إذ كان معدودا من جملة قدماء علماء الشيعة

↕

ص: ۱۶۸

برهة من الزمان §رياض العلماء ۳: ۳۵۵.

§.

و نقل رحمه اللّه فى موضع آخر عن الحسين بن عبد الوهّاب، أنّه قال فى موضع من كتاب عيون المعجزات: و قرأت من خطّ نسب الى أبى عمران الكرمانى، تلميذ أبى القاسم علىّ بن أحمد الموسوى الكوفى رضى اللّه عنه (سمع أبا القاسم رضى اللّه عنه §ما بين قوسين لم ترد فى المخطوطة.

§ يذكر أنّ التوقيعات تخرج على يد عثمان أبى §فى المخطوطة و الحجرية: ابن.

§ عمرو العمرى، و كان السّفير بين الصّاحب عليه السلام و الشيعة §لم نجده فى الرياض و ما فى كتاب عيون المعجزات: ۱۴۳ باختلاف.

§.

إلى آخره.

و فى موضع آخر، و من كتاب الاستشهاد: قال أبو القاسم علىّ بن أحمد الكوفى- رضى اللّه عنه- أخبرنا جماعة من مشايخنا

الّذين خدموا بعض الأئمّة عليهم السلام، عن قوم جلسوا لعليّ بن محمد عليهما السلام §لم نجده فى القسم المطبوع فلاحظ.

§. إلى آخره، انتهى ما أردنا نقله من الرياض، و ينبغى التنبيه على أمرين:

الأوّل: فى أنّه سيّد رضوىّ، ينتهى نسبه الى موسى بن محمد الجواد عليه السلام، كما صرّح به فى عيون المعجزات.

أو موسوى ينتهى نسبه الى هارون بن الكاظم عليه السلام، كما أشار إليه فى الخلاصة §رجال العلامة: ٢٣٣.

§.

أو ليس بعلوىّ هاشمىّ، كما يشير إليه كلام ابن الغضائرى.

و هذا أمر لا يهمّنا تحقيقه، و لا يعود لصرف العمر فيه فائدة لكتابنا هذا، و لذا أعرضنا عنه.

↕

ص: ١٦٩

الثانى: إنّك قد عرفت تصريح الجماعة بأنّ كتاب البدع المحدثة- المعروف بالاستغاثة- لأبى القاسم الكوفى، كالنجاشى، و العلامة، و السروى، و البياضى، و يلائم سند بعض أخباره طبقته ففى أوّل بدع الثانى: و فى مصحف أمير المؤمنين عليه السلام، برواية الأئمّة من ولده صلوات اللّه عليهم (من المرفق و الى الكعبين)، حدّثنا بذلك علىّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسن ابن محبوب، عن علىّ بن رئاب، عن جعفر بن محمد عليهما السلام §الاستغاثة: ٢٩ هامش ١، و فيه بدل ما بين القوسين (من المرافق- و من الكعبين)

§.

الخبر، فهو فى طبقة الكلينى رحمه اللّه و أضرابه، و يشير فى الكتاب أحيانا الى كتابه، كتاب الأوصياء §الاستغاثة: ٨ و ٢٢ و ١١٦، و غيرها.

§ الذى صرّح النجاشى بأنّه له.

و قال فى أواخر الكتاب، فى تحقيق أنّ المقتول فى يوم الطفّ علىّ بن الحسين الأكبر أو الأصغر- لمناسبة- ما لفظه: فمن كان من ولد الحسين عليه السلام قائلا بالإمامة بالنصوص، يقول إنّهم من ولد علىّ الأكبر ابن الحسين عليه السلام، و هو الباقى بعد أبيه، و إنّ المقتول الأصغر منهما، و هو قولنا و به نأخذ، و عليه نعوّل ثمّ نقل القول الآخر و نسبه إلى الزيديّة، و طعن عليهم- إلى أن قال- و إنّما أكثر ما بينهم و بينه من الآباء فى عصرنا هذا، ما بين ستّة آباء أو سبعة، فذهب عنهم أو عن أكثرهم معرفة من هم من ولده من الأخوين §الاستغاثة: ٨٣.

§.

إلى آخره، و هذا أيضا لا يلائم إلّا الطبقة المذكورة.

فمن الغريب بعد ذلك نسبة هذا الكتاب الى المحقّق ميثم بن علىّ البحرانى، ففى الفصل الأوّل من أوّل البحار: كتاب شرح نهج البلاغة، و كتاب الاستغاثة فى بدع الثلاثة، للحكيم المدقّق العلّامة كمال الدين ميثم بن

↕

ص: ١٧٠

علىّ بن ميثم البحرانى §بحار الأنوار ١: ١٩.

§. و فى الفصل الثانى: و المحقّق البحرانى من أجلّة العلماء و مشاهيرهم، و كتاباه فى غاية الاشتهار، انتهى §بحار الأنوار ١: ٣٧.

§.

و لولا كلامه الأخير لاحتملنا كما فى الرياض، أن يكون لابن ميثم أيضا كتاب سمّاه بالاستغاثة، فإنّ الاشتراك فى أسامى الكتب غير عزيز، و لكنّ الكتاب المتداول المعروف ليس من مؤلّفاته قطعا لما عرفت.

قال المحقّق المحدّث البحرانى فى اللّؤلؤة بعد نقل ترجمة ابن ميثم، عن رسالة السلافة البهيّة فى الترجمة الميثميّة، لشيخه العلّامة الشيخ سليمان البحرانى، و عدّ الكتاب المذكور من مؤلّفاته، و توصيفه بأنّه لم يعمل مثله ما لفظه:

ثم إنّ ما ذكره شيخنا المذكور من نسبة كتاب الاستغاثة فى بدع الثلاثة للشيخ المشار إليه غلط قد تبع فيه من تقدّمه، و لكن رجع عنه أخيرا فيما وقفت عليه من كلامه، و بذلك صرّح تلميذه الصالح الشيخ عبد اللّه بن صالح البحرانى رحمه اللّه، و إنّما الكتاب المذكور كما صرّحا به لبعض قدماء الشيعة من أهل الكوفة، و هو علىّ بن أحمد أبو القاسم الكوفى، و الكتاب يسمّى كتاب البدع المحدثة، ذكره النجاشى فى جملة كتبه، و لكن اشتهر فى ألسنة الناس تسميته بالاسم الأوّل، و نسبته للشيخ ميثم، و من عرف سليقة الشيخ ميثم فى التصنيف، و لهجته و أسلوبه فى التأليف، لا يخفى عليه أنّ الكتاب المذكور ليس جاريا على تلك اللّهجة، و لا خارجا من تلك اللجّة §لؤلؤة البحرين: ٢۶٠.

§، انتهى.

و بعد الوقوف على ما أشرنا إليه من القرائن و الحجّة، لا وقع للتشبّث باللّهجة، فإنّه لغريق صار فى غمرات اللجّة.

و أغرب من جميع ذلك أنّ الفاضل المتبحّر الشيخ عبد النبىّ الكاظمى فى

↕

ص: ١٧١

تكملة الرجال، فى ترجمة علىّ بن الحسين الأصغر عليه السلام قال: فى كتاب الاستغاثة لبدع الثلاثة للشيخ ميثم البحرانى، قال: و كان للحسين عليه السلام ابنان، و نقل بعض ما فى الكتاب إلى قبيل العبارة التى نقلناها، و هى قوله: و إنّما أكثر ما بينهم- يعنى السادات- و بينه- يعنى الحسين عليه السلام- من الآباء فى عصرنا هذا ما بين ستّة آباء أو سبعة. إلى آخره §تكملة الكاظمى ٢: ١۵٩.

§.

و لم يلتفت أنّه لا يمكن أن يكون بين من فى عصر ابن ميثم من السادة و بينه عليه السلام ستة أو سبعة بحسب العادة، فإنّ بينهما قريبا من ستمائة سنة، و لنذكر نسب واحد من السادة المعاصرين لابن ميثم، و هو رضىّ الدين علىّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن محمّد الطاوس بن إسحاق بن محمّد ابن سليمان بن داود بن الحسن المثنى بن الحسن المجتبى عليه السلام، و اللّه الهادى.

↕

ص: ١٧٢

٢٨- كتاب الآداب و مكارم الأخلاق:

له أيضا، و هو كتاب لطيف، بديع فى فنّه، ذكر فيه الأخلاق الحسنة، و الصّفات الذميمة، يبتدئ فى كلّ خصلة بالأخبار المأثورة عن النبىّ و الأئمّة عليهم السلام، ثم يذكر كلمات الحكماء، و يختم بأبيات رائقة انشدت فيها، و هو كسابقه فى الخلوّ عمّا يوهم التخليط و الغلوّ، و قد عثرنا على نسخة عتيقة منه، إلّا أنّها ناقصة فى مواضع منها.

و فى الرياض: و من مؤلّفاته أيضا كتاب فى الآداب و مكارم الأخلاق، و هو كتاب جيّد حسن، رأيت نسخة عتيقة منه بقطيف بحرين، و قد قال فى أوّله: أنّه ألّف كتبا كثيرة فى العلوم و الآداب و الرّسوم، و عندنا أيضا منه نسخة §رياض العلماء ٣: ٣۵٩.

§.

و قال فی موضع آخر: و عندنا من کتبه کتاب الأخلاق حسنة الفوائد §ریاض العلماء ۳: ۳۴۰.

§.

↕

ص: ۱۷۳

۲۹- کتاب النوادر:

هو تألیف السیّد الإمام الکبیر ضیاء الدین أبی الرضا، فضل اللّه بن علی بن عبید اللّه بن محمد بن عبید اللّه بن محمد بن أبی الفضل عبید اللّه بن الحسن بن علیّ بن محمد السیلق بن الحسن بن جعفر بن الحسن المثنی بن الحسن المجتبی علیه السلام- الراوندی الکاشانی-.

وصفه العلامة فی إجازة بنی زهرة، بالسیّد الإمام §بحار الأنوار ۱۰۷: ۱۳۵.

§.

و فی فهرست الشیخ منتجب الدین: علامة زمانه، جمع مع علوّ النسب کمال الفضل و الحسب، و کان أستاذ أئمّة عصره §فهرست منتخب الدین: ۱۴۳/ ۳۳۵.

§.

قال أبو سعد السمعانی فی کتاب الأنساب: لمّا وصلت إلی کاشان قصدت زیارة السیّد أبی الرضا المذکور، فلمّا انتهیت إلی داره (وقفت علی الباب هنیئة) §فی حاشیة المخطوطة نسخة بدل عنها: قرعت الحلقة و قعدت علی الدکة.

§ انتظر خروجه، فرأیت مکتوبا علی طراز الباب هذه الآیة المشعرة بطهارته و تقواه: إِنَّما یُرِیدُ اللَّهُ لِیُذْهِبَ عَنْکُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَیْتِ وَ یُطَهِّرَکُمْ تَطْهِیراً §الأحزاب ۳۳: ۳۳.

§ فلمّا اجتمعت به، رأیت منه فوق ما کنت أسمعه عنه، و سمعت منه جملة من الأحادیث، و کتبت عنه مقاطیع من شعره، و من جملة إشعاره التی کتبها لی بخطّه الشریف هذه الأبیات:

هل لک یا مغرور من زاجرأو حاجز عن جهلک الغامر

أمس تقضّی و غدا لم یجیءو الیوم یمضی لمحة الباصر

↕

ص: ۱۷۴

فذلک العمر کذا ینقضیما أشبه الماضی بالغابر §أنساب السمعانی ۱۰: ۱۸ باختلاف.

§

انتهی.

و بالجملة هو من المشایخ العظام الذی تنتهی کثیر من أسانید الإجازات إلیه، و هو تلمیذ الشیخ أبی علیّ بن شیخ الطائفة قدس سره، و یروی عن جماعة کثیرة من سدنة الدین، و حملة الأخبار، و له تصانیف تشهد بفضله و أدبه، و جمعه بین موروث المجد و مکتسبه، و منه انتشرت الأدعیة الجلیلة المعروفة بأدعیة السرّ، و هو صاحب ضوء الشّهاب فی شرح الشهاب، الذی أکثر عنه النقل فی البحار، و یظهر منه کثرة تبحّره فی اللّغة و الأدب، و علوّ مقامه فی فهم معانی الأخبار، و طول باعه فی استخراج

مأخذها.

و شرح حاله، و عدّ مؤلّفاته، و ذكر مشايخه و رواته، يطلب من رياض العلماء §رياض العلماء ۴: ۳۶۴.

§، و غيره و ما يأتى إن شاء اللّه تعالى فى ترجمته، فى الفائدة الآتية §يأتى فى الفائدة الثالثة عند ذكر مشايخ ابن شهرآشوب.

§ و غيره.

قال الفاضل السيّد على خان فى الدرجات الرفيعة: و قد وقفت على ديوان هذا السيّد الشريف، فرأيت فيه ما هو أبهى من زهرات الربيع، و أشهى من ثمرات الخريف، فاخترت منه ما يروق سماعه لاولى الألباب، و يدخل الى المحاسن من كلّ باب §الدرجات الرفيعة: ۵۰۷.

§، ثمّ ساق جملة منها.

ثمّ لا يخفى انّا قد ذكرنا شطرا ممّا يتعلّق بكتاب النوادر فى شرح حال الجعفريات، و لنذكر بعض ما يتعلّق بسند أوّله، فنقول: قال فى صدر الكتاب، كما فى نسختى و كذا نقله فى البحار: أخبرنى السيّد الإمام ضياء

↕

ص: ۱۷۵

الدين، سيّد الأئمّة، شمس الإسلام، تاج الطالبيّة، ذو الفخرين، جمال آل رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، أبو الرّضا فضل اللّه بن على بن عبيد اللّه الحسنى الراوندى- حرس اللّه جماله و أدام فضله- قال: أخبرنا الإمام الشهيد أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الرويانى- إجازة و سماعا- أخبرنى الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن الحسن التميمى البكرى- إجازة، أو سماعا- حدّثنا أبو محمد سهل بن أحمد الديباجى، قال: حدّثنا أبو على محمد بن محمد بن الأشعث الكوفى. إلى آخر ما تقدّم §بحار الأنوار ۱: ۵۴.

§.

و قد مرّ أيضا شرح حال جملة من رجال هذا السند.

و أمّا أبو المحاسن: ففى رياض العلماء: الشيخ الإمام أبو المحاسن، القاضى فخر الإسلام، الشهيد عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الطبرى الرويانى، كان من أجلّة علماء حلب، و لكن كان يتّقى، و إن ظنّ أنّه من علماء الشافعيّة، و كان فى ابتداء أمر الباطنيّة، و كان يطعن فيهم و لذلك قتلوه، و كان من مشايخ السيّد فضل اللّه الراوندى و نظرائه، فكان من المتأخّرين عن المفيد قدس سره بدرجتين، بل درجات، إلّا أنّه قد يظهر من بعض المواضع أنّه كان من مشايخ المفيد، و هو غريب فلاحظ.

و يروى عن جماعة كثيرة، منهم الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن الحسن التميمى البكرى، عن سهل بن أحمد الديباجى، عن محمد بن محمد بن الأشعث، كما يظهر من كتاب نوادر الراوندى.

ثم إنّه وقع فى بعض أحاديث كتاب الأربعين للشيخ منتجب الدين صاحب الفهرس، هكذا: أخبرنا أبو النجيب سعيد بن محمد بن أبى بكر الحمامى- بقراءتى عليه- أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبى حازم الركاب، حدّثنا أبو

↕

ص: ۱۷۶

معمّر جعفر بن علىّ الوزان §فى المخطوطة: الوازن، و قد أثبتنا ما فى الحجرية و المصدر.

§.

(حيلولة): و أخبرنا أبو سعيد عبد الرحمن بن أبى القاسم الحصيرى- قراءة عليه- أخبرنا أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل

الرویانی، قالا: أخبرنا أبو الحسن علیّ بن شجاع بن محمد المصقلی الحافظ. إلی آخره.

و فی موضع آخر منه: أخبرنا أبو الفتوح محمود بن محمد بن عبد الجبار المذکر الهرمز دیاری السّروی، ثم الجرجانی- قدم علینا الریّ قراءة علیه- أخبرنا القاضی أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعیل بن أحمد الرویانی §الأربعون حدیثا عن الأربعین: ۲۴/ ۵، ۲۰/ ۲.

§ إلی آخره.

قال: و قد نقل بعض الأفاضل أنّ الشیخ أبا المحاسن هذا أوّل من أفتی بإلحاد الطائفة الباطنیّة، حیث کانوا یقولون بأنّه لا بدّ من معلّم یعلّم الناس الطریق الی اللّه تعالی، و کان ذلک المعلّم یقول لا یجب علیکم إلّا طاعتی، و ما سوی ذلک إن شئتم فافعلوا و إن شئتم فلا تفعلوا، و لمّا جاء هذا الشیخ الی قزوین أفتی بإلحادهم، و وصی لأهل قزوین التجنّب عنهم حین کان بینهم و [بین] §أثبتناه من المصدر.

§ الباطنیّة اختلاط، و قال: إن وقع بینکم و بینهم اختلاط ففیهم قوم عندهم حیل یخدعون بعضکم، و إذا خدعوا بعضکم وقع الاختلاف و الفتنة، و الأمر کان علی ما أشار إلیه هذا الشیخ، و قال: إن جاء من ذلک الجانب طائر فاقتلوه، فلمّا عاد هذا الشیخ إلی بلدة رویان §قال السید الداماد فی حواشی اختیار الکشی [۱: ۴۰] الرویانی: نسبة إلی رویان- بضم الراء قبل الواو الساکنة، و الیاء المثناة من تحت قبل الألف، و النون بعدها- بلد بطبرستان. قال الفاضل البیرجندی بینه و بین قزوین ستة عشر فرسخا. و فی القاموس [۴: ۲۳۰، مادة:

§، بعث الباطنیّة بعض الفدائیّة

↕

ص: ۱۷۷

کما هو دأب هؤلاء الملاعین، فقتله غیلة بالخفیة، و قد عاش سعیدا و مات حمیدا.

و قال ابن الأثیر الجزری فی الکامل: إنّ القاضی الإمام فخر الإسلام أبو المحاسن، عبد الواحد بن إسماعیل بن أحمد بن محمد الرویانی الطبری، الفقیه الشافعی، کان مولده سنة خمس عشرة و أربعمائة، و قتل فی محرّم سنة اثنتین و خمسمائة، و کان حافظا للمذهب، و یقول: لو أحرقت کتب الشافعی لأملیتها من قلبی، انتهی §الکامل لابن الأثیر ۱: ۴۷۳.

§.

و أقول: و الحقّ أنّ الرویانی کان یعمل بالتقیّة، فلذلک قد ظنّ به العامّة کونه من الشافعیّة انتهی ما أردنا نقله من الریاض §ریاض العلماء ۳: ۲۷۶- ۲۷۸.

§.

و صرّح ابن شهرآشوب فی المناقب: إنّ جدّه شهرآشوب یروی عن القاضی أبی المحاسن الرویانی §مناقب ابن شهرآشوب ۱: ۱۰.

§.

و أمّا الشیخ أبو عبد اللّه محمد بن الحسن التمیمی البکری، فلم أجد له ترجمة، و الظاهر أنّه من مشایخ الإجازة، ذکروه لمجرّد اتّصال السند الی کتاب علم انتسابه إلی مؤلّفه، فلا یضرّ الجهل بحاله، أو هو من علائم الوثاقة إن اعتمدوا علیه فی الانتساب، و اللّه العالم.

↕

۳۰- کتاب روض الجنان:

و هو التفسیر الکبیر، للشیخ الجلیل أبی الفتوح الحسین بن علیّ بن محمد ابن أحمد الخزاعی، الرازی، النیشابوری، قدوة المفسرین، من مشایخ الشیخ منتجب الدین و ابن شهرآشوب.

ذکراه فی الفهرست §فهرست منتجب الدین: ۱۷۳/ ۴۲۴.

§ و المعالم، و فی الثانی: إنّ تفسیره فارسی §معالم العلماء: ۱۴۱/ ۹۸۷.

§، إلّا أنّه عجیب.

قال فی الریاض: و أمّا تفسیره الفارسی فهو من أجلّ- الکتب، و أفیدها و أنفعها، و قد رأیته فرأیت بحرا طمطاما، قال: و کان هو، و ولده الشیخ الإمام تاج الدین محمد، و والده، و جدّه القریب، و جدّه الأعلی الشیخ أبو بکر أحمد، و عمّه الأعلی و هو الشیخ عبد الرحمن بن الشیخ أبی بکر أحمد المذکور، کلّهم من مشاهیر العلماء.

و بالجملة هؤلاء سلسلة معروفة من علماء الإمامیّة، و لکلّ واحد منهم تألیفات جیاد، و تصنیفات عدیدة حسان §ریاض العلماء ۲: ۱۵۸.

§، انتهی.

و هذا التفسیر العجیب فی عشرین مجلّدا، و فیه أخبار کثیرة تناسب أبواب کتابنا هذا، إلّا أنّه لکونه بالفارسیّة، و یحتاج نقله إلی الترجمة ثانیا بالعربیّة، و یخاف منها فوات بعض مزایا الأخبار، لم نرجع إلیه إلّا قلیلا، و قد ینقل الخبر بمتنه ثم یترجمه، فأخرجناه سالما و الحمد للّه.

↕

ص: ۱۷۹

۳۱- رسالة تحریم الفقاع:

للشیخ الأجلّ الأعظم أبی جعفر الطوسی قدس سره، و جلالة قدر صاحبها تغنی عن التعرّض لحاله.

↕

ص: ۱۸۰

۳۲- کتاب معدن الجواهر:

للشیخ الجلیل أبی الفتح محمد بن علیّ بن عثمان بن علیّ الکراجکی، الفقیه المتکلّم، الذی یعبّر عنه الشهید قدس سره فی الدروس بالعلّامة §الدروس ۱: ۱۵۲.

§، تلمیذ شیخنا المفید و السیّد المرتضی قدس سرهما، صاحب کتاب کنز الفوائد الذی طابق اسمه معناه، و هذا الکتاب علی حذو کتاب القرائن من کتب المحاسن، و کتاب الخصال، إلّا أنّه لم یتجاوز فیه من أبواب العشرة، و زاد بعد نقل الأخبار ما یناسبها من کلمات العلماء الأخیار.

↕

ص: ۱۸۱

۳۳- کتاب لبّ اللباب أو اللباب:

للشیخ الفقیه، المحدّث النبیه، سعید بن هبهٔ اللّه، المدعو بالقطب الراوندی صاحب الخرائج، و شارح النهج، اختصره من کتاب فصول نور الدین عبد الوهاب الشعرانی العامی، لخصه و ألقی ما فیه من الزخارف و الأباطیل. و قد رأیت المجلّد الثانی من الفصول فی المشهد الرضوی علیه السلام یقرب من تمام کتاب اللّباب، و هذا کتاب حسن کثیر الفوائد، مشتمل علی مائهٔ و خمسهٔ و خمسین مجلسا، فی تفسیر مثلها من الآیات علی ترتیب القرآن.

و فی الریاض: و له کتاب تلخیص فصول عبد الوهاب فی تفسیر الآیات و الروایات، مع ضمّ الفوائد و الأخبار من طرق الإمامیّهٔ، قد رأیته فی بلدهٔ أردبیل، و هو کتاب حسن، انتهی §ریاض العلماء ۲: ۴۲۱.

§.

و هو داخل فی فهرست البحار، قال قدس سره: و کتاب اللّباب المشتمل علی بعض الفوائد §بحار الأنوار ۱: ۳۱.

§. لکنّه رحمه اللّه غفل عنه فلم ینقل عنه فی البحار، و الظاهر أنّه لم یکن عنده وقت تألیفه، کما یظهر من المکتوب الذی أرسله إلیه بعض تلامذته، و أدرجه فی آخر إجازات البحار، فی استدراک ما فاته من الکتب الموجودهٔ و غیر ذلک، ثمّ استدرک رحمه اللّه بعضا و ترک بعضا. و فی المکتوب:

و شرحا النهج للراوندیّین قد نقلتم عنهما فی کتاب الفتن و غیره، من کتب البحار، و کتاب اللّباب للأوّل عند الأمیر زین العابدین بن سیّد المبتدعین عبد الحسیب، حشره اللّه مع جدّه القمقام یوم الدین §بحار الأنوار ۱۱۰: ۱۶۸.

§. إلی آخره.

و بالجملهٔ فاعتبار الکتاب یعرف من اعتبار مؤلّفه، الذی هو فی المقام فوق ما یصفه مثلی بالقلم، أو اللّسان.

↕

ص: ۱۸۲

۳۴- کتاب الدعوات:

له أیضا سمّاه سلوهٔ الحزین، قال فی البحار: وجدنا منه نسخهٔ عتیقهٔ، و فیه دعوات موجزهٔ شریفهٔ، مأخوذهٔ من الأصول المعتبرهٔ، علی أنّ الأمر فی سند الدعاء هیّن §بحار الأنوار ۱: ۳۱.

§، انتهی.

قلت: لیس هو مقصورا علی الأدعیهٔ، بل فیه ممّا یتعلّق بحالتی الصحّهٔ و المرض، و آداب الاحتضار، و ما یتعلّق بما بعد الموت، و فوائد کثیرهٔ، و نوادر عزیزهٔ.

و ممّا یجب التنبیه علیه فی هذا المقام، انّنی کنت معتقدا فی سالف الزمان، أنّ هذا الکتاب من تألیف السیّد فضل اللّه الراوندی المتقدّم ذکره، و نسبته إلیه فی کلّ مقام نقلت منه فیما برز منّی، کدار السلام، و النجم الثاقب و غیرهما، و قد ظهر لی من بعد ذلک أنّه للقطب الراوندی و هذا اشتباه لا یترتّب علیه أثر، و لا یضعّف به خبر، لأنّ کلاهما من أجلّهٔ المشایخ و أساتیذ العصر،

إلّا أنّه يوجد فى النفس بعد التنبيه انكسار لا بدّ من جبره، و لا جابر إلّا الالتفات الى ما وقع لمولانا العلامة المجلسى رحمه اللّه فى هذا المقام من الاشتباه، و اختلاط كتب هذين العالمين الراونديّين عليه، و نسبته تأليف أحدهما إلى الآخر.

و لحسن الظنّ به اعتمدنا عليه و لم نراجع المأخذ، فوقعنا فيما وقعنا مع إنّه رحمه اللّه جذيلها المحكّك و عذيقها المرجّب. فقال فى الفصل الأوّل: و كتاب الخرائج و الجرائح، للشيخ الإمام قطب الدين أبى الحسن سعيد بن هبة اللّه بن الحسن الراوندى، و كتاب قصص الأنبياء له أيضا، على ما يظهر من أسانيد الكتاب و اشتهر أيضا، و لا يبعد أن يكون تأليف فضل اللّه بن علىّ بن عبيد اللّه الحسنى الراوندى، كما يظهر من بعض أسانيد السيّد ابن طاوس قدس سره.

↕

ص: ۱۸۳

و قد صرّح بكونه منه فى رسالة النجوم، و كتاب فلاح السائل، و الأمر فيه هيّن لكونه مقصورا على القصص، و أخباره جلّها مأخوذة من كتب الصدوق.

و كتاب فقه القرآن للأوّل أيضا. و كتاب ضوء الشهاب، شرح شهاب الأخبار للثانى فضل اللّه- رحمه اللّه- و كتاب الدعوات، و كتاب اللّباب، و كتاب شرح نهج البلاغة، و كتاب أسباب النزول له أيضا، انتهى §بحار الأنوار ۱: ۱۲.

§.

و ظاهر العبارة بل صريحها أنّ الكتب الأربعة الأخيرة للسيّد الراوندى لا لقطبها، إذ عود ضمير «له» إليه مستهجن جدّا، إذ لا وجه لتوسيط ذكر كتاب ضوء الشهاب الذى هو من مؤلّفات السيد.

و قد تفطّن صاحب الرياض الى هذا الاشتباه، و أشار إليه فى ترجمتهما، و صرّح هو و غيره بأنّ الكتب الأربعة للقطب لا له §رياض العلماء ۲: ۴۲۹، و ۴: ۳۶۵.

§.

و العجب أنّ العلّامة المذكور قال فى الفصل الثانى فى شرح حال الكتب المذكورة: و كتاب ضوء الشهاب كتاب شريف، مشتمل على فوائد جمّة، خلت عنها كتب الخاصّة و العامّة، و كتاب اللّباب المشتمل على بعض الفوائد، و شرح النهج مشهور معروف، رجع إليه أكثر الشرّاح، و كتاب أسباب النزول فيه فوائد، انتهى §بحار الأنوار ۱: ۳۱.

§.

و فيه أيضا تأكيد لما ذكرنا، مع أنّ شرح النهج المتداول غير خفىّ أنّه للقطب، فراجع.

↕

ص: ۱۸۴

۳۵- كتاب فقه القرآن:

و هو بعينه كتاب آيات الأحكام له أيضا، و هو من نفائس الكتب النافعة الجامعة، الكاشفة عن جلالة قدر مؤلّفها، و علوّ مقامه فى العلوم الدينيّة، و قد عثرنا- بحمد اللّه تعالى- على نسخة عتيقة منه، كتب فى آخره: كتبه سعيد بن هبة اللّه بن الحسن، فى محرّم سنة اثنتين و ستّين و خمسمائة، حامدا لربّه، و مصلّيا على محمّد و آله- إلى هنا كلام المصنّف رحمه اللّه- و تمّ الكتاب على يد العبد الفقير الى اللّه تعالى، الحسن بن الحسين بن الحسن (السدّ السوى) §هكذا فى الحجرية، و فى المخطوطة غير مقروءة و قد علم فيهما عليها ب:

§ ناقلا عن خطّ المصنّف إلّا قليلا، أواسط صفر، ختم بالخير و الظفر، شهور سنة أربعين و سبعمائة هجريّة، بمدينة قاشان. إلى آخره.

قال فى الرياض: ثمّ إنّ القطب الراوندى قدس سره هو أوّل من شرح نهج البلاغة، و أوّل من ألّف تفسير آيات الأحكام، فلاحظ §رياض العلماء ۲: ۴۲۱.

§.

قلت: أمّا الثانى فالظاهر أنّه كما ذكره، و أمّا النهج فأوّل من شرحه أبو الحسن البيهقى §فيه تأمل، إذ الظاهر ان أول من شرحه هو على بن الناصر- المعاصر للسيد الرضى- و هو من أخصر و أتقن الشروح، سماه أعلام نهج البلاغة، راجع الذريعة ۲: ۲۴۰.

§ و هو حجّة الدين، فريد خراسان، أبو الحسن بن أبى القاسم زيد- صاحب لباب الألباب، و حدائق الحدائق، و غيرها- ابن محمد ابن علىّ البيهقى، من أولاد خزيمة بن ثابت ذى الشهادتين.

قال فى أوّل شرحه: قرأت كتاب نهج البلاغة على الإمام الزاهد الحسن ابن يعقوب بن أحمد القارى، و هو و أبوه فى فلك الأدب قمران، و فى حدائق

↕

ص: ۱۸۵

الورع ثمران، فى شهور سنة ستّ عشرة و خمسمائة، و خطّه شاهد لى بذلك- إلى أن قال- و لم يشرح قبلى من كان من الفضلاء السابقين هذا الكتاب بسبب موانع §معارج نهج البلاغة: ۲- ۴.

§. إلى آخره.

↕

ص: ۱۸۶

۳۶- كتاب التمحيص:

قال فى البحار: هو لبعض قدماء أصحابنا، و يظهر من القرائن الجليّة أنّه من مؤلّفات الثقة الجليل أبى علىّ محمد بن همام §بحار الأنوار ۱: ۱۷.

§.

و قال فى موضع آخر: و كتاب التمحيص، و متانته تدلّ على فضل مؤلّفه، و إن كان مؤلّفه أبا علىّ كما هو الظاهر، ففضله و توثيقه مشهوران §بحار الأنوار ۱: ۳۴.

§.

قلت: و لم يشر إلى القرائن، و الذى يظهر منها من الكتاب، قوله فى أوّل الكتاب بعد الديباجة، باب سرعة البلاء إلى المؤمنين: حدّثنا أبو علىّ محمّد بن همام، قال: حدّثنى عبد اللّه بن جعفر §التمحيص: ۳۰.

§. إلى آخره، و هذا هو المرسوم فى غالب كتب المحدّثين من القدماء، أنّ الرواة عنهم من تلاميذهم يخبرون عن روايتهم عنه فى صدر كتبهم، فراجع الكافى، و كتب الصدوق، و غيرها، تجدها على ما وصفناه.

و بهذا يظنّ أنّ التمحيص له، و لكنّ الشيخ الجليل النبيل، الشيخ إبراهيم القطيفى، قال فى خاتمة كتاب الفرقة الناجية، الحديث الأول: ما رواه الشيخ العالم، الفاضل العامل، الفقيه النبيه، أبو محمد الحسن بن علىّ بن الحسين بن شعبة الحرّانى قدّس اللّه روحه

الزكيّة فى كتابه المسمّى بالتمحيص، ثمّ أخرج منه خمسة أحاديث، و هو صاحب كتاب تحف العقول المتداول المعروف.

و فى الرياض: و أمّا قول الأستاذ الاستناد بأنّ كتاب التمحيص من مؤلّفات غيره- أى غير الحسن المذكور- فهو عندى محلّ تأمّل، لأنّ الشيخ

↕

ص: ۱۸۷

إبراهيم أقرب و أعرف، مع أنّ عدم ذكر كتاب التمحيص فى جملة مؤلّفاته، التى أوردها أصحاب الرجال فى كتبهم مع قربهم إليه، يدلّ على أنّه ليس منه، فتأمّل §رياض العلماء ۱: ۲۴۵.

§.

وافقهما على ذلك الشيخ الجليل فى أمل الآمل، إلّا أنّه نسبه إلى القاضى فى المجالس §أمل الآمل ۲: ۷۴/ ۱۹۸.

§، و فيه سهو ظاهر، فإنّ القاضى نقل فى ترجمة القطيفى §بل فى ترجمة أبو بكر الحضرمى.

§ ما أخرجه من كتاب التمحيص بعبارته §مجالس المؤمنين ۱: ۳۸۳.

§، و لا يظهر منه اختياره ما اختاره من النسبة.

ثمّ إنّى إلى الآن ما تحقّقت طبقة صاحب تحف العقول §ذكر الشيخ آغا بزرگ الطهرانى فى طبقات اعلام الشيعة القرن الرابع: ۹۳ ان الحسن بن على ابن شعبة صاحب تحف العقول معاصر للصدوق المتوفى سنة ۳۸۱، و يروى عن أبى على محمد ابن همام بن سهيل الإسكافى المتوفى سنة ۳۳۶، و يروى عنه المفيد المتوفى سنة ۴۱۳ كما ذكره حسين ابن على بن صادق البحرانى فى رسالته فى الأخلاق، و لعل كتاب التمحيص للحسن بن على بن شعبة البحرانى كما استظهره إبراهيم القطيفى و الحر و صاحب الرياض، و الاحتمال الآخر للمجلسى.

§، حتّى استظهر منها ملاءمتها للرواية عن أبى علىّ محمد بن همام و عدمها.

و القطيفى من العلماء المتبحّرين، إلّا أنّه لم يعلم أعرفيّته فى هذه الأمور من العلامة المجلسى رحمه اللّه، و هو فى طبقة المحقّق الكركى، و هذا المقدار من التقدّم غير نافع فى المقام.

نعم ما ذكره صاحب الرياض أخيرا يورث الشك فى النسبة، إلا أنّه يرتفع بملاحظة ما ذكرنا.

و مع الغضّ عنه فالكتاب مردّد بين العالمين الجليلين الثقتين، فلا يضرّ الترديد فى اعتباره، و الاعتماد عليه.

↕

ص: ۱۸۸

۳۷- كتاب الهداية:

هو للصدوق قدس سره، صرّح به النجاشى §رجال النجاشى: ۳۹۰/ ۱۰۴۹.

§ و غيره §بحار الأنوار: ۱/ ۶ و روضات الجنات ۶: ۱۳۶.

§.

↕

ص: ۱۸۹

۳۸- كتاب المقنع:

له أيضا، و هو داخل فى فهرست مآخذ الوسائل §وسائل الشيعة ۳۰: ۱۵۴/ ۱۷، فى ذكر الكتب المعتمدة.

§، إلّا أنّ المؤلّف رحمه اللّه لم ينقل منه إلّا ما صرح فيه بالروايۀ، و ترك باقيه لزعمه انّه من كلامه، و الحقّ إنّ ما فيه عين متون الأخبار الصحيحۀ، بالمعنى الأخصّ الذى عليه المتأخّرون، لا لما اشتهر من أنّ فتاوى القدماء فى كتبهم متون الأخبار، و إن كان حقّا، و لذا كانوا يرجعون إلى شرائع أبيه- و هو رسالته إليه- عند اعوزاز النصوص، بل لأمرين آخرين:

الأوّل: تصريحه بذلك فى أوّل الكتاب، قال رحمه اللّه بعد الخطبۀ: قال محمد بن علىّ: ثمّ إنّى صنّفت كتابى هذا، و سمّيته كتاب المقنع لقنوع من يقرؤه بما فيه، و حذفت الإسناد منه لئلّا يثقل حمله، و لا يصعب حفظه، و لا يملّه قارئه، إذ كان ما أبيّنه فيه فى الكتب الأصوليّۀ موجودا، مبيّنا عن المشايخ العلماء، الفقهاء الثقات رحمهم اللّه أرجو بذلك ثواب اللّه، و أبتغى به مرضاته، و أطلب الأجر عنده §المقنع: ۲.

§، و هذه العبارة كما ترى متضمّنة لمطالب:

الأوّل: إنّ ما فى الكتاب خبر كلّه، إلّا ما يشير إليه.

الثانى: إنّ ما فيه من الأخبار مسند كلّه، و عدم ذكر السند فيه للاختصار، لا لكونها من المراسيل.

الثالث: إنّ ما فيه من الأخبار مأخوذ من أصول الأصحاب، التى هى مرجعهم، و عليها معوّلهم، و إليها مستندهم، و فيها مبانى فتاويهم.

الرابع: إنّ أرباب تلك الأصول و رجال طرقه إليها، من ثقات العلماء،

↕

ص: ۱۹۰

و بذلك فاق قدره عن كتابه الفقيه، الذى عدّ من مآخذه كتاب نوادر الحكمۀ، و كتب المحاسن، و فيهما من ضعاف الأخبار بزعمه و زعم المتأخّرين ما لا يحصى، فإذا لا فرق فيما أدرجه فيه بين أن يقول: روى عن فلان و ما أشبهه، أو يذكر حكم المسألۀ من غير استناد فى الاعتبار و التعويل عليه.

الثانى: ما يظهر من مواضع من الكتاب أنّ ما يذكره متن الحديث.

ففى أحكام البئر: و إن وقعت فى البئر فأرۀ، أو غيرها من الدواب فماتت، فعجن من مائها، فلا بأس بأكل ذلك الخبز إذا أصابته النار، و فى حديث آخر: أكلت النار ما فيه §المقنع: ۱۰.

§. فلو لا أنّ الكلام الأوّل متن الخبر، لما كان لقوله:

و فى حديث آخر محلّ.

و مثله فى غسل الجنابۀ: و إن اغتسلت من الجنابۀ و وجدت بللا، فإن كنت بلت قبل الغسل فلا تعد الغسل، و إن كنت لم تبل قبل الغسل فأعد الغسل و فى حديث آخر: إن لم تكن بلت فتوضّأ §المقنع: ۱۳.

§.

و مثله فى الخلل: و إن لم تدر اثنتين صلّيت أو خمسا، أو زدت أو نقصت، فتشهّد و سلّم، و صلّ ركعتين و أربع سجدات و أنت جالس بعد تسليمك. و فى حديث آخر تسجد سجدتين بغير ركوع، و لا قراءۀ §المقنع: ۳۱.

§.

و مثله فی آخر الباب، و فی باب الصوم: اعلم أنّ الصوم علی أربعین وجها، و ساق الخبر المرویّ عن الزهری، عن السجاد علیه السلام- الی أن قال- قال الزهری: و کیف یجزی صوم تطوّع عن صوم فریضة §المقنع: ۵۵- ۵۷.

§، مع أنّه ما تعرّض للراوی، و لا المروی عنه فی صدر الخبر.

↕

ص: ۱۹۱

و فی کتاب النکاح: و إذا تزوّج الرجل المرأة فزنی قبل أن یدخل بها، لم تحلّ له لأنّه زان، و یفرّق بینهما، و یعطیها نصف الصداق، و فی حدیث آخر:

یجلد الحدّ، و یحلق رأسه. إلی آخره §المقنع: ۱۰۹.

§

و فیه: و لا تحلّ القابلة للمولود و لا ابنتها، و هی کبعض أمّهاته، و فی حدیث آخر: إن قبّلت و مرّت فالقوابل أکثر من ذلک، و إن قبّلت و ربّت حرمت علیه §المقنع: ۱۰۹.

§

و هذا المقدار یکفی لإثبات ما أردناه، و من هنا ظهر وجه نقل المجلسی رحمه اللّه ما فیه کنقله عن سائر کتب الأخبار، لکنّه رحمه اللّه فعل بکتاب الهدایة ما فعل به، لظنّه أنّه أیضا مثله، و الظاهر أنّه کذلک، و لکنّا ما اعتمدنا علیه، لعدم ما یدلّ علی اعتباره، فاقتصرنا فی النقل عنه بما أسنده إلی المعصوم علیه السلام.

↕

ص: ۱۹۲

۳۹- کتاب نزهة الناظر و تنبیه الخاطر:

فی کلمات النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و الأئمّة علیهم السلام. للشیخ الأجلّ الشریف أبی یعلی محمد بن الحسن بن حمزة الجعفری الطالبی §لم نجد من صرح بأن الکتاب له، حتی ان النجاشی المعاصر له لم یصرح بأن کتاب النزهة من مصنفاته.

§، تلمیذ الشیخ المفید قدس سره، و الجالس مجلسه، و هو متکلّم فقیه، قائم بالأمرین جمیعا، قاله النجاشی §رجال النجاشی: ۴۰۴/ ۱۰۷۰.

§، و العلّامة §رجال العلامة: ۱۶۴/ ۱۷۹.

§

و قال الأوّل فی ترجمة السیّد المرتضی: تولّیت غسله و معی الشریف أبی یعلی محمد بن الحسن الجعفری، و سلّار بن عبد العزیز §رجال النجاشی: ۲۷۱/ ۷۰۸.

§

و هذا کتاب لطیف، صغیر الحجم، عظیم القدر، أسقط أسانید جمیع ما فیه، إلّا خبرا واحدا ذکره فی آخر الکتاب، و هو الخبر المعروف فی ذکر جماعة زهّاد ثلاثین، کانوا عند المستجار، و شاهدوا الصّاحب علیه السلام من غیر أن یعرفوه، و علّمهم بعض الدعوات، فقال: لمع ممّا روی عن مولانا صاحب الزمان علیه السلام: أخبرنی الشیخ أبو القاسم علیّ بن محمد بن محمد المفید

↕

ص: ۱۹۳

رضی اللّه عنه قال: حدّث أبو محمد هارون بن موسی §نزهة الناظر و تنبیه الخاطر: ۷۴.

§. إلی آخره. و ما رأینا ترجمة و ذکرا لولد المفید هذا §نقول: ان الشیخ فی فهرسته: ۱۵۸/ ۷۰۶ فی ترجمته للشیخ المفید عند ذکر مصنفاته قال:

§، إلّا فی هذا المقام.

↕

ص: ۱۹۴

۴۰- کتاب مصباح الشریعة و مفتاح الحقیقة:

المنسوب إلی أبی عبد اللّه الصادق علیه السلام، علی ما صرّح به جماعة من العلماء الأعلام، أوّلهم فیما أعلم السیّد الأجلّ رضیّ الدین علیّ بن طاوس، فی الفصل السابع من الباب السادس، من کتاب أمان الأخطار قال: و یصحب- أی المسافر- معه کتاب الإهلیلجة، و هو کتاب مناظرة مولانا الصادق علیه السلام للهندی، فی معرفة اللّه جلّ جلاله، بطرق غریبة عجیبة ضروریّة، حتی أقرّ الهندی بالإلهیّة و الوحدانیّة، و یصحب معه کتاب مفضّل ابن عمر، الذی رواه عن الصادق علیه السلام، فی معرفة وجوه الحکمة فی إنشاء العالم السفلی، و إظهار إسراره، فإنّه عجیب فی معناه، و یصحب معه کتاب مصباح الشریعة و مفتاح الحقیقة، عن الصادق علیه السلام، فإنّه کتاب لطیف شریف، فی التعریف بالتسلیک الی اللّه جلّ جلاله، و الإقبال علیه، و الظفر بالأسرار التی اشتملت علیه، فإنّ هذه الثلاثة کتب تکون مقدار مجلّد واحد، و هی کثیرة الفوائد §الأمان: ۹۱- ۹۲.

§.

و الفاضل المتبحّر الشیخ إبراهیم الکفعمی قدس سره- صاحب الجنّة- فی کتاب مجموع الغرائب، قال: و من کتاب مصباح الشریعة و مفتاح الحقیقة:

قال الصادق علیه السلام: «إعراب القلوب أربعة.» إلی آخره. و قال الصادق علیه السلام: «سمّی المستراح مستراحا.» إلی آخره. و قال الصادق علیه السلام: «السخاء من أخلاق الأنبیاء علیهم السلام.» إلی آخره، ثمّ نقل شیئا من فضل الحلم و التقوی §مجموع الغرائب: ۴۹.

§.

و شیخ الفقهاء الشهید الثانی قدس اللّه روحه، فإنّه اعتمد علیه غایة الاعتماد، و نسب ما فیه إلی الصادق علیه السلام من غیر تردّد و ارتیاب، فقال

↕

ص: ۱۹۵

فی کشف الریبة، فی مقام ذکر علاج الغیبة ما لفظه: جملة ما ذکروه من الأسباب الباعثة علی الغیبة عشرة أشیاء، قد نبّه الصادق علیه السلام علیها بقوله: «أصل الغیبة عشرة» و ذکر ما فیه، ثم قال: و نحن نشیر إلیها مفصّلة، ثمّ شرح الأصول العشرة المذکورة، ثمّ شرع فی ذکر علاجها §کشف الریبة: ۶۹، و مصباح الشریعة: ۲۷۷.

§.

و قال رحمه اللّه فی منیة المرید: و قال الصادق علیه السلام: «المراء داء دوی، و لیس فی الإنسان خصلة شرّ منه» إلی آخر ما فی

المصباح. و قال فی آخره: هذا کلّه من کلام الصادق علیه السلام §منیهٔ المرید ۶۹، مصباح الشریعهٔ: ۲۶۷.

§

و قال رحمه اللّه فی مسکّن الفؤاد: فصل، قال الصادق علیه السلام:

«البلاء زین المؤمن، و کرامهٔ لمن عقل» إلی آخر ما فی الباب التسعین من الکتاب. و قال فی آخر الفصل: و هذا الفصل کلّه من کلام الصادق علیه السلام §مسکن الفؤاد: ۵۲- ۵۳، و مصباح الشریعهٔ: ۴۸۶.

§، ثمّ قال: فصل، قال الصادق علیه السلام: «الصبر یظهر ما فی بواطن العباد من النور» إلی آخر ما فی الباب الذی بعده، و لم یذکر فی هذا الفصل أیضا من غیره §مسکن الفؤاد: ۵۳، و مصباح الشریعهٔ: ۴۹۸.

§

و فی کتاب أسرار الصلاهٔ أخرج منه جمیع ما له تعلّق بالصلاهٔ، من مقدّماتها، و آدابها، و أفعالها إلی التسلیم، مبتدئا فی جمیع المواضع بقوله: قال الصادق علیه السلام، من دون أن یذکر اسم الکتاب، و دأبه فی نقل سائر الأخبار أن یقول: روی فلان، أو عن فلان، و بذلک یظهر ما أشرنا إلیه من شدّهٔ اعتماده، لأنّه رحمه اللّه تعالی قال فی شرح درایته: و إذا نقل من نسخهٔ موثوق بها فی الصحّهٔ، بأن قابلها هو، أو ثقهٔ، علی وجه وثق به، لمصنف من

↕

ص: ۱۹۶

العلماء، قال فیه- أی فی نقله من تلک النسخهٔ:- قال فلان- یعنی ذلک المصنّف- و ألا یثق بالنسخهٔ، قال: بلغنی عن فلان أنّه ذکر کذا و کذا، أو وجدت فی نسخهٔ من الکتاب الفلانی و ما أشبه ذلک من العبارات.

و قد تسامح أکثر الناس فی هذا الزمان بإطلاق اللفظ الجازم فی ذلک، من غیر تجوّز و تثبّت، فیطالع أحدهم کتابا منسوبا إلی مصنّف معیّن، و ینقل منه من غیر أن یثق بصحهٔ النسخهٔ قائلا: قال فلان کذا، و ذکر فلان کذا.

و لیس بجیّد، بل الصواب ما فصّلناه §الدرایهٔ: ۱۰۹.

§. و هذا الکلام منه رحمه اللّه و إن کان فی مقام علم انتساب النسخهٔ إلی المؤلّف، و لم یطمئن بصحّهٔ ما فیها، و لکنّه یدلّ فیما لم یعلم أصل النسبهٔ بطریق أولی.

و قال المحقّق الداماد قدس سره فی الرواشح، فی ردّ من استدلّ علی حجّیّهٔ المراسیل مطلقا: بأنّه لو لم یکن الوسط الساقط عدلا عند المرسل، لما ساغ له إسناد الحدیث إلی المعصوم سلام اللّه علیه، و کان جزمه بالإسناد الموهم لسماعهٔ إیّاه من عدل تدلیسا فی الروایهٔ، و هو بعید من أئمّهٔ النقل، قال: و إنّما یتمّ إذا کان الإرسال بالإسقاط رأسا و الإسناد جزما، کما لو قال المرسل: قال النبیّ صلّی اللّه علیه و آله، أو قال الإمام علیه السلام ذلک، و ذلک مثل قول الصدوق، عروهٔ الإسلام رضی اللّه عنه فی الفقیه، قال علیه السلام: «الماء یطهّر و لا یطهّر §الفقیه: ۱: ۶/ ۲.

§» إذ مفاده الجزم، أو الظنّ بصدور الحدیث عن المعصوم، فیجب أن تکون الوسائط عدولا فی ظنّه، و إلّا کان الحکم الجازم بالإسناد هادما لجلالته و عدالته، بخلاف ما لو التزم العنعنهٔ و أبهم الواسطهٔ، کقوله: عن رجل، أو عن صاحب لی، أو عن بعض أصحابه مثلا، انتهی §الرواشح السماویهٔ: ۱۷۴.

§

↕

ص: ۱۹۷

و من هنا قيل: إنّ هذا الصنف من مراسيل الفقيه، إن لم يكن أقوى ممّا عرف إسناده، فلا يقصر عنه.

و بالجملة فهو- رحمه اللّه- أحقّ بأن يعمل بما قرّره، و من سبر مؤلّفاته عرف شدّة إتقانه و ضبطه فى نقل الأخبار و الآثار، و رعاية القوانين المودعة فى كتب الدراية.

و السيّد الجليل، العالم المتبحّر النبيل، السيد حسين القزوينى، قال فى المبحث الخامس من كتاب جامع الشرائع، فى بيان الاعتماد على مؤلّفى الكتب المنتزعة منها، قال: و مصباح الشريعة المنسوب إليه- يعنى الصادق عليه السلام- بشهادة الشارح الفاضل- يعنى الشهيد الثانى رحمه اللّه- و السيد ابن طاوس، و الفاضل العارف مولانا محسن القاسانى، و غيرهم، فلا وجه لتشكيك بعض المتأخّرين بعد ذلك، انتهى.

و قال العلّامة المجلسى فى البحار: و كتاب مصباح الشريعة فيه بعض ما يريب اللّبيب الماهر، و أسلوبه لا يشبه سائر كلمات الأئمّة عليهم السلام و آثارهم، و روى الشيخ فى مجالسه بعض أخباره هكذا: أخبرنا جماعة، عن أبى المفضّل الشيبانى، بإسناده عن شقيق البلخى، عمّن أخبره من أهل العلم.

و هذا يدلّ على أنّه كان عند الشيخ- رحمه اللّه- و فى عصره، و كان يأخذ منه، و لكنّ لا يثق به كلّ الوثوق، و لم يثبت عنده كونه مرويّا عن الصادق عليه السلام، و إنّ سنده ينتهى إلى الصوفيّة، و لذا اشتمل على كثير من اصطلاحاتهم، و على الرواية من مشايخهم، و من يعتمدون عليه فى رواياتهم، و اللّه يعلم، انتهى §بحار الأنوار ۱: ۳۲.

§.

قلت: أمّا مغايرة الأسلوب فغير مضرّ، و سنشير ان شاء اللّه إلى وجهه.

و أمّا قوله: و روى الشيخ بعض أخباره. إلى آخره، ثمّ فرّع عليه

↕

ص: ۱۹۸

وجود الكتاب عنده، و عدم اعتماده عليه، فهو فى غاية الغرابة سيّما من مثله، إذ ليس فيه إلّا حديث واحد غير مأخوذ عن هذا الكتاب يقينا، و نحن نذكر الخبرين حتّى يتبيّن للناظر صدق ما ادّعيناه.

ففى الباب الثامن و السبعين من المصباح و هو فى تبجيل الإخوان، بعد التصدير بكلام الصادق عليه السلام، على ما هو رسم الكتاب و ظهور اختتام كلامه عليه السلام: قيل لعيسى بن مريم عليه السلام: كيف أصبحت؟ قال:

«لا أملك نفع ما أرجوه، و لا أستطيع دفع ما أحذره، مأمورا بالطاعة، منهيّا عن المعصية، فلا أرى فقيرا أفقر منّى».

و قيل لأويس القرنى: كيف أصبحت؟ قال: كيف يصبح رجل إذا أصبح لا يدرى أ يمسى و إذا أمسى لا يدرى أ يصبح؟! قال أبو ذر- رضى اللّه عنه-: أصبحت أشكر ربى، و أشكو نفسى.

قال النبيّ صلّى اللّه عليه و آله: «من أصبح و همّته غير اللّه فقد أصبح من الخاسرين المعتدين» انتهى §مصباح الشريعة: ۴۲۹.

§.

و فى مجالس الشيخ، فى مجلس يوم الجمعة، الثانى من رجب سنة ۴۵۷:

أخبرنا جماعة، عن أبى المفضّل، قال: حدّثنا غياث بن مصعب بن عبدة أبو العباس الخجندى الرياطى، قال: حدّثنا محمد بن حمّاد الشّاسى §فى المصدر: الشاشى.

§، عن حاتم الأصمّ، عن شقيق بن إبراهيم البلخى، عمّن أخبره من أهل العلم، قال: قيل لعيسى بن مريم عليه السلام: كيف أصبحت يا روح اللّه؟ قال:

«أصبحت و ربّی تبارک و تعالی من فوقی، و النار أمامی، و الموت فی طلبی، لا أملک ما أرجو، و لا أطیق دفع ما أکره، فأیّ فقیر أفقر منّی؟!».

و قیل للنبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: کیف أصبحت؟ قال: «بخیر من

↕

ص: ۱۹۹

رجل لم یصبح صائما، و لم یعد مریضا، و لم یشهد جنازة».

قال: و قال جابر بن عبد اللّه الأنصاری: لقیت علیّ بن أبی طالب علیه السلام ذات یوم صباحا، فقلت: کیف أصبحت یا أمیر المؤمنین؟ قال: «بنعمة من اللّه، و فضل من رجل لم یزر أخا، و لم یدخل علی مؤمن سرورا» قلت: و ما ذلک السرور؟ قال: «یفرّج عنه کربا، أو یقضی عنه دینا، أو یکشف عنه فاقة».

قال جابر: و لقیت علیّا علیه السلام یوما، فقلت: کیف أصبحت یا أمیر المؤمنین؟ قال: «أصبحنا و بنا من نعم اللّه و فضله ما لا نحصیه مع کثیر ما نحصیه، فما ندری أیّ نعمة نشکر، أ جمیل ما ینشر، أم قبیح ما یستر؟».

و قیل لأبی ذر- رضی اللّه عنه-: کیف أصبحت یا صاحب رسول اللّه؟

قال: أصبحت بین نعمتین، بین ذنب مستور، و ثناء من اغترّ به فهو مغرور.

و قیل للربیع بن خیثم: کیف أصبحت یا أبا یزید؟ قال: أصبحت فی أجل منقوص، و عمل محفوظ، و الموت فی رقابنا، و النار من ورائنا، ثمّ لا ندری ما یفعل بنا.

و قیل لأویس بن عامر القرنی: کیف أصبحت یا أبا عامر؟ قال: ما ظنّکم بمن یرحل الی الآخرة کل یوم مرحلة، لا یدری إذا انقضی سفره، أعلی جنّة یرد أم علی نار؟! قال: و قال عبد اللّه بن جعفر الطیّار: دخلت علی عمّی علیّ بن أبی طالب علیه السلام صباحا، و کان مریضا، فقلت: کیف أصبحت یا أمیر المؤمنین؟ قال: «یا بنیّ کیف أصبح من یفنی ببقائه، و یسقم بدوائه، و یؤتی من مأمنه».

و قیل لعلیّ بن الحسین علیهما السلام: کیف أصبحت یا ابن رسول اللّه؟

قال: «أصبحت مطلوبا بثمان: اللّه تعالی یطلبنی الفرائض، و النبیّ صلّی اللّه علیه و آله بالسنّة، و العیال بالقوت، و النفس بالشهوة، و الشیطان باتّباعه،

↕

ص: ۲۰۰

و الحافظان بصدق العمل، و ملک الموت بالروح، و القبر بالجسد، فأنا بین هذه الخصال مطلوب».

و قیل لابنه محمد بن علیّ علیهما السلام: کیف أصبحت؟ قال: «أصبحنا غرقی فی النعمة، موفورین بالذنوب، یتحبّب إلینا إلهنا بالنعم، و نتمقّت إلیه بالمعاصی، و نحن نفتقر إلیه، و هو غنیّ عنّا».

و قیل لبکر بن عبد اللّه المزنی: کیف أصبحت؟ قال: أصبحت قریبا أجلی، بعیدا أملی، سیّئا عملی، و لو کان لذنوبی ریح ما جالستمونی.

قال: و قیل لرجل من المعمّرین: کیف أصبحت؟ قال:

أصبحت لا رجلا یغدو لحاجتهو لا قعیدة بیت تحسن العملا

و قیل لأبی الرجاء العطاردی، و قد بلغ عشرین و مائة سنة: کیف أصبحت؟ قال:

أصبحت لا يحمل بعضى بعضاكأنّما كان شبابى قرضا

§أمالى الشيخ الطوسى ۲: ۲۵۳.

§ و أنت خبير بما بين الخبرين من الطول و الاختصار، و لو كان ما فى الأوّل أطول لأمكن احتمال أن يكون الثانى مختصرا منه، و أمّا العكس فغير متصوّر، مع أنّ فى المقدار المتّفق منهما من الاختلاف ما لا يحتمل أن يكون أحدهما مأخوذا من الآخر.

ثمّ من أين علم أنّ الشيخ أخرج الخبر عنه؟ فلعلّه أخرجه من كتب بعض من ذكر فى رجال السند كحاتم الأصمّ، و شقيق البلخى، و غيرهما، و التعبير عنه عليه السلام بقوله: عمّن أخبره من أهل العلم منه كما هو الظاهر لا من الشيخ، بل هذا غير معهود منه و من غيره من المصنّفين، فإنّهم إذا أخرجوا خبرا من كتاب، ما كانوا ليغيّروا بعض ما فى سنده أو متنه، إلّا ان يقع منهم

↕

ص: ۲۰۱

سهو فيهما.

ثمّ إنّ الذى يستظهر من العلماء من التأمّل فى الكتاب، أنّ ما نسب إليه هو ما صدّر به الأبواب بقوله: قال الصادق عليه السلام، و ما فيه من الرواية و نقل الآثار من الجامع الذى كان يملى عليه، فلو أغمضنا من جميع ما ذكرنا، فالذى أخرجه الشيخ من كلام الجامع، و التعبير «عنه» بما عبّره، لا يدلّ على عدم الوثوق الذى استظهره، و لكنّ الظاهر من الشهيد فى مسكّن الفؤاد بل صريحه، كون كلّه منه عليه السلام، فلاحظ.

و قال الشيخ ابن أبى جمهور الأحسائى، فى آخر مقدّمة كتاب درر اللآلى العماديّة ما لفظه: و سأختم هذه المقدّمة بذكر أحاديث تتعلّق ببعض حقائق الدين، و شىء من حقائق العبادات، أكثر اسنادها عن الصادق الامام أبى عبد اللّه جعفر بن محمد عليهما السلام، محذوفة الأسانيد كما رؤيتها.

و اعلم أنّى قد التزمت فى هذه الأحاديث المرويّة فى هذه الخاتمة- و فى جميع الأحاديث الواردة فى الأقسام الثلاثة الآتية بعدها- أن أذكر بعض ما يتعلّق بها من الأحكام الشرعيّة، و ما استدلّ بها عليه، و كيفيّة الاستدلال بها عليها، و بعض الفروع المأخوذة منها على سبيل الاختصار، ممّا نقلته عن مشايخنا السابقين، و علمائنا الماضين- قدّس اللّه أرواحهم- ليكون الكتاب المشتمل على هذه الأحاديث المتعلّقة بالأحكام الفقهيّة تامّ النفع، مغنيا عن مطالعة غيره من الكتب، و اللّه الموفّق.

قال الصادق عليه السلام: «بحر المعرفة يدور على ثلاثة: الخوف، و الرجاء، و المحبة. إلى آخره» §درر اللآلى ۱: ۳۹، و مصباح الشريعة: ۸.

§.

ثمّ نقل كثيرا من مطالب هذا الكتاب، و فى جملة من المواضع ينقل كلامه عليه السلام بقوله: قال الصادق عليه السلام، ثمّ يشرحه بقوله: قال العارف

↕

ص: ۲۰۲

كذا، و لم أتحقّق أنّ المراد منه نفسه، أو شرح هذا الكتاب أحد قبله، و هذه المقدّمة طويلة نافعة، جامعة لفوائد شريفة.

و فى رياض العلماء، فى ذكر الكتب المجهولة: فمن ذلك كتاب مصباح الشريعة فى الأخبار و المواعظ، كتاب معروف متداول، و قد ينسب إلى هشام ابن الحكم §نسخة بدل: سالم.

§ على ما رأيت بخطّ بعض الأفاضل، و هو خطأ. أمّا أوّلا: فلأنّه قد اشتمل على الرواية عن جماعة، هم متأخّرون عن هشام. و أمّا

ثانيا: فلأنّه يحتوى على مضامين تنادى على أنّه ليس من مؤلّفاته، بل هو من مؤلّفات بعض الصوفيّة كما لا يخفى. لكن وصى به ابن طاوس، انتهى §رياض العلماء ۶: ۴۵. و لعلّه أراد به وصيّة ابن طاوس المتقدمة فى أول التعريف بكتاب مصباح الشريعة فلاحظ.

§

و قال شيخنا الحرّ رحمه اللّه فى آخر كتاب الهداية: تتمّة، قد وصل إلينا أيضا كتب كثيرة، قد ألّفت و جمعت فى زمانهم عليهم السلام، نذكرها هاهنا، و هى ثلاثة أقسام- إلى أن قال رحمه اللّه- الثالث: ما ثبت عندنا كونه غير معتمد، فلذا لم ننقل منه، فمن ذلك كتاب مصباح الشريعة المنسوب إلى الصادق عليه السلام، فانّ سنده لم يثبت، و فيه أشياء منكرة مخالفة للمتواترات، و ربّما نسب تأليفه إلى الشيخ زين الدين، و هذه النسبة باطلة لأنّه مذكور فى أمان الأخطار لابن طاوس قدس سره §هداية الأمة: مخطوط. الأمان: ۹۱- ۹۲.

§ انتهى.

قلت: للصوفيّة مقصدان، أحدهما مقدّمة الأخرى:

الأوّل: تهذيب النفس، و تصفيتها عن الكدورات و الظلمات، و تخليتها عن الرذائل و الصفات القبيحة، و حفظها عمّا يظلمها و يفرّقها و يقسّيها، و تحليتها

↕

ص: ۲۰۳

بالأوصاف الجميلة، و الكمالات المعنويّة، و هذا يحتاج إلى معرفة النفس و القلب إجمالا، و معرفة الصفات الحسنة و القبيحة، و مبادئها و آثارها، و ما به يتوسّل الى التطهير و التزكية، و التنوير و التحلية.

و هذا مقصد عظيم يشاركهم أهل الشرع، و كافة العلماء على اختلاف مشاربهم و آرائهم، و كيف لا يشاركون فيما وضعت العبادات و الآداب لأجله، و بعث الأنبياء لإكماله! و كفى بما فى الكتاب المجيد من الاهتمام بأمر القلب و تهذيبه، بما وصفه به من الرين و الطبع، و الغشاوة، و الكبر، و الضيق، و التحجر، و إرادة العلوّ، و الصرف، و الزيغ، و المرض، و القسوة، و الظلمة، و الغلف، و القفل، و الجهل، و العمى، و الموت، و أمثالها.

و مدحه الذين اتّصفوا بما يضادّها من الخشوع، و اللّين، و الرقّة، و العلم، و الهداية، و السلامة، و الاطمئنان، و الربط، و الحياة، و المحبّة، و الصبر، و الرضا، و التوكّل، و التقوى، و اليقين، و أمثالها شاهدا فى المقام.

و للقوم فى هذا المقصد العظيم كتب و مؤلّفات فيها مطالب حسنة نافعة، و إن أدرجوا فيها من الأكاذيب و البدع خصوصا بعض الرياضات المحرّمة ما لا يحصى، و من هنا فارقوا أهل الشرع المتمسكين بالكتاب و السنّة، و المتشبّثين بأذيال سادات الأمّة، فحصول هذا المقصد عندهم منحصر بالعمل، بتمام ما قرّروه لهم، و الاجتناب عمّا نهوا عنه، دون ما أبدعوه فى هذا المقام من الرياضات، و متابعة الشيخ و المرشد على النحو الذى عندهم، و هذا هو مراد الشهيد قدس سره فى الدروس، فى بحث المكاسب، حيث قال: و تحرم الكهانة- إلى أن قال- و تصفية النفس، أى بالطرق الغير الشرعيّة §الدروس ۳: ۱۶۳- ۱۶۴.

§

الثانى: ما يدعون من نتيجة تهذيب النفس، و ثمرة الرياضات من المعرفة

↕

ص: ۲۰۴

و فوقها، من الوصول و الاتّحاد و الفناء، و مقامات لم يدّعيها نبيّ من الأنبياء و وصيّ من الأوصياء، فكيف بأتباعهم من أهل العلم و التقى! مع ما فيها ممّا لا يليق نسبته الى مقدّس حضرته جلّ و علا، و يجب تنزيهه عنه سبحانه و تعالى عمّا يقوله الظالمون.

و أمّا المقصد الثانى فحاشا أهل الشرع و الدين، فضلا عن العلماء الراسخين، أن يميلوا إليه أو يأملونه، أو يتفوّهون به، و أغلب ما ورد فى ذمّ الجماعة ناظر الى هذه الدعوى و مدّعيها.

و أمّا الأوّل فقد عرفت مشاركتهم فيه، و إن فارقوا القوم فى بعض الطرق، و حيث إنّهم بلغوا الغاية فيما القوة فى هذا المقام، و الحكمة ضالّة المؤمن حيث وجدها أخذها، ترى مشايخنا العظام، و الفقهاء الكرام كثيرا ما يراجعون إليه، و ينقلون عنه، و يشهدون بحقّيته، و يأمرون بالأخذ به، فصار ذلك سببا للطعن عليهم، و نسبتهم إلى الصوفيّة، أو ميلهم الى المتصوّفة، ظنّا منهم الملازمة بين المقصدين، و إنّ من يحضّ على تهذيب النفس، و تطهير القلب، و يستشهد فى بعض المقامات، أو تفسير بعض الآيات بكلمات بعضهم، ممّا يؤيّده أخبار كثيرة، فهو منهم و معهم فى جميع دعاويهم.

و هذا من قصور الباع، و جمود النظر، و قلّة التدبّر فى مزايا الكتاب و السنّة.

و آل أمرهم الى أن نسبوا مثل الشيخ الجليل، ترجمان المفسّرين أبى الفتوح الرازى، و صاحب الكرامات على بن طاوس، و شيخ الفقهاء الشهيد الثانى- قدّس اللّه أرواحهم- إلى الميل الى التصوّف كما رأيناه، و هذه رزيّة جليلة، و مصيبة عظيمة لا بدّ من الاسترجاع عندها.

نعم يمكن أن يقال لهم تأدّبا لا إيرادا، إنّ فيما ورد عن أهل بيت العصمة سلام اللّه عليهم غنى و مندوحة عن الرجوع الى زبرهم و ملفّقاتهم و مواعظهم، فإنّك إن غمرت فى تيّار بحار الأخبار، لا تجد حقّا صدر منهم إلّا

↕

ص: ٢٠٥

و فيها ما يشير إليه، بل رأينا كثيرا من الكلمات التى تنسب إليهم، هى ممّا سرقوها من معادن الحكمة، و نسبوها إلى أنفسهم، أو مشايخهم.

قال تلميذ المفيد قدس سره، أبو يعلى الجعفرى، فى أول كتاب النزهة §تقدم فى صحيفة (١٩٢) كلام حول مؤلف الكتاب فراجع.

§: إنّ عبد الملك بن مروان كتب الى الحجّاج: إذا سمعت كلمة حكمة فاعزها الى أمير المؤمنين- يعنى نفسه- فإنّه أحقّ بها، و أولى من قائلها §لم نعثر على هذا الكلام فى النسخة المطبوعة من النزهة.

§، انتهى.

و لولا خوف الإطالة لذكرت شطرا من هذا الباب، بل قد ورد النهى عن الاستعانة بهم. فروى سبط الطبرسى فى مشكاة الأنوار، عن الباقر عليه السلام أنّه قال لجابر: «يا جابر و لا تستعن بعدوّ لنا [فى] حاجة، و لا تستطعمه، و لا تسأله شربة، أما إنّه ليخلّد فى النار، فيمرّ به المؤمن، فيقول: يا مؤمن ألست فعلت بك كذا و كذا؟ فيستحيى منه، فيستنقذه من النار» §مشكاة الأنوار: ٩٩.

§.

الحجّة: هذا حال طعام الأجساد، فكيف بقوت الأرواح؟.

إذا عرفت ذلك فلنرجع الى ما فى كلمات هؤلاء المشايخ العظام فنقول:

أمّا أوّلا: فما فى البحار، و الرياض، من أنّه لا يشبه سائر كلمات الأئمّة عليهم السلام، و أنّه على أسلوب الصوفيّة، و مشتمل على مصطلحاتهم §بحار الأنوار ١: ٣٢، و رياض العلماء ۶: ۴۵.

§

ففيه: إنّ كلماتهم عليهم السلام و عباراتهم عليهم السلام فى كشف المطالب المتعلّقة بالمعارف و الأخلاق، مختلفة بحسب الألفاظ و التأدية، و إن لم تختلف بحسب المعنى و الحقيقة، و هذا ظاهر لمن أجال الطرف فى أكناف كلمات أمير المؤمنين عليه السلام، و سائر الأئمّة عليهم السلام فى هذه المقامات، و ليس لمن

↕

ص: ۲۰۶

تقدّم الصادق عليه السلام من الصوفيّة، كطاوس اليمانى، و مالك بن دينار، و ثابت البنانى، و أيّوب السجستانى، و حبيب الفارسى، و صالح المرى، و أمثالهم، كتاب يعرف منه أنّ المصباح على أسلوبه، و من الجائز أن يكون الأمر بالعكس، فيكون الذين عاصروه عليه السلام منهم، أو تأخّروا عنه، سلكوا سبيله عليه السلام فى هذا المقصد، و أخذوا ضغثا من كلماته الحقّة، و مزجوها بضغث من أباطيلهم، كما هو طريقة كلّ مبدع مضلّ، و يؤيّده اتّصال جماعة منهم إليه، و الى الأئمّة من ولده، كشقيق البلخى، و معروف الكرخى، و أبى يزيد البسطامى طيفور السقّاء، كما يظهر من تراجمهم فى كتب الفريقين، فيكون ما ألّف بعده على أسلوبه و وتيرته.

ثم نقول: ليس فى هذا الكتاب من عناوين أبوابه شىء لا يوجد فى كثير من الأخبار مثله، سوى عناوين ثلاثة أبواب من أوّل الكتاب، و لكن ما شرحه و فصّله فيها كلّها ممّا عليه الكتاب و السنّة، مع أنّه يوجد فى جملة من ادعيتهم، و مناجاتهم، و خطبهم عليهم السلام من العبارات الخاصة، و الكلمات المختصّة، ما لا يوجد فى سائر كلماتهم، فارجع البصر إلى المناجاة الإنجيليّة الكبرى و الوسطى، و آخر دعاء كميل، و المناجاة الخمسة عشر، التى عدّها صاحب الوسائل فى الصحيفة الثانية من أدعية السجاد عليه السلام، و نسبها إليه من غير تردد، مع أنّه لا يوجد لها سند، و لم يحتو عليها كتاب معتمد، و ليس فى تمام المصباح ما يوجد فيها من الألفاظ الدائرة فى ألسنة القوم.

ثمّ نقول: إنّك بعد التأمّل فى ملفّقات القوم فى هذا الباب، تجد المصباح خاليا عن مصطلحاتهم الخاصّة، التى عليها تدور رحى تمويهاتهم، كلفظ العشق، و الخمر، و السكر، و الصحو، و المحو، و الفناء، و الوصل، و القطب، و الشيخ، و الطرب، و السماع، و الجذبة، و الإنيّة، و الوجد، و المشاهدة، و غير ذلك ممّا ليس فيه شىء منه.

ثمّ نقول: و فى كتبهم أيضا أخبار معروفة متداولة، لا توجد فيه.

↕

ص: ۲۰۷

و أمّا ثانيا: فما فى الأوّل من أنّه يروى فيه عن مشايخهم- أى الصوفيّة- ففيه، بعد تسليم كون ما فيه من الرواية و الحكاية، من تتمّة كلام الصادق عليه السلام- كما يظهر من الشهيد رحمه اللّه فى مسكّن الفؤاد- لا لمن كان يملى عليه فيجمعه، و يردفه بها، أنّ تمام ما فيه من حكاية أقوالهم، و الاستشهاد بكلامهم، لا يزيد على ستّة عشر موضعا §مصباح الشريعة: على التوالى ۱۰۶، ۱۷۵، ۴۴۵، ۵۰۷، ۴۳۱، ۴۸۰، ۱۸۱، ۴۳۲، ۴۶۲، ۲۴۴، ۴۶۴، ۱۸۰، ۴۹۷، ۳۷۳، ۳۵۴.

§، خمسة منها عن الربيع بن خثيم، و حكايتان عن أويس القرنى، و هرم بن حيّان، و هؤلاء الثلاثة من الزهّاد الثمانية الذين كانوا مع أمير المؤمنين عليه السلام.

روى الكشىّ، عن علىّ بن محمد بن قتيبة، قال: سئل أبو محمد الفضل ابن شاذان عن الزهّاد الثمانية، فقال: الربيع بن خثيم، و هرم بن حيّان، و أويس القرنى، و عامر بن عبد قيس، و كانوا مع علىّ عليه السلام و من أصحابه، و كانوا زهّادا أتقياء- إلى أن

قال- و أويس القرنى مفضّل عليهم كلهم §اختيار معرفة الرجال: ۳۱۳/ ۱۵۴.

§.

و ثلاثة عن أبى ذر رضى اللّه عنه، و حكاية عن عبد اللّه بن مسعود، و اخرى عن أبىّ بن كعب، و حالهم غير خفىّ، و حكاية عن وهب بن منبه، و اخرى عن زيد ابن ثابت، و اخرى عن سفيان بن عيينة فى ذمّ القرّاء، و الفتيا لمن ليس من أهلها.

فإن كان المراد من قول المجلسى رحمه اللّه أنّه اشتمل على الرواية من مشايخهم، و من يعتمدون عليه فى رواياتهم، ما حكاه عن زيد بن ثابت، و سفيان فى المقامين.

فلعمرى إنّه طعن فى غير محلّ، فإنّ الاستشهاد بكلامهما فى المقامين، كالاستشهاد بمدائح الأعداء فى إثبات فضائل الخلفاء عليهم السلام، فإنّهما من رؤساء القرّاء، و أرباب الفتيا.

↕

ص: ۲۰۸

و أمّا الذين سبق ذكرهم غير وهب، فقد سبقت لهم من اللّه، و رسوله، و وصيّه صلوات اللّه عليهما و آلهما الحسنى، و إن كان فى ضعف معرفة الربيع كلام، لا يضرّ فى المقام، و فى غير واحد من أخبارهم عليهم السلام الاستشهاد بكلمات سلمان و حكمه و نصائح أبى ذرّ و موعظته، فلاحظ.

و أمّا ثالثا: فما فى الرياض من أنّه قد اشتمل على الرواية عن جماعة هم متأخّرون عن هشام §رياض العلماء ۶: ۴۵.

§، قد ظهر بما ذكرنا ضعفه و بطلانه، فإنّ الذين عددناهم غير سفيان متقدّمون على هشام بطبقات، و أمّا هو ففى طبقته، و هذا منه رحمه اللّه مع طول باعه عجيب.

و أمّا رابعا: فما فى الهداية من أنّ سنده لم يثبت، ففيه إنّ المراد من السند إن كان هو المعنى المصطلح، و المراد من الثبوت هو أحد الأقسام الثلاثة منه، من الصحيح أو الحسن أو الموثّق، ففيه مع أنّه غير معترف به، و خارج من طريقته إنّه لم يدعه أحد، و لا حاجة إليه خصوصا على مسلكه.

و إن كان المراد مطلق الاطمئنان بثبوته، و الوثوق بصدوره ففيه إنّه يكفى شهادة هؤلاء المشايخ العظام، الذين أشرنا إليهم فى الوثوق به، و قد اكتفى هو بأقلّ من ذلك فى إثبات اعتبار تمام ما اعتمد عليه من الكتب، و نقل عنه.

هذا كتاب تحف العقول، للحسن بن علىّ بن شعبة، قد اكتفى بمدحه و مدح الكتاب، و نسبته إليه فى الأمل §أمل الأمل ۲: ۷۴.

§ بما فى مجالس المؤمنين §مجالس المؤمنين ۱: ۳۸۳.

§، و ليس له و لا لكتابة ذكر فى مؤلّفات أصحابنا قبله، إلّا ما نقلناه عن الشيخ إبراهيم القطيفى فى رسالته، فى الفرقة الناجية، و قد أكثر من النقل عن التحف فى الوسائل.

و مثله فى عدم الذكر و الجهالة الحسن بن أبى الحسن الديلمى و كتبه، سيّما

↕

ص: ۲۰۹

إرشاد القلوب، الذى قد أكثر من النقل عنه، و عدّه من الكتب المعتمدة، التى نقل منها، و شهد بصحّتها مؤلّفوها، و ليس له أيضا ذكر فيما وصل إليه و إلينا من مؤلّفات أصحابنا، سوى ما نقله عنه الشيخ ابن فهد فى عدّة الداعى، فى بعض المواضع، بعنوان الحسن بن أبى الحسن الديلمى §عدة الداعى: ۲۳۷ و ۲۴۱ و ۲۶۹ و.

§، فمن أين عرفه، و عرف وثاقته، و عرف نسبة الكتاب إليه و شهادته بصحّته؟ فهل هذا إلّا تهافت فى المذاق، و تناقض فى

المسلك! و إن كانت المسامحة فيهما لعدم اشتمالهما على فروع الأحكام، و اقتصارهما غالبا على ما يتعلّق بالأخلاق و الفضائل و المواعظ، فهلّا كانت شهادة هؤلاء الأجلّة على صحّة المصباح، كافية فى عدّه ثالثا لهما! فإنّه أيضا مثلهما. و كذا الكلام فى صحّة نسبة كتاب الاختصاص الى المفيد رحمه اللّه، و قد تسامح فيه بما لا يخفى على الناقد البصير.

و أمّا خامسا: فما فى الهداية أيضا، إنّ فيه أشياء منكرة، مخالفة للمتواترات قلت: ليته رحمه اللّه أشار الى بعضها، فإنّا لم نجد فيه ما يخالف المشهور، فضلا عن المتواتر، نعم فيه باب فى معرفة الصحابة §جاء فى هامش النسخة الحجرية من المستدرك ص ٣٣٢ ما نصه: «الباب فى معرفة الصحابة، قال الصادق (عليه السلام): لا تدع اليقين بالشك، و المكشوف بالخفى، و لا تحكم على ما لم تره بما تروى عنه، قد عظم اللّه عز و جلّ أمر الغيبة، و سوء الظن بإخوانك من المؤمنين، فكيف بالجرأة على إطلاق قول، و اعتقاد، و زور، و بهتان، فى أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله قال اللّه عز و جلّ: إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَ تَقُولُونَ بِأَفْواهِكُمْ ما لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَ تَحْسَبُونَهُ هَيِّناً وَ هُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ و ما دمت تجد الى تحسين القول و الفعل فى غيبتك و حضرتك سبيلا، فلا تتخذ غيره، قال اللّه تعالى: وَ قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً و اعلم إنّ اللّه تبارك و تعالى اختار لنبيه صلّى اللّه عليه و آله من أصحابه طائفة أكرمهم بأجل الكرامة، و حلاهم بحلية التأييد و النصر و الاستقامة، لصحبته على المحبوب و المكروه، و أنطق لسان نبيه محمد صلّى اللّه عليه و آله بفضائلهم و مناقبهم و كراماتهم، و اعتقد محبتهم، و ذكر فضلهم. و أحذر مجالسة أهل البدع، فإنها تنبت فى القلب كفرا و ضلالا مبينا، و إن اشتبه عليك فضيلة بعضهم فكلهم إلى عالم الغيب، و قل: اللهم إنى محب لمن أحببته أنت و رسولك، و مبغض لمن أبغضت أنت و رسولك، لم يكلفك فوق ذلك» انتهى. و فى قوله:

§، و ذكر فيه ما

↕

ص: ٢١٠

يوهم أنّ الأصل فيهم الحسن، و الفضل، و العدالة، على طريقة أهل السنّة.

فأوّل ما يقال: إنّ هذا الباب من دسيس بعضهم فى هذا الكتاب، و يشهد له أنّه بنى على مائة باب على ما يظهر من النسخ، و ما لها من الفهرست، و الباب السبعون الذى يوجد فيها أنّه فى معرفة الصحابة، هو فى الفهرست فى حرمة المؤمنين، و عليه يتم الأبواب، و ليس فى الفهرست عنوان لمعرفة الصحابة، و فى النسخة جعل الباب السبعين فى معرفة الصحابة، و الحادى بعده فى حرمة المؤمنين، و الثانى و السبعين فى برّ الوالدين، ثمّ كرّر و قال: الباب الثانى و السبعون فى الموعظة، فإن جعلناه من غلط النسّاخ يزيد باب على المائة، و هو خلاف ما فى الفهرست و النسخ، و إلّا فهو أيضا من تدليس المدسّس و يكشف عن أنّ الباب المذكور خارج عن الأصل، لاحق به، فلاحظ.

و لو سلّمنا كونه من أبوابه، فمن المحتمل أنّه عليه السلام لمّا كان فى مقام تهذيب الأخلاق، و نشر الآداب و السنن، و شرح حقيقتها و حكمتها، و قد شاع فى عصره عليه السلام من صوفيّتهم، الذين أضلّوا الناس بمموهات كلماتهم، ألحقه فى هذا المقام، و إن أرادوا بها جلب العوام، و كانوا يفتخرون بهم، و يعجبون من كلماتهم، و ينقلونها فى محافلهم و ناديهم، و يذكرونها فى زبرهم و مؤلّفاتهم، بل كان خلفاء عصرهم يشيّدون أركانهم إطفاء لهذا النور، الذى كان من اللّه جلّ جلاله فى أهل بيت نبيّهم، و صرف القلوب التى كانت تهوى و تحنّ إليهم، بما شاهدوا من المقامات العالية من صفات قلوبهم عنهم عليهم السلام، أراد صلوات اللّه عليه أن يريهم أنّهم حيث ما كانوا، و أينما بلغوا بفهمهم القاصر، و فكرهم الفاتر، فهم دون رتبته و مقامه، و محتاجون الى

↕

التوسّل بكلامه، و التمسّك بمرامه، فذكر فى مقام حال الصحابة ما يصير سببا لاستئناسهم و ألفتهم، و رغبتهم فى النظر إليه و التدبّر فيه، الموجب لولوج علوّ شأنه عليه السلام و عظم مقامه فى صدورهم و قلوبهم، و يهوّن عليهم مقام البصرى، و اليمانى، و يصغر فى أعينهم البلخى، و البنانى.

ثمّ نقول بعد ذلك: إنّ ما فيه فى مدح الصحابة دون ما فى الصحيفة الكاملة، من الصلاة على أتباع الرسل، قال عليه السلام: «اللهم و أصحاب محمد صلّى اللّه عليه و آله، خاصّة الذين أحسنوا الصحابة، و الذين أبلوا البلاء الحسن فى نصرة، و كانفوه §كانفوه: عاونوه، و المكانفة: المعاونة. (لسان العرب ۹: ۳۰۸.

§، و أسرعوا إلى وفادته، و سابقوا الى دعوته، و استجابوا له حيث أسمعهم حجّة رسالاته، و فارقوا (الأزواج و الأولاد فى إظهار كلمته، و قاتلوا) §لم ترد فى المخطوطة.

§ الآباء و الأبناء فى تثبيت نبوّته، و انتصروا به، و من كانوا منطوين على محبّته، يرجون تجارة لن تبور فى مودّته، و الذين هجرتهم العشائر و تعلّقوا بعروته، و انتفت منهم القرابات، إذ سكنوا فى ظلّ قرابته، فلا تنس لهم اللّهم ما تركوا لك و فيك، و أرضهم من رضوانك، و بما حاشوا §حاشوا الخلق عليك: أى جمعوا الخلق على طاعتك. (لسان العرب ۶: ۲۰۹)

§ الخلق عليك، و كانوا مع رسولك دعاة لك إليك، و اشكرهم على هجرهم فيك ديار قومهم، و خروجهم من سعة المعاش الى ضيقه، و من كثّرت فى إعزاز دينك من مظلومهم §الصحيفة السجادية الكاملة: الدعاء الرابع.

§.

بل مدحهم أمير المؤمنين عليه السلام بما فوق ذلك، ففى حديث أبى أراكة، الذى رواه جماعة من المشايخ بطرق متعدّدة، و متون مختلفة، بالزيادة و النقيصة، و هو على لفظ السيّد فى النهج: «لقد رأيت أصحاب محمد صلّى اللّه

↕

عليه و آله، فما أرى أحدا يشبههم، لقد كانوا يصبحون شعثا غبرا، قد باتوا سجّدا و قياما، يراوحون بين جباههم و خدودهم، و يقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم، كأنّ بين أعينهم ركب المعزى من طول سجودهم، إذا ذكر اللّه هملت أعينهم حتّى تبلّ جيوبهم، مادوا كما تميد الشجر يوم الريح العاصف، خوفا من العقاب، و رجاء للثواب» §نهج البلاغة ۱: ۱۹۰/ ۹۳.

§.

و التحقيق: أن يقال فى أمثال هذه الأخبار: إنّ أصحابه صلّى اللّه عليه و كانوا على هذه الصفات، فمن كان ممّن لقيه صلّى اللّه عليه و آله حاويا لها كان من أصحابه، و من فقدها كان فى زمرة المنافقين، خارجا عن اسم الصحابة، كما يشهد لذلك قوله تعالى: وَ الَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ §الفتح ۴۸: ۲۹.

§ الآية، على ما حقّق فى محلّه.

و ما فى المصباح أيضا إيماء إلى ذلك حيث قال: و اعلم أنّ اللّه تعالى اختار لنبيّه من أصحابه طائفة أكرمهم بأجلّ الكرامة، إلى آخر ما ذكره، فلاحظ §مصباح الشريعة: ۳۸۸.

§.

أو يقال: إنّ هذه المدائح للذين كانوا فى عصره، لا لمن بقى بعده و أحدث، و لعلّ الأصل فيهم الصحّة و السلامة، إلّا من عرف بالنفاق و الخيانة.

ففی الخصال: بالسند الصحیح، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال:

«کان أصحاب النبیّ صلّی اللّه علیه و آله اثنا عشر ألف رجل، ثمانیة آلاف رجل من المدینة، و ألفان من مکة، و ألفان من الطلقاء لم یر فیهم قدری، و لا مرجئ، و لا حروری، و لا معتزلی، و لا صاحب رأی، کانوا یبکون اللّیل و النهار، و یقولون: اقبض أرواحنا قبل أن نأکل خبز الخمیر §الخصال: ۶۴۰.

§. و لعلّ فیه

↕

ص: ۲۱۳

إشارة، أو دلالة علی الاحتمال الأوّل.

و فی دعائم الإسلام: عن علیّ بن الحسین، و محمد بن علیّ علیهم السلام أنّهما ذکرا وصیّة علیّ علیه السلام عند وفاته و فیها: «و أوصیکم بأصحاب محمد الذین لم یحدثوا حدثا، و لم یؤوا محدثا، و لم یمنعوا حقّا، فإنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قد أوصانا بهم، و لعن المحدث منهم، و من غیرهم» §دعائم الإسلام ۲: ۳۵۰.

§.

هذا و فی رجال النجاشی: محمد بن میمون، أبو نصر الزعفرانی، عامیّ، غیر أنّه روی عن أبی عبد اللّه علیه السلام نسخة، روی ذلک عبد اللّه بن أحمد ابن یعقوب بن البواب المقرئ، قال: حدّثنا محمد بن الحسین بن الحفص الخثعمی، قال: حدّثنا محمد بن عبید المحاربی، قال: حدّثنا محمد بن میمون، عن جعفر بن محمد علیهما السلام §رجال النجاشی: ۳۵۵/ ۹۵۰.

§.

و فیه: الفضیل بن عیاض، بصری، ثقة، عامیّ، روی عن أبی عبد اللّه علیه السلام نسخة، أخبرنا علی بن أحمد، عن محمد بن الحسین، عن سعد، عن القاسم بن محمد الأصبهانی، قال: حدّثنا سلیمان بن داود، عن فضیل، بکتابه §رجال النجاشی: ۳۱۰/ ۸۴۷.

§.

و فیه: عبد اللّه بن أبی أویس بن مالک بن أبی عامر الأصبحی، حلیف بنی تیم بن مرّة، أبو أویس له نسخة عن جعفر بن محمد علیهما السلام، أخبرنا القاضی أبو الحسین محمد بن عثمان، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن عبید اللّه، قال: حدّثنا أبو حاتم محمد بن إدریس الحنظلی الکسائی الرازی، قال: حدّثنا إسماعیل بن أبی أویس، قال: حدّثنی أبی أبو أویس، عن جعفر بن محمد علیهما السلام، بکتابه §رجال النجاشی: ۲۲۴/ ۵۸۶.

§.

↕

ص: ۲۱۴

و فیه: سفیان بن عیینة بن أبی عمران الهلالی، کان جدّه أبو عمران عاملا من عمّال خالد القسری، له نسخة عن جعفر بن محمد علیهما السلام، أخبرنا أحمد بن علیّ، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا الحمیری.

و أخبرنا أحمد بن علیّ بن العباس، عن أحمد بن محمد بن یحیی، قال:

حدّثنا الحمیری، قال: حدّثنا محمد بن أبی عبد الرحمن، عنه §رجال النجاشی: ۱۹۰/ ۵۰۶.

§.

و فيه: إبراهيم بن رجاء الشيبانى أبو إسحاق، المعروف بابن أبى هراسة- و هراسة امّه- عامّى روى عن الحسين بن علىّ بن الحسين عليهما السلام، و عبد اللّه بن محمد بن عمر بن علىّ عليه السلام، و جعفر بن محمد عليهما السلام، و له عن جعفر عليه السلام نسخة، أخبرنا علىّ بن أحمد، عن محمد ابن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن هارون بن مسلم، عن إبراهيم §رجال النجاشى: ۲۳/ ۳۴.

§

و فى فهرست الشيخ: جعفر بن بشير البجلى ثقة جليل القدر- إلى أن قال- و له كتاب ينسب الى جعفر بن محمد عليهما السلام، رواية علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام §الفهرست: ۴۳/ ۱۳۱.

§

فهذه ستّة نسخ منسوبة إلى الصادق عليه السلام، غير الرسالة الأهوازيّة، و الرسالة إلى أصحابه، المرويّة فى أول روضة الكافى §الكافى ۸: ۲.

§، فمن الجائز أن تكون إحداها المصباح، خصوصا ما نسب الى الفضيل بن عيّاض، و هو من مشاهير الصوفيّة، و زهّادهم حقيقة، كما يظهر من توثيق النجاشى، و مدحه الشيخ بالزهد §رجال النجاشى: ۳۱۰/ ۸۴۷، رجال الشيخ: ۲۷۱/ ۱۸.

§

↕

ص: ۲۱۵

و فى أمالى الصدوق قدس سره: بإسناده عن الفضيل بن عيّاض، قال سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن أشياء من المكاسب، فنهانى عنها، و قال: «يا فضيل و اللّه لضرر هؤلاء على هذه الأمّة أشدّ من ضرر الترك و الديلم»، و سألته عن الورع من الناس، قال: «الذى يتورّع عن محارم اللّه، و يتجنّب هؤلاء، و إذا لم يتّق الشبهات وقع فى الحرام و هو لا يعرفه، و إذا رأى منكرا فلم ينكره و هو يقدر عليه، فقد أحبّ أن يعصى اللّه [و من أحب أن يعصى اللّه] فقد بارز اللّه بالعداوة، و من أحبّ بقاء الظالمين فقد أحبّ أن يعصى اللّه، إنّ اللّه تبارك و تعالى حمد نفسه على هلاك الظالمين، فقال: فَقُطِعَ دابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ §الأنعام ۶ آية ۴۵.

§» §لم نقف على هذا الحديث فى النسخ المطبوعة من الأمالى. و رواه الشيخ الكلينى فى الكافى ۵:

§

و قال الأستاذ الأكبر فى التعليقة: و فى هذه الرواية ربّما يكون إشعار بأنّ فضيلا ليس عاميّا، فتأمل. ثم ذكر خبرا من العيون فيه إشعار بعاميّته §تعليقة الوحيد على منهج المقال: ۲۶۱، و انظر عيون أخبار الرضا ۱: ۸۱ قطعة من حديث ۹.

§

و قد أخرج الكلينى قدس سره عنه خبرا، فى باب الحسد §الكافى ۲: ۲۳۲ حديث ۷.

§، و آخر فى آخر باب الإيمان و الكفر §الكافى ۲: ۳۳۴ حديث ۲.

§، و آخر فى باب الكفالة و الحوالة §لم نعثر على حديث للفضيل فى الباب المذكور. و إنّما فى الباب الذى يليه و هو باب «عمل السلطان و جوائزهم» الكافى ۵: ۱۰۸ حديث ۱۱.

§

و بالجملة فلا أستبعد أن يكون المصباح هو النسخة التى رواها الفضيل، و هو على مذاقه و مسلكه، و الذى اعتقده أنّه جمعه من

ملتقطات كلماته عليه السلام، فى مجالس وعظه و نصيحته، و لو فرض فيه شىء يخالف مضمونه بعض

↕

ص: ۲۱۶

ما فى غيره، و تعذّر تأويله فهو منه على حسب مذهبه، لا من فريته و كذبه، فإنّه ينافى وثاقته.

و قد أطنبنا الكلام فى شرح حال المصباح مع قلّة ما فيه من الأحكام، حرصا على نشر المآثر الجعفريّة، و الآداب الصادقيّة، و حفظا لابن طاوس، و الشهيد، و الكفعمى- رحمهم اللّه تعالى- عن نسبة الوهم و الاشتباه إليهم، و اللّه العاصم.

↕

ص: ۲۱۷

۴۱- صحيفة الرضا عليه السلام:

و يعبّر عنه أيضا بمسند الرضا عليه السلام، كما فى مجمع البيان §مجمع البيان: لم نعثر عليه فيه.

§، و بالرضويات كما فى كشف الغمة §كشف الغمة ۱: ۸۹.

§، و هو من الكتب المعروفة المعتمدة، الذى لا يدانيه فى الاعتبار و الاعتماد كتاب صنّف قبله، أو بعده، و هو داخل فى فهرست كتاب الوسائل، إلّا أنّ له نسخا متعدّدة، و أسانيد مختلفة، و يزيد متن بعضها على بعض، و اقتصر صاحب الوسائل على نسخة الشيخ الطبرسى قدس سره و روايته، و كأنّه لم يلتفت إلى اختلافها، أو لم يعثر على باقيها، و قد عثرنا على بعضها، و أخرجنا منها ما ليس فى نسخة الطبرسى، فرأيت إن أشير إلى الاختلاف، و أذكر الطرق، فربما وقف الناظر على خبر نقلته، أو نقل منها، و لا يوجد فى النسخة المعروفة، فلا يبادر إلى التخطئة.

و قد جمعها الفاضل الآميرزا عبد اللّه فى رياض العلماء، و نحن نسوقها بألفاظه قال:

فمن ذلك ما رأيته فى بلدة أردبيل، فى نسخة من هذه الصحيفة، و كان صدر سندها هكذا:

قال الشيخ الإمام الأجلّ العالم نور الملّة والدين، ظهير الإسلام و المسلمين، أبو أحمد أناليك العادل المروزى: قرأ علينا الشيخ القاضى الإمام الأجلّ الأعزّ الأمجد الأزهد، مفتى الشرق و الغرب، بقيّة السلف، أستاذ الخلف، صفىّ الملّة والدين، ضياء الإسلام و المسلمين، وارث الأنبياء و المرسلين أبو بكر محمود بن علىّ بن محمد السرخسى، فى المسجد الصلاحى بشاذياخ

↕

ص: ۲۱۸

نيسابور- عمّرها اللّه- غداة يوم الخميس، الرابع من ربيع الأوّل من شهور سنة عشر و ستمائة، قال: أخبرنا الشيخ الإمام الأجلّ السيد الزاهد، ضياء الدين حجة اللّه على خلقه، أبو محمد الفضل بن محمد بن إبراهيم الحسينى- تغمّده اللّه بغفرانه، و أسكنه أعلى جنانه- فى شهور سنة سبع و أربعين و خمسمائة، قراءة عليه، قال: أخبرنا أبو المحاسن أحمد بن عبد الرحمن اللبيدى، قال: أخبرنا أبو لبيد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن لبيد، قال: حدّثنا الأستاذ الإمام أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب- رضى اللّه عنه- سنة خمس و أربعمائة، بنيسابور فى داره، قال: حدّثنا أبو بكر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حافد العباس بن حمزة- سنة سبع و ثلاثين و ثلاثمائة، قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه. بن أحمد بن عامر الطائى بالبصرة، قال: حدّثنى أبى فى سنة ستين و مائتين، قال: حدّثنا علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام، إمام المتّقين، و قدوة أسباط سيّد المرسلين، ممّا أورده فى مؤلّفه المعنون بصحيفة أهل البيت عليهم السلام، سنة أربع و تسعين و مائة، قال: حدّثنى أبى موسى بن جعفر عليهما السلام، قال. إلى آخره.

و بسند آخر: و بعد فيقول الفقير إلى اللّه تعالى الكريم الغنىّ، طاهر بن محمد الراونبزى- غفر له و لوالديه و أحسن فى الدارين إليهما و اليه-: أخبرنى بالصحيفة المباركة الميمونة، الموسومة بصحيفة الرضا عليه السلام- إجازة بإجازته العامّة- شيخى و مخدومى، قدوة أرباب الهدى، أسوة أصحاب التقى، بقيّة كرام الأولياء، قطب دوائر المحقّقين، الشيخ سعد الحقّ و الملّة و الدين، يوسف بن الشيخ الكبير، و البدر المنير، خلف الأقطاب، الشيخ فخر الحقّ و الملّة و الدين، عبد الواحد الحموى- قدّس سرّهما، و أكثر برّهما- قال: أخبرنى إجازة شيخى و مخدومى، و عمّى و أستاذى، و من عليه فى أمور الدنيا اعتمادى، الشيخ غياث الحقّ والدين، هبة اللّه الحموى- تغمّده اللّه بغفرانه، بالإجازة العامّة- عن سيّده و جدّه، شيخ الإسلام و المسلمين، سلطان المحدّثين، الشيخ

↕

ص: ۲۱۹

صدر الحقّ و الملّة والدين، إبراهيم الحموى- قدّس سرّه- قال: أخبرنى الشيخ السند، شرف الدين أبو الفضل أحمد بن هبة اللّه الدمشقى قراءة بها و أنا أسمع، يوم الأربعاء، الحادى عشر من ربيع الأوّل، سنة خمس و تسعين و ستمائة، بالخانقاه الشّمياطى، قيل له: أخبرك الشيخ أبو روح عبد العزيز بن محمد الهروى، بروايته عن الشيخ أبى القاسم زاهر بن طاهر الشحامى إجازة، قال:

أخبرنا أبو على الحسن بن أحمد السكاكى، قال: أخبرنى الإمام أبو القاسم حبيب، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد اللّه بن محمد النيسابورى الحفيد، قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائى بالبصرة، قال: حدّثنى أبى سنة ستين و مائتين، قال: حدّثنى الإمام على بن موسى عليهما السلام سنة أربع و تسعين و مائة قال: حدّثنى أبى. إلى آخره.

و بسند آخر: حدّث القاضى مرشد الأزكياء، أبو منصور عبد الرحيم بن أبى سعيد المظفّر بن عبد الرحيم الحمدونى، قال: حدّثنى القاضى الإمام فخر الإسلام أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني قراءة عليه، قال: أخبرنا الشيخ العالم أبو الفضل محمد بن عبد الرحمن بن محمد العريضى النيسابورى- بالرىّ قدم حاجّا- قال: أخبرنا الأستاذ الإمام أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب المفسّر §فى نسخة: المفتى.

§، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حفدة العباس ابن حمزة، سنة تسع و ثلاثين و ثلاثمائة- قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد ابن عامر الطائى بالبصرة، قال: حدّثنى أبى سنة ستّين و مائتين، قال: حدّثنى على ابن موسى الرضا عليهما السلام سنة أربع و تسعين و مائة.

و بسند آخر: أخبرنى الشيخ الفقيه أبو على الحسن بن على بن أبى طالب الفزارى §نسخة بدل: الفزرى.

§- المعروف بخابوسة، سنة سبع و عشرين و خمسمائة- قال: أخبرنى

↕

ص: ۲۲۰

القاضى الزكىّ الكبير، أبو الفضل عبد الجبّار بن الحسين بن محمد الزبربرى، قال: أخبرنا الشيخ الجليل علىّ بن أحمد بن علىّ بن أميرك الطريقى، قال:

أخبرنا الشريف أبو علىّ الحسن بن محمد بن يحيى بن محمد بن أحمد بن عبد اللّه ابن موسى §جاء فى حاشية المخطوطة و الحجرية: كذا و الظاهر انه هنا سقط بعض الأسامى.

§ بن الحسن بن علىّ بن أبى طالب عليه السلام- نزله فى المسجد الحرام، فى قبّة الشراب، يوم الاثنين السابع و العشرين من ذى الحجّة، سنة أربع و تسعين و ثلاثمائة- قال: أخبرنا أحمد بن عبد اللّه بن حمدونة، أبو نصر البغدادى- بمرو الرود- قال: أخبرنا

أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائى- بالبصرة- قال: حدّثنى أبى- سنة ستّين و مائتين- قال: حدّثنى أبو الحسن علىّ ابن موسى الرضا عليهما السلام، قال: حدّثنى أبى. إلى آخره.

و بسند آخر: قال الشيخ الإمام الأجلّ العالم، عماد الدين، جمال الإسلام، أبو المعالى، محمد بن محمد بن الحسين المرزبانى القمى- مدّ اللّه فى عمره-: أخبرنى بهذه الصحيفة- من أوّلها إلى آخرها، و بالزيادة فى آخرها- الشيخ الإمام نجم الدين، شيخ الإسلام، أبو المعالى، الحسن بن عبد اللّه بن أحمد البزّاز، قال: أخبرنى بها الشيخ الإمام ركن الدين، على بن الحسن بن العباس الصندلى، قال: أخبرنى أبو القاسم يعقوب بن أحمد، قال: حدّثنا أبو بكر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حفدة العباس بن حمزة- قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائى- بالبصرة- قال: حدّثنى أبى- فى سنة ستّين و مائتين- قال: حدّثنى علىّ بن موسى الرضا عليه السلام- سنة أربع و تسعين و مائة- قال: حدّثنى. إلى آخره.

و بسند آخر: أخبرنا الشيخ الفاضل، العالم الكامل، قطب السالكين، مؤيّد الإسلام و المسلمين، عبد العلى بن عبد الحميد §هامش الحجرية نسخة بدل: عبد المجيد.

§ بن محمد السبزوارى،

↕

ص: ۲۲۱

و هو يرويه §نسخة بدل: يروى.

§ عن الشيخ المعظم، و المفخر المكرّم، جلال الدّين محمد بن عبد اللّه القائنى، و هو يروى عن تاج الدين إبراهيم بن قصاع الطبسى الكيلكى، و هو يروى عن شيخه الكامل مولانا تاج الدين على تركه الكرمانى، و هو عن شيخه غياث الدين هبة اللّه بن يوسف، عن جدّه صدر الدين إبراهيم بن محمد بن مؤيد الحموى، عن ابن العساكر، عن أبى §نسخة بدل: ابن.

§ الروح الصوفى الهروى، عن زاهر بن طاهر، قال: أخبرنا أبو على الحسن بن أحمد السكاكى، قال:

أخبرنا أبو القاسم حبيب، قال: أخبرنا محمد بن عبد اللّه بن محمّد النيسابورى، قال: أخبرنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائى- بالبصرة- قال: حدّثنا أبى، قال: حدّثنى علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام- سنة أربع و تسعين و مائة §رياض العلماء ۴: ۳۵۰.

§.

قلت: قد عثرنا §هنا حاشية لآغا بزرك على نسخته هى: رأيت تلك النسخة عند صدر الدين بن الشيخ أحمد الناهضى. كتب شيخنا النورى على ظهرها بخطه: ان هذا الاسناد غير طريق الطبرسى، و تاريخ كتابتها سنة خمس و تسعمائة سنة ۹۰۵.

§ على هذه النسخة- بحمد اللّه تعالى- و فيها ما ليس فى مسند الشيخ الطبرسى قدس سره، و فى أوّلها: هذا إسنادنا فى رواية هذه الصحيفة، المنسوبة إلى حضرة الرضا عليه السلام، أخبرنى الشيخ. إلى آخره.

و يأتى فى الفائدة الثالثة، فى ذكر مشايخ عماد الدين الطبرى سند آخر إليها، ذكره فى كتابه بشارة المصطفى.

↕

ص: ۲۲۲

و لنذكر طريق الطبرسى قدس سره، فإنّ شيخنا الحرّ أهمل ذكرها، و كان عليه أن يذكرها، ففى نسخته: أخبرنا الشيخ الإمام العالم الراشد، أمين الدين، ثقة الإسلام، أمين الرؤساء، أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى- أطال اللّه بقاءه، فى يوم الخميس غرة شهر اللّه الأصمّ رجب، سنة تسع و عشرين و خمسمائة- قال: أخبرنا الشيخ الإمام، السعيد الزاهد، أبو الفتح عبد اللّه بن عبد الكريم بن

هوازن القشيرى- أدام اللّه عزّه، قراءة عليه، داخل القبّة التى فيها قبر الرضا عليه السلام، غرّة شهر اللّه المبارك، سنة إحدى و خمسمائة- قال: حدّثنى الشيخ الجليل العالم، أبو الحسن علىّ بن محمد الحاتمى الزوزنى- قراءة عليه، سنة اثنتين و خمسين و أربعمائة- قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن عبد اللّه بن محمد بن هارون الزوزنى- بها- قال: أخبرنى الشيخ أبو بكر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حفدة العباس بن حمزة النيشابورى سنة سبع و فى نسخة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة- قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد.

إلى آخر ما تقدم.

و لا يخفى أنّ من راجع كتب الصدوق، سيّما عيون أخبار الرضا عليه السلام، و أمالى المفيد، و ترجمة عبد اللّه، و أبيه أحمد الطائى، و غيرها، علم أنّ هذه الصحيفة المباركة من الأصول المشهورة، المتداولة بين الأصحاب.

ثم لنذكر ما ذكره النجاشى تبرّكا، ففيه الكفاية، قال: أحمد بن عامر بن سليمان بن صالح بن وهب بن عامر- و هو الذى قتل مع الحسين بن على عليهما السلام بكربلاء- ابن حسّان بن شريح بن سعد بن حارثة بن لام بن عمرو ابن طريف بن عمرو بن تمامة بن ذهل بن جذعان بن سعد بن قطرة بن طىّ، و يكنّى أحمد بن عامر أبا الجعد. قال عبد اللّه ابنه- فيما أجازنا الحسن بن أحمد ابن إبراهيم، حدّثنا أبى، قال: حدّثنا عبد اللّه قال-: ولد أبى سنة سبع و خمسين و مائة، و لقى الرضا عليه السلام سنة أربع و سبعين و مائة، و مات الرضا عليه السلام بطوس، سنة اثنتين و مائتين، يوم الثلاثاء، لثمان عشر خلون من جمادى

↕

ص: ۲۲۳

الاولى، و شاهدت أبا الحسن، و أبا محمد عليهما السلام، و كان أبى مؤذّنهما، و مات علىّ بن محمد عليهما السلام سنة أربع و أربعين و مائتين، و مات الحسن عليه السلام سنة ستّين و مائتين، يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من المحرّم، و صلّى عليه المعتمد أبو عيسى بن المتوكّل.

دفع إلىّ هذه النسخة- نسخة عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائى- أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الجندى شيخنا رحمه اللّه- قرأتها عليه- حدّثكم أبو الفضل عبد اللّه بن أحمد بن عامر، قال: حدّثنا أبى، قال: حدّثنا الرضا علىّ بن موسى عليهما السلام، و النسخة حسنة §رجال النجاشى ۱۰۰/ ۲۵۰.

§، انتهى.

و ساق النسب فى ترجمة ابنه عبد اللّه، و زاد بعد قوله حسّان: المقتول بصفّين مع أمير المؤمنين عليه السلام §رجال النجاشى ۲۲۹/ ۶۰۶.

§.

↕

ص: ۲۲۴

۴۲- الرسالة الذهبية:

و يعرف بالذهبيّة، و كتاب طبّ الرضا عليه السلام.

قال فى البحار: هو من الكتب المعروفة.

و ذكر الشيخ منتجب الدين فى الفهرست: إنّ السيد فضل اللّه بن علىّ الراوندى كتب عليه شرحا، سمّاه ترجمة العلوى للطبّ

الرضوی §فهرست منتخب الدین: ۱۴۴/ ۳۳۴.

§

و قال ابن شهرآشوب فی المعالم، فی ترجمهٔ محمد بن الحسن بن جمهور العمی: له الملاحم و الفتن، الواحدهٔ، الرسالهٔ المذهّبهٔ عن الرضا صلوات اللّه علیه فی الطبّ §معالم العلماء ۱۰۳/ ۶۸۹، بحار الأنوار ۱: ۳۰.

§

و قال فی المجلّد الرابع عشر من البحار: وجدت بخطّ الشیخ الأجلّ الأفضل، العلّامهٔ الکامل فی فنون العلوم و الأدب، مروّج الملّهٔ و المذهب، نور الدین علیّ بن عبد العالی الکرکی- جزاه اللّه سبحانه عن الإیمان و عن أهله الجزاء السنیّ- ما هذا لفظه: الرسالهٔ الذهبیّهٔ فی الطبّ، التی بعث بها الإمام علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام الی المأمون العباسی، فی حفظ صحّهٔ المزاج، و تدبیره بالأغذیهٔ و الأشربهٔ و الأدویهٔ، قال إمام الأنام، غرّهٔ وجه الإسلام، مظهر الغموض بالرؤیهٔ اللامعهٔ، کاشف الرموز بالجفر و الجامعهٔ، أقضی من قضی بعد جدّه المصطفی، و أغزا من غزا بعد أبیه علیّ المرتضی، إمام الجنّ و الإنس، أبو الحسن علیّ بن موسی الرضا صلوات اللّه علیه، و علی آبائه النجباء النقباء، الکرام الأتقیاء: اعلم یا أمیر المؤمنین. إلی آخره.

و وجدت فی تألیف بعض الأفاضل بهذین السندین: قال موسی بن علیّ ابن جابر السلامی: أخبرنی الشیخ الأجلّ، العالم الأوحد، سدید الدین یحیی

↕

ص: ۲۲۵

ابن محمد بن علیان الخازن- أدام اللّه توفیقه- قال: أخبرنی أبو محمد الحسن بن محمد بن جمهور.

و قال هارون بن موسی التلعکبری- رضی اللّه عنه-: حدّثنا محمد بن هشام بن سهل- رحمه اللّه- قال: حدّثنا الحسن بن محمد بن جمهور، قال:

حدّثنی أبی- و کان عالما بأبی الحسن علی بن موسی الرضا علیهما السلام خاصّهٔ به، ملازما لخدمته، و کان معه حین حمل من المدینهٔ، إلی أن سار إلی خراسان، و استشهد علیه السلام بطوس، و هو ابن تسع و أربعین سنهٔ- قال: و کان المأمون فی نیشابور، و فی مجلسه سیّدی أبو الحسن الرضا علیه السلام، و جماعهٔ من المتطبّبین و الفلاسفهٔ، مثل یوحنّا بن ماسویه، و جبرئیل بن بختیشوع، و صالح ابن سلهمهٔ §نسخهٔ بدل: ملهمهٔ.

§ الهندی، و غیرهم من منتحلی العلوم، و ذوی البحث و النظر.

فجری ذکر الطبّ و ما فیه صلاح الأجسام و قوامها، فأغرق المأمون و من بحضرته فی الکلام، و تغلغلوا فی علم ذلک، و کیف رکّب اللّه تعالی هذا الجسد، و جمیع ما فیه من هذه الأشیاء المتضادّهٔ من الطبائع الأربع، و مضارّ الأغذیهٔ و منافعها، و ما یلحق الأجسام من مضارّها من العلل.

قال: و أبو الحسن علیه السلام ساکت لا یتکلّم فی شیء من ذلک، فقال له المأمون: ما تقول یا أبا الحسن فی هذا الأمر الذی نحن فیه هذا الیوم، و الذی لا بدّ منه من معرفهٔ هذه الأشیاء، و الأغذیهٔ النافع منها و الضارّ، و تدبیر الجسد؟.

فقال أبو الحسن علیه السلام: «عندی من ذلک ما جرّبته، و عرفت صحّته بالاختبار و مرور الأیّام، مع ما وقفنی §التوقیف: الاطلاع، یقال وقفته علی ذنبه: أی أطلعته علیه، و یقال: وقفته علی الکلمهٔ توقیفا أی بینتها. (لسان العرب ۹: ۳۶۱)

§ علیه من مضی من السلف، ممّا لا یسع الإنسان جهله، و لا یعذر فی ترکه، فأنا أجمع ذلک مع ما یقاربه مما یحتاج

↕

الی معرفته».

قال: و عاجل المأمون الخروج إلی بلخ، و تخلّف عنه أبو الحسن علیه السلام، و کتب- الیه علیه السلام- المأمون کتابا یتنجزّه ما کان ذکره، مما یحتاج الی معرفته من جهته، علی ما سمعه منه، و جرّبه من الأطعمهٔ و الأشربهٔ، و أخذ الأدویهٔ، و الفصد و الحجامهٔ، و السواک، و الحمّام، و النورهٔ، و التدبیر فی ذلک، فکتب الیه الرضا علیه السلام کتابا، نسخته:

«بسم اللّه الرحمن الرحیم، اعتصمت باللّه، أمّا بعد فإنّه وصل إلیّ کتاب أمیر المؤمنین، فیما أمرنی من توقیفه علی ما یحتاج إلیه، ممّا جرّبته و سمعته، فی الأطعمهٔ و الأشربهٔ، و أخذ الأدویهٔ، و الفصد، و الحجامهٔ، و الحمّام، و النورهٔ، و الباه، و غیر ذلک ممّا یدبّر استقامهٔ أمر الجسد، و قد فسّرت له ما یحتاج إلیه، و شرحت له ما یعمل علیه، من تدبیر مطعمه و مشربه، و أخذه الدواء، و فصده، و حجامته، و باهه، و غیر ذلک، ممّا یحتاج إلیه من سیاسهٔ جسمه، و باللّه التوفیق. اعلم أنّ اللّه عزّ و جلّ لم یبتل الجسد بداء حتی جعل له دواء. إلی آخره».

أقول: و ذکر الشیخ أبو جعفر الطوسی- قدّس اللّه روحه القدسی- فی الفهرست، فی ترجمهٔ محمد بن الحسن بن جمهور العمی البصری، له کتب منها کتاب الملاحم، و کتاب الواحدهٔ، و کتاب صاحب الزمان علیه السلام، و له الرسالهٔ المذهبهٔ عن الرضا علیه السلام، أخبرنا برواياته کلّها- إلّا ما کان فیها من غلوّ أو تخلیط- جماعهٔ، عن محمد بن علیّ بن الحسین، عن أبیه، عن سعد ابن عبد اللّه عن أحمد بن الحسین بن سعید، عن محمد بن جمهور.

و رواها محمد بن علیّ بن الحسین، عن محمد بن الحسن بن الولید، عن الحسن بن متیل، عن محمد بن أحمد العلوی، عن العمرکی بن علیّ، عن محمد بن جمهور §الفهرست: ۱۴۶/ ۶۱۵.

§

↕

و ذکر النجاشی أیضا طریقه إلیه هکذا: أخبرنا محمد بن علیّ الکاتب، عن محمد بن عبد اللّه، عن علیّ بن الحسین الهذلی، قال: لقیت الحسن بن محمد بن جمهور، فقال لی: حدّثنی أبی محمد بن جمهور و هو ابن مائهٔ و عشر سنین.

و أخبرنا ابن شاذان، عن أحمد بن محمد بن یحیی، عن سعد، عن أحمد ابن الحسین بن سعید، عن محمد بن جمهور، بجمیع کتبه §رجال النجاشی: ۳۳۸/ ۹۰۱.

§

ثمّ نقل ما تقدّم عن المعالم، و فهرست ابن بابویه، و قال: فظهر أنّ هذه الرسالهٔ کانت من المشهورات بین علمائنا، و لهم إلیها طرق و أسانید، انتهی ما فی البحار §البحار ۶۲: ۳۰۶- ۳۰۹.

§

قلت: الرسالهٔ کما ذکره من المشهورات، و کفی فی ذلک شرح السیّد الراوندی علیها، و تصریح المحقّق الثانی بأنّها منه علیه السلام. و أمّا تضعیف النجاشی، و ابن الغضائری، و العلّامهٔ، و ابن طاوس، تبعا لهما لمحمد بن جمهور، فیمکن تضعیفه و لو بوجه لا یضرّ باعتبارها، و ذلک من وجوه:

الأوّل: ما ذکره النجاشی فی ترجمهٔ ابنه، قال: الحسن بن محمد بن جمهور العمی، أبو محمد، بصریّ ثقهٔ فی نفسه، ینسب إلی بنی العم من تمیم، یروی عن الضعفاء، و یعتمد علی المراسیل، ذکر أصحابنا ذلک و قالوا: کان أوثق من أبیه و أصلح §رجال

النجاشی: ۶۲/ ۱۴۴.

§.

الثانی: إنّه یروی عن جعفر بن بشیر، کما فی الفهرست فی ترجمهٔ أبان بن عثمان §الفهرست: ۱۹/ ۵۲.

§، و قد قال النجاشی فی حقّه: و کان یعرف بقفّهٔ §القفّه: وعاء من خوص شبه الزبیل (لسان العرب ۹: ۲۸۷)

§ العلم، لأنّه کان

↕

ص: ۲۲۸

کثیر العلم، ثقهٔ روی عن الثقات، و رووا عنه §رجال النجاشی: ۱۱۹/ ۳۰۴.

§.

الثالث: روایهٔ الأجلّاء عنه، منهم الثقهٔ الجلیل شیخ أصحابنا العمرکی ابن علیّ کما تقدّم، و الثقهٔ الصدوق یعقوب بن یزید کما فی الکافی، فی باب فضل الخبز من کتاب الأطعمهٔ §الکافی ۶: ۳۰۴ حدیث ۱۳.

§، و ابنه الصالح الثقهٔ الحسن §الکافی ۲: ۴۱۶/ ۹.

§، و شیخ الکلینی علیّ ابن محمد §الکافی ۲: ۴۴۹/ ۴.

§، فی مواضع عدیدهٔ.

الرابع: إکثار الکلینی قدس سره فی الروایهٔ عنه §کثیرهٔ، انظرها فی معجم رجال الحدیث ۱۵: ۱۷۷ رقم ۱۰۴۱۲ و ۳۶۵.

§، فی کتابه الذی عهد فیه ما عهد.

الخامس: اعتماد الصدوق علیه، فی طریقه الی میمون بن مهران، کما یظهر من مشیخهٔ الفقیه §الفقیه: ۹۳ (المشیخهٔ)

§.

السادس: إنّ له کتاب صاحب الزمان علیه السلام، و کتاب خروج القائم علیه السلام، قال فی التعلیقهٔ: فما ندری ما معنی الغلوّ الذی یرمونه به و هو فی محلّه، فإنّ الغالی- الذی مرق عن الدین، و یکفّر صاحبه- لا یعتقد له علیه السلام الإمامهٔ، و البقاء، و الخروج §تعلیقهٔ الوحید:.، و هذه العبارهٔ ذکرت فی منتهی المقال: ۲۷۱.

§.

السابع: ما یظهر من الشیخ من الاعتماد علی روایاته، الخالیهٔ عن الغلوّ و التخلیط، و هذه الرسالهٔ منها، مضافا إلی اعتماد السیّد الراوندی مع قرب عهده علیها، إذ لولاه لما تصدّی لشرحها، و لعلّه وقف علی طرق اخری لم نعثر علیها.

و من الغریب بعد ذلک، ما ذکره شیخنا الحرّ رحمه اللّه فی آخر الأمل،

↕

ص: ۲۲۹

قال: و عندنا أیضا کتب لا نعرف صاحبها.

کتاب إلزام النواصب بإمامهٔ علیّ بن أبی طالب علیه السلام.

الفقه الرضوی لا یعرف جامعه و روایته.

الطبّ الرضوی کذلک §أمل الأمل ۲: ۳۶۴.

§.

و قال فی کتاب الهدایة: الثانی، ما لم یثبت عندنا کونه معتمدا، فلذلک لم ننقل عنه، فمن ذلک کتاب الفقه الرضوی، کتاب طبّ الرضا علیه السلام §هدایة الأمة: مخطوط.

§، انتهی.

و قد عرفت أنّ الشیخ صرّح فی الفهرست بأنّه لمحمد بن جمهور §الفهرست: ۱۴۶/ ۶۱۵.

§.

و ذکر هو فی ترجمة السید فضل اللّه أنّ له شرحا علیه. فعدم نقله عنه، إن کان للجهالة کما یظهر من الأمل، فرافعها ما فی الفهرست، و معالم العلماء، و إن کان لضعف الراوی، فهو مع بعده عن مذاقه، و مخالفته لطریقته، لا یجتمع مع تصریحه فی الهدایة قبیل هذا، بأنّ توحید المفضّل من الکتب المعتمدة، و کذا الرسالة الإهلیلجیّة فلاحظ، فإنّهما أسوأ حالا فی هذا المقام منه، فما دعاه إلی التفریق، ثمّ التقدیم هذا. و رأیت للسیّد الجلیل، و العالم النبیل السیّد عبد اللّه الشبّر شرحا علی هذه الرسالة الشریفة §راجع الذریعة ۱۳: ۳۶۴.

§.

↕

ص: ۲۳۰

۴۳- فقه الرضا علیه السلام:

وقف علیه الأصحاب فی عصر المجلسیّین، و اختلفوا فی صحّته، و اعتباره، و حجّیته غایة الاختلاف، و صار معرکة لآراء الناظرین، و إنکار المتبحّرین النقّادین: فبین من صحّحه و جعله حجّة، و من عدّه من الضعاف المفتقرة إلی جابر ذی قوة، و ثالث أخرجه من صنوف الأخبار، و أدرجه فی مؤلّفات أصحابنا الأخیار.

و لهم فی تحقیق الحقّ کلمات فی رسائل منفردة، و غیر منفردة، و نحن نلخّص ما ذکروه، و نذکر ما عندنا ممّا یؤیّده أو یشینه، فنقول للأصحاب: فیه أقوال:

الأوّل: القول بالحجیّة و الاعتماد.

ذهب إلیه العلامة المجلسی، و والده المعظم قدس سرهما.

قال الأوّل فی البحار: کتاب فقه الرضا علیه السلام، أخبرنی به السید الفاضل، المحدّث القاضی، أمیر حسین- طاب ثراه- بعد ما ورد أصفهان، قال: قد اتّفق فی بعض سنی مجاورة بیت اللّه الحرام، أن أتانی جماعة من أهل قم حاجّین، و کان معهم کتاب قدیم یوافق تأریخ عصر الرضا علیه السلام، و سمعت الوالد رحمه اللّه أنّه قال: سمعت السیّد یقول: کان علیه خطّه صلوات اللّه علیه، و کان علیه إجازات جماعة کثیرة من الفضلاء، و قال السیّد:

حصل لی العلم بتلک القرائن أنّه تألیف الإمام علیه السلام، فأخذت الکتاب، و کتبته و صحّحته، فأخذ والدی- قدّس اللّه روحه- هذا الکتاب من السیّد، و استنسخه و صحّحه، و أکثر عباراته موافق لما یذکره الصدوق أبو جعفر محمد بن بابویه فی کتاب من لا یحضره الفقیه من غیر مستند، و ما یذکره والده فی رسالته إلیه، و کثیر من الأحکام التی ذکرها أصحابنا و لا یعلم مستندها

↕

ص: ۲۳۱

مذکورة فیه، کما ستعرف فی أبواب العبادات، انتهی §بحار الأنوار ۱: ۱۱.

§

و قال الثانی- كما فی فوائد العلّامة الطباطبائی، و مفاتیح الأصول-: من فضل اللّه علینا أنّه كان السیّد الفاضل، الثقة المحدّث، القاضی أمیر حسین- رحمه اللّه- مجاورا عند بیت اللّه الحرام سنین كثیرة، و بعد ذلك جاء الی هذا البلد- یعنی أصفهان- و لمّا تشرّفت بخدمته و زیارته، قال: إنّی جئتكم بهدیة نفیسة، و هی الفقه الرضوی، قال: لمّا كنت فی مكّة المعظّمة، جاءنی جماعة من أهل قم مع كتاب قدیم، كتب فی زمان أبی الحسن علیّ بن موسی الرضا علیه السلام، و كان فی مواضع منه بخطّه صلوات اللّه و سلامه علیه، و كان علی ذلك إجازات جماعة كثیرة من الفضلاء، بحیث حصل لی العلم العادی بأنّه تألیفه علیه السلام، فاستنسخت منه و قابلته مع النسخة.

ثم أعطانی الكتاب، و استنسخت منه نسخة أخذها بعض الفضلاء لیكتب علیها، و نسیت الآخذ، ثمّ جاءنی [بها] بعد إتمام الشرح العربی علی الفقیه، المسمّی بروضة المتّقین، و قلیل من الشرح الفارسی.

ثمّ لما تفكّرت فیه ظهر لی أنّ هذا الكتاب كان عند الصدوق و أبیه، و كلّ ما ذكره علیّ بن بابویه، فی رسالته إلی ابنه، فهو عبارته إلا نادرا، و كلّ ما ذكره الصدوق فی هذا الكتاب بدون السند، فهو أیضا عبارته، فرأیت أن أذكر فی مواضعه أنّه منه، لتندفع اعتراضات الأصحاب و شبهاتهم، و الظاهر أنّ هذا الكتاب كان موجودا عند المفید أیضا، و كان معلوما عندهم أنّه من تألیفه علیه السلام و لذا قال الصدوق: ما افتی به، و أحكم بصحّته. و الحمد للّه ربّ العالمین، و الصلاة علی محمد و آله الأقدمین، انتهی §فوائد السید بحر العلوم: ۱۴۷، و مفاتیح الأصول: ۳۵۱.

§

و قال فی شرحه الفارسی علی الفقیه، فی مسألة الحدث الأصغر فی أثناء

↕

ص: ۲۳۲

غسل الجنابة، بعد ذكر ما نقل الصدوق من رسالة أبیه إلیه، فیها ما ترجمته:

الظاهر أنّ علیّ بن بابویه أخذ هذه العبارات، و سائر عباراته فی رسالته إلی ولده من كتاب الفقه الرضوی، بل أكثر عبارات الصدوق التی یفتی بمضمونها، و لم یسندها إلی الروایة كأنها من هذا الكتاب، و هذا الكتاب ظهر فی قم، و هو عندنا.

و الثقة العدل القاضی أمیر حسین- طاب ثراه- استنسخ هذا الكتاب قبل هذا بنحو من عشر سنین، و كان فی عدّة مواضع منه خطّ الإمام الرضا علیه السلام، و إنّی أشرت إلیه، و رسمت صورة خطه علیه السلام علی ما رسمه القاضی.

و من موافقة الكتاب لكتاب الفقیه، یحصل الظنّ القوی بأنّ علیّ بن بابویه، و محمد بن علیّ كانا عالمین بأنّ هذا الكتاب تصنیف الامام علیه السلام، و قد جعله الصدوق حجّة بینه و بین ربّه.

و لمّا وقع لی السهو عنه، لم یتّفق لی من ملاحظته الی هذا الموضع، و سأنقل منه من هنا إلی آخر الكتاب.

و قال أیضا فی كتاب الحجّ، من الشرح المذكور، فی شرح روایة إسحاق ابن عمّار، فیمن ذكر فی أثناء السعی أنّه ترك بعض الطواف: إنّ المشهور بین الأصحاب صحّة الطواف و السعی، إذا كان المنسیّ من الطواف أقلّ من النّصف، و هو موافق لما فی الفقه الرضوی، و المظنون أنّ الصدوق كان علی یقین من كونه من تألیف الإمام أبی الحسن الرضا علیه السلام، و إنّه كان یعمل به، و إنّ القدماء منهم كان عندهم ذلك، و منهم من كان یعتمد علی فتاوی الصدوق المأخوذة منه، لجلالة قدره عندهم.

ثمّ حكی عن شیخین فاضلین، صالحین ثقتین، أنّهما قالا: إنّ هذه النسخة قد اتی بها من قم إلی مكّة المشرّفة، و علیها خطوط العلماء، و إجازاتهم،

↕

ص: ۲۳۳

و خطّ الإمام علیه السلام فی عدّة مواضع، قال: و القاضی أمیر حسین قد أخذ من تلک النسخة، و أتی بها إلی بلدنا، و إنّی استنسخت. نسخته من کتابه.

و العمدة فی الاعتماد علی هذا الکتاب: مطابقة فتاوی علیّ بن بابویه فی رسالته، و فتاوی ولده الصدوق لما فیه من دون تغییر، أو تغییر یسیر فی بعض المواضع، و من هذا الکتاب تبیّن عذر قدماء الأصحاب فیما أفتوا به.

و السید الأجلّ بحر العلوم و النهی العلّامة الطباطبائی عقد لتحقیق حاله، و قرائن اعتباره فائدة فی آخر فوائده §و هی الفائدة: ۴۵.

§

و العالم الفقیه النبیه، محمد بن الحسن المعروف بالفاضل الهندی- جعله بحر العلوم، ثالث المجلسیّین فی الاعتماد علیه- قال: فقد سلکه فی کتابه کشف اللّثام فی شرح قواعد الأحکام فی جملة الاخبار، و عدّه روایة عن الرضا علیه السلام، و علی ذلک جری جماعة من مشایخنا الأعلام- عطّر اللّه مراقدهم انتهی §فوائد السید بحر العلوم: ۱۴۵.

§

و کذا نسبه إلیه المولی النراقی فی العوائد §عوائد الأیام: ۲۵۰.

§

و لکنّ بعض السادة من العلماء المعاصرین- أیّده اللّه- جعله من المتوقّفین، قال: و ثالثها: التوقّف فی أمره، کما یستفاد من الشیخ الفقیه الأوحد، بهاء الدین محمد الأصفهانی- الشهیر بالفاضل الهندی- حیث یعبّر عن روایاته بقوله: و روی عن الرضا علیه السلام، أو فی روایة عن الرضا علیه السلام، من غیر ان یعتمد علیها، أو یرکن إلیها، و ظاهره فی المناهج السویّة أیضا ذلک §رسالة الخوانساری فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام): ۴.

§

و فیه ما لا یخفی.

و الشیخ المحدّث المحقّق البحرانی: قال المولی الجلیل النراقی فی

↕

ص: ۲۳۴

العوائد، فی مقام ذکر من عدّه حجّة بنفسه: و منهم شیخنا یوسف البحرانی صاحب الحدائق الناضرة، و هو من المصرّین علی ذلک، و یجعله حجّة بنفسه.

و منهم شیخنا الفاضل السیّد علی الطباطبائی، صاحب ریاض المسائل شرح المختصر النافع.

و منهم الوالد الماجد المحقّق، صاحب اللوامع بردّ اللّه مضاجعهم الشریفة.

و بعض من تقدّم علیهم، کالفاضل الکاشانی شارح المفاتیح قد سلکوه فی مسلک الأخبار، و أدرجوه فی کتب أحادیث الأئمّة الأطهار، و نقلوه فی مؤلّفاتهم بطریق الروایات §عوائد الأیام: ۲۵۱.

§

و الأستاذ الأکبر البهبهانی- طاب ثراه-، قال السیّد الأجلّ السیّد حسین القزوینی، فی مقدّمات شرحه علی الشرائع، فی کلام له فی فقه الرضا علیه السلام ما لفظه: و احتمل المولی الجلیل الماهر الألمعی، مولانا محمد باقر البهبهانی- دام ظلّه العالی- أن یکون

تـأليفه صـادرا من بعض أولاد الأئمّـة عليهم السـلام بأمر الرضا عليه السـلام، و اعتنى به، و اعتمـده غايـة الاعتماد، و كـذا شـيخنا الجليل الشيخ يوسف البحرانى، انتهى.

هذا، و قال الفقيه النبيل الشـيخ موسـى النجفى، فى شـرح الرسالة فى أحكام السـجود: سادس عشرها استقبال القبلة بالأصابع حال السـجود، على ما ذكره كثير من الأصـحاب. و لعلّ مسـتنده ما فى الفقه الرضوى، من الأمر بوضعها مستقبل القبلة، و عموم التشبيه فى خبر سماعة، فى قوله: فإنّهما يسجدان كما يسجد الوجه.

الثانى: عدم الاعتبار، لعدم كونه منه عليه السلام، و جهالة مؤلّفه.

↕

ص: ۲۳۵

ذهب إليه صـاحب الوسائـل، و تقـدم أنّه عـدّه من الكتب المجهولـة، و جماعـة من الفقهاء، كالسـيّد السـند الجليل صاحب تحفة الأبرار.

و المحقّق صـاحب الفصول، قـال فى آخر كلامـه فيه: فالتحقيق أنّه لا تعويل على الفتاوى المـذكورة فيه، نعم ما فيه من الروايات فهى من الروايات المرسـلة، لا يجوز التعويل على شـىء ممّا اشـتمل عليه، إلّا بعد الانجبار بما يصـلح جابرا لها §الفصول الغرويـة: ۳۱۳.

§. إلى آخره.

و بعض السـادة الأجلّاء من العلماء المعاصـرين- دام علاه- و قـد كتب فى عـدم حجّيته ما هو كرسالـة مسـتقلّة §الخوانسارى فى رسالة تحقيق حال فقه الرضا عليه السلام.

§.

الثـالث: انّه منـدرج تحت الأخبـار القويّـة، التى يحتـاج التمسّـك بهـا الى عـدم وجود معارض أقوى منها، أو انجبارها بالشـهرة و نحوهـا، حسب اختلاـف الأنظـار فى مراتب القوّة الحاصـلة له بملاحظـة القرائن التى ذكروهـا، من الشـدّة الى ما يقرّب الاطمئنان بصدوره، و الضعف الى حدّ يدخله فى سلك الضعفاء.

قال السـيّد السـند فى المفاتيح: و فى الاعتماد عليه بمجرّده إشكال، لعدم ثبوت كونه من مولانا الرضا عليه السلام بطريق صحيح، و لكن لا بأس بأن تعدّ رواياته من الروايات القويّة، التى ينجبر قصورها بنحو الشهرة، الى أن شرح أسباب قوّته، و قال: و لكن فى بلوغه درجـة الحجّيـة إشـكال، و لكن لاـ أقـلّ من عـدّه قويّـا، و عليه يمكن جعله مرجّحا لأحـد الخبرين المتعارضـين على الآخر §مفاتيح الأصول: ۳۵۱.

§.

و فى الفوائـد، بعـد إثبات انـدراجه فى جملـة الأخبار و الأحاديث: و أمّا الكلام فى حجّيته و عـدمها، فهـذا أمر يختلف باختلاف المذاهب، و المسالك و الآراء، فى الحجّة من الأخبار الآحاد.

↕

ص: ۲۳۶

فإنّ منهم من يقول باختصاص الحجّيّـة بالأسانيد من الأخبار الصـحاح، أو مع الحسان و الموثّقات، و لا شكّ أنّ ذلك ليس منها لعدم ثبوت الكتاب من الإمام، من جهة العلم و اليقين، و لا بالنقل المتصل بالثقات المحدّثين.

و منهم من يقول باختصاص الحجّيّة بأخبار الكتب الأربعة الدائرة، و هذا أيضا كسابقه.

و منهم من يقول بحجّيّة كل خبر مظنون الصدق أو الصدور، و بعبارة أخرى كلّ خبر مفيد للظنّ، و اللازم على ذلك ملاحظة ما نقلنا من الشواهد و الأمارات، فإن حصل له منه الظنّ فليقل بحجّيته، و إلّا فلا.

و منهم من يقول بحجّيّة كلّ خبر غير معلوم الكذب، أو مظنونه، و لا شكّ أنّ هذا الكتاب منه، فيكون حجّة معمولا به، انتهى §فوائد السيد بحر العلوم: لم نعثر عليه فى مظانها.

§.

و ظاهر شيخنا الأعظم المحقّق الأنصارى- قدّس اللّه روحه- فى مصنّفاته الشريفة، و سلوكه مع الرضوى أنّه يراه من الأخبار القويّة، و يتمسّك به حيث يتمسّك بها.

الرابع: انّه بعينه رسالة علىّ بن بابويه الى ولده الصدوق، و هو المعروف بشرائعه.

قال الآميرزا عبد اللّه الأفندى، فى الفصل الخامس من القسم الأوّل، من رياضة: و أمّا الفقه الرضوى، فقد مرّ فى ترجمة السيّد أمير حسين، الحقّ انه بعينه كتاب الرسالة المعروفة لعلىّ بن موسى بن بابويه القمى إلى ولده الصدوق محمد بن علىّ، و انّ الاشتباه قد نشأ من اشتراك اسم الرضا عليه السلام معه، فى كونهما أبا الحسن علىّ بن موسى، فتأمل §رياض العلماء ۶: ۴۳.

§.

و قال فى ترجمة السيّد، بعد نقل ما فى أوّل البحار: ثمّ إنّه قد يقال: إنّ

↕

ص: ۲۳۷

هذا الكتاب بعينه رسالة علىّ بن بابويه الى ولده الشيخ الصدوق، و انتسابه الى الرضا عليه السلام غلط نشأ من اشتراك اسمه و اسم والده، فظنّ أنّه لعلىّ ابن موسى الرضا عليه السلام، حتى لقّب تلك الرسالة بفقه الرضا عليه السلام، و كان الأستاذ العلّامة- قدّس سرّه- يميل الى ذلك، و قد يؤيّد ذلك بعد توافقهما فى كثير من المسائل، باشتماله على غريب من المسائل، و من ذلك توقيت وقت قضاء غسل الجمعة من الجمعة (إلى الجمعة) §لم ترد فى المخطوطة.

§ و هو تمام أيّام الأسبوع الأخرى، و المروىّ المشهور هو اختصاصه بيوم السبت، و نحو ذلك من المطالب، لكن لو لم يشتبه الحال على هذا السيّد، لتمّ له الدست §أى نال ما كان يروم. (انظر المعجم الوسيط ۱: ۲۸۳)

§، و ثبت ما اختاره الأستاذ الاستناد- سلّمه اللّه تعالى- انتهى §رياض العلماء ۲: ۳۰، و انظر: بحار الأنوار ۱: ۱۱.

§.

و مراده بالأستاذ: العلّامة العالم المدقّق، النحرير الخبير، الآميرزا محمد ابن الحسن الشيروانى الشهير بملا- ميرزا، و بالأستاذ الاستناد: العلّامة المجلسى رحمه اللّه و لا يخفى أنّ هذا الاحتمال بمكان من الضعف، كما تأتى الإشارة إلى أسبابه ان شاء اللّه تعالى.

و الظاهر أنّ هذا منه قبل اطّلاعه على النسخة، التى كانت عند السيّد على خان، شارح الصحيفة، كما سنذكره ان شاء اللّه، و ظاهره هنا، و ما ذكره فى ترجمة ناصر خسرو هو الأوّل كما سيأتى.

و قال السيّد الجليل، السيّد حسين القزوينى فى شرح الشرائع: كان الوالد العلّامة يرجّح كونه رسالة والد الصدوق، محتملا كون عنوان الكتاب أوّلا هكذا: يقول عبد اللّه علىّ بن موسى، و زيد لفظ «الرضا» بعد ذلك من النسّاخ، لانصراف المطلق الى الفرد الكامل الشائع المتعارف.

و هذا كلام جيّد، لكن يبعّده بعض ما اتّفق فى تضاعيف هذا الكتاب،

↕

ص: ۲۳۸

انتهی §شرح الشرائع: مخطوط.

§

و ملخّص هذه الأقوال: إنّ هذا الکتاب للرضا علیه السلام تألیفا، أو إملاء، أم لا؟ و علی الثانی هل هو داخل فی جملة الأخبار القویّة أو الضعاف، أو لا؟ و علی الثانی هل یعرف مؤلّفه أم لا؟ ذهب الی کلّ واحد منها ذاهب، علی حسب اختلافهم فی الکثرة و القلّة، و الذی أعتقده أنّ إملاء بعض الکتاب منه علیه السلام، و الباقی لأحمد بن محمد بن عیسی الأشعری، و هو داخل فی نوادره.

و للسیّد السند المحقّق، السیّد محسن الأعرجی الکاظمی کلام فیه یؤیّد ما اعتقدنا، و إن لم یکن للوجه الذی دعانا إلیه، قال رحمه اللّه فی شرح مقدّمات الحدائق، عند تعرّض صاحبه للفقه الرضوی ما لفظه: و أمّا الکتاب الشریف، المشرّف بهذه النسبة العلیا، فالذی یقضی به التصفّح و الاستقراء أنّه لبعض أصحابه علیه السلام، یحکی فی الغالب کلامه علیه السلام و یجعله هو الأصل، حتی کأنّه علیه السلام هو المتکلّم الحاکی، فیقول: قال أبی، و ربّما حکی عن غیره من الأصحاب مثل صفوان، و یونس، و ابن أبی عمیر، و غیرهم، و یقول بهذا الاعتبار: قال العالم علیه السلام، و یعنیه علیه السلام.

و أمّا أنّ جمعه له فبمکان من البعد، فکیف کان فأقصاه أن یکون و جادة، و أین هو من الروایة! و کذا الحال فیما نقله المجلسی فی البحار، من الکتب القدیمة التی ظفر بها، فإنّ أقصاه الوجادة، و لیس من الروایة فی شیء، و إنّما یصلح مؤیّدا، انتهی §شرح مقدمات الحدائق: مخطوط.

§

و فی بعض ما ذکره تأمّل یأتی وجهه.

و کیف کان فلیس فی المقام إجماع و لا شهرة، و لو ادّعاها أحد فهی غیر نافعة، فإنّ المستند هی القرائن التی ذکروها، و ضعّفها المنکرون.

↕

ص: ۲۳۹

فالمهمّ فی المقام شرح تلک القرائن، ثمّ شرح ما یضعّفها، فنقول، معتصما باللّه تعالی، و رسوله، و خلفائه علیهم السلام: إنّ ما یمکن أن یقال أو قیل للأوّلین وجوه:

الأوّل: إنّ السیّد الثقة، الفاضل القاضی أمیر حسین، أخبر بأنّ هذا الکتاب له علیه السلام، و أخبره بذلک أیضا ثقتان عدلان من أهل قم و هذا خبر صحیح، داخل فی عموم ما دلّ علی حجیة خبر العدل، و قد أشار إلی ذلک العلّامة الطباطبائی فی فوائده، قال رحمه اللّه: و نحن نروی عن هذا السیّد الأمجد، و السند الأوحد، ما صحّت له روایته، و اتّضحت لدیه درایته، بطرقنا المتکثّرة من شیخنا العلّامة المجلسی- طاب ثراه- عن والده المقدّس المجلسی- قدّس سرّه- و قد دخل فی ذلک هذا الکتاب- و هو کتاب الفقه الرضوی- حیث ثبت بروایة الثقات عنه، کونه عنده من قول الرضا علیه السلام، و هو ثقة و قد أخبر بشیء ممکن، و ادّعی العلم فیصدق، و یعضده حکایة الثقة المجلسی رحمه اللّه فیما تقدّم من کلامه، عن الشیخین الذین مدحهما و وثّقهما، ما یطابق تلک الدعوی و یصدّقها، انتهی §فوائد السید بحر العلوم: ۱۴۹.

§

قلت: أمّا بناء على طريقة المشهور بين المتأخّرين عن العلّامة، فى معنى الصحيح من الأحاديث، فلا نقض فى المقدّمات المذكورة، التى لازمها دخول أخبار السيّد فيها، إلّا ما يتوهّم من عدم كون مستند علمه- بأن الكتاب المذكور منه عليه السلام- الأمور الحسّية، كالسماع منه عليه السلام، أو ممّن يتّصل سنده بوصفه المعتبر فى المقام إليه عليه السلام، و غيره من أنواع التحمّل، و إنّما هو الحدس الناشئ عن ملاحظة الخطوط المنسوبة إليه، التى كانت على هوامش الكتاب المعهود، و الإجازات التى كانت عليها من الأفاضل، و عليه فلا يشمله أدلّة حجّيّة الخبر الصحيح، لاختصاصها على ما حقّق فى محلّه بالطائفة

↕

ص: ۲۴۰

الاولى، و لذا أنكروا حجّية الإجماع المنقول على من ادّعى دخوله فيها، بناء على أنّ الذى يدّعيه جزما بخبر عن المعصوم جزما ناشئا عن الحدس.

و يمكن رفعه بأنّ المتيقّن من الخارج، هو ما لم يكن له مبادئ محسوسة، و أمور حسّية يلزم من العلم بها، العلم بالمخبر عنه الغير المحسوس. و لذا لم يعدّوا الإخبار عن الشجاعة، و السخاء، و العدالة، بناء على تفسيرها بالملكة من الاخبار الحدسيّة، بل و جميع الصفات النفسانيّة حسنة كانت، أو قبيحة.

و كذا الأخبار عن الولادة، و النسب، و أمثالها، ممّا يكون الإخبار عن نفس المخبر عنه بالحدس، و إنّما كان سبب علمه ما سمعه أو رآه، و على ذلك فلا بأس بعدّ الخبر المذكور من قبيل الأخبار المذكورة، و يشهد لذلك أنّهم كثيرا ما يعتمدون فى نقل الفتاوى على كتب الأصحاب، و يرتّبون عليها آثارها من غير أن يعلم استناد الموجود منها عنده الى صاحبه، إلّا بأمور حدسيّة، كذكر هذا الكتاب فى ترجمته، و مطابقة ما نقل عنه بما وجده فيه، أو وجود خطّ بعض العلماء على هوامشه، أو إجازاتهم فى آخره أو ظهره، و غير ذلك من الأمارات التى أغلبها حدسيّة، و لا يقتصرون فى النقل على الكتب المعروفة، التى تلقّاها الأصحاب خلفا عن السلف بالقراءة، و السماع، و المناولة، كجملة من كتب الشيخ الطوسى، و الفاضلين، و أضرابهم، و هذا من الوضوح بمكان لا يحتاج الى نقل الشواهد، و ذكر الأمثال، نعم ليس بناؤهم على الاعتماد على كلّ امارة و قرينة، بل على ما يوجب للناظر القطع، أو الاطمئنان التامّ، و الوثوق المعتد به، و إن كان تمامها أو بعضها حدسيّة.

و أمّا على ما نراه من عدم انحصار الحجّية من الأخبار فى الصحيح المصطلح، بل دليل الحجّية يشمله و كلّ خبر حصل من الأمارات الداخليّة أو الخارجيّة الوثوق بصدوره، و الاطمئنان بوروده، و لعلّه هو الصحيح عند القدماء، فالأمر سهل كما لا يخفى.

ثم نقول: و من الممكن أن يكون الثقتان الصالحان، اللذان أتيا بالكتاب

↕

ص: ۲۴۱

من قم إلى مكّة المشرّفة، تلقّياه عن آبائهما يدا بيد، إلى الإمام عليه السلام، فيخرج بذلك عن حدود الأخبار الحدسيّة، و هذا أمر غير عزيز.

هذا ابن شهرآشوب ذكر فى مناقبه: إنّ العهد الذى كتبه رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله لحىّ سلمان بكازرون، موجود فيه إلى هذا العصر، و يعملون به §المناقب لابن شهرآشوب ۱: ۱۱۱.

§.

و ذكر القطب الراوندى فى دعواته: إنّ المكتوب الذى كتبه مولانا الرضا عليه السلام لجمّاله، الذى حمله إلى طوس لمّا استدعاه منه ليتبرّك به،- و كان من أهل كرمند §كذا، و لعل الصحيح كرند، إذ لم نعثر على كرمند، و لا گرمند علما للمكان فى

المعاجم الفارسيۀ و غيرها.

§- هو موجود إلى الآن. و نقل رحمه اللّه ما فى المكتوب §الدعوات المطبوع خال منه و كذا النوادر.

§، و هو خبر شريف، و لعلّ الجماعۀ، لضنّتهم به ما أفشوه، خوفا من خروجه من أيديهم، خصوصا من أهل قم فإنّهم الذين سلبوا دعبل، و أخذوا جبّۀ الرضا عليه السلام منه قهرا، للتبرّك و الاستشفاء بها، فكيف لو اطّلعوا على مثل هذا الكتاب، الذى عليه خطّه عليه السلام فى جملۀ من المواضع!؟

ثمّ إنّ خطّه عليه السلام أيضا فى ذلك العصر لم يكن بذلك العزيز، الذى لا يعرفه أحد، و قد كان بأيدى الناس كتاب اللّه المجيد بخطّه عليه السلام، و هو موجود الآن فى خزانۀ كتبه الشريفۀ، فمن الممكن أنّهم عرفوا أنّه خطّه عليه السلام لمعرفتهم بخطّه عليه السلام، و اللّه العالم.

الثانى: إنّ الفاضل الخبير، الآميرزا عبد اللّه الأصفهانى قال فى رياض العلماء: السيّد السند الفاضل، صدر الدين على خان المدنى، ثمّ الهندى الحسينى الحسنى، ابن الأمير نظام الدين أميرزا أحمد بن محمد معصوم §فى المخطوطۀ و الحجريۀ: محمد بن معصوم، و الظاهر كون الابن زيادۀ، فلاحظ.

§ابن

↕

ص: ۲۴۲

السيّد نظام الدين أحمد بن إبراهيم بن سلام اللّه بن عماد الدين مسعود بن صدر الدين محمد بن السيّد الأمير غياث الدين منصور بن الأمير صدر الدين محمد الشيرازى- الى أن قال- هو ابن إبراهيم بن محمد بن إسحاق بن علىّ بن عربشاه بن أمير أنبه بن أميرى بن الحسن بن الحسين بن علىّ بن زيد الاعثم ابن علىّ بن محمد بن علىّ أبى الحسن نقيب نصيبين ابن جعفر بن أحمد السكين بن جعفر بن محمد بن محمد بن زيد الشهيد بن علىّ بن الحسين بن علىّ ابن أبى طالب عليهم السلام.

الى أن قال: ثمّ اعلم أنّ أحمد السكين، و قد يقال أحمد بن السكين، هذا الذى قد كان فى عهد مولانا الرضا صلوات اللّه عليه، و كان مقرّبا عنده فى الغايۀ، و قد كتب الرضا عليه السلام لأجله كتاب فقه الرضا عليه السلام، و هذا الكتاب بخطّ الرضا عليه السلام موجود فى الطائف بمكّۀ المعظّمۀ، فى جملۀ كتب السيّد على خان المذكور، التى قد بقيت فى بلاد مكّۀ، و هذه النسخۀ بالخطّ الكوفى، و تاريخها سنۀ مائتين من الهجرۀ، و عليها إجازات العلماء و خطوطهم، و قد ذكر الأمير غياث الدين- المذكور نفسه- أيضا فى بعض إجازاته بخطّه هذه النسخۀ، ثمّ أجاز هذا الكتاب لبعض الأفاضل، و تلك الإجازۀ بخطّه أيضا، موجودۀ فى جملۀ كتب السيّد على خان، عند أولاده بشيراز، انتهى §رياض العلماء ۳: ۳۶۳.

§.

و فيما ذكره فوائد:

الاولى: إنّ هذه النسخۀ التى صرّح بأنّها كانت بخطّه عليه السلام، غير النسخۀ التى كانت فى قم، كما لا يخفى.

الثانيۀ: إنّها أيضا كانت معلّمۀ بإجازات العلماء و خطوطهم، و ليس فى علمائنا من القديم الى الآن من هو أعرف بأحوال العلماء و خطوطهم، من

↕

ص: ۲۴۳

الفاضل المذكور، فتراه يذكر فى أكثر التراجم أنّه رأى كتابه الفلانى، و إجازته لفلان، فى البلد الفلانى، عند فلان، و يصف

خطّه بالجودة أو الرداءة، فما كان يخفى عليه حال المجيز و خطّه.

و الثالثة: إنّ النسخة كانت عند جدّه الأعلى، الأمير غياث الدين منصور، الذى يعبّر عنه بغوث العلماء، و غياث الحكماء، صاحب التصانيف المعروفة المتداولة، المعاصر للمحقّق الثانى- رحمه اللّه- المتوفّى سنة ثمان و أربعين و تسعمائة.

فقول بعض السادة من العلماء المعاصرين: إنّ أوّل من ذهب الى ذلك- أى فى كون الكتاب من تأليفه- و أصرّ فى ترويجه، رجل فاضل محدّث، كان يقال له: القاضى أمير حسين، و هو الذى أظهر أمر هذا الكتاب، و جاء به من مكّة المشرّفة الى أصبهان، فى عصر الفاضلين المجلسيّين، و أراهما إيّاه، و قبل ذلك لم يوجد منه عين و لا أثر، بين محقّقى أصحابنا، انتهى §رسالة فى تحقيق فقه الرضا (عليه السلام): ٣.

§

ناشئ من عدم الاطّلاع، و قلّة التجسس، و هذا غير غريب، إنّما الغريب أنّ أخاه السيد الجليل، صاحب روضات الجنّات- طاب ثراه- الذى هو من المنكرين- حتّى قال فى ترجمة السيّد الكركى الآتى ذكره: إن المجلسى الأوّل هو الباعث على إيقاظ هذه الفتنة النائمة §روضات الجنات ٢: ٣٣۶.

§، إلى آخره- نقل العبارة السابقة عن الرياض كما نقلناه، و لم يزد فى ردّه، إلّا أن قال: و هو غريب.

و لعمرى لو كان له سبيل إلى ردّه، بتكذيب صاحب الرياض، أو غياث الحكماء لفعل.

ثمّ لا يخفى أنّ أحمد السكين المذكور، داخل فى سلسلة الأسانيد، فقال السيّد الفاضل المذكور: السيد على خان فيما جمعه من أخبار المسلسلة بالآباء:

↕

ص: ٢۴۴

حدّثنى والدى السيّد الأجلّ أحمد نظام الدين، عن والده السيّد الجليل محمد معصوم، عن شيخه المحقّق المولى محمّد أمين الأسترابادى، عن شيخه طراز المحدّثين الميرزا محمد الأسترابادى، عن السيّد أبى محمد محسن، قال: حدّثنى أبى علىّ شرف الآباء، عن أبيه منصور غياث الدين أستاذ البشر، عن أبيه محمد صدر الحقيقة §نسخة بدل: الدين.

§، عن أبيه إبراهيم شرف الملّة، عن أبيه محمّد صدر الدين، عن أبيه إسحاق عزّ الدين، عن أبيه علىّ ضياء الدين، عن أبيه عربشاه زين الدين، عن أبيه أبى الحسن أميران به نجيب الدين، عن أبيه أميرى خطير الدين، عن أبيه أبى علىّ الحسن جمال الدين، عن أبيه أبى جعفر الحسين العزيزى، عن أبيه أبى سعيد علىّ، عن أبيه أبى إبراهيم زيد الأعشم، عن أبيه أبى شجاع علىّ، عن أبيه أبى عبد اللّه محمد، عن أبيه علىّ، عن أبيه أبى عبد اللّه جعفر، عن أبيه أحمد السكين، عن أبيه جعفر، عن أبيه السيّد محمد المحروق، عن أبيه أبى جعفر محمد، عن أبيه زيد الشهيد، عن أبيه علىّ زين العابدين عليه السلام، عن أبيه الحسين سيّد الشهداء عليه السلام، عن أبيه أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السلام، قال: «سمعت رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يقول، و قد سئل بأىّ لغة خاطبك ربّك ليلة المعراج، قال: خاطبنى بلسان علىّ عليه السلام» الخبر §ورد فى هامش الطبعة الحجرية ما نصه: تمامه: فألهمنى أن قلت: يا ربّ خاطبتنى أم على؟ فقال: يا أحمد أنا شىء ليس كالأشياء، لا اقاس بالناس، و لا أوصف بالشبهات، خلقتك من نورى، و خلقت عليا من نورك، اطّلعت على سرائر قلبك، فلم أجد فى قلبك أحبّ من علىّ بن أبى طالب، فخاطبتك بلسانه كيما يطمئن قلبك. (منه قده)

§

ثمّ شرح الحديث، و ساق تمام خمسة §جاء فى حاشية المخطوطة: اختصاص السيد الجليل السيد على خان شارح الصحيفة

بمزيۀ خمسۀ أحاديث مسلسلۀ بالآباء بسبعۀ و عشرين أبا و هو من خصائصه و ليس فى أخبار الخاصۀ و لا العامۀ له نظير فطوبى له.

§ أحاديث مسلسلۀ بالآباء، بسبعۀ

↕

ص: ۲۴۵

و عشرين أبا، و هو من خصائصه، و ليس فى أخبار الخاصّۀ، و لا العامّۀ، له نظير.

إذا عرفت ذلك، فاسمع لما نتلوه عليك، من كلام العلّامۀ الطباطبائى قدس سره فى فوائده، قال: و قد اتّفق لى فى سنّى مجاورتى المشهد المقدّس الرضوىّ، على مشرّفه سلام اللّه العلىّ، إنّى وجدت فى نسخۀ من هذا الكتاب، من الكتب الموقوفۀ على الخزانۀ الرضويّۀ، أنّ الإمام علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام، صنّف هذا الكتاب لمحمد بن السكين، و إنّ أصل النسخۀ وجدت فى مكّۀ المشرّفۀ، بخطّ الإمام عليه السلام، و كان بالخطّ الكوفى، فنقله المولى المحدّث الآميرزا محمد- و كان صاحب الرجال- الى الخطّ المعروف، و محمد بن السكين فى رجال الحديث رجل واحد، و هو محمد بن السكين بن عمّار النخعى الجمّال، ثقۀ له كتاب، روى أبوه، عن أبى عبد اللّه عليه السلام قاله النجاشى فى كتابه §رجال النجاشى: ۳۶۱/ ۹۶۹.

§. و فيه، و فى الفهرست §الفهرست: ۱۵۱/ ۶۴۴.

§: إن الطريق إليه إبراهيم بن سليمان، و هو إبراهيم بن سليمان بن عبد اللّه بن حيّان.

و الطبقۀ تلائم كونه من أصحاب الرضا عليه السلام. قيل: و روى عنه ابن أبى عمير، و هو من أصحاب الرضا عليه السلام و الجواد عليه السلام، فيكون محمد بن سكّين من كبار أصحاب الرضا عليه السلام، و هذا النقل و إن لم نجده لأحد من المعتبرين، إلّا أنّه تلوح عليه آثار الصدق فيصلح لتأييد ما تقدّم، انتهى §فوائد السيد بحر العلوم: ۱۵۰.

§.

و أنت بعد التأمّل فى كلام صاحب الرياض، و ما نقله- طاب ثراه- عن

↕

ص: ۲۴۶

النسخۀ الرضويّۀ، لا تكاد تشكّ أنّ هذه النسخۀ الرضويّۀ استنسخت من النسخۀ التى كانت عند شارح الصحيفۀ، و آبائه الأجلّاء الكرام.

و الظاهر بل المقطوع أنّ محمدا تصحيف أحمد، إما ممّن نقلها من الخطّ الكوفى إلى العربى، أو من الناسخ، و عليه فما تكلّفه من تحصيل وثاقته، و ملاءمۀ طبقته، فى غير محلّه. و أمّا أحمد السكين، فهو فى طبقته عليه السلام، لأنّ بينه و بين السجّاد عليه السلام ثلاثۀ من الآباء، بعدد ما بينهما عليهما السلام منها.

و عندى مجموعۀ شريفۀ، فيها الإيضاح، و الخلاصۀ، و ابن داود، و الفهرست، و معالم العلماء، و المنتخب، و جملۀ من الإجازات كانت لبعض العلماء، من أولاد الأمير سلام اللّه، المذكور فى آباء السيد المذكور، و جملۀ منها بخطّه و قد صحّحها، و عليها حواش منه، و فى آخرها إجازۀ له من بعض العلماء، و مدحه فيها بقوله: و قد استجاز من الفقير الحقير: السيّد السند، الحسيب النسيب النقيب، ذو المجدين، و صاحب الرئاستين، خيرۀ نجل سيّد المرسلين، صلّى اللّه عليه و آله و عليهم أجمعين، و خلاصۀ سلالۀ أمير المؤمنين عليه السلام، الأمير معين الدين محمد بن المغفور المبرور شاه أبو تراب بن أمير سلام اللّه. إلى آخره.

و فى ظهر الإجازۀ كتب الأمير معين الدين المذكور نسبه بخطه، و ساقه كما ذكرنا، إلّا أنّه قال: معين الدين محمد بن عماد

الدين محمود- الشهير بأبى تراب- الى آخره، و بالغ فى مدح أحمد السكين، و لم يتعرّض لمدح غيره، قال:
زيد الأعشم بن علىّ بن محمد بن على بن جعفر بن قدوة المتّقين، برهان ذوى اليقين، الشاهر سيفه فى نصر الدين، أبى جعفر أحمد السكّين، إلى أخره.
و تاريخ الإجازة المذكورة سنة ۹۹۴.
و فى رياض العلماء، فى ترجمة شارح الصحيفة، بعد أن ساق نسبه كما تقدّم، قال فى الحاشية: و يظهر من طىّ بعض المواضع نسبه، كما رأيته بخطّ
↕
ص: ۲۴۷
بعض §لم ترد فى المخطوطة.
§ أفاضل هذه السلسلة المباركة، و كان تأريخ ذلك الخطّ سنة ۹۸۲ §فى المخطوطة: سنة ۹۸۳.
§، هكذا: و هو الأمير معين الدين محمد بن محمود، و ساق الى قوله: علىّ بن جعفر ابن قدوة المتّقين، برهان ذوى اليقين، نصير الدين أبى جعفر أحمد السكين.
إلى آخره §رياض العلماء ۳: ۳۶۴.
§.
و نقل فى إجازات البحار صورة لخط إجازة الأمير صدر الدين محمد بن الأمير غياث الدين منصور الحسينى الشيرازى الدشتكى §فى المخطوطة: الأشتكى.
§، للسيد الفاضل علىّ بن القاسم الحسينى اليزدى، و هى إجازة لطيفة حسنة، و فيها بعد ذكر سنده المعنعن بالآباء كما تقدّم، قال: ثمّ إنّ أحمد السكين جدّى صحب الإمام الرضا عليه السلام، من لدن كان بالمدينة إلى أن اشخص تلقاء خراسان، عشر سنين، فأخذ منه العلم، و إجازته عليه السلام عندى، فأحمد يروى عن الإمام الرضا عليه السلام، عن آبائه، عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و هذا الإسناد أيضا ممّا انفرد به لا يشركنى فيه أحد، و قد خصّنى اللّه تعالى بذلك، و الحمد للّه §بحار الأنوار ۱۰۸: ۱۲۴- ۱۲۸.
§.
و من جميع ذلك ظهر أنّ أمارات الوثوق و الاعتماد بهذه النسخة المكّية أزيد من النسخة القميّة، فلاحظ و تأمّل.
الثالث: ما فى فوائد العلّامة المذكور، قال: و ممّا يؤيده و يؤكّده، أنّ الشيخ الجليل منتجب الدين، و هو الشيخ أبو الحسن علىّ بن عبد اللّه بن الحسن ابن الحسين بن الحسن بن الحسين بن علىّ بن بابويه القمىّ، قال فى رجاله الموضوع لذكر العلماء المتأخّرين عن الشيخ الطوسى قدس سره- ما هذا لفظه:
↕
ص: ۲۴۸
السيد الجليل محمد بن أحمد بن محمد الحسينى، صاحب كتاب الرضا عليه السلام، فاضل، ثقة. كذا فى عدّة نسخ مصحّحة من رجال المنتجب §فهرست منتجب الدين ۱۷۱/ ۴۱۲.
§. و فى كتاب أمل الآمل، نقلا عنه §أمل الآمل ۲: ۲۴۲/ ۷۱۴.
§.

و الظاهر أنّ المراد بكتاب الرضا عليه السلام هو هذا الكتاب، و أمّا الرسالة المذهّبة، المعروفة بالذهبيّة، و طبّ الرضا عليه السلام، فهى عدّة أوراق فى الطبّ، صنّفها الرضا عليه السلام للمأمون و إرادتها من هذه العبارة فى غاية البعد، و المراد بكونه صاحب كتاب الرضا عليه السلام، وجود نسخة الأصل عنده، أو انتهاء إجازة الكتاب إليه، لا أنّه روى هذا الكتاب عنه بلا واسطة، أو أنّه صنّفه له، فإنّه من العلماء المتأخّرين، الذين لم يدركوا أعصار الأئمّة عليهم السلام، فهذا بناء ما عندى، و بناء من قبلى فى هذا الكتاب، انتهى §فوائد السيد بحر العلوم: ۱۵۰.

§

و ردّه فى الفصول بقوله: و أمّا ما ذكره البعض فى محمد بن أحمد، من أنّه صاحب كتاب الرضا عليه السلام فلا دلالة فيه على أنّ إجازة هذا الكتاب منتهية إليه، لجواز أن يكون المراد به بعض رسائله عليه السلام، ممّا رواه الصدوق فى العيون، و لو سلم أنّ المراد به الكتاب المذكور، فلا دلالة فى كونه صاحبه على إنّه كان يرويه بطريق معتبر لجواز أن يكون واجدا له، أو راويا بطريق غير معتبر، انتهى §الفصول الغروية: ۳۱۳.

§

و قال بعض العلماء المعاصرين، بعد ذكر كلام السيد فى جملة القرائن ما لفظه: و امّا ما مرّ من أنّ الشيخ منتجب الدين. الى

↕

ص: ۲۴۹

آخره، فلا يظهر منه غير أنّ له مصنّفا له تعلّق بمولانا الرضا عليه السلام، كعيون اخبار الرضا عليه السلام، و صحيفة الرضا عليه السلام، التى رواها (الطبرسى، و فيها أخبار جميلة، كما أنّ الظاهر من قولهم فلان صاحب كذا أنّه مصنّفه) §ما بين قوسين لم يرد فى المخطوطة.

§ مع أنّه يحتمل قويّا أن يكون المراد بالرضا معناه اللغوى، فإنّه كثيرا ما يسمّى المصنّفون كتبهم بنظائر ذلك، لكنّه لا يخلو عن تأمّل، فما ذكره بعضهم من أنّ كونه صاحب كتاب الرضا عليه السلام، باعتبار أنّه ممّن وجدت عنده نسخته، أو انتهت إليه إجازة الكتاب، ففى غاية البعد، انتهى.

قلت: و فيهما مواقع للنظر:

أمّا أوّلا: فإنّ السيد- رحمه اللّه- لم يتمسّك بكلام المنتجب دليلا على. فيردّ بإبداء الاحتمالات المذكورة فيه، و إنّما ذكره تأييدا و أمارة على ما هو المرسوم عند المشايخ، فى أمثال هذا المقام، من ذكر القرائن و الأمارات التى تورث الوثوق و الاطمئنان من تراكمها، و إن تطرّق فى كلّ واحدة احتمال يضعّف الظنّ الحاصل منها، و لا يكترثون به بعد وجود ما يحصل بانضمامه قوّته، و عليه مدار الظنون الرجاليّة فى مقام التعديل، و المدح، و الجرح، و تمييز المشتركات، و تشخيص الطبقات، مع إمكان إبداء جملة من الاحتمالات فى آحاد ما ساقوه من الامارات، و القرائن.

و أمّا ثانيا: فلأنّ الظاهر من الكلام المذكور، مع قطع النظر عن كلّ شبهة، أنّ للرضا عليه السلام كتابا و السيد المذكور صاحبه، و توصيف الرجل بأنّه صاحب كتاب الغير، لا يكون إلّا بما ذكره رحمه اللّه من وجود نسخة الأصل عنده، و عدم وجودها عند غيره، أو انتهاء السند إليه، و كلّ ما ذكراه خلاف الظاهر.

و أمّا ثالثا: فما ذكره من جواز كونه بعض رسائله. الى آخره، ففيه إنّه ليس

↕

ص: ۲۵۰

فی العیون ممّا أخرج مفردا، إلّا الأخبار المنثورة، التی أخذها من صحیفة الرضا علیه السلام، و قد مرّ فی حالها ما یمکن به القطع بکونه غیر مراد هنا.

و أمّا رابعا: فما ذکره السیّد المعاصر- سلّمه اللّه- بقوله: فلا یظهر منه غیر أنّ له مصنّفا له تعلّق، إلی آخره، کلام صدر من غیر تأمّل، فإنّه لیس فی المنتجب أنّ له کذا و کذا، کما هو رسمه فی سائر التراجم، و إنّما قال: محمد بن أحمد بن محمد الحسینی، صاحب کتاب الرضا علیه السلام §فهرست منتجب الدین: ۱۷۱/ ۴۱۲.

§، و لا دلالة له علی أنّه مؤلّفه، و إلّا لقال: له کتاب الرضا علیه السلام.

نعم قد یعبّرون عن المؤلّف بالصاحب إذا اشتهر الکتاب، و أرادوا تشخیص صاحبه، إذ لیس له معرّف غیره، لا فی کتاب لم یکن معروفا عندهم، و لا فی مقام أضافوا الکتاب الی الغیر الظاهر کونه من تألیفه، أو إملائه، ثمّ إنّ ما قوّاه من الاحتمال، ثمّ تأمّل فیه کان حریّا بأن یمحا من الرسالة، خصوصا فی مقام ردّ من هو فوق ما یحوم الخیال حوله من الجلالة.

و أمّا خامسا: فما فی الأوّل من أنّه لا دلالة فی کونه صاحبه علی أنّه یرویه، الی آخره، ففیه إنّ کلام السید الأجلّ، خال عن دعواه، و تسلیم کون الکتاب له علیه السلام رواه عنه علیه السلام السید المتقدّم، و لو بطریق غیر معتبر کاف للتأیید، و التقویة، و حصول الظنّ بکون الموجود له علیه السلام، و هذا هو ما ادّعاه. مع أنّ بعد فرض التسلیم، و ظهور کلام صاحب المنتجب، فی معهودیّة وجود کتاب له علیه السلام یصیر السیّد و مشایخه من مشایخ الإجازة، و للأصحاب فیها کلام معروف من أنّهم لا یحتاجون إلی التزکیة و التوثیق، أو کون الرجل من مشایخ الإجازة من أمارات الوثاقة، أو تفصیل بین المشایخ لیس هنا مقام ذکره، فراجع.

الرابع: ما ذکره السیّد المحدّث، السیّد نعمة اللّه الجزائری، فی المطلب

↕

ص: ۲۵۱

السادس من مطالب مقدّمات شرح التهذیب، قال فی جملة کلام له: و کم قد رأینا جماعة من العلماء، ردّوا علی الفاضلین بعض فتاویهما بعدم الدلیل، فرأینا دلائل تلک الفتاوی فی غیر الأصول الأربعة، خصوصا کتاب الفقه الرضوی، الذی اتی به من بلاد الهند فی هذه الأعصار إلی أصفهان، و هو الآن فی خزانة شیخنا المجلسی- أدام اللّه أیّامه- فإنّه قد اشتمل علی مدارک کثیرة للأحکام، و قد خلت منها هذه الأصول الأربعة و غیرها، انتهی.

و ظاهره أنّ هذه نسخة اخری غیر التی کانت فی قم، و هذا ممّا یؤیّد الوثوق و الاطمئنان.

و اعترض السیّد العالم المعاصر، فقال: و أیضا فإنّ الظاهر أنّ مرجع کلّ ما حکاه المولی الفاضل المجلسی، عن الشیخین المذکورین، و ما قاله السیّد الفاضل الجزائری، و ما نبّه علیه سیّدنا بحر العلوم، إلی النسخة التی ظفر علیها القاضی أمیر حسین بمکّة المشرّفة، و کأنّها ظهرت فی قم، و ذهب بها بعض أهلها إلی جانب البیت المعظّم و الهند، ثم انتشر المنتسخ منها بأصبهان، و المشهد المقدّس الرضوی.

إلی أن قال: و أیضا لو کانت النسخة التی أشار إلیها المحدّث الجزائری، و ذکر أنّها فی خزانة المولی المجلسی- رحمه اللّه- غیر ما جاء السیّد المتقدّم بها إلیه، لکان المولی المذکور أولی بأن یذکر ذلک فی مقدّمات بحاره، حیث تصدّی لتنقیحه و تأییده، و نحن قد لاحظنا مظانّ ذلک فی البحار، و لم نقتصر علی المقدّمات خاصّة، و لم نجد لذلک عینا و لا أثرا، و لا یخفی أنّ المولی المجلسی- رحمه اللّه- قد ذکر جملة ممّا ظفر علیه فی أواخر عمره، فی المجلّد الأخیر من البحار، و نحن کلّ ما تأمّلناه لم نجد ذلک فیه أیضا، انتهی §رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام) للخوانساری: ۲۹.

§

قلت: استظهار اتّحاد النسخ الثلاث ممّا يكذّبه الوجدان:

↕

ص: ۲۵۲

أمّا أوّلا: فلأنّ النسخة المكّيّة كانت عند السيّد على خان بالطائف، و كانت عند جدّه الأعلى مير غياث الدين، كما صرّح به صاحب الرياض، و كانت داخلة فى مرويّاته، و الظاهر أنّها وصلت إليه بالوراثة، و لا أستبعد أن يكون السيّد محمد- الذى ذكر فى المنتجب أنّه كان صاحب الرضا عليه السلام- من هذه السلسلة الشريفة، فإنّه أيضا كان حسينيّا كشارح الصحيفة، و كان عالمها فى عصره، المناسب لكون النسخة عنده، و اللّه العالم.

و أمّا النسخة القميّة فجاء بها الحجّاج من قم إلى مكّة، و لو كان بدل بلد قم شيراز لكان للاستظهار وجه.

و أمّا ثانيا: فلأنّ المكّيّة كانت بخطّه عليه السلام، و القميّة بخطّ غيره، و قد رسم فى بعض مواضعها بخطّه عليه السلام، كما صرّح به التقىّ المجلسى- رحمه اللّه-.

و أمّا ثالثا: فلمّا مرّ من أنّه كان فى المكّيّة مرسوما، إنّه عليه السلام كتبه لأحمد السكين المقرّب عنده، و لو كان فى القيمية ذلك، لأشار إليه مولانا التقىّ فى شرح الفقيه، لشدّة حرصه على نقل كلّ ما كان له ربط و تعلّق بالكتاب، و لذكر تأريخه، و إنّه كان بالخطّ الكوفى، كما ذكر فى المكّيّة.

و أمّا رابعا: فلأنّ السيّد الجزائرى كان تلميذ العلّامة المجلسى- رحمه اللّه-، و صرّح سبطه السيّد عبد اللّه- شارح النخبة- فى إجازته الكبيرة، فى طىّ أحوال جدّه: أنّه أحلّه منه محلّ الولد البارّ من الوالد المشفق الرؤوف، و التزمه بضع سنين لا يفارقه ليلا و لا نهارا. إلى آخره §الإجازة الكبيرة للسيد عبد اللّه الجزائرى: ۱۶.

§

أ تراه يخفى عليه ما كتبه أستاذه فى أوّل البحار، و قبله والده فى موضعين من شرح الفقيه، من حال هذه النسخة فيعرض عنه، و يذكر النسخة التى جاؤوا بها من الهند، و هى فرعها، أو فرع فرعها، و يترك ذكر ما شهد مشايخه

↕

ص: ۲۵۳

بأنّه ينتهى الى الأصل بواسطة واحدة!؟ هذا بعيد فى الغاية.

و أمّا خامسا: فلأنّ عدم ذكر المجلسى له فى المقدّمات، لعدم عثوره عليها فى وقت تأليف المجلّد الأوّل، و لم يكن كتاب آخر يحتاج إلى الذكر و التثبّت، و إنّما هى هى، مع اختلاف ينبئ عن عدم اتّحاد أصلهما، و لم يعهد من المجلسى- رحمه اللّه- الإشارة إلى اختلاف النسخ، مع أنّه كان عنده من الكتب نسخ مختلفة بالزيادة و النقصان و غيرها، من كتاب و أصل، و لم يتعرّض له فى المقدّمات، و إنّما أشار إليه فى محلّه.

و أمّا سادسا: فقوله: و نحن قد لاحظنا مظانّ ذلك، و لم نقتصر على المقدّمات خاصّة الى آخره، فإنّه- سلّمه اللّه- لو استقصى النظر ما صدر عنه ما ذكر، و نحن نذكر ما صرّح به فى البحار، الكاشف عن بطلان الاستظهار.

قال- رحمه اللّه- فى المجلد الحادى و العشرين من البحار، و هو كتاب الحجّ و الجهاد، بعد ما فرغ من أبواب أعمال الحجّ، و فرّق ما فى النسخة المشهورة من الرضوى فى الأبواب المناسبة له، قال: باب سياق مناسك الحج، أقول: وجدت فى بعض نسخ الفقه الرضوى فصولا فى بيان أفعال الحجّ و أحكامه، و لم يكن فيما وصل إلينا من النسخة المصحّحة، التى أوردنا ذكرها فى

صدر الكتاب، فأوردناه فی باب مفرد، ليتميّز عمّا فرّقناه على الأبواب.

فصل: إذا أردت الخروج الى الحجّ، الى آخره، انتهى §بحار الأنوار ۹۹: ۳۳۳.

§

و لا يخفى على الناظر البصير أنّ هذه النسخة هى النسخة الهنديّة، و لو فرض أنّها أخذت من المكّيّة، و صارت الثلاثة اثنتان، لكان كافيا فى بطلان استظهار الاتّحاد.

و قال فى أوائل مجلّد المزار: وجدت فى بعض نسخ الفقه الرضوى على من نسب إليه السلام: روى عن موسى بن جعفر عليهما السلام أنّه قال:

↕

ص: ۲۵۴

«يستحب إذا قدم المدينة، مدينة الرسول صلّى اللّه عليه و آله» §بحار الأنوار ۱۰۰: ۱۵۹.

§، الى آخر ما تقدّم فى أبواب المزار من كتاب الحج، و لا يوجد فى النسخ المعروفة، و إنّما هو موجود فى النسخة الأخرى فى الباب المذكور، فلاحظ.

و أمّا سابعا: فقوله: و لا يخفى أنّ المولى المجلسى- رحمه اللّه- الى آخره، غريب، فإنّه- رحمه اللّه- كلّما عثر عليه من الكتب فى طول تأليف البحار، استدركه فى المقدّمات، و لذا اختلفت المقدّمات بالزيادة و النقصان، و شرحنا ذلك فى رسالتنا الموسومة بالفيض القدسى فى أحواله، و لم يذكر فى المجلّد الأخير من ذلك قليلا و لا كثيرا، نعم أورد فيه كتابا كتبه إليه بعض تلاميذه، فيه فهرست الكتب التى ينبغى أن تلحق بالبحار، و هذه الكتب جملة منها موجودة فى مقدّمات البحار، و نسى- رحمه اللّه- أن ينقل منها، أو نقل منها قليلا، و جملة كانت عنده ثمّ ألحقها، و اخرى عند غيره من فضلاء عصره، و كيف كان فلم يقتصر فيه على ما عثر عليه فى آخر عمره.

و قد عرفت الجواب عن وجه عدم ذكر النسخة الهنديّة فيه.

الخامس: ما فى رياض العلماء، و تذكرة الشعراء، فى ترجمة ناصر خسرو، الحكيم الشاعر المعروف، المدّعى انتهاء نسبه إلى الرضا عليه السلام، هكذا: ناصر بن خسرو بن حارث بن علىّ بن حسن بن محمد بن علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام- المرمى بالتسنّن، و الزيديّة، و الزندقة، و الإسماعيليّة، و الإلحاد- الأصفهانى البلخى، قال فى رسالته التى ألّفها فى شرح حاله، من أوّل عمره الى أيّام وفاته، من كيفيّة تحصيله، و رياضاته، و وزارته، و غير ذلك، قال ما حاصل ترجمته: و من حدّ سبعة عشر سنة من عمرى إلى خمسة عشر سنة أخرى اشتغلت بعلم الفقه، و التفسير، و معرفة الناسخ و المنسوخ، و وجوه القراءات، و الجامع الكبير، و السير الكبير، الذى صنّفه

↕

ص: ۲۵۵

الامام الأعلم، الزكىّ الأقدم، محمد بن الحسن الشيبانى الحنفى، و كتاب الشامل، الذى صنّفه جدّى علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام، أخذته مصاحبا لنفسى، و وجدت التفاوت بينهما- يعنى تصنيف الامام علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام، و تصنيف محمد الشيبانى- و قرأت نسخا كثيرة من كتب الفقه، و الأخبار المتداولة، انتهى.

قال فى الرياض- بعد نقل تمام الرسالة- ثمّ أقول: مراده من الكتاب الشامل- الذى نسبه نفسه إلى جدّه الرضا عليه السلام- على الظاهر فى الفقه، ليس إلّا كتاب الفقه الرضوى المشهور كما قيل §رياض العلماء- القسم الثانى: ۲۶۸.

§

قلت: ليس الغرض من نقل كلام الناصر، الذى لا حظّ له فى الدين الاعتماد على كلامه، و الاستناد بنقله، فإنّه بمعزل عن ذلك، و إنّما الغرض مجرّد ذكر هذا الكتاب فى تلك الأعصار، و وجوده فى كلام بعيد عن الحمل على الكذب و الافتراء، و كانت وفاة ناصر سنة ثمان و عشرين و أربعمائة.

السادس: إنّ هذا الكتاب إمّا للإمام عليه السلام تأليفا أو إملاء، أو موضوع اختلقه بعض الواضعين، و لا ثالث لهما، فإن بطل الثانى تعيّن الأوّل.

بيان ذلك: إنّ فيه ما لا ينبغى صدوره إلّا من الحجج عليهم السلام، و ما هو كالصريح فى أنّه منه عليه السلام، و هو أمور:

الأوّل: ما فى أول الكتاب، ففيه: يقول عبد اللّه علىّ بن موسى الرضا عليه السلام: أمّا بعد.، إلى آخره.

الثانى: ما فى أواخره: ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البيت، الى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۴۰۲.

§

الثالث: ما فى باب الخمس: و قال جلّ و علا: وَ اعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِى الْقُرْبى §الأنفال ۸: ۴۱.

§ إلى آخر الآية، فتطوّل علينا

↕

ص: ۲۵۶

بذلك، امتنانا منه و رحمة، إلى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۲۹۳.

§

الرابع: ما فى باب النوادر: أروى عن العالم عليه السلام، أنّ رجلا سأله فقال: يا ابن رسول اللّه علّمنى ما يجمع لى خير الدنيا و الآخرة، و لا تطوّل علىّ، فقال عليه السلام: «لا تغضب».

و أروى أنّ رجلا سأله عمّا يجمع به خير الدنيا و الآخرة، قال: لا تكذب.

و سألنى رجل عن ذلك، فقلت: خالف نفسك §فقه الرضا (عليه السلام): ۳۹۰.

§

الخامس: فى باب الأغسال: ليلة تسعة عشر من شهر رمضان، هى التى ضرب فيها جدّنا أمير المؤمنين عليه السلام §فقه الرضا (عليه السلام): ۸۳.

§

السادس: فى كتاب الزكاة: روى عن أبى العالم عليه السلام فى تقديم الزكاة و تأخيرها أربعة أشهر أو ستة أشهر §فقه الرضا (عليه السلام): ۱۹۷.

§

السابع: فى باب الربا، و العينة: روى حديث اللؤلؤة، ثمّ قال: و قد أمرنى أبى، ففعلت §فقه الرضا (عليه السلام): ۲۵۸.

§

الثامن: فى كتاب الحجّ: و قال أبى: إنّ أسماء بنت عميس، إلى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۷۲ من الطبعة الحجرية.

§

و فيه: و ليس الموقف هو الجبل، و كان أبى يقف حيث يبيت §فقه الرضا (عليه السلام): ۷۲ من الطبعة الحجرية.

§

و فيه: أبى، عن جدّى، عن أبيه (عليه السلام) قال: «رأيت علىّ بن الحسين عليهما السلام يمشى و لا يرمل». §فقه الرضا (عليه السلام): ۷۳ من الطبعة الحجرية.

§

↕

ص: ۲۵۷

و فيه: و قال أبى (عليه السلام): «من قبّل امرأته قبل طواف النساء» إلى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۷۴ من الطبعة الحجرية.

§

و ساق بعده أحكاما كثيرة.

و فيه: أبى (عليه السلام) و كان بالخروج إلى مكّة: «إيّاكم و الأطعمة التى يجعل فيها الزعفران» إلى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۷۴ من الطبعة الحجرية.

§

و فيه: قال أبى: رجل أفاض من عرفات، إلى آخره، و ذكر بعده أحكاما مصدّرة بقوله: قال أبى (عليه السلام) §فقه الرضا (عليه السلام): ۷۴ من الطبعة الحجرية.

§

و فيه: أبى العالم عليه السلام، أنا سمعته يقول عند غروب الشمس: «اللّهمّ أعتق رقبتى من النار» §فقه الرضا (عليه السلام): ۷۴ من الطبعة الحجرية.

§

التاسع: فى باب غسل الميّت: و أروى أنّ علىّ بن الحسين عليهما السلام لمّا مات، قال أبو جعفر عليه السلام: «لقد كنت أكره أن أنظر الى عورتك فى حياتك، فما أنا بالذى أنظر إليها بعد موتك» فأدخل يده و غسل جسده، ثمّ دعا بأمّ ولد له، فأدخلت يدها فغسلت مراقة و عورته، و كذلك فعلت أنا بأبى §فقه الرضا (عليه السلام): ۱۸۸.

§

قال فى الفوائد: و ظاهر أنّه لولا هو المعصوم، الذى فعله حجّة، لم تكن فائدة فى قوله، بل ذكره بعد نقل فعل أبى جعفر عليه السلام بأبيه أوّل شاهد على أنّه أيضا من أقرانه، و أمثاله §فوائد السيد بحر العلوم: لم نعثر عليه فيه.

§

العاشر: فى باب الصوم: و أمّا صوم السفر و المرض، فإنّ العامّة اختلفت فى ذلك، فقال قوم: يصوم، و قال قوم: لا يصوم- إلى أن قال- و نحن نفطر فى

↕

ص: ۲۵۸

الحالتين جميعا §فقه الرضا (عليه السلام): ۲۰۲.

§

فإنّ قوله: و نحن نفطر، دالّ على أنّه ممّن هو قوله حجّة.

الحادى عشر: فى باب البدع و الرئاسة: أروى أنّه قرئ بين يدى العالم عليه السلام قوله تعالى: لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ §الأنعام ۶: ۱۰۳.

§ فقال:

إنّما عنى أبصار القلوب، و هى الأوهام، فقال تعالى: لا تدرك الأوهام كيفيّته، و هو يدرك كلّ و هم، و أمّا عيون البشر فلا تلحقه، لأنّه لا يحدّ و لا يوصف، هذا ما نحن عليه كلّنا §فقه الرضا (عليه السلام): ۳۸۴.

§.

الثانى عشر: فى باب حديث النفس: و أروى إنّ اللّه تبارك و تعالى أسقط عن المؤمن ما لا يعلم، و ما لا يتعمّد، و النسيان، و السهو، و الغلط، و ما استكره عليه، و ما اتّقى فيه، و ما لا يطيق §فقه الرضا (عليه السلام): ۳۸۶.

§ أقول: ذلك خطّه عليه السلام.

إلى غير ذلك ممّا هو صريح فى كونه للرضا عليه السلام، أو للإمام الحجّة، أو ظاهر فيه، و أمّا ما فيه ممّا يدلّ صريحا على أنّه من أصحاب الكاظم عليه السلام و الراوى عنه فكثير، سنشير إليه إن شاء اللّه تعالى، فى ردّ من زعم أنّه بعينه رسالة والد الصدوق إليه، و نوضّح أنّ العالم من ألقاب الكاظم عليه السلام فى ألسنة المحدّثين و الرّواة، قبل وقوع الغيبة الصغرى، و فيها، و بعدها.

هذا و قد تصدّى صاحب الفصول لإسقاط دلالة العبائر المذكورة على المطلوب، فقال: و قوله فى أوّل الكتاب: يقول علىّ بن موسى الرضا عليه السلام: أمّا بعد، الى آخر الحديث غير صريح فيما ظنّ، لجواز أن يكون مؤلّف

↕

ص: ۲۵۹

الكتاب قد سمع الحديث المذكور منه (عليه السلام)، أو وجده بخطّه عليه السلام فنقله عنه، محافظا على كلمة «أمّا بعد» الموجودة فى كلامه عليه السلام لمناسبتها لأوّل الكتاب، و لا يلزم التدليس، لذكره بعد ذلك ما يصلح قرينة على عدوله بعد ذلك الحديث الى نقل أحاديث أخر، بقوله: و يروى عن بعض العلماء، و قوله بعد ذلك: و أروى، و نحو ذلك، مما يدلّ على أنّ الإسناد المذكور مقصور على الحديث الأوّل.

و قوله: ضرب جدّنا يحتمل أن يكون من تتمّة قول أبى عبد اللّه عليه السلام المتقدّم ذكره، و لو سلّم كونه من كلام المؤلّف، فاللازم منه كونه علويّا لا إماما.

و قوله: روى أبى §لم ترد فى المخطوطة.

§ عن أبى عبد اللّه عليه السلام. لا دلالة على كونه موسى ابن جعفر عليهما السلام، إذ لا تختصّ الرواية عنه به.

و قوله: أروى عن أبى العالم يحتمل أن يكون بزيادة الياء من أبى، أو بحذف (عن) عن العالم، و مثل هذا التصحيف غير بعيد فيما تتّحد فيه النسخة، و يحتمل أيضا حمل الأب، أو العالم على خلاف ظاهره.

و حديث اللؤلؤة غير واضح فيما ذكر، لأنّه قال بعد ذكره: و روى فى خبر آخر بمثله: لا بأس، و قد أمرنى أبى ففعلت مثل هذا. و لا يبعد أن يكون قوله:

و قد أمرنى أبى، من تتمّة الرواية، مع أنّه لا بعد فى تعويل راو على قول أبيه، كما يشهد به تعويل الصدوق على رسالة أبيه إليه.

و ممّا مرّ يظهر ضعف الاستشهاد بقوله: و ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البيت.

و قوله: فتطوّل يمكن أن يكون من تتمّة الرواية السابقة عليه، و ليس فى سوق العبارة ما ينافيه، و ان يكون من كلام صاحب

الكتاب فلا يدلّ إلّا على

↕

ص: ۲۶۰

كونه هاشميّا، لتحقّق التطوّل و الامتنان فى حقّه أيضا، بالنسبة الى ما يستحقّه من الخمس، مع احتمال أن يكون التطوّل، و الامتنان باعتبار الأمر بالإعطاء أيضا، فلا يدلّ على ذلك أيضا، انتهى §الفصول الغرويّة: ۳۱۲.

§

و أنت خبير بأنّ كلّ ما ارتكبه من المحامل خلاف الظاهر، لا يصار إليه إلّا بعد لزوم رفع اليد عنه بقرائن ذكرها المنكرون، فلو تمّت فلا مناص عمّا ذكره أو مثّله، و إلّا فلا بدّ من التمسّك بظاهره المؤيّد بما مرّ من الشواهد، مع أنّه ترك ذكر الوجه لما هو أصرح فى الدلالة ممّا ذكره، كما لا يخفى على من تأمّل فيما نقلناه عنه، بل لا سبيل الى ارتكاب بعض ما ارتكبه، كاحتمال أن يكون قوله: و ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البيت، من تتمّة الرواية السابقة، و لا يخفى أنّ الرواية السابقة من أخبار باب الآداب و آخرها و هى هكذا: و أحسن مجاورة من جاورك، فإنّ اللّه تبارك و تعالى يسألك عن الجار، و قد نروى عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: «إنّ اللّه تبارك و تعالى أوصانى فى الجار حتّى ظننت أنّه يرث»، و باللّه التوفيق.

و ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البيت باب دعاء الوتر، و ما يقال فيه: لا إله إلّا اللّه الحليم الكريم، إلى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۴۰۱- ۴۰۲.

§

فقوله (عليه السلام): و باللّه التوفيق علامة إتمام الباب السابق، و نظيره كثير فى أبواب الكتاب، بل و جعله من تتمّة الرواية السابقة لازمه نسبة هذا الكلام الى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و لا يخفى ما فيها من الحزازة، بل و يلزم أن يكون قوله: باب دعاء الوتر، الى آخره مستهجنا.

و ظنّى أنّ قوله: و ممّا نداوم، الى آخره كان بعد قوله: و ما يقال فيه، و وقع

↕

ص: ۲۶۱

التقديم و التأخير من الناسخ سهوا، و إن كان للموجود وجه أيضا. و كذا احتمال التصحيف فيما ذكره، فإنّ فتح هذا الباب يرفع الوثوق عن كثير من الظواهر، مع أنّ التعبير عن الصادق عليه السلام بأب العالم غير معهود عن جاهل غبىّ، فضلا عن العالم المؤلّف، بل و لم يعهد رواية صاحب الكتاب عن أبى عبد اللّه عليه السلام.

ثمّ أنّه بعد ظهور ما نقلناه- أو صراحته فى كون الكتاب من تأليفه أو إملائه عليه السلام- يدور الأمر بين كونه منه فهو المطلوب، أو كونه موضوعا و احتمال الوضع فيه بعيد، لما يلوح عليه من حقيقة الصدق و الحقّ، و لأنّ ما اشتمل عليه من الأصول و الفروع و الأخلاق أكثرها مطابق لمذهب الإماميّة، و ما صحّ عن الأئمّة عليهم السلام، و لا يخفى أنّه لا داعى للوضع فى مثل ذلك، فإنّ غرض الواضعين تزييف الحقّ و ترويج الباطل، و الغالب وقوعه من الغلاة و المفوّضة، و الكتاب خال عمّا يوهم ذلك.

و قد وافقنا على ذلك السيّد العالم المعاصر، مع إنكاره كون الكتاب منه عليه السلام أشدّ الإنكار، فقال فى جملة كلماته: فإنّ التأمّل فى الأحكام المذكورة فيه، و إمعان النظر فى تضاعيف أبوابه، و سياق عباراته و فتاويه، يكشف أنّه ليس من المجعولات، و من قبيل كتب الكذّابة و الغالين، الذين يصنّفون الكتب لتخريب المذهب، بل يظهر ممّا ذكرنا أنّه من مؤلّفات بعض أعاظم فقهاء قدماء أصحابنا، الذين كانوا لا يعملون إلّا بالأخبار المعتبرة لديهم، و إنّ ما ذكر فيه مأخوذ من متون الأخبار، و إنّ أكثر ما

ذكر فيه يوافق أصول المذهب على طريقة سائر كتب قدماء أصحابنا، العاملين بأخبار الآحاد §رسالة فى تحقيق فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۳۸.

§

قال: و ممّا يؤيّد ما ذكرناه من عدم كونه من المجعولات، أنّ السيد المذكور

↕

ص: ۲۶۲

ذكر أنّ النسخة التى رآها كانت نسخة قديمة مصحّحة، يوافق تأريخها عصر الرضا عليه السلام، و لا يخفى إنّ من يصنّف كتابا لتخريب الدين، و يصرف أيّاما من عمره فى تأليف كتاب مجعول، إنّما يصرّ فى ترويجه و اشتهاره، و يدعو الناس إليه، و يأمرهم بالاعتماد عليه، كما هو المشاهد من الكذّابة و الغلاة، الذين ظهروا فى أعصار الحضور، و أوائل الغيبة، و وردت فى شأنهم أخبار، و خرجت فى ردّهم توقيعات مشهورة بين الأصحاب، فلو كان هذا الكتاب من المجعولات، لكان يظهر منه عين أو أثر بين قدماء الأصحاب و المتوسّطين، و لكان أهل الرجال يذكرون كلمات فى ردّه أو قبوله §رسالة فى تحقيق فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۴۱.

§

و قال فى الفصول:. مع احتمال أن يكون موضوعا، و لا يقدح فيه موافقة أكثر أحكامه للمذهب، إذ قد يتعلّق غرض الواضع بدسّ القليل، بل هذا أقرب الى حصول مطلوبه، لكونه أقرب إلى القبول §الفصول الغرويّة: ۳۱۳.

§

و فيه: إنّ القليل المدسوس إن كان من الأباطيل المتعلّقة بالعقائد، التى هى الغرض الأهمّ لهم، فلا يبعد ما احتمله، و إلّا فهو من البعد بمكان لا يجوّزه ذو دربة.

السابع من القرائن: ما ذكره بعضهم من مناسبته لما ورد فى مواضع عديدة من كتب الرجال، من كون الراوى ممّن له مسائل عن الرضا عليه السلام، أو ممّن له كتاب عن الرضا عليه السلام، أو صاحب كتاب الرضا عليه السلام، و قد تقدّم كلام الشيخ منتجب الدين.

و نقول هنا: قال النجاشى: محمد بن علىّ بن الحسين بن زيد بن علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليهم السلام، له نسخة يرويها عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أبو الفرج محمد بن علىّ بن أبى قرّة، قال: حدّثنا محمد بن

↕

ص: ۲۶۳

عبد اللّه، قال: حدّثنا جعفر بن محمد الحسنى، قال: حدّثنا محمد بن علىّ بن الحسين بن زيد، قال: حدّثنا علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام بالنسخة §رجال النجاشى: ۳۶۶/ ۹۹۲.

§

و قال: علىّ بن علىّ بن رزين بن عثمان بن عبد الرحمن بن عبد اللّه بن بديل بن ورقاء الخزاعى، أبو الحسن، أخو دعبل بن علىّ، ما عرف حديثه إلّا من قبل ابنه إسماعيل، له كتاب كبير عن الرضا عليه السلام، قال عثمان بن أحمد الواسطى و أبو محمد بن عبد اللّه بن محمد الدعجلى: حدّثنا أحمد بن علىّ، قال: حدّثنا إسماعيل بن علىّ (بن علىّ) بن رزين، أبو القاسم، قال: حدّثنا أبى أبو الحسن علىّ بن علىّ- ببغداد سنة اثنين و سبعين و مائتين- قال: حدّثنا أبو الحسن الرضا عليه السلام- بطوس سنة ثمان و

تسعين و مائة- إلى آخره §رجال النجاشى: ۲۷۶/ ۷۲۷، و ما بين القوسين لم يرد فى المخطوطة.

§

و قال: وريزة بن محمد الغسانى، له كتاب عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أحمد بن محمد بن عمران، قال: حدّثنى أحمد بن علىّ القمىّ، عن أبيه، قال: حدّثنا وريزة بن محمد بكتابه. قال شيخنا أبو الحسن الجندى: حدّثنا وريزة بن محمد بن وريزة- بالبصرة سنة خمس و عشرين و ثلاثمائة، و له ثمانون سنة- قال: ولدت سنة خمس و أربعين و مائتين، قال: حدّثنى جدّى، قال: حدّثنا الرضا عليه السلام- سنة تسعين و مائة- §رجال النجاشى: ۴۳۲/ ۱۱۶۳.

§

و قال: موسى بن سلمة، كوفىّ له كتاب عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمن، قال: حدّثنا موسى بن سلمة عن الرضا عليه السلام §رجال النجاشى: ۴۰۹/ ۱۰۹۰.

§

↕

ص: ۲۶۴

و قال: الحسن بن محمد بن الفضل بن يعقوب بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطّلب، أبو محمد، ثقة جليل، روى عن الرضا عليه السلام نسخة. إلى آخره §رجال النجاشى: ۵۱/ ۱۱۲.

§

و ذكر فى ترجمة عيسى بن عبد اللّه بن سعد بن مالك الأشعرى، أنّ له مسائل للرضا عليه السلام §رجال النجاشى: ۲۹۶/ ۸۰۵.

§

و قال: علىّ بن مهدى بن صدقة بن هشام بن غالب بن محمد بن علىّ الرقى الأنصارى، أبو الحسن له كتاب عن الرضا عليه السلام، أخبرنا محمد ابن عثمان، قال: حدّثنا أبو علىّ أحمد بن علىّ بن مهدى- بالرملة قراءة عليه- قال: حدّثنا أبى: قال: حدّثنا الرضا عليه السلام §رجال النجاشى: ۲۷۷/ ۷۲۸.

§

و ذكر الشيخ فى الفهرست، فى ترجمة محمد بن سهل بن اليسع، أنّ له مسائل عن الرضا عليه السلام §الفهرست: ۱۴۷/ ۶۲۰.

§

و مثله فى ترجمة ياسر الخادم §الفهرست: ۱۸۳/ ۷۹۷.

§

و قال فى ترجمة جعفر بن بشير: له كتاب ينسب الى جعفر بن محمد، رواية علىّ بن موسى الرضا عليهم السلام §الفهرست: ۴۳/ ۱۳۱.

§

و أمّا ما ذكره فى ترجمة أحمد بن عامر بن سليمان بن صالح بن وهب بن عامر- الذى قتل مع الحسين عليه السلام بكربلاء- أبى الجعد أن له نسخة عن الرضا عليه السلام §رجال النجاشى: ۱۰۰/ ۲۵۰.

§ فالمراد بها صحيفته المعروفة، كما شرحناه فيما تقدّم.

↕

الثامن: ما ذكره بعضهم من موافقة أكثر فتاويه لفتاوى الصدوقين، و المفيد، فى رسالة الشرائع، و المقنع، و المقنعة، و شدّة قربه من الرسالة، فإنّ أكثر عباراته عباراتها، بل ظنّ بعضهم أنّه هو بعينه رسالة الشرائع.

قال فى الفصول: و يدلّ على ذلك أيضا أنّ كثيرا من فتاوى الصدوقين مطابقة له فى اللّفظ، و موافقة له فى العبارة، لا سيّما عبارة الشرائع، و إنّ جملة من روايات الفقيه، التى ترك فيها الإسناد موجودة فى الكتاب، و مثله مقنعة المفيد، فيظنّ بذلك أنّ الكتاب المذكور كان عندهم، و أنّهم كانوا يعوّلون عليه و يستندون إليه، مع ما استبان من طريقة الصدوقين، من الاقتصار على متون الأخبار، و إيراد لفظها فى مقام بيان الفتوى، و لذا عدّ الصدوق رسالة والده إليه من الكتب التى عليها المعوّل، و إليها المرجع، و كان جماعة من الأصحاب يعملون بشرائع الصدوق عند إعواز النّص، فإنّ الوجه فى ذلك ما ذكرناه §الفصول الغرويّة: ۳۱۱.

§

ثمّ اعترض عليه بأنّ مطابقة جملة من عبارات المفيد و الصدوقين لما فيه، لا دلالة فيها على أخذها من الكتاب المذكور، لجواز العكس، أو كونهما مأخوذين من ثالث.

و فيه: إنّ النسخة القديمة التى كان عليها خطوط العلماء و إجازاتهم على ما تقدّم، كانت مكتوبة فى عصر الرضا عليه السلام، فاحتمال العكس منفيّ بتأخّر زمان الصدوقين، و الأخذ من ثالث مع بعده لا ينافى الاستظهار المذكور، و ظنّ كونه من مأخذهم، خصوصا على ما نراه من كونه من إملائه، و إنّ تأليفه من أحمد بن محمد بن عيسى، و داخل فى نوادره المعدود فى الفهارس من الكتب المعتمدة و يأتى لهذا الكلام تتمّة فى التنبيه الأوّل.

التاسع: ما ذكره فى الفصول أيضا قال: و أيضا مأخذ جملة من فتاوى القدماء، التى لا دليل عليها ظاهرا موجود فيه، فيظهر أنّه كان مرجعهم فى

↕

تلك الفتاوى، و مستندهم فيها، فيسقط عنهم ما أورده المتأخّرون عليهم من عدم الدليل عليها §الفصول الغرويّة: ۳۱۲.

§

و ردّه بما احتمله سابقا فى عبائر الصدوقين، الغير المنافى للظهور المذكور.

هذا، و احتجّ أرباب القول الثانى بوجوه من الاستبعاد، و قرائن تدلّ على عدم كونه من تأليفاته عليه السلام.

الأوّل: ما ذكره فى الفصول قال: و ممّا يبعّد كونه تأليفه عليه السلام، عدم إشارة أحد من علمائنا السلف إليه، فى شىء من المصنّفات التى بلغت إلينا، مع ما يرى من خوضهم فى جمع الأخبار، و توغّلهم فى ضبط الآثار المرويّة عن الأئمّة الأطهار عليهم السلام، بل العادة قاضية بأنّه لو ثبت عندهم مثل هذا الكتاب، لاشتهر بينهم غاية الاشتهار، و لرجّحوا العمل به على العمل بسائر الأصول و الأخبار، لما يتطرّق إليها من احتمال سهو الراوى، أو نسيانه، أو قصوره فى فهم المراد، أو فى تأدية المفهوم، أو تقصيره، أو تعمّد الكذب، لا سيما مع تعدّد الوسائط، و سلامة الكتاب المذكور عن ذلك، و لبعد ما فيه عن التقيّة بخلاف غيره §الفصول الغرويّة: ۳۱۲.

§

و قال السيد العالم المعاصر- سلّمه اللّه-: إنّ هذا الكتاب لو كان من تصنيف الإمام عليه السلام، لكان يشتهر بين أصحابنا غاية الاشتهار، و لكان يطّلع عليه كثير من قدماء أصحابنا، الذين جمعوا الأخبار، و بالغوا فى إظهار آثار الأئمّة الأطهار عليهم السلام، و

بذلوا جهدهم فی حفظ ما صدر منهم من الأحکام، کجملة من أکابر محدّثی فقهائنا، الذین أدرکوا عصره، أو کانوا قریبا من عصره علیه السلام، کالفضل بن شاذان، و یونس بن عبد الرحمن، و أحمد ابن محمد بن عیسی، و أحمد بن أبی عبد اللّه البرقی، و إبراهیم بن هاشم، و محمد

↕

ص: ۲۶۷

ابن أحمد بن یحیی- صاحب نوادر الحکمة- و سعد بن عبد اللّه، و محمد بن الحسن الصفار، و عبد اللّه بن جعفر الحمیری، و أضرابهم من أجلّاء الفقهاء و المحدّثین.

و من الواضح أنّ هذا الکتاب لو کان معروفا بین هؤلاء الإعلام، أو کان یعرفه بعضهم، لما کانوا یسکتون عنه، و لما کانوا یترکون روایته لمن تأخّر عنهم من نقّاد الآثار و أصحاب الکتب المصنّفة فی تفصیل الأخبار، و لما کان یخفی علی مشایخنا المحمّدین الثّلاثة، المصنّفین للکتب الأربعة، المشتملة علی أکثر ما ورد عنهم فی الأحکام، لا سیّما علی مثل شیخنا الأجلّ الأکرم، رئیس المحدّثین، فإنّه قد بلغ فی جمع الأخبار الواردة عن أهل بیت العصمة و الطّهارة الغایة، و تجاوز النهایة، و قد صنّف فی ذلک الباب نحوا من ثلاثمائة مصنّف، کما صرّح به شیخ الطائفة فی فهرسته. و من جملة مصنّفاته کتابه الذی عمله لبیان کلّ ما یتعلّق بمولانا أبی الحسن الرّضا علیه السلام، و سمّاه بعیون اخبار الرّضا علیه السلام، و هو مشتمل علی أخبار کثیرة، محیطة بأکثر ما وصل إلیه من الأخبار الصادرة عنه (علیه السلام) فی الأحکام و غیرها.

و لا یخفی أنّه لو کان مطّلعا علی هذا الکتاب، لکان یذکر بعضه، أو أکثره فی کتابه المذکور، و لکان یشیر إلیه، و یذکر أنّ له کتابا فی الفقه، و نحن کلّما تأمّلنا فی کتابه المذکور، لم نجد إشارة إلی أمر هذا الکتاب، فضلا عن أن نطّلع علی شیء من أخباره، و أیضا لو کان هذا من الکتب المعروفة لدیه فی زمانه، لکان یذکره فی کتاب من لا یحضره الفقیه، الذی قد تصدّی فیه لذکر الأحکام المستخرجة من الکتب المشهورة، التی علیها المعوّل، و إلیها المرجع، و أنت خبیر بأنّه ممّا لم یوجد له عین و لا أثر، فی هذا الکتاب.

و بالجملة فالعادة قاضیة بأنّ هذا الکتاب لو کان من رشحات عیون إفادات هذا المولی لکان یطّلع علیه جملة من قدماء فقهاء الشیعة، و ما کان یبقی فی زاویة الخمول، فی مدّة تقرب من ألف سنة، کما لم یخف علی کثیر منهم نظائره

↕

ص: ۲۶۸

من الکتب المشتملة علی الأحکام و غیرها، کفرائض مولانا أمیر المؤمنین علیه السلام، و الجعفریّات المرویّة عن سیّدنا موسی بن جعفر علیه السلام، و رسالة علیّ بن جعفر، و تفسیر ینسب الی مولانا أمیر المؤمنین علیه السلام، بروایة النعمانی، و لا یخلو عن اعتبار.

و من ذلک القبیل الصحیفة السجادیّة، فإنّها أیضا ممّا اتّصل سندها الی الإمام، و ظفر علیه جماعة من القدماء، کما یظهر من الشیخ §الفهرست: ۱۷۰/ ۷۴۷.

§ و النجاشی §رجال النجاشی: ۴۲۶/ ۱۱۴۴.

§، حیث ذکرا أنّ متوکّل بن عمیر ممّن روی دعاء الصحیفة، و من جمع آخر، حیث نقلوا بعض ادعیتها فی کتبهم. و أیضا لو کان هذا الکتاب من تألیف الإمام علیه السلام لما کان یخفی علی ولده الأئمّة الطاهرین علیهم السلام، الأنوار الأربعة: سیّدنا أبی جعفر الجواد، و مولانا أبی الحسن الهادی، و سیّدنا أبی محمد العسکری، و إمامنا الحجّة عجّل اللّه تعالی فرجهم.

و من الظاهر أنّهم ما كانوا يخفون أمثال ذلك عن شيعتهم و مواليهم، و لا سيّما عن خواصّهم و معتمديهم، كما أخبروهم بكتاب عليّ، و صحيفة فاطمة صلوات اللّه عليهما، و لو كانوا مطّلعين عليه لكانوا يصرّحون به فى كثير من أخبارهم، و لكانوا يأمرون الشيعة بالرجوع إليه، و الأخذ عنه، كما أمروهم بالرجوع إلى جملة من كتب الرواة، فى عدّة من الروايات.

و الظاهر أنّ هذا لو كان واقعا لكان يشتهر بين القدماء، و لكان يصل إليهم أثر منه، كما وقع فى نظائره، و من جملتها الرسالة المذهّبة، المنسوبة الى أبى الحسن الرضا عليه السلام، المعروفة فى هذه الأعصار بالذهبيّة، باعتبار أنّ المأمون العبّاسى أمر أن تكتب بالذهب، و أن تترجم بذلك، فإنّها كانت مشهورة بين القدماء، و قد اتّصل سندها بالإمام، و قد تعرّض لذكرها و بيان سندها جملة

↕

ص: ۲۶۹

من أكابر أصحابنا. ثم ذكر شطرا ممّا قدّمناه فى ترجمة هذه الرسالة- الى أن قال- و أنت إذا أحطت بما ذكرنا فى أمر هذه الرسالة، و وقفت عليها و لاحظتها أيضا، اتّضح لك أنّ الفقه الرضوى لو كان من تأليف الإمام، لكان أولى بالاشتهار بين الخاصّ و العامّ، و ذلك لأنّ الرسالة المذكورة لا تزيد على وريقات قليلة، ألّفها الامام عليه السلام فى الطبّ، و الفقه الرضوى كتاب مبسوط، مشتمل على أكثر أمّهات أحكام الفقه، و لا يخفى على المتتبّع الماهر، البصير بأحوال الرجال، أنّ اهتمام أصحابنا فى حفظ مثله، كان أشدّ من اهتمامهم فى أمر مختصر، لا مدخليّة له فى الأحكام.

إن قيل: أنّ الأمر منعكس، و الأولويّة ممنوعة، لأنّ الرسالة المذكورة مقصورة على جملة من أحكام الطبّ و تدبير الأبدان، و ليس فيها شىء ممّا يتعلّق بالأديان و أحكام الإيمان، و مثلها ما كان يخفى على الطائفة الحقّة الإماميّة، لعدم مانع عن إظهارها، و التزام إخفائها من تقيّة و غيرها، بخلاف الكتاب المذكور، فإنّ التقيّة التى كانت من أشدّ الموانع فى أعصار الظهور، منعت من ظهورها و وصولها إلى الأصحاب.

قلت: لا يخفى على من اطّلع على تفصيل ما منّ اللّه تعالى على الإمام الثامن، و شيعة الحقّ من الإعزاز و الاحترام فى دولة المأمون العبّاسى، و لاحظ ما مرّ بينه و بين علماء المخالفين من المناظرات و المباحثات، فى أمر الإمامة، و غصب حقوق أهل البيت، و سائر بدع الخلفاء، أنّ التقيّة كانت مرفوعة فى مدّة مديدة، من أواخر عصره فى العراق و ما والاها، و كانت الطائفة الحقّة الإماميّة لا يتّقون من المخالفين فى أصول عقائدهم، فضلا عن فروع مذهبهم و أحكامهم، لا سيّما أهل بلدة قم، فإنّها كانت فى عصره مملوءة من علماء الشيعة، و كانوا يعلنون كلمة الحقّ غاية الإعلان، و لا يتّقون فى أمر دينهم من أحد من أولياء الشيطان.

↕

ص: ۲۷۰

و هذا هو الذى بعثنى على ما قوى فى نفسى، و لم يسبقنى إليه من قبلى، من أنّ المسائل المتكثّرة التى صدرت عنه فى أرض خراسان و العراق، ممّا لا ينبغى حملها على التقيّة، و هى من أبعد احتمالاتها، بخلاف ما صدر عن سائر الأئمّة عليهم السلام فى عصر الدولة الأمويّة، و جملة من أعصار العبّاسيّة، كالأخبار الصادرة عن الحسنين، و السجاد، و سيّدنا أبى جعفر، و موسى بن جعفر عليهم السلام، فإنّ الأصل فى احتمالات تلك الأخبار احتمال التّقيّة، و هى من أظهر وجوهها.

و كيف كان فاحتمال التقيّة فى أمر مثل هذا الكتاب من أبعد الوجوه، و لو كان من تأليفه (عليه السلام) لكان يظهره أيّام ظهور أمره، و كان يأمر الطائفة بالرجوع إليه، و باعتبار ذلك كان يشتهر غاية الاشتهار بين العلماء §رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا

(علیه السلام) للخوانساری: ۹.

§

إن قلت: لعلّه کان معروفا فی عصره، و إنّما خفی بعده باعتبار اشتداد التقیّة فی أعصار مولانا الجواد و العسکریّین علیهم السلام، و لا سیّما فی خلافة المتوکّل لعنه اللّه.

قلت: إنّ عروض التقیّة بعد الاشتهار بین علماء الطائفة و رواة الأخبار المعاصرین له علیه السلام، لا یقتضی عدم وصوله إلی المتأخّرین عنهم من أصحابنا، الذین أخذوا منهم و رووا عنهم، و ذلک لأنّ التقیّة مانعة عن إظهار الأمر لدی المخالفین، و لا یخفی أنّه لا یستلزم عدم اشتهاره بین أهل المذهب أیضا. ألا تری أنّ أکثر الأمور التی تختصّ بأهل مذهبنا لم یخف علی أصحابنا؟ و شاع بینهم بحیث بلغ حدّ ضرورة المذهب، و کذا الأخبار

↕

ص: ۲۷۱

المشتملة علی طعن الخلفاء، و تزییف مذاهبهم الردیّة، و إظهار بدعهم المحدثة. و منه یظهر أنّ التقیّة لا تمنع من شیوع الحقّ لدی أهله فی أوّل الأمر أیضا §رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام) للخوانساری: ۱۳.

§

قال: ثمّ لا یذهبن علیک إنّا لا نرید بما فصّلناه فی المقام ما قیل: إنّ الکتاب المذکور لو کان منه لتواتر، لتوفّر الدواعی علی نقله. و اللّازم باطل، فالمقدّم مثله. لینتقض بما یشاهد من عدم تواتر جملة کثیرة من نظائره، کالصحیفة السجادیّة، و الفقرات المسقطة من کتاب اللّه بالنصوص المعتبرة البالغة حدّ التواتر المعنوی، و کثیر من معجزات النبیّ و الأئمّة صلوات اللّه علیهم أجمعین و أفعالهم، و لیقال: إنّ مجرّد اقتضاء توفّر الدواعی لا یکفی فی تحقّق التواتر، بل لا بدّ فیه من فقد المانع منه أیضا، علی طریقة سائر المحدثات المسبّبة عن أشیاء تقتضیها، و هو ممّا تخلّف فی کثیر من أمثال المقام، فلا یبعد أن یکون ما نحن فیه أیضا من هذا القبیل.

و الذی ندّعیه إنّما هو قضاء العادة، بأنّه لو کان من الإمام علیه السلام، لکان یوجد منه أثر بین أصحابنا فی الأعصار السابقة، و القرون الخالیة، کما هو المشاهد فی نظائره.

و القول: بأنّ تحقّق هذا أیضا موقوف علی عدم المانع و هو غیر معلوم فی غایة السقوط، و ذلک لأنّا لا نرید أن نثبت بذلک عدم کونه منه علی سبیل القطع و الیقین، بل المقصود أنّ هذا ممّا یوجب الظنّ القویّ بعدم صدوره منه، و أقلّ ما یقتضیه ذلک أنّه یمنع مؤیّدات طرف الثبوت عن إفادتها الظنّ به، و هو أیضا کاف فی عدم الحجّیّة، و لا یخفی أنّ الظنّ بعدم المانع قائم فی المقام، فإنّ من لاحظ أمثال ذلک، تبیّن له أنّه قلّ أن یوجد فیها شیء لم یکن

↕

ص: ۲۷۲

منه أثر و لا عین فی القدماء. انتهی کلامه الذی هو غایة ما یقال فی توضیح هذا الوجه §رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام): ۱۴.

§

و الظاهر أنّ مراده بالقیل، هو السید السند صاحب المفاتیح، فإنّه- رحمه اللّه- بعد ما ذکر بعض قرائن الاعتبار، قال: لا یقال: لو کان الکتاب المذکور من الإمام علیه السلام لتواتر، أو نقل بطریق صحیح و اللّازم باطل، فالملزوم مثله.

امّا الملازمة فلأنّ العادة قاضية بأنّ تصنيف الإمام عليه السلام لا بدّ أن يكون كذلك، لتوفّر الدواعى عليه، كيف و هو أجلّ من مصنّفات المصنّفين! فإذا تواترت فينبغى أن يتواتر تصنيفه عليه السلام.

و أمّا بطلان اللّازم فواضح، لأنا نقول: لا نسلّم تواتر كلّ ما كان من الإمام عليه السلام و لو كان تصنيفا، و لا نقله بطريق صحيح إذ لا برهان عليه، و توفّر الدواعى إنّما يؤثّر حيث لا يكون هناك مانع، و أمّا معه فلا.

و ممّا يكسر صولة الاستبعاد، النصوص الواردة بوقوع النقيصة فى القرآن، و قال به أيضا جملة من العلماء الأعيان، إذ لو كان توفّر الدواعى بنفسه موجبا لذلك لتواتر ما حذف منه، و كذلك عدم تواتر الصحيفة السجّاديّة، و كثير من المعجزات النبويّة و خلفاء خير البريّة.

فإن قلت: لم نجد مانعا من ذلك.

قلت: عدم وجدان المانع لا يكفى، بل لا بدّ من عدمه فى الواقع، على أنّه لا بعد فى أنّ المانع هو التقيّة. ثم إنّا لو سلّمنا تواتر تصنيفه عليه السلام فإنّما

↕

ص: ۲۷۳

نسلّمه لو كان كتابا دوّنه بنفسه كالكتب المصنّفة، و أمّا لو كان المدوّن غيره- كنهج البلاغة- فلا نسلّمه، و لعلّ فقه الرضا عليه السلام من هذا القبيل، انتهى §مفاتيح الأصول: ۳۵۱.

§.

و ما استدركه أخيرا بقوله: و الذى ندّعيه، إلى آخره أخذه منه أيضا، حيث قال فيه: و لا يقال: وجوه القدح المذكورة تندفع بما ذكر، لو كان المقصود إثبات القطع بعدم كونه منه، و ليس كذلك، بل المقصود استفادة الظنّ منها بذلك، و هى تنهض له.

لأنّا نقول: هى معارضة بما ذكره الفاضلان المشار إليهما، الى آخره، و عنى بهما المجلسيّين. فإذا انضمّ الى ما ذكراه ما تقدّم من القرائن، لا يكاد يوجد من الوجه المذكور ظنّ و لا قابلية لمنع المؤيّدات و القرائن لإفادة الظنّ، مع أنّ لما ذكره من قضاء العادة نقوضا لا تحصى.

هذا ثقة الإسلام، ذكر فى أوّل الروضة بأسانيد عن أبى عبد اللّه عليه السلام، أنّه كتب بهذه الرسالة إلى أصحابه، و أمرهم بمدارستها و النظر فيها، و تعاهدها §فى نسخة فى هامش المخطوطة: تعاهد العمل بما فيها، و فى نسخة فى هامش الحجرية: تعاهد العمل.

§ و العمل بها، فكانوا يضعونها فى مساجد بيوتهم، فإذا فرغوا من الصلاة نظروا فيها، الى آخره.

و على ما ذكره من قضاء العادة، كان اللازم وصول هذه الرسالة إلينا بأزيد من ألف طريق، و وجودها فى أغلب المصنّفات و الجوامع المناسبة لها، مع أنّه ليس لها فى غير الروضة عين و لا أثر، فكيف بالفقه الرضوى بناء على ما

↕

ص: ۲۷۴

سبق من أنّه عليه السلام كتبه لأبى جعفر أحمد السكين، و كان هو حامله و لا يعلم مقرّه! هل كان فى مجمع الرواة من الشيعة، كالكوفة و قم، أو أبعد البلاد منهم كأصفهان؟ كما ذكر النجاشى فى ترجمة إبراهيم بن محمد الثقفى، أنّه كان سبب خروجه من الكوفة أنّه عمل كتاب المعرفة، و فيه المناقب المشهورة و المثالب، فاستعظمه الكوفيّون و أشاروا إليه، بأن يتركه و لا يخرجه، فقال: أىّ البلاد أبعد من الشيعة؟ فقالوا: أصفهان، فحلف لا أروى هذا الكتاب إلّا بها، فانتقل إليها و رواه بها، ثقة منه بصحّة ما

رواه فيه، انتهى §رجال النجاشى: ۱۶/ ۱۹.

§

فلو فرض أنّه كان ساكنا فيه أو فيما شاكله، لم تكن عادة هنا تقضى بنشره. مع أنّ المانع لا ينحصر فى التقيّة التى نفاها فى عصره (عليه السلام) فقد يكون ضنّة صاحب الكتاب و حرصه عليه أوجب اختصاصه به، أو سكونه فى بلد لا يجد من يلقيه إليه كما عرفت، أو أمره (عليه السلام) بكتمانه و ستره إلى مدّة لبعض الحكم المخفيّة علينا، و لو كان الكتاب من إملائه (عليه السلام) كما ذكره السيّد المحقّق البغدادى فى عدّته، و احتمله صاحب المفاتيح، و قوّيناه، فهو كسائر الأخبار المتكثّرة التى لم تصل إلينا، أو وصلت بعد برهة من الزمان.

قال الشيخ الطوسى قدّس سرّه فى ترجمة ابن عقدة: سمعت جماعة يحكون عنه أنّه قال: أحفظ مائة و عشرين ألف حديث بأسانيدها و اذاكر بثلاثمائة ألف حديث §رجال الشيخ الطوسى: ۴۴۱، ۴۴۲/ ۳۰.

§ فلعلّه كان له ذكر فيها خفى فيما خفى منها.

و أمّا ما ذكره من أنّه لو كان منه عليه السلام لما خفى على الأئمّة من ولده عليهم السلام، و لما أخفوه عن شيعتهم، الى آخره، ففيه أنّه ما كان من دأبهم و طريقتهم عليهم السلام إرجاع شيعتهم- خصوصا السائلين منهم- فى صنوف

↕

ص: ۲۷۵

الحوائج، من المعارف و الأخلاق و الآداب، و ما يتوسّلون به الى مآربهم، و صرف بلاياهم و رفعها، من الأدعية و الأوراد، إلى ما دوّن فيها قبلهم من آبائهم عليهم السلام، أو أصحابهم الذين أخذوا منهم، و تلقّوه من أفواههم.

هذا كتاب ديات أمير المؤمنين عليه السلام من الأصول المعروفة، المعروضة على الصادق عليه السلام، أ رأيت خبرا فيه أنّه سئل إمام عن شىء منها فأحاله إليها!؟.

و هذه الصحيفة المباركة، التى فيها من الأدعية ما يستغنى قارئها عن كلّ دعاء لأىّ حاجة، و قد كانوا يسألون الأئمّة عليهم السلام ما يقضون به حوائجهم، فيعلّمونهم ذلك، أ رأيت موضعا أحال أحدهم السائل إليها؟! و هكذا الكلام بالنسبة إلى جميع الأدعية المأثورة عن الأئمّة الذين هم قبل الإمام المسؤول، فما رأينا أحدا منهم أمر برجوع السائل إليها، مع أنّ فى الأدعية المأثورة عن مولانا أمير المؤمنين، و السجّاد عليهما السلام ما فيه غنى عن كلّ ورد و دعاء، و لعلّ السرّ فى ذلك أنّ كلّ إمام حاو لجميع ما كان عند الماضى، ممّا يحتاج إليه العباد فى مآرب دينهم و دنياهم، على اختلاف أحوالهم و أزمانهم، و معرفتهم ذلك- خصوصا الضعفاء منهم فى المعرفة- تتوقّف على إجابتهم (عليهم السلام) مسائلهم من عند أنفسهم، و فى الإرجاع إيهام إلى عدم بلوغهم ذلك المقام، و إلقائهم إيّاهم إلى التهلكة، كما لا يخفى على النقّاد البصير.

و كذا الكلام بالنسبة الى جميع الأصول المدوّنة فى عهد الصادقين عليهما السلام، خصوصا ما جمعه محمد بن مسلم، و زرارة، و أضرابهما، و هذا ظاهر على المنصف الخبير.

الثانى: ما فى الرسالة من أنّ كثيرا من أحكام هذا الكتاب، بل أكثرها من مرويّات صاحبه، و ليست مستندة إليه صادرة عنه من غير رواية و إسناد،

↕

ص: ۲۷۶

و جملة كثيرة من رواياته ليست مرويّة عن شخص معلوم و إمام مشخّص، بل غالبها من المراسيل التى عبّر عنها بألفاظ تبعّدها

عن درجة المراسيل المعتبرة، كألفاظ: روى، و يروى، و أروى، و نروى، و قيل، و نظائرها ممّا فى معناها، و لا يخفى على من تتبّع الأخبار، و لاحظ سياق كلمات الأئمّة الأطهار، و خصوص ما صدر عن مولانا الرضا عليه السلام و من تقدّمه أنّ أمثال ذلك لا تكون صادرة عنهم و ما ينبغى لهم، من وجهين:

أحدهما: إنّ هذا ممّا لم يعهد عنهم، و لم يوجد فى شىء من أخبارهم التى بين أيدينا، و كتب أخبارنا مملوءة منها، و حيث لم يوجد ذلك فى سائر رواياتهم، و لم يشاهد إلّا فى نادر من الأخبار، حصل الظّن القوىّ بأنّ ما كان غالبه من ذلك القبيل لا يكون صادرا عنهم، بل قد يحصل القطع للمتتبّع الماهر بأنّ مثل ذلك ليس من إفاداتهم، و لم يظهر من معدن العلم و المعرفة، و بيان ذلك: أنّ من تتبّع عبائر شخص، و تصفّح كلماته، بحيث عرف أنّ ديدن هذا الشخص قد استقرّ على أن يتكلّم على نهج خاص، و طريقة معهودة، ثمّ وقف على كتاب منسوب إليه، أو جاءه أحد يخبر منه، و كانت عبائر هذا الكتاب أو ذاك الخبر على منهج آخر، و أسلوب مخالف لطريقته، فى سائر كلماته، اتّضح له أنّ هذا لم يصدر عن هذا الشخص، و ردّه أشدّ الردّ، و هذا أمر معروف بين العقلاء، و قاطبة اولى العرف، و يعبّر عنه بالاستقراء، و نظيره آت فى أصل المطالب و المعانى أيضا، انتهى §رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۲۴.

§

و أنت خبير بأنّ مراده من أخبارهم التى بأيدينا، إن كان هو الأخبار المختصرة المتشتّتة فى الأصول و الفروع، فليس فيها مقام ذكر ما ذكره من الموهنات، و إن كان المراد مؤلّفاتهم و كتبهم عليهم السلام، فليس بأيدينا كتاب منها يستكشف منه ديدنهم و طريقتهم فى التأليف، فلم يبق لما ذكر من الاستقراء

↕

ص: ۲۷۷

فرد يقاس عليه غيره.

هذا إذا كان الكتاب الرضوى من تأليفه عليه السلام و على أن يكون من إملائه، فجميع ما ذكره صادر من جامعه إن كان وهنا حقيقة، و كيف يكون و هنا و قد صدر منهم ما ذكره- كما اعترف به- و إن كان نادرا، ففى رسالة أبى الحسن الهادى عليه السلام الى شيعته، فى الردّ على أهل الجبر و التفويض، المرويّة فى تحف العقول، بعد ذكر مقدّمة: و نبدأ من ذلك بقول الصادق عليه السلام:

«لا- جبر و لا تفويض، و لكن منزلة بين المنزلتين» الى أن قال: و خبر آخر عنه عليه السلام موافق لهذا: أنّ الصادق عليه السلام سئل: هل أجبر اللّه العباد على المعاصى؟ فقال الصادق عليه السلام: «هو أعدل من ذلك» فقيل له:

فهل فوّض إليهم؟ فقال: «هو أعزّ و أقهر لهم من ذلك».

و روى عنه عليه السلام أنّه قال: «الناس فى القدر على ثلاثة. الى آخره.

و فيها: و بذلك أخبر أمير المؤمنين عليه السلام عباية بن ربعى الأسدى، حين سأله عن. إلى أن قال عليه السلام:- و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام حين أتاه نجدة يسأله عن معرفة اللّه- إلى أن قال عليه السلام:- و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال لرجل سأله بعد انصرافه من الشام، الخبر §تحف العقول: ۳۴۳- ۳۴۹.

§

و فى غيبة الشيخ الطوسى- رحمه اللّه- بالسند المعتبر، فى مسائل محمد بن عبد اللّه بن جعفر، عن الحجّة صلوات اللّه عليه، عن المصلّى إذا قام من التشهّد الأوّل للركعة الثالثة، هل يجب عليه أن يكبّر؟ فإنّ بعض أصحابنا قال: لا يجب عليه التكبير، و يجزيه

أن يقول: بحول اللّه و قوّته أقوم و أقعد.

الجواب، قال: «إنّ فيه حديثين: أمّا أحدهما فإنّه إذا انتقل من حالة الى

↕

ص: ۲۷۸

حالة اخرى فعليه تكبير، و أمّا الآخر فإنّه روى إذا رفع رأسه من السجدة الثانية فكبّر، ثم جلس ثم قام، فليس عليه للقيام بعد القعود تكبير، و كذلك التشهّد الأوّل يجرى هذا المجرى، و بأيّهما أخذت من جهة التسليم كان صوابا».

و عن الفصّ الحديد §فى المصدر: الخماهن.

§ هل تجوز فيه الصلاة إذا كان فى إصبعه؟.

الجواب: «فيه كراهة أن تصلّى فيه، و فيه أيضا إطلاق، و العمل على الكراهية» §كتاب الغيبة: ۲۳۲.

§.

و رواه الطبرسى فى الاحتجاج §الاحتجاج: ۴۸۳.

§.

و فيه: فى مسائل أخرى للحميرى: و سئل: هل يجوز للرجل أن يتزوّج بنت امرأته؟ فأجاب عليه السلام: «إن كانت ربّيت فى حجره فلا يجوز، و إن لم تكن ربّيت فى حجره و كانت أمّها فى غير حباله §فى المصدر: عياله.

§ فقد روى أنّه جائز» انتهى §الاحتجاج: ۳۸۹.

§.

و لا مناص لأحد من سدنة علومهم عليهم السلام من ذكر الوجه لما ذكره عليه السلام، فيكون هو الوجه أيضا لما فى الرضوى، و لا فرق بين القلّة و الكثرة، مع أنّه لا كثرة بعد ملاحظة النسبة بينه و بين ما فى الرسالة الشريفة و التوقيع المبارك.

الثالث: ما قاله أيضا: إنّ كثيرا من مطالبه و أحكامه رواها مؤلّفه عن غيره، ممّا عبّر فيها عن قائلها ببعض العلماء، أو العالم المطلق.

ففى أوّله بعد سطيرات ثلاثة: و نروى عن بعض العلماء أنّه قال فى تفسير

↕

ص: ۲۷۹

هذه الآية هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ §الرحمن ۵۵: ۶۰.

§ قال: ما جزاء من أنعم اللّه عليه بالمعرفة إلا الجنّة.

و بعده بسطرين: إنّ بعض العلماء سئل عن المعرفة، و هل للخلق فيه صنع؟ فقال: لا.

و فى موضع آخر منه: روى عن العالم، أو أروى عن العالم، أو سئل العالم، أو سألت العالم، أو شكا رجل الى العالم، أو كنت عند العالم، أو رجل سأله، الى غير ذلك، ممّا فى معناها.

و الظاهر أنّ مراده من العالم أحد المعصومين، نظرا الى ما يعطيه تعقيبه بالتسليم عليه، و ذكر كلامه على سبيل الاستناد إليه، و أيضا الظاهر أن يكون المراد به إماما خاصّا، و يكون ذلك اصطلاحا منه فى مقام التعبير عن إمام خاص قد أدركه صاحب الكتاب، فإنّه كثيرا ما يعبّر عن جملة من الأئمّة من أمير المؤمنين، و الحسنين، و السجاد، و الصادقين، و أبى الحسن عليهم السلام بأساميهم الشريفة، و ظاهر هذه التعبيرات يعطى أنّ ديدنه لم يستقر على التعبير عن مطلق المعصوم بلفظ العالم، و وجه منافاة هذه الكلمات لكلمات المعصومين، و كلمات خصوص مولانا الرضا عليه السلام عين ما مرّ آنفا من أنّ هذه الطريقة طريقة لم توجد

فی شیء من أخبارهم، و لم یعهد عن أحد منهم فی الآثار المعروفة، و الروایات المشهورة، المدوّنة فی کتب أخبارنا المتداولة بین الطائفة.

نعم قد یوجد فی بعض التوقیعات الواردة من الناحیة المقدّسة نظیر ذلک، ففی الاحتجاج لأحمد بن علی بن أبی طالب الطبرسی، شیخنا المتقدّم، عند ذکر جوابات مسائل محمد بن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، الخارجة عن سیّدنا الحجّة علیه السلام: و سئل عن الرکعتین الأخراوین قد کثرت فیهما الروایات، فبعض یری أنّ التسبیح فیهما أفضل، و بعض قراءة الحمد وحدها

↕

ص: ۲۸۰

أفضل، فالفضل لأیّهما لنستعمله؟.

فأجاب علیه السلام: «قد نسخت قراءة أمّ الکتاب فی هاتین الرکعتین التسبیح، و الذی نسخ التسبیح قول العالم علیه السلام: کلّ صلاة لا قراءة فیها فهی خداج §الخداج: النقصان. (لسان العرب- خدج- ۲: ۲۴۸)

§، إلّا للعلیل، أو من یکثر علیه السهو فیتخوّف بطلان الصلاة علیه» §الاحتجاج: ۴۹۱.

§.

و فیها أیضا: و سئل عن الرجل ینوی إخراج شیء من ماله، و أن یدفعه الی رجل من إخوانه، ثمّ یجد فی أقربائه محتاجا، أ یصرف ذلک عمّن نواه له الی قرابته؟.

فأجاب علیه السلام: «یصرفه إلی أدناهما و أقربهما إلی مذهبه، فإن ذهب الی قول العالم علیه السلام: لا یقبل اللّه الصدقة و ذو رحم محتاج، فلیقسّم بین القرابة و بین الذی نوی، حتی یکون قد أخذ بالفضل کلّه» §الاحتجاج: ۴۹۱.

§.

و فیها أیضا: و سئل عن الرجل تعرض له الحاجة ممّا لا یدری أن یفعلها أم لا، فیأخذ خاتمین، فیکتب فی أحدهما نعم افعل، و فی الآخر لا تفعل، فیستخیر اللّه تعالی مرارا، ثمّ یری فیهما، فیخرج أحدهما فیعمل بما یخرج، فهل یجوز ذلک أم لا؟ و العامل به و التارک له، أ هو یجوز مثل الاستخارة أم هو سوی ذلک؟.

فأجاب علیه السلام: «الذی سنّه العالم علیه السلام فی هذه الاستخارة بالرقاع و الصلاة» §الاحتجاج: ۴۹۱.

§.

و فیها أیضا: أدام اللّه بقاک، و أدام عزّک و کرامتک، و سعادتک

↕

ص: ۲۸۱

و سلامتک، و أتمّ نعمته علیک، و جزیل قسمه ذلک، و جعلنی من السوء فداک و قدّمنی قبلک، إنّ قبلنا مشایخ و عجائز یصومون رجبا منذ ثلاثین سنة و أکثر، و یصلون شعبان بشهر رمضان، و روی لهم بعض أصحابنا أنّ صومه معصیة.

فأجاب علیه السلام: «قال الفقیه: یصوم منه أیّاما إلی خمسة عشر یوما، ثم یقطعه إلّا §فی المخطوطة و الحجریة عن نسخة بدل: إلی.

§ أن یصوم عن الثلاثة الأیّام الفائتة، للحدیث المنقول عن واحد من الصادقین، إنّ نعم شهر القضاء رجب و شعبان» §الاحتجاج: ۴۸۸.

§.

و فيها: و سئل، فقال: روى لنا عن صاحب العسكر عليه السلام أنّه سئل عن الصلاة فى الخزّ الذى يغشّ بوبر الأرانب، فوقّع: «يجوز»، و روى عنه عليه السلام أيضا أنّه لا يجوز، فأىّ الخبرين يعمل به؟.

فأجاب عليه السلام: «إنّما حرّم فى هذه الأوبار و الجلود، فأمّا الأوبار وحدها فكلّ حلال».

و قد سئل بعض العلماء عن معنى قول الصادق عليه السلام: «لا يصلّى فى الثعلب، و لا فى الثوب الذى يليه» فقال: إنّما عنى الجلود دون غيرها §الاحتجاج: ۴۹۲.

§

و فيها أيضا حيث سأله عليه السلام الحميرى عن التّوجه للصلاة و ما يقال فيه.

فأجاب عليه السلام: «التوجّه كلّه ليس بفريضة، و السنّة المؤكّدة فيه التى كالإجماع الذى لا خلاف فيه: وجّهت وجهى للذى فطر السموات و الأرض، حنيفا مسلما على ملّة إبراهيم، و دين محمّد، و هدى علىّ أمير المؤمنين، و ما أنا من المشركين، إنّ صلاتى و نسكى، و محياى و مماتى للّه ربّ العالمين، لا شريك له و بذلك أمرت و أنا من المسلمين، اللهمّ اجعلنى من المسلمين، أعوذ

↕

ص: ۲۸۲

باللّه السميع العليم من الشيطان الرجيم، بسم اللّه الرّحمن الرّحيم، ثمّ تقرأ الحمد. قال الفقيه الذى لا شكّ فى علمه: إنّ الدين لمحمّد صلّى اللّه عليه و آله، و الهداية لعلىّ أمير المؤمنين عليه السلام، لأنّها له صلّى اللّه عليه و فى عقبه باقية الى يوم القيامة، فمن كان كذلك فهو من المهتدين، و من شكّ فلا دين له، و نعوذ باللّه من الضلالة بعد الهدى» §الاحتجاج: ۴۸۶.

§ انتهى.

و التحقيق فى دفع ذلك أن يقال: إنّ هذه الفقرات الواقعة فى التوقيعات المذكورة، و إن كانت صريحة فى أنّه (عليه السلام) عبّر عن بعض آبائه بالعالم، و عن بعضهم ببعض العلماء، و عن بعض بالفقيه، إلّا أنّ التتبّع فى الأخبار، و التّأمل التّام فى موارد الآثار فيها يكشف عن أنّ التعبير عن بعض الأئمّة بالعالم، و الفقيه، و نحوهما، إنّما هو شىء شاع فى أصحابنا فى زمن الغيبة الصغرى و انقطاع أوان الحضور، و قبله لم يعهد عن أصحابنا ذلك، و لم يكونوا يعبّرون بمثل هذا إلّا نادرا، و كان المعروف بينهم التعبير عنهم عليهم السلام بكناهم و ألقابهم المشهورة، و الظاهر أنّ ما وقع لمولانا القائم عليه السلام- أقام اللّه به أركان الشريعة، و أقرّ بظهوره عيون الشيعة- فى جملة توقيعاته ممّا مرّ، و غيره من أمثال ذلك التعبير، إنّما نشأ من جهة ما شاع فى أوائل الغيبة فى ألسنة الرواة، و علماء الأصحاب، و ما كان معهودا بين السفراء و غيرهم، و استقرّ عليه ديدنهم فى مكاتباتهم إيّاه، و مخاطباتهم له (عليه السلام) من تعبيرهم عن بعض آبائه عليهم السلام بذلك اللّقب.

و الوجه فى ذلك أنّ من الشاهد المعروف بين أهالى العرف و العادات أنّ من يجب أحدا فى مسألة من المسائل، و يتكلّم معه فى أمر من الأمور، يوافقه كثيرا فى اصطلاحاته، و يتكلّم معه على وفق ما هو المعهود لديه، فبعد التأمّل فى هذه الطريقة، و ثبوت أنّ هذا الاصطلاح كان شائعا بين الشيعة فى زمان الغيبة

↕

ص: ۲۸۳

الصغرى، يظهر وجه تعبير القائم عليه السلام بأمثال ذلك اللّقب، و لا يخفى أنّ هذا لا يقتضى تعميم الاصطلاح و القول بجريانه فى زمن الحضور، فإنّ المعهود من أئمتنا عليهم السلام خلافه كما نبّهنا عليه، و لا يبعد أن يكون المراد بالعالم، و الفقيه، فى خصوص هذه التوقيعات أحد العسكريّين عليهما السلام، فإنّهما ممّا عدّا من ألقاب أحدهما عليهما السلام كما يستفاد من جملة

من كتب المناقب و السير، و لعل مراد السفراء و المكاتبين أيضا ذلك، و هذا الاحتمال جار فى كلام الكلينى قدّس سره فى خطبة الكافى أيضا حيث قال:

فاعلم يا أخى- أرشدك اللّه- أنّه لا يسع أحدا تميز شيء مما اختلفت الرواية فيه عن العلماء برأيه، إلّا ما أطلقه العالم عليه السلام بقوله: «اعرضوها على كتاب اللّه، فما وافق كتاب اللّه عزّ و جلّ فخذوه، و ما خالف كتاب اللّه فردّوه».

و قوله عليه السلام: «دعوا ما وافق القوم، فإنّ الرشد فى خلافهم».

و قوله عليه السلام: «خذوا بالمجمع عليه، فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه».

و نحن لا نعرف من جميع ذلك إلّا أقلّه، و لا نجد شيئا أحوط و لا أوسع من ردّ علم ذلك كلّه الى العالم عليه السلام، و قبول ما وسع من الأمر فيه، بقوله عليه السلام: «بأيّهما أخذتم» من باب التسليم «وسعكم» §الكافى ۱: ۷ المقدمة.

§ انتهى.

و بالجملة فتعبير مولانا الرضا عليه السلام فى خصوص كتاب من كتبه- دون سائر ما وصل إلينا من أخبارنا- عن بعض آبائه عليهم السلام ببعض العلماء أو العالم فى غاية البعد، و يؤيّده ما وقع فى هذا الكتاب كثيرا من التعبير عن آبائه، من رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله الى سيدنا موسى بن جعفر عليهم السلام بأساميهم و كناهم الشريفة.

و ممّا فصّلناه سابقا يظهر لك أنّ احتمال وقوع ذلك اللّقب فى ذلك

↕

ص: ۲۸۴

الكتاب على سبيل التقيّة فى غاية البعد، انتهى §رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۱۷.

§

أقول: و فى كلامه مواقع للنظر، و قبل الإشارة إليها لا بدّ من الإشارة الى مقدّمة، هى: أنّ كلّ ما وقع التعبير به فى أسانيد الأخبار بالنسبة إلى الحجج الطاهرين عليهم السلام من الأسامى، و الألقاب، و الكنى، فهو ممّن وقع فى آخر السند من رجاله، الذى يتلقّى متن الخبر منه، و هو صاحب التعبير عن الإمام بما اقتضاه المقام من أساميهم و ألقابهم الشريفة، لا من صاحب الكتاب الذى أخرج الخبر فى كتابه، بل و لا من بعض من وقع فى وسط السند، لو فرض أنّ صاحب الكتاب أخرج الخبر من كتابه، و منه علم الناس جملة من ألقابهم و أدرجها الأصحاب فى طىّ أحوالهم.

قال شيخنا الكشىّ فى رجاله، فى ترجمة إبراهيم بن عبد الحميد الصنعانى §فى النسخة الخطية: إبراهيم بن عبد الحميد الأسدى.

§ قال نصر بن الصباح: إبراهيم يروى عن أبى الحسن موسى، و عن الرضا، و عن أبى جعفر عليهم السلام، و هو واقف على أبى الحسن عليه السلام، و كان يجلس فى المسجد و يقول: أخبرنى أبو إسحاق كذا، و فعل أبو إسحاق كذا- يعنى أبا عبد اللّه عليه السلام- كما كان غيره يقول: حدّثنى الصادق عليه السلام، و حدّثنى العالم، و حدّثنى الشيخ، و حدّثنى أبو عبد اللّه عليه السلام، و كان فى مسجد الكوفة خلق كثير من أصحابنا، فكلّ واحد منهم يكنّى عن أبى عبد اللّه عليه السلام باسم §اختيار معرفة الرجال ۲: ۷۴۴/ ۸۳۹.

§

و لمعرفة صاحب هذه الألقاب و الكنى، و تميز المشترك منها، عقد كثير من مصنّفى الرجال مقدّمة فى أوائل كتبهم أو أواخرها و ذكروا فيها المراد منها، و مستند تمييزهم بعض الأخبار الخاصّة، الذى يستكشف منه المراد، و من عبّر

↕

عنهم علیهم السلام بلقب أو کنیهٔ من المؤلّفین، فی الغیبهٔ صغراها و کبراها، فإنّما أخذوه من أصحابهم علیهم السلام، و تلقّوه من روایاتهم، و هذه الألقاب و الکنی بعضها کأسامیهم الشریفهٔ إلهیّ §فی النسخهٔ الخطیهٔ: التی.

§ تلقّوه منهم علیه السلام، و بعضها من أصحابهم- علی ما یظهر من مطاوی الأخبار- عبّروا به عنهم لبعض الحکم، منها التقیّهٔ فی أیّام اشتدادها، کالتعبیر عن أمیر المؤمنین علیه السلام بأبی زینب §الاختصاص: ۱۲۸.

§ فی أیّام بنی أمیّهٔ، و ولایهٔ زیاد و الحجّاج، و عن الحجّهٔ علیه السلام بالغریم §الإرشاد: ۲: ۳۶۲.

§، کمّا صرّح به الشیخ المفید قدّس سرّه فی الإرشاد، و منه التعبیر عن الکاظم علیه السلام بالعالم §الاختصاص: ۱۴۲ و ۲۵۱ و ۲۵۲.

§، کما یأتی.

إذا عرفت ذلک فلنرجع إلی ما عدّه من الأمور الموهنهٔ من التعبیر عن الکاظم علیه السلام فیه بالعالم علیه السلام، فنقول: فیما نقله من التوقیع المبارک کفایهٔ فی رفع هذا الاستبعاد، و ما ذکره فی التحقیق من أنّه من مصطلحات رواهٔ الشیعهٔ فی أوائل الغیبهٔ، و أنّه علیه السلام کلّمهم علی طریقتهم، دعوی لم یأت لها ببیّنهٔ و لا شاهد من کلام أحد قبله من العلماء الأعلام. و العجب أنّه قال: فبعد التأمّل فی هذه الطریقهٔ، و ثبوت أنّ هذا الاصطلاح کان، إلی آخره.

و نحن تأمّلنا فلم نجد فی کلامه أدنی شاهد لصدق ما ادّعاه، فهل یثبت دعوی بلا شاهد و لا برهان؟! نعم یظهر للمراجع فی کلمات الأصحاب فی مقام تمییز الروایات، و تشخیص الألقاب: أنّ العالم کان من ألقاب الکاظم علیه السلام کما هو من ألقاب الصادق علیه السلام أیضا، کما مرّ فی خبر الکشیّ،

↕

و صرّح به جماعهٔ.

قال الشیخ فرج اللّه الحویزاوی فی رجاله: إذا أطلق فی الروایات، قال صلّی اللّه علیه و آله: أو: و عنه صلّی اللّه علیه و آله، فالمراد الرسول صلّی اللّه علیه و آله- إلی أن قال- و إذا أطلق أبو الحسن علیه السلام، فالمراد به الکاظم علیه السلام، و کذا إذا قیّد بالماضی، و کذا إذا أطلق أبو إبراهیم، و العالم، و الشیخ، و الفقیه، و العبد الصالح، و عبد صالح، فهو المراد علیه السلام- إلی أن قال- و قال بعض الأصحاب: إذا ورد فی کتب أصحابنا أبو عبد اللّه مطلقا، کان المراد به الصادق علیه السلام، و کذا الفقیه مطلقا، و کذا العالم مطلقا.

و قال المولی الحاجّ محمّد الأردبیلی فی جامع الرّواهٔ: قال مولانا خدا وردی الأفشار فی رجاله: اعلم أنّ الأئمّهٔ صلوات اللّه علیهم یذکرون کثیرا بالکنی، فینبغی للمحدّث أن یبیّن کناهم، و یمیّز الاشتراک- إلی أن قال- و أبو الحسن مشترک بین زین العابدین، و الکاظم، و الرضا، و النقی علیهم السلام، لکن المطلق هو الکاظم علیه السلام، و کذا الأول، و الماضی، و العالم، و الفقیه، و العبد الصالح §جامع الرواهٔ ۲: ۴۶۲.

§.

و قال شیخنا فی الفائدهٔ الثالثهٔ من خاتمهٔ الوسائل: إذا أطلق فی الروایهٔ قال صلّی اللّه علیه و آله، فالمراد به النبیّ صلّی اللّه علیه و آله.

قال: و إذا أطلق أبو الحسن، فالمراد به موسی الکاظم علیه السلام، و کذا أبو إبراهیم، و العالم، و الفقیه، الی آخره §وسائل

الشيعة ۳۰: ۱۵۰. (الفائدة الثالثة)

§

و نقل الشيخ أبو على الحائرى فى رجاله، عن رجال المولى عناية اللّه أنّه ذكر كنى الأئمّة عليهم السلام، و ألقابهم- الى أن قال- و أبو عبد اللّه للحسين و الصادق عليهما السلام، لكنّ المراد فى كتب الأخبار الثانى، كالعالم، و الشيخ،

↕

ص: ۲۸۷

و كذا الفقيه، و العبد الصالح، و قد يراد بهما، و بالعالم الكاظم عليه السلام.

قال أبو على: أقول: فى الأكثر يراد بالعالم، و الشيخ، و الفقيه، و العبد الصالح الكاظم، لنهاية شدّة التقيّة فى زمانه صلوات اللّه عليه، و خوف الشيعة من تسميته، و ذكره بألقابه الشريفة، و كناه المعروفة §منتهى المقال: ۶ (كنى الأئمة، المقدمة) و انظر مجمع الرجال ۷: ۱۹۲.

§

و فى جمال الأسبوع للسيّد على بن طاوس قدّس سرّه: حدّث أبو عبد اللّه أحمد بن محمد الجوهرى، قال: كتب إلىّ محمد بن أحمد بن سنان أبو عيسى- رحمة اللّه عليه- يقول: حدّثنى أبى، عن أبيه، عن جدّه محمد بن سنان، قال:

قال العالم صلوات اللّه عليه: «هل دعوت فى هذا اليوم بالواجب من الدعاء» و كان يوم الجمعة، الخبر §جمال الأسبوع: ۲۲۹.

§

و فى كتاب عمل شهر رمضان له، فى دعاء الليلة السابعة عشر: رويناه بإسنادنا إلى العالم عليه السلام، أنّه قال: «هذه اللّيلة هى الليلة التى التقى فيها الجمعان يوم بدر» الخبر §الإقبال: ۱۵۹.

§

و فى مكارم الأخلاق: روى عن العالم عليه السلام أنّه قال: «ثلاثة لا يحاسب عليها المؤمن: طعام يأكله، و ثوب يلبسه، و زوجة صالحة تعاونه و يحرز بها دينه» §مكارم الأخلاق: ۱۹۷.

§

و فيه: و قال العالم عليه السلام: «فى القرآن شفاء من كل داء» §مكارم الأخلاق: ۳۶۳.

§

و فيه: و روى عن العالم عليه السلام أنّه قال: «من نالته علّة.» الخبر §مكارم الأخلاق: ۳۶۳.

§

↕

ص: ۲۸۸

و فى علل الشرائع للصدوق قدس سره: حدّثنا علىّ بن أحمد- رحمه اللّه- قال: حدّثنا محمد بن يعقوب، عن علىّ بن محمد، عن إسحاق بن إسماعيل النيسابورى أنّ العالم كتب إليه- يعنى الحسن بن على عليهما السلام- «إنّ اللّه عزّ و جلّ.» الخبر §علل الشرائع: ۲۴۹ حديث ۶.

§ و إنّما فسّره بالعسكرىّ عليه السلام لعدم انصراف الإطلاق إليه.

و فى توحيده: عن علىّ بن أحمد الدقاق، عن الكلينى، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن المعلّى قال: سئل العالم عليه السلام

كيف علم اللّه.؟

الخبر §التوحيد: ۳۳۴ حديث ۹.

§.

و لعلّ فى هذا المقدار كفاية لمن أراد معرفة ثبوت ما ادّعيناه، من كون العالم من ألقابهما عليهما السلام، الدائرة على ألسنة أصحابهم عليهم السلام فى أيّام حضورهم.

و لا يبعد أن يكون الأصل فيه ما رواه ثقة الإسلام فى الكافى، و الصفّار فى بصائر الدرجات، بأسانيد متكثّرة، و غيرهما فى غيرها، عن أبى عبد اللّه عليه السلام أنّه قال: «يغدو الناس على ثلاثة صنوف: عالم، و متعلّم، و غثاء، فنحن العلماء، و شيعتنا المتعلّمون، و سائر الناس غثاء» §الكافى ۱: ۲۶ حديث ۴ بصائر الدرجات: ۲۸ الأحاديث ۱، ۳، ۴، ۵.

§ بل فيه، و فى تأويل الايات مسندا أنّ المراد من العلماء، فى قوله تعالى: إِنَّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ §فاطر ۳۵: ۲۸.

§ هو أمير المؤمنين و الأئمّة عليهم السلام §بصائر الدرجات: ۲۹- ۳۱ باب ۶ و ۷، و تأويل الآيات: ۱۷۲.

§.

الرابع: ما ذكره فى الفصول من اشتماله على نقل أخبار متعارضة فى موارد عديدة، من غير إشارة إلى طريق الجمع بينها، و لا الى ما هو الحقّ منها

↕

ص: ۲۸۹

و الصواب، و لا إلى أنّه ممّا يجوز الأخذ بكلّ منهما من باب التسليم، فيستفاد منه قاعدة كلّيّة أفيد من بيان ما هو المعتبر فى خصوص الواقعة، ثمّ عدّ بعض الأمثلة لذلك §الفصول الغرويّة: ۳۱۲.

§.

و يمكن أن يقال بعد الغضّ عن احتمال كون الكتاب من إملائه الجائز على هذا الفرض كون ذكر المعارض من الجامع لا المملى عليه السلام، و تسليم كونه من تأليفه عليه السلام: إنّ هذا الاعتراض يأتى فى كلّ خبر صادر عن إمام و عند الراوى عمّن قبله من الأئمّة عليهم السلام ما يعارضه، لعلمه عليه السلام بذلك، و بابتلاء الراوى و السائل بالمعارض، و احتياجه الى رفعه بما أشار إليه، و هذا أمر غير عزيز فى الأخبار.

و حلّه فى المقامين: أنّهم عليهم السلام ألقوا إلى أصحابهم طريق العلاج فى موارد ابتلائهم بالأخبار المتعارضة، من التخيير و التسليم، و وجوه الترجيح، و أكثر ما ورد فى هذا الباب مروى عن الصادق عليه السلام، و كانت دائرة بين الأصحاب خصوصا أخبار التسليم منها، و بعد رفع تحيّرهم و معرفتهم طريق العلاج، ما كانوا محتاجين الى التنبيه و الإشارة فى كلّ واقعة و مورد، و ربما كان فى عدم الإشارة مع ذكر المعارض للراوى، أو علمه بوجوده عنده، أو بعثوره عليه، تقرير لما فى أيديهم من طرق العلاج، و تمرين لهم بإعمال ما عندهم منها فى موارد التعارض التى لا تحصى، مع أنّ فيه ما أشار إليه من الإشارة إلى طريق العلاج.

ففى باب النفاس قال: و النفساء تدع الصلاة. أكثره، مثل أيّام حيضها و هى عشرة- الى أن قال- و قد روى ثمانية عشر يوما، و روى ثلاثة و عشرين يوما. و بأىّ هذه الأحاديث أخذ من جهة التسليم جاز §فقه الرضا (عليه السلام): ۱۹۱.

§ فالإيراد ساقط من

↕

أصله، و اللّه العالم.

الخامس: ما فيه أيضا من أنّه قال فى باب القدر: سألت العالم عليه السلام: أجبر اللّه العباد على المعاصى؟ فقال: «اللّه أعزّ من ذلك» فقلت له:

ففوّض إليهم؟ فقال: «هو أعزّ من ذلك» فقلت له: فصف لنا المنزلة بين المنزلتين، الى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۳۴۸.

§، و لا خفاء فى أنّ مثل هذا السؤال، ممّا يبعد صدوره عن الامام عليه السلام، انتهى §الفصول الغرويۀ: ۳۱۲.

§

و لا يخفى أنّ علمهم عليهم السلام بما يحتاجون إليه من الأصول و الفروع، و ما يحتاج إليه العباد كان معهم فى صغرهم، علّمهم اللّه تعالى بالطرق التى اختصّ بها، و فى الظاهر كانوا يتعلّمون بعضهم من بعض، و يتلقّونه منهم كما يتلقّى غيرهم منهم أو من غيرهم بالسؤال الظاهر فى جهالة صاحبه، أو بالإلقاء من غير مسألة.

و فى الأخبار فى المقامين ما لا يحصى من سؤال بعضهم عليهم السلام من بعض، أو تعليم بعضهم عليهم السلام بعضا، فيما يتعلّق بالأصول و الفروع، و لا بدّ فى جميعها من جميعها من ذكر وجه، أو وجوه لرفع البعد عن ظاهرها، من الدلالة على جهلهم، الذى ينبغى تنزيههم عنه.

و لنتبرّك بذكر خبر واحد:

روى القطب الراوندى فى لبّ اللباب: و نزل فيه- يعنى عليّا عليه السلام- إِذا ناجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَىْ نَجْواكُمْ صَدَقَةً §المجادلة ۵۸: ۱۲.

§ و لم يعمل بها غير علىّ عليه السلام، كان معه دينار فباعه بعشرة دراهم، و أعطاها المساكين، و سأل النبى صلّى اللّه عليه و آله عشر مسائل:

أوّلها: قال: «يا رسول اللّه كيف ادعوا اللّه؟» قال صلّى اللّه عليه و آله:

↕

«بالصدق و الوفاء».

الثانى: قال: «ما أسأل اللّه؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «العافية».

الثالث: قال: «ما أصنع لنجاتى؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «كل حلالا، و قل صدقا».

قال: «فما النور؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «القرآن».

قال: «فما الفساد؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «ظهور الكفر و البدع و الفسق».

قال: «فما علىّ؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «أمر اللّه و أمر رسوله» §فى الحجريۀ: أمر اللّه و رسوله.

§

قال: «فما الحيلة؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «ترك الحيلة».

قال عليه السلام: «فما الحقّ؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «الإسلام و القرآن و الخلافة».

قال عليه السلام: «فما الوفاء؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «شهادة أن لا إله إلّا اللّه».

قال عليه السلام: «فما الراحة؟» قال صلّى اللّه عليه و آله:

«الجنّة».

السادس: ما فی الرسالة السابقة أیضا من أنّ کثیرا من أحکام ذلک الکتاب، ممّا خالف جملة من ضروریّات المذهب و قطعیّاته، و جملة منها ممّا لا یناسب شیئا من قواعد مذهبنا، و لا شیئا من قواعد المخالفین، و کثیرا منها ممّا لا یساعده ما علیه معظم أصحابنا، و لا ما انعقد علیه إجماعهم فی سائر الأعصار و الأمصار، ثمّ شرع فی التفصیل و لم یذکر من موارد الطوائف الثلاثة، إلّا مسائل معدودة:

منها: ما فی باب المواقیت من قوله: و إن غسلت قدمیک و نسیت المسح

↕

ص: ۲۹۲

علیهما فإنّ ذلک یجزیک، لأنّک قد أتیت بأکثر ممّا علیک، و قد ذکر اللّه الجمیع فی القرآن المسح و الغسل فی قوله: وَ أَرْجُلَکُمْ إِلَی الْکَعْبَیْنِ §سورة المائدة ۵: ۶.

§ أراد به الغسل، بنصب اللام، و قوله: وَ أَرْجُلَکُمْ إِلَی الْکَعْبَیْنِ بکسر اللام §فی المصدر زیادة: أراد به المسح.

§، و کلاهما جائزان، الغسل و المسح §فقه الرضا (علیه السلام): ۷۹، و فی نسختنا فی باب التخلّی و الوضوء، و لیس فی باب المواقیت الذی هو قبل هذا الباب علما أن عبارة باب التخلّی و الوضوء ساقطة من بعض النسخ فتأمل.

§.

و منها: ما وقع فیه من تحدید مقدار الکرّ، و هو قوله: و العلامة فی ذلک أن تأخذ الحجر و ترمی به فی وسطه فإن بلغت أمواجه من الحجر جنبی الغدیر فهو دون الکرّ، و إن لم تبلغ فهو کرّ، و لا ینجسه شیء §فقه الرضا (علیه السلام): ۹۱.

§.

و منها: ما وقع فی باب لباس المصلّی منه، من جواز الصلاة فی جلد المیتة بتعلیل أنّ دباغته طهارته §فقه الرضا (علیه السلام): ۳۰۲.

§.

و منها: ما وقع فیه من نفی کون المعوذتین من القرآن، و عدّهما من الرّقی §فقه الرضا (علیه السلام): ۱۱۳.

§.

و منها: ما فیه فی باب الشکوک، من فروع بعضها موافق للعامّة، و بعضها لم یذهب إلیه أحد من أصحابنا، إلّا علیّ بن بابویه، و الإسکافی، و بعض نادر منهم.

و منها: ما وقع فیه فی باب النکاح، من اشتراط حضور الشاهدین فی النکاح الدائم §فقه الرضا (علیه السلام): ۲۳۲.

§.

↕

ص: ۲۹۳

و منها: ما فی أواخر الکتاب، من التفصیل فی أمر المتعة، و هو قوله: و نهی عن المتعة فی الحضر، و لمن کان له مقدرة علی الأزواج و السراری §السریة: الجاریة المتّخذة للملک و الجماع. (لسان العرب- سرر- ۴: ۳۵۸)

§، و إنّما المتعة نکاح الضرورة للمضطرّ الذی لا یقدر علی النکاح، منقطع عن أهله و ولده، انتهی §رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام): ۲۰ ۲۵.

§.

قلت: أمّا بناء على كون الكتاب من إملائه عليه السلام، فقد أشار المجلسى إلى دفع هذا الإيراد، بقوله فى أبواب الشكوك من بحاره: و لعلّ جامع الكتاب جمع بين ما سمع منه عليه السلام فى مقامات التقيّة و غيرها، و أوردها جميعا §بحار الأنوار ۸۸: ۲۱۷.

§.

و على الاحتمال الآخر، فيمكن أن يقال: إنّه لا يشترط فى الحمل على التقيّة حضور من يخاف منه، فيكون وجود ما ينافى التقيّة فى جملة الكلام ممّا يبعّد الحمل المذكور، سواء فى ذلك أقوالهم و مكاتيبهم عليهم السلام، فإنّ علمهم عليهم السلام بابتلاء المكتوب إليه فى بعض المقامات بما يوجب التقيّة، كاف فى تعليمه بما يدفعها فى محلّ الحاجة، و إن لم يحتج إليه فى غيره، فلا يلزم أن يكون كلّ ما فى الكتاب جاريا على طريقة المخالف، و لا يمنع وجود ما ينافى التقيّة فيه عن حمل ما يلائمها عليها، فلعلّه عليه السلام كان يعلم بابتلاء أحمد السكين الذى كتب الكتاب لأجله فى هذه المقامات بما يلزمه العمل بما يخالف الحقّ و يوافق القوم أو بعضهم.

مع أنّ جملة ممّا ذكر قابل للتوجيه، فإنّ ما نقله فى أمر المتعة ليس فى النسخة الصحيحة القميّة، بل ذكر فيها أحكام المتعة كما هو موجود فى الأخبار

↕

ص: ۲۹۴

المعتبرة، و دائر فى ألسنة الفقهاء، و إنّما هو فى النسخة الأخرى التى ألحقت بها نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، و أدرج فيها ما يظنّ كونه أيضا من إملائه عليه السلام.

و منه ما نقله فى أمر المتعة فلاحظ.

و الإشهاد فى الدائم يحمل على الاستحباب، كما حمل §فى الحجرية: يحمل.

§ عليه ما دلّ على الإشهاد فى بعض الأخبار.

و مرّ فى كتاب الطهارة وجه لما فيه من تحديد الكرّ §مستدرك الوسائل ۱: ۱۹۹ ذيل الحديث ۳۴۵.

§.

و أمّا ما نقله من لباس المصلّى، ففى الكتاب فى الباب المذكور فى كتاب الصلاة: و لا تصلّ فى جلد الميتة على كلّ حال §فقه الرضا: ۱۵۷.

§. نعم فى باب آخر منه بعد باب الصناعات ذكر جواز اللّبس فيه معلّلا بما ذكر، و لا يظهر منه جواز الصلاة فيه إلّا بملاحظة سابقه و لاحقه §فقه الرضا: ۳۰۲.

§، و بعد التسليم فلا مناص من الحمل على التقيّة بعد النصّ المتقدّم.

الى غير ذلك من الوجوه القريبة أو البعيدة، التى يرتكبون مثلها فى سائر الأخبار، حتى فى الواحد منها، المنافى صدره لذيله، و قد أشار الى جملة من تلك الوجوه فى الرضوى، العالم الفاضل، المولى الجليل محمد، المعروف بشاة قاضى اليزدى، صاحب المؤلّفات الرائقة §منها رسالة فى شرح حديث: ان اللّه لا يجمعهم- أى أمته صلّى اللّه عليه و آله- على ضلالة، صنفها فى سنة ۱۳۰۱ ه. و ترجمة آيات الأحكام صنفها للسلطان محمد قطب شاه. (منه قدّس سره)

§ فى ترجمته للفقه الرضوى.

السابع: ما فيها أيضا: أنّ من جملة الأمور المذكورة، ما وقع فى أوائله من الرواية عن أبى بصير و بعض آخر من الرّواة على طريقة

المحدّثين، و ما يوجد فى الخمس الأخير منه من الروايۀ عن بعض الأئمّۀ عليهم السلام بوسائط

↕

ص: ۲۹۵

متعدّدۀ.

ففى باب فضل صوم شعبان و صلته برمضان منه: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعۀ بن مهران §رسالۀ فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۲۵، نوادر احمد بن محمّد بن عيسى: ۱.

§، الى آخره، ثمّ أطال الكلام فى نقل أمثاله.

و الاعتراض فاسد لفساد أصله، من كون ما نقله من أجزاء كتاب فقه الرضا عليه السلام، بل هو من أجزاء نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، أدخل هو أو بعض الرواۀ أو النسّاخ الرضوى فيه، و قد التفت- سلّمه اللّه- الى ذلك بعد مدّۀ، فاستدرك ما ذكره فى الحاشيۀ.

فقال: من جملۀ ما عثرت عليه بعد مضىّ سنين عديدۀ من تأليف هذا الكتاب، إنّى وقفت على كتاب نوادر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعرى القمّى، فوجدته مطابقا لهذه الأخبار المسندۀ المذكورۀ فى الكتاب، و قد حصل لى الظنّ القوىّ، بل المتاخم للعلم بأنّ هذه الأخبار مأخوذۀ عن النوادر، و يؤيده أنّ الحديث الأوّل المذكور فى الكتاب أوّل رواته أحمد بن محمد بن عيسى، و هذا موافق لطريقۀ قدماء أهل الحديث، حيث يذكرون فى أوّل كتبهم المصنّفۀ أساميهم، انتهى.

و لا يخفى أنّ الموجود من النوادر ليس إلّا المنضمّ بالرضوى، و لم يكن عند العلّامۀ المجلسى، و شيخنا الحرّ أزيد من ذلك، كما لا يخفى على من راجع البحار و الوسائل، و راجع الرضوى، فلا يجد فيهما خبرا منقولا عن النوادر إلّا و هو موجود فيه، هذا على ما فى بعض نسخ الرضوى، و ما أكثرها، فآخره هو باب القضاء و القدر، و باب الاستطاعۀ، الذى يتبعه باب فضل صوم شعبان فى النسخۀ الأخرى، و هو أوّل النوادر، و ليس فيها خبر مسند أصلا. و فى النوادر أيضا أبواب و مقالات يظنّ أنّها من أصل الرضوى، اختلطت به حتّى

↕

ص: ۲۹۶

صار سببا للاشتباه، و يحتاج الناظر فى تمييز أحدهما من الآخر إلى بصيرۀ المعيّۀ §فى النسخۀ الخطيۀ: تامۀ.

§، و رأينا فى بعض مواضع الوسائل نقل عن النوادر، و المنقول رضوى لا يعتنى هو به كما تقدّم.

الثامن: ما أشار إليه والى جوابه السيّد السند فى المفاتيح، قال: لا يقال لو كان من الامام عليه السلام لكانت عباراته فصيحۀ سلسلۀ، و اللازم باطل، أمّا الملازمۀ فلأنّه اللائق بحالهم، و أمّا بطلان اللازم فلأنّك إذا تتبّعت عباراته لتحقّقت ذلك.

لأنّا نقول: لا نسلّم أنّ ذلك لائق بحالهم، بل اللائق بحالهم التعبير بما تقتضيه الحكمۀ، و قد تقتضى الحكمۀ التعبير بما يخالف القواعد العربيّۀ، حيث يتوقّف فهم المسائل عليه، و لعلّ التعبير فى ذلك الكتاب مستند الى حكمۀ خفيّۀ، انتهى §مفاتيح الأصول: ۳۵۱.

§

قلت: روى علىّ بن الحسين المسعودى فى كتاب إثبات الوصيّۀ، عن الكلابى، عن أبى الحسن علىّ بن بلال و أبى يحيى النعمانى، قالا: ورد كتاب من أبى محمد عليه السلام و نحن حضور عند أبى طاهر بن بلال، فنظرنا فيه، فقال النعمانى: فيه لحن، أو يكون النحو باطلا، و كان هذا بسرّ من رآى، فنحن فى ذلك حتى جاء توقيعه عليه السلام: «ما بال قوم يلحنوننا، و إنّ الكلمۀ

نتكلّم بها تنصرف على سبعين وجها، فيها كلّها المخرج منها و المحجّة» §إثبات الوصية: ۲۱۴.

§

هـذا، و ما يوجد فى بعض مواضـعه ممّا هو على خلاف العربيّة، فالظاهر أنّه من الناقلين له من الخطّ الكوفىّ، و عدم مهارتهم فى قراءته و فى القواعد العربيّة، فلاحظ.

↕

ص: ۲۹۷

خاتمة تتعلّق بالمقام: اعلم أنّ الراوى إذا كان عدلا إماميا فالخبر من جهته صحيح، و لا يحتاج فى مقام الحجيّة بعد إحراز الإيمان و العدالة فيه الى فضيلة اخرى، كالفقاهة، و الزهّادة، و التصنيف، و غيرها، فإن وجدت فيه فهو كمال لا يضرّ فقده، و قد نقل فى المفاتيح اتّفاق الأصحاب على عدم اشتراط الفقاهة. نعم قد يحتاج إليه فى مقام الترجيح المؤخّر عن مقام الحجيّة.

و قد تقدّم عن العلّامة الطباطبائى فى فوائده أنّه تمسّك فى كلامه فى حجيّة الكتاب: بأنّ القاضى السيّد مير حسين أخبر بأنّه من الإمام عليه السلام، الى آخره. و قد وثّقه المجلسى كما تقدّم §انظر للاول صحيفة: ۲۳۹. و للثانى: ۲۳۰.

§، و قال خرّيت هذه الصناعة الآميرزا عبد اللّه فى رياض العلماء: السيد القاضى الأمير حسين، فاضل عالم، جليل نبيل، هو من مشايخ إجازة الأستاذ الاستناد- أدام اللّه تعالى فيضه- و عليه اعتمد فى صحّة كتاب فقه الرضا عليه السلام، و تصحيح انتسابه الى مولانا الرضا عليه السلام، انتهى §رياض العلماء ۲: ۳۰.

§

و هذا المقدار يكفى فى الحكم بصحّة خبره و حجيّته لو فرض خلوصه عن بعض الاعتراضات، كما أشرنا إليه فى صدر كلامنا، و العلّامة الطباطبائى ظنّ أنّ القاضى أمير حسين المذكور، هو بعينه السيّد حسين الكركى، فذكر شطرا من مناقبه، و فضائله، و مؤلّفاته.

و هذا اشتباه لم يصدر منه- رحمه اللّه- إلّا لما قيل من أنّ الجواد قد يكبو، و هذا الاشتباه غير مضرّ بأصل المقصود من وثاقة حامل الكتاب، بل عدّه صاحب الرياض- المعاصر له- من العلماء كما عرفت، إلّا أنّ السيد الميرزا محمد المتقدم- صاحب الرسالة- و أخاه الفاضل فى الروضات §روضات الجنات ۲: ۳۳۱.

§ لمّا وقفا على هذا

↕

ص: ۲۹۸

الاشتباه، جعلا يطعنان على هذا السيّد الجليل، خصوصا الأخير منهما أشدّ الطعن، و أساء الأدب إليه و أطال فى الروضات الكلام بما لا ينبغى صدوره منه إليه، و لا فيه منفعة سوى الإطالة.

قال العلامة المذكور: و القاضى أمير حسين الذى حكى عنه الفاضلان المجلسيّان ذلك هو السيّد أمير حسين بن حيدر العاملى الكركى، ابن بنت المحقّق الشيخ علىّ بن عبد العالى الكركى- طاب ثراه- و كان قاضى أصبهان و المفتى بها فى الدولة الصفويّة، أيّام السلطان العادل الشاه طهماسب الصفوى، و هو أحد الفقهاء المحقّقين، و الفضلاء المدقّقين، مصنّف مجيد، طويل الباع، كثير الاطّلاع، وجدت له رسالة مبسوطة فى نفى وجوب الجمعة عينا فى زمن الغيبة، و كتاب النفحات القدسيّة فى أجوبة المسائل الطبرسيّة، و كتاب دفع المناواة عن التفضيل و المساواة، وضعه لبيان أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام على جميع الأنبياء، و مساواته لنبيّنا صلّى اللّه عليه و آله إلّا فى النبوة، و هو كتاب جليل ينبئ عن فضل مؤلّفه النبيل، و له كتاب الإجازات فيه إجازة

جمّ غفير من العلماء المشاهير، منهم خاله المحقّق المدقّق الشيخ عبد العالى بن المدقّق الشيخ على الكركى، و ابن خالته السيّد العماد الأمير محمد باقر الداماد، و الشيخ الفقيه الأوحد الشيخ بهاء الدين محمد، و قد وصفه جميعهم بالعلم، و الفضل، و التفقّه، و النبالة.

ثمّ ذكر بعض ما فى إجازة الشيخ البهائى- الى أن قال- و نحن نروى عن هذا السيّد الأمجد، و السند الأوحد، ما صحّت له روايته، و اتّضحت لديه درايته، بطرقنا المتكثّرة، عن شيخنا العلّامة المجلسى، عن والده المقدّس المجلسى، عنه، الى آخره §فوائد السيد بحر العلوم: ۱۴۹.

§. و فيه اشتباه من جهتين:

الأولى: حكمه باتّحاد القاضى أمير حسين المذكور، مع السيّد حسين

↕

ص: ۲۹۹

ابن السيّد حيدر العاملى الكركى.

الثانية: حكمه بأنّ السيد حسين الكركى المذكور، هو بعينه ابن بنت المحقّق الثانى، و ابن خالة المحقّق الداماد و المفتى فى الدولة الصفويّة، و صاحب كتاب دفع المناواة، و كلاهما فاسدتان.

أمّا الاولى: فلأنّ صاحب الرياض- الذى هو استاد أهل هذه الصناعة، و كان فى عصرهم- جعل القاضى أمير حسين- صاحب الرضوى- عنوانا مستقلا فى الرياض، و لم يذكر له نسبا، و لا شيخا فى الإجازة، و لا شغلا من الإفتاء فى الدولة الصفويّة، و لا تأليفا §رياض العلماء ۲: ۳۰.

§. و ذكر السيّد الكركى المذكور بعد ذلك، و ذكر نسبه، و بلده، و مشايخه، و بعض ما يتعلّق به §رياض العلماء ۲: ۹۱.

§. فلو كانا متّحدين لأشار فى إحدى الترجمتين الى ذلك، لشدّة حرصه على ضبط أمثال هذه الأمور، و نهاية اطّلاعه عليها، و أمّا الطبقة فغير مضرّ، فإنّه يروى عن المحقّق الداماد، و الشيخ البهائى، و الشيخ محمد بن الشيخ حسن بن الشهيد، و تأريخ إجازته له فى سنة تسع و عشرين و ألف، فيكون فى طبقة المجلسى الأوّل، فلا يبعد روايته و ولده العلّامة عنه.

و أمّا الثانية: فلأنّ العالم المفتى، الملقّب بخاتمة المجتهدين، صاحب كتاب دفع المناواة، هو سيّد المحقّقين، السيّد حسين بن السيّد ضياء الدين أبى تراب حسن بن صاحب الكرامات الباهرة، و المقامات الزاهرة، شمس الدين السيّد أبى جعفر محمد الموسوى الكركى، المعروف بالأمير سيّد حسين المجتهد، و الأمير حسين المفتى، و هو ابن بنت المحقّق الثانى، و كان نازلا منزلته عند الأمراء و السلاطين، توفّى بالطاعون سنة إحدى و ألف بقزوين، و عندى نسخة صحيحة من كتاب دفع المناواة، على ظهرها خطّ المجلسى، و فى آخرها: و فرغ

↕

ص: ۳۰۰

من تسويدها مؤلّفها المذنب الجانى الحسين بن الحسن، فى رابع ربيع الأوّل من سنة تسع و خمسين و تسعمائة، فهو فى طبقة الشهيد الثانى، فلا يمكن رواية المجلسى الأوّل عنه، و قد تولّد بعد وفاة السيّد بسنتين، و هذا من الظهور بمكان لا يخفى على من راجع الرياض و غيره، و لكن هذا الاشتباه الغير المضرّ بشىء من الأمور المتعلّقة بالدين، لا يقتضى هذا الحدّ من الجسارة و سوء الأدب إلى مثل هذا النّحرير، الذى هو آية اللّه عند نواميس الدين، و حملة الشريعة.

فقال الأول فى الرسالة: و أمّا ما تقدّم من اتّحاد القاضى أمير حسين المذكور، مع السيّد الأجلّ الأكمل، السيّد حسين بن حيدر

العاملى المجتهـد، كما توهّمه سيّدنا صاحب الدرّة، فهو أيضا كلام عار عن التحقيق، و ناشـئ عن قلّة التتبع و التدقيق، ثمّ ذكر ما شرحنا خلاصته §رسالة فى تحقيق فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ٣١.

§

و قال الثانى فى الروضات: ثمّ من عجب العجاب كلّ العجاب فى هـذا الباب، هو ما اتّفق لأفضل متأخّرينا البارع المتتبع، الذى هو بحر العلوم فى نواظر أصـحاب الرسوم، من أنّ الأمير سيّد حسين القاضى الأصبهانى، الذى قد جاء بنسخة كتاب «الفقه الرضوى» فى هذه الأواخر معه من سـفر الحجّ إلى أصفهان، و أخذ منه تلك النسخة، و رواها عنه، و أسندها إليه من بعد ذلك المجلسيان، لمّا رأياه يـدّعى القطع بصـدوره عن مولانا الرضا عليه السـلام، و هو من الثقات لديهما، هو بعينه نفس هذا السيّد الأجل الأفخر، حسين بن السّيد حيدر الكركى العاملى، و إنّه أيضا المتولّى لمنصبى القضاء و الإفتاء بأصفهان، فى دولة الشاه طهماسب الصفوى الموسوى، و أحـد الفقهاء المحقّقين، الى آخر ما تقـدم عن الفوائـد، قال: قصـدا إلى تأييـد ما هو بصـدده من إثبات حجيّـة هـذا الكتـاب: بكون الراوى له، الواجـد إيّـاه، الحـاكم بقطعيّـة صـدوره هو مثـل هـذا الجناب المسـتطاب، مع كلّ ما قـد عرفته فيه من المراتب العالية، و جميل

↕

ص: ٣٠١

الألقـاب، دون رجـل مجهول الحـال، ليس يعرف قـدره و منزلته الى الآن من كتب الرجال، إلّا من جهـة اسـتفادة مصـداق مّا من التوثيق له، الخارج مرّة على سبيل الاتّفاق، دون التعمّد فى الإطلاق، الذى هو بعد التأمّل فى الأعماق، من فم مولانا المجلسى بل قلمه المسامح فيه فحسب.

و كـان السـبب فى مثـل صـدور هـذا الخبط العظيم، و الخلط الجسـيم، من مثل هـذا الرجل العليم، و الحبر الحكيم- بناء على أنّ الصارم قد ينبو، و الجواد قد يكبو، بل الفاضل من تعدّ أغلاطه- هو ما ورد فى الأخبار من أنّ: حبّ الشىء يعمى و يصمّ §عوالى اللآلى ١: ٢٩٠/ ١۴٩.

§

فإذن المهمّ كلّ المهمّ، أن نعطف عنان الهمّـة الى صوب كشف هـذا الملمّ، بتـذنيب من الكلام هو لجدوى هذه الترجمة متمّ، و يتوجّه منه النظر الى جواب هذه المغلطة العظمى، مدّعى و دليلا، بأربعة وجوه.

ذكر فى أوّلهـا شـرح البون البعيـد بين الرجلين، و ذكر جملـة من اللوازم الباطلـة للقول باتّحادهمـا، ممّا أخرج الكتاب عن الكتب العلميّـة، و أطال الطعن و التشـنيع على السيّد الجليل، معبّرا عنه فى خلال كلماته بالموحّـد، فكأنّه أبدع فى الدين، و زاد أو نقص فى شريعة سيّد المرسلين صلّى اللّه عليه و آله.

و ذكر فى ثانيهـا كلام صاحب الرياض، و احتـجّ بما صـنعه فيه من ذكره القاضـى الأمير حسـين، الخالى عن النّسـبة إلى أبيه، فى ترجمة له بالخصوص مختصـرة، عقيب §كذا و الصحيح: قبل. انظر الترجمة فى الرياض ٢: ٣٠ و السيدين فيه صحيفة ۶٢ و ٨٨ و ٩١.

§ ترجمة السيّدين المقدّمين بأكمل التفضيل، من غير إشارة إلى منزله فيه، أو قابليّة دخوله فى زمرة المصنّفين من الأصحاب، أو نسبة شـىء إليه سوى محض النقـل لمـا ذكره أسـتاذه المعظّم إليه فى حقّه، قـال: و يظهر منه كون الرجـل فى ذلـك العصـر غير معروف بنسب أو حسب عند أحد من غير الخواصّ، كأحد من المريدين لهم، بحيث لم يكن عنده فى زمان التصنيف

↕

- من شدّة خمول اسم الرجل عليه- بسمة أبيه. §روضات الجنات ۲: ۳۳۱- ۳۳۴.

§

إلى آخر ما ذكره ممّا يقضى منه العجب، فكأنّه ظنّ أنّ أحدا لا يطّلع على الرياض فاشتبه الأمر على الناظرين، فإنّه قال فيه: السيّد القاضى الأمير حسين:

فاضل، عالم، جليل، نبيل، هو من مشايخ إجازة الأستاذ الاستناد- أدام اللّه فيضه- الى آخره §رياض العلماء ۲: ۳۰.

§ أ ليس كلامه صريحا فى كونه عنده من العلماء الأجلّاء؟! أ يشترط فى عدّ الرجل منهم ذكر أبيه، أو كونه من المؤلّفين؟ فلو اخرج الرجل- للجهل باسم أبيه، و عدم تأليف له- من زمرة العلماء لخرج منهم جمّ غفير من الذين ترجمهم فى الكتاب المذكور، الذى يطعن فيه على معاصره شيخنا الحرّ- رحمه اللّه- من ذكر بعض الرجال فى أمل الآمل، الموضوع لذكر العلماء مع أنّه ليس منهم.

ففى ترجمة الأمير سيّد حسين المفتى المتقدّم ما لفظه: و لقد أغرب شيخنا المعاصر فى أمل الآمل حيث قال: إبراهيم بن محمد بن الحسين بن الحسن الموسوى العاملى الكركى، عالم، فاضل، جليل القدر، شيخ الإسلام فى طهران، من المعاصرين، و هو ابن أخى ميرزا حبيب اللّه، أو ابن عمّه، انتهى.

إذ عدّ مثل هذا الرجل من العلماء، و إيراده فى هذا الرجال المخصوص بالفضلاء يورث الوهن فى سائر من أوردها، و لذلك قد نسبنا إليه كلّ من لا نعرفه، و انفرد هو بنقله، سيّما فى شأن معاصريه، كى تكون العهدة عليه.

و نظير ذلك بل أغرب منه، إيراده- رحمه اللّه- أميرزا حبيب اللّه المذكور أيضا فى هذا الرجال كما سيأتى، و كذا قوله: السيّد ميرزا علىّ رضا بن ميرزا حبيب اللّه الموسوى العاملى الكركى، كان عالما، فاضلا، محقّقا، مدقّقا، فقيها، متكلّما،

↕

جليل القدر، عظيم الشأن، شيخ الإسلام فى أصفهان، توفّى سنة إحدى و تسعين و ألف، انتهى.

و نحوه قوله: السيّد ميرزا محمد معصوم بن ميرزا محمد مهدى بن ميرزا حبيب اللّه الموسوى العاملى الكركى، كان عالما، فاضلا §فى المصدر زيادة: محققا، جليل القدر، عظيم الشأن، شيخ الإسلام فى أصفهان. انتهى، و مثله قوله: السيد ميرزا محمّد مهدى بن ميرزا حبيب اللّه الموسوى العاملى الكركى، كان عالما فاضلا.

§، جليل القدر، عظيم الشأن، اعتماد الدولة فى أصفهان، انتهى.

فإنّ عدّ هؤلاء من أجلّة العلماء، و إدخاله فى رجال هؤلاء الكبراء فى وقاحة شنعاء، لا سيّما مع غاية المدح و الإطراء، كما لا يخفى، انتهى ما فى الرياض §الرياض ۲: ۶۳، ۶۴.

§

فليتأمّل المنصف فى كلامه هذا، و فيما نسبه إليه فى الروضات، من أنّه ذكر فى عداد العلماء النبلاء الأجلّاء، رجلا مجهولا لا يعرف إلّا بحمله كتاب فقه الرضا عليه السلام من مكّة المعظّمة إلى أصفهان، و إنّ ما نسبه إليه من العلم، و الفضل، و الجلالة، و النبالة، فى أصل الترجمة كأنّه افتراء، مع أنّه احتمل فى كلامه أنّ صاحب الرياض لاقاه.

و ليت شعرى ما الدّاعى لذكره فيه لولا أنّه من العلماء، و كيف صار حمل الكتاب- و إن كان الحامل ثقة، صالحا، ورعا- مقتضيا للضبط و الترجمة، و التوصيف بالعلم و الجلالة؟! لولا معرفته به، و اعتقاده بما وصفه به، مع كونه فى عصره، مع أنّ جميعهم

وصفوه بالقضاوة.

و أنت خبير بأنّ حال القاضى و صفاته غير خفيّة على أهل عصره، لابتلائهم به، إمّا: بعلوّ الدرجة فى العلم، و الفضل، و التقوى كما هو الغالب فى

↕

ص: ۳۰۴

قضاة أعصار الصفويّة، الذين كانوا غير متمكّنين من القضاوة و الحكم إلّا بعد تصديق شيخ الإسلام المعاصر له، كالمحقّق الكركى، و السيّد المتقدّم، و الشيخ على المنشار، و الشيخ البهائى، و المحقّق السبزوارى، و أضرابهم من أعاظم العلماء، أو بالجهل، و الحرص، و الحيف، و الطمع، و غيرها كما هو الغالب فى طبقات من بعدهم، فكيف يصير قاضيا، و يوصف بالقضاوة، و لا يعرف علمه، و جهله، و عدالته و فسقه؟!.

و أعجب من ذلك نسبة المجلسى الأوّل إلى المسامحة فى التوثيق، فى قوله كما تقدّم: إنّ من فضل اللّه علينا، إنّه كان السيّد الفاضل، الثقة، المحدّث، القاضى أمير حسين- رحمه اللّه- الى آخره، و مثله كلام الثانى فى البحار، فلينصف الناظر.

إنّ حبّ التأييد و الحجيّة أعمى و أصمّ السيد المؤيّد بحر العلوم، أو حبّ عدم الحجيّة أعمى من يتشبّث له بهذه الأمور، التى هى أوهى من الحشيش، من إنكار العلم و الوثاقة فى السيّد بعد أزيد من مائتى سنة، مع تصريح هؤلاء الأعلام المعاصرين له بهما، و بالجلالة و النبالة، مع عدم وجود ما يعارض كلامهم فى حقّه، و لو من جاهل غبىّ فى عصره و بعده.

و أغرب منه أيضا إنّه فى هذا المقام نقل كلام صاحب الرياض فى ترجمة الفاضل السيّد على خان المدنى، كما ذكرناه سابقا، و قال فى آخره: و هو غريب، و لم يذكر وجه الغرابة، و لم يتمكّن من ردّه بتكذيب صاحب الرياض، أو تسامحه و غفلته، أو تجهيله، فإنّه عنده و عند كلّ من وقف على حاله فوق ما يحوم حول الخيال، من البصيرة و الاطّلاع، و الخبرة و المعرفة و الضبط، مع شدّة الوثاقة فى النقل، مع أن فى هذا المنقول تكذيب جملة من دعاويه مع قطع النظر عن الحجيّة و عدمها، كانحصار النسخة فيما أتى به القاضى، و إنّ المجلسى الأوّل هو مروّجها، و إنّه لم يكن لها ذكر قبله، و غير ذلك ممّا مرّ.

قال: و ثالثها: إنّ الرجل لو كان بمثابة من الفضل تتطرّق هذه الشبهة

↕

ص: ۳۰۵

ساحتها، لما تطرّق ريب ساحة حجيّة كتابه المأتىّ به، الموصوف أيضا من لدن تحدّثه عنه، مع ادّعائه القطع بصدوره، و المفروض خلافه، ضرورة كون من تقدّم على هذا الموحّد، و بعض مشايخه الأجلّاء، المستفيد غاية جلالة الرجل و منزلته فى العلم و الدين من كلام المجلسيّين، بين شاكّ فى الأمر، و ساكت عن الردّ و الاعتماد، و مشير الى فتاواه على سبيل الإرسال، و عاد إيّاه من جملة الكتب المجهولة المصنّف، أو منكر على حجيّته أشدّ الإنكار مثل صاحبى الأمل و الرياض، فى ذيل ترجمته المذكورة، تبعا لسائر أفاضل محقّقينا المتقدّمين، المطّلعين على وجوده بين أظهرنا فى الجملة يقينا، كما استفيد من كلمات من ادّعى بعد ذلك الظفر بنسخ الكتاب الموصوف، فى خزانة مولانا الرضا عليه السلام و غيره، اللازم منه حصول الاطّلاع عليها من جملة من العلماء المتقدّمين و المتأخّرين، فضلا عن الذين كتبوه و وقفوه، و أودعوه فى تلك المواضع لما هو الظاهر المعتضد بما قيل: كلّ سرّ جاوز الاثنين شاع، مع عدم ظهور إشارة منهم إليه فى شىء من المواضع، فضلا عن الاعتداد به، فليتأمّل.

بيان الملازمة: أنّ الكتاب يصير بذلك من مصاديق ما أخبر بقطعيّة صدوره عن المعصوم، رجل عدل مطّلع على علوم الأخبار، بصير بدقائق الأمور، فيصير بمنزلة الخبر الواحد العدل الكذائى المحدّث عن الامام، المتّفق على حجيّته فى هذه الأعصار، أولا

أقلّ من الإجماعات المنقولة عنهم، المعتبرة أيضا عند سائر اولى البصائر و الأبصار، و يدلّ على وجوب التعبّد به بمحض ذلك- أو بعد تعلّق ظنون الأشخاص أيضا بموجبه- ما يدلّ على حجيّة أخبار الآحاد، لعدم فهمهم الفرق بين المقامين من جهة حسيّة المخبر عنه فى الأوّل دون غيره، فليتدبّر.

فظهر من كلّ ذلك أنّ تركهم الاعتداد به كذلك، بل ترك سائر من تأخّر عن هذا الموحّد المصرّ على حجيّته ليس إلّا من جهة اعتقادهم عدم كون الرجل بصيرا بشرائط مثل هذه الأخبار، لعدم ذكر له بمنزلة من منازل الرجال

↕

ص: ۳۰۶

فى شىء من المواضع، يظنّ على مطابقة ما يذكر فيه لمتن الواقع، أو اعتقادهم أنّه لو كان يناقش فى وجوه قطعه الناشئة عن قلّة المعرفة بدقائق أنظار المجتهدين حين ادّعائه إيّاه، أو يقرأ عليه شرائط الرواية، أو يأنس بكلمات أهل بيت العصمة، أو يطّلع على قرائن الصدور، لتزلزل فيه، أو ردع عنه، أم تاب منه الى اللّه تعالى، كسائر قطعيات العوام الغير المأمونة عن الجهل المركّب التى لا حجيّة فيها لغيرهم بالإجماع، بخلاف الأوّلين اللذين هما بعد التأمّل فى الأطراف يخبران عن الحس و اليقين §روضات الجنات ۲: ۳۳۵، ۳۳۶.

§.

انتهى كلامه الذى فيه مواقع للنظر و التعجّب، بل الإغفال و التعمية التى لا ينبغى صدورها من أهل العلم:

أمّا أوّلا: فقوله: ضرورة كون من تقدّم على هذا الموحّد، الى آخره.

و فيه: إنّ من تقدّم عليه: المجلسيّان، و الفاضل الهندى، و السيّد المحدّث الجزائرى، و الأستاذ الأكبر البهبهانى، و الشيخ يوسف البحرانى.

و من عاصره: السيّد صاحب الرياض، و المحقّق المولى مهدى النراقى.

و من تأخّر عنه: المحقّق الكاظمى، و غيرهم ممّن أشرنا إلى أساميهم الشريفة.

و هم أساطين الشريعة، و نواميس المذهب و الملّة، و لم يصل إلينا و إليه كلام جملة ممّن تقدّم عليه يستظهر منه الردّ و القبول، و مع ذلك استقلّهم و استحقرهم، و جعلهم شرذمة قليلة، ثمّ فى تعبيره عن العلّامة الطباطبائى بالموحّد مرّة بعد اخرى ما لا يخفى من الركاكة.

و أمّا ثانيا: فقوله: بين شاكّ، الى قوله: مثل صاحبى الأمل و الرياض.

فإنّه لو كان بين من تقدّمه من الأساتيذ من صرّح بالشكّ أو الردّ لذكره، و لم نعثر الى الآن عليه و لا نقله أحد، أ ليس هذه النسبة محض التخرّص

↕

ص: ۳۰۷

و التخمين؟! و إنّما ذكر صاحبى الأمل و الرياض لما وقف عليهما، أ رأيت فقيها متبحّرا يذكرهما فى قبال هؤلاء الإعلام؟ مع أنّ صاحب الرياض لم يكن من أهل القوّة و الاستنباط، المحتاج إليهما فى أمثال هذه الموارد، كما صرّح به جمال المحقّقين الخوانسارى، فى مجلس الشاه سلطان حسين الصفوى، فى يوم الأحد، تاسع ذى القعدة، سنة خمس عشرة بعد المائة و الألف، لما طلب منه السلطان تعيين أحد لإعطاء منصب الشيخ الإسلامى لمّا ردّه هو و السيّد الأجل مير محمد باقر الخواتون‌آبادى.

فقال المحقّق: هنا جماعة أنت أعرف بأحوالهم، ليس أحد منهم بمجتهد، و لا قابل شرعا لإعطاء هذا الشغل، فمن كان منهم

أتقى و أرغب فى تحصيل العلم فاختره له.

و بالآخرة صار الأمر مردّدا بين أربعة، و هم: الشيخ على المدرّس فى مدرسة مريم بيگم، و الميرزا عبد اللّه أفندى، و الميرزا على خان، و مير محمد صالح الخواتون‌آبادى، الى أخر ما ذكره الفاضل الخواتون‌آبادى المعاصر لهم فى تأريخه.

مع أنّا نقلنا سابقا كلام صاحب الرياض فى ترجمة السيّد على خان، و هو ظاهر بل صريح فى صحّة النسبة عنده، و هذا الكلام منه بعد مدّة مديدة عن كلامه فى ترجمة القاضى، فإنّه فى ترجمة القاضى، قال فى حقّ أستاذه المجلسى:

أدام اللّه فيضه، و فى ترجمة السيّد على خان لمّا ذكره فى جملة شرّاح الصحيفة قال:

و شرح الأستاذ الاستناد- قدّس سرّه §رياض العلماء ٣: ٣۶٧.

§-.

فظهر من ذلك أنّ ما كتبه أوّلا كان قبل عثوره على النسخة المكيّة التى كانت عليها- بتصريحه- خطوط العلماء و إجازتهم، و قبل عثوره على إجازة الأمير غياث الدين كما تقدّم، فلاحظ.

↕

ص: ٣٠٨

و أمّا صاحب الأمل، فهو الذى قال هو فى حقّه، فى ترجمة صاحب الدعائم ما لفظه: و أنت تعلم أنّه لو كان لهذه النسبة واقع لذكره سلفنا الصالحون، و قد ماؤنا الحاذقون بأمثال هذه الشؤون، و لم يكن يخفى ذلك الى زمان صاحب الأمل، الذى من فرط صداقته يقول بشيعيّة أبى الفرج الأصفهانى الأموى الخبيث، الى آخره §روضات الجنات ٨: ١۴٩.

§، فكيف صار فى هذا المقام من المتبحّرين النّقاد؟! الذى يعارض بقوله كلام هؤلاء الإعلام، مع أنّ نسبة الإنكار بل شدّته إليه افتراء.

أمّا فى الأمل، فعدّ الكتاب من الكتب المجهولة §أمل الآمل ٢: ٣۶۴.

§.

و أمّا فى الهداية فقال: تتمّة: قد وصل إلينا أيضا كتب كثيرة قد ألّفت، و جمعت فى زمانهم عليهم السلام نذكرها هنا، و هى ثلاثة أقسام- الى أن قال-:

الثانى: ما لم يثبت كونه معتمدا، و لذلك لم ننقل عنه، فمن ذلك الفقه الرضوى كتاب الرضا عليه السلام، و غير ذلك. الثالث: ما ثبت عندنا كونه غير معتمد فلذلك لم ننقل عنه، فمن ذلك كتاب مصباح الشريعة، الى آخره §هداية الأمة: مخطوط.

§.

و ظاهر أنّ عدم العلم غير العلم بالعدم، و الإنكار من آثار الثانى لا الأول.

و أمّا ثالثا: فقوله: تبعا لسائر أفاضل محقّقينا المتقدّمين، الى آخره، لا يخلو من الجزاف، سواء أراد من المتقدّمين ما هو المصطلح بين أصحابنا، و هو من تقدّم على شيخ الطائفة، و لهذا يعدّون ابن إدريس و من بعده من المتأخّرين، أو من تقدّم على المجلسيّين، أو على بحر العلوم على ما هو الظاهر من كلامه، وليته أشار الى أسامى بعضهم، و لو عثر عليه لنقله يقينا لشدّة حرصه على إثبات عدم حجيّة الكتاب من جهة عدم اعتناء الأصحاب به. و أمّا عدم نقل اعتباره عن جملة منهم فلا يدلّ على عدم اعتباره، لكونه أعمّ منه،

↕

ص: ٣٠٩

و من عدم العثور عليه، أو ظنّ عدم الحاجة إليه لعكوف الأصحاب على أبواب الكتب الأربعة قديما و حديثا، و بناهم على عدم الحاجة الى المراجعة إلى غيرها.

و على ما ذكره من المقدّمات التخمينيّة تتطرّق الشبهة إلى كثير من مآخذ البحار و الوسائل، كما أشرنا إليه سابقا، إذ لم ينقل عنها، و لا اعتمد عليها، و لا أشار إليها من تقدّم على صاحبيهما، من أرباب المؤلّفات و التصانيف فى الفقه و الأحكام.

و أمّا رابعا: فقوله: رجل عدل مطّلع على علوم الأخبار، بصير بدقائق الأمور، الى آخره §روضات الجنات ٢: ٣٣۶.

§ فإنّا لم نطّلع الى الآن من بين الفقهاء و الأصوليّين، فضلا عن المحدّثين و الأخباريّين، على اختلاف مشاربهم فى حجيّة الخبر الواحد من اشترط فى الراوى بعد العدالة، و الضبط بالمعنى العدمى- لا الوجودى الذى هو من شروط الكمال- كونه عالما، مطّلعا بعلوم الأخبار، و بصيرا بدقائق الأمور، حتى على طريقة صاحب المعالم، الذى اشترط فى صحّة الخبر كون الراوى ممّن زكاه عدلان §معالم الدين: ٢٠۴.

§، فضلا عمّن اكتفى فى التزكية بالظنون، و الأمارات الداخلية و الخارجية، فضلا عمّن لم يشترط فى الحجيّة عدالة الراوى، و لم يقتصر على الصّحيح من الأخبار، و عمل بالموثّق، و الحسن، و الضعيف المنجبر، كما عليه الأساطين منهم، و قريب منهم من اقتصر فى الحجيّة على ما اطمأنّ بصدوره بالقرائن الداخليّة و الخارجيّة، و هو الخبر الصحيح على طريقة القدماء، كما حقّق فى محلّه.

و على ما ذكره لا تكاد تجد خبرا صحيحا فى الكتب الأربعة، فضلا عن غيرها، فإنّ الصحيح على ما ذكره هو ما كان تمام رجال سنده مثل زرارة، و محمد

↕

ص: ٣١٠

ابن مسلم، ممّن حاز بعد العدالة و الوثاقة، مقام العلم، و الاطّلاع، و البصيرة بدقائق الأمور، و هو غير موجود أو نادر، بل الغالب فى الصحاح وجود واحد أو أكثر فى سندها ممّن اقتصروا فى ترجمته بذكر التوثيق، أو أثبتوا وثاقته بالأمارات، ككونه ممّن روى عنه صفوان، أو البزنطى، و غير ذلك، و ليس فى كلامهم إشارة إلى إحرازه المقامات المذكورة، فتخرج هذه الطوائف من الصحاح- و هى جلّها- عن حدود الصحّة و الحجيّة، و فيه من اللوازم الباطلة ما لا يخفى على أحد من أهل العالم.

و أمّا خامسا: فقوله: فيصير بمنزلة الخبر الواحد العدل الكذائى المحدّث عن الإمام، المتّفق على حجيّته فى هذه الأعصار.

فإنّه صحيح، غير قوله: الكذائى، المشير به الى ما اشترطه فى الحجيّة، ممّا هو من خصائصه، إلّا أنّهم مختلفون فى وجه الحجيّة، و لا يوجب دخول الخبر المذكور فى حدّ الصحيح التزام كلّ طائفة منهم بأخذه.

فمن كان الحجّة عنده الخبر الموثوق بصدوره، فربّ صحيح لا يعمل به لعدم الاطمئنان بالصدور، لأمور تبعده، و لعلّ منه الخبر المذكور بالنظر الى الموهنات السابقة، و كذا من اقتصر على حصول الظنّ به، لما ذكر، و من المحتمل دخوله فى الأخبار الحدسيّة، بملاحظة بعض مقدّماته عند بعضهم، فلا تشمله أدلّة الحجيّة.

و كذا من جعل الحجّة ما يحصل به الظنّ بالواقع، فلعلّه لا يحصل له الظنّ به بعد النظر الى الموهنات المذكورة.

مع أنّ فيمن اعتنى به على أحد الوجهين من كونه من تأليفه أو إملائه غنى عن تخلّف من تخلّف، بل يمكن جعل ما ذكره اعتراضا عليهم، من عدم تمسكهم بما هو جامع لما قرروه من الشرائط.

و أمّا سادسا: فقوله: أو لا أقلّ من الإجماعات المنقولة، الى آخره §روضات الجنات ٢: ٣٣۶.

§، ففيه

↕

ص: ۳۱۱

أنّ المحقّق الثابت عند أولى البصائر فى هذه الأعصار عدم الحجيّة و الاعتبار.

و أمّا سابعا: فقوله: إنّ تركهم الاعتداد به، الى قوله: عدم كون الرجل بصيرا، الى آخره §روضات الجنات ۲: ۳۳۶.

§، ففيه مضافا الى ما عرفت- من عدم اشتراط أحد فى الخبر ما اشترطه- أنّه كان جامعا لما قرّره، لما تقدّم من كلام صاحب الرياض من أنّه كان عالما فاضلا، جليلا، فإن أراد ما هو فوق هذا المقام فالمشتكى الى اللّه تعالى، و إن خطّأ صاحب الرياض فى كلامه، فلا يمكنه ذلك، لاعترافه بأنّه المبرّز المقدّم فى هذا الفنّ، مع كونه فى عصره.

ثمّ فى باقى كلامه من الضعف و الوهن ما لا يخفى على النقّاد البصير.

و ذكر فى الوجه الرابع ما خلاصته: إنّ المجلسى الأوّل الذى هو الباعث على إيقاظ هذه الفتنة النائمة، كان سبب اعتماده على هذا الكتاب مطابقة فتاوى علىّ بن بابويه فى رسالته، و فتاوى ولده الصدوق فى الفقيه، لما فيه من غير تغيير أو تغيير يسير، و عليه لا يمكن تنزيله منزلة خبر الواحد العدل المستدلّ على حجيّته بمفهوم آية النبإ، أو الأخبار المتواترة، أو عمل الأصحاب، أو غير ذلك §روضات الجنات ۲: ۳۳۶.

§.

قلت: إن المجلسى أخبر عن القاضى المذكور- الذى صرّح بأنّه ثقة عدل- أنّ هذا الكتاب من الإمام عليه السلام، و به يدخل فى الأخبار الصحاح، فيشمله ما دلّ على حجيّتها سواء اطمأنّ المجلسى بما أخبره به من جهة نفس إخباره، أو كان سبب اعتماده عليه القرائن الخارجيّة الدالّة على صحّة صدور متنه- كالمطابقة المذكورة- لا على واقعيّة مضمونه، فاسد §كذا، و لم نهتد الى وجهها، و الصحيح عدمها. و هى موجودة فى الأصل الحجرى.

§ إذ لا مدخليّة لاعتقاد الراوى بعد إحراز الشرائط فيه و فى المروى عنه، بل لو كان المروى عنه كذّابا

↕

ص: ۳۱۲

وضّاعا عند الراوى، و ثقة ثبتا عند غيره، فروى عنه حديثا فالخبر صحيح، لا جناح فى العمل به فضلا عن مثل المقام، فلعلّه بملاحظة غرابة الخبر، أو بعض الموهنات أراد جبر كسره- مع اجتماعه للشرائط- بما ذكره فى المؤيّدات، و اللّه العالم.

و حاصل ما ذكره فى الوجوه الأربعة، و أتعب نفسه فى طول العبارة: أنّ القاضى مير حسين لم يكن من العلماء العارفين بدقائق الأخبار، و هو الوجه فى عدم اعتناء العلماء بما أخبر من أمر الكتاب، و إنّه لو كان منهم لتلقّوه بالقبول.

و قد عرفت ما فى جميع تلك الدعاوى من الضعف، و ما رأينا أحدا فصّل فى شمول أدلة حجيّة خبر العادل فى أمثال المورد، بين كون الراوى العادل عالما بصيرا، و بين غيره، فإنّ المخبر به فيها إن كان من الأمور الحسيّة- كما أشرنا إليه سابقا، و اعترف به فى كلامه- تشمله الأدلة، و إن نوقش فى ذلك بملاحظة أنّ بعض مقدّماته حدسيّة فلا تشمله، و إن كان الراوى فى أعلى الدرجة من العلم و الخبرة.

ثمّ اعلم أنّ من سنن اللّه التى لن تجد لها تبديلا و لا تحويلا على ما نطق به كلام أهل العصمة عليهم السلام، و عاضدة الاستقراء و التجربة: إنّ من عيّر مؤمنا بذنب لم يمت حتّى يرتكبه، و هذا السيّد المعظّم صاحب الروضات مع طول باعه، و كثرة اطّلاعه، و تعييره العلّامة الطباطبائى بما لا مزيد عليه من جهة اعتقاده اتّحاد السيّدين، بل الثلاثة مع اختلاف الطّبقة، و قد عرفت أنّ اتّحاد القاضى مع أحدهما غير مناف للطبقة. و ما بينه و الآخر لا يزيد على ثلاثين سنة.

قد صدر منه فی الکتاب المذکور فی موارد عدیدهٔ أعجب من هذا بمراتب عدیدهٔ، نشیر الی بعضها، و الباقی موکول الی تتبّع النّاظر:

منها: قوله فی ترجمهٔ المقدّس الأردبیلی: ثمّ إنّ من جملهٔ کراماته التی نقلها صاحب اللؤلؤهٔ، عن تلمیذه السیّد نعمهٔ اللّه الجزائری- رحمه اللّه- هو

↕

ص: ۳۱۳

أنّه. الی آخره §روضات الجنات ۱: ۸۱.

§.

و ولادهٔ السیّد بعد وفاهٔ المولی المذکور بأزید من خمسین سنهٔ، کما یأتی فی الفائدهٔ §الثالثهٔ، و حاصله: ان وفاهٔ المقدس الأردبیلی سنهٔ ۹۹۳، و ولادهٔ السید الجزائری سنهٔ ۱۰۵۰ و وفاته سنهٔ ۱۱۱۲. و منشأ هذا توهم عود ضمیر تلمیذه إلی الأردبیلی بینما هو عائد إلی المجلسی.

§ الآتیهٔ.

و منها: قوله فی ترجمهٔ علّامهٔ عصره الشیخ أبی الحسن، الشریف العاملی الغروی، فی ضمن ترجمهٔ الآمیرزا محمد الأخباری، المتأخّر، المقتول بمناسبهٔ جزئیّهٔ، و فی ذلک من إساءهٔ الأدب بالنسبهٔ الی هذا المولی الجلیل ما لا یخفی، قال: و قد کان من أعاظم فقهائنا المتأخّرین، و أفاخم نبلائنا المتبحّرین، سکن دیار العجم طوالا من السنین، و نکح هناک فی بعض حوافد مقدّم المجلسیّین، ثمّ لمّا هاجر الی النجف الأشرف نکح فی بعض بناته والد شیخنا الفقیه المعاصر، صاحب کتاب جواهر الکلام، الشیخ محمد حسن بن المرحوم الشیخ باقر، انتهی §روضات الجنات ۷: ۱۴۲.

§.

و علی ما ذکره: أمّ صاحب الجواهر بنت الشیخ أبی الحسن، و هو الوجه فی تعبیره عن المولی المذکور فی الجواهر بالجدّ، کما فی باب الاستخارهٔ §جواهر الکلام ۱۲: ۱۷۵.

§، و الرضاع §جواهر الکلام ۲۹: ۳۱۳.

§، و غیرهما.

و أنت خبیر بما فیه من الوهم المهین، و لوازمه الباطلهٔ أضعاف ما أوردها علی العلّامهٔ السابق، فإن وفاهٔ المولی الذی هو من تلامذهٔ المولی المجلسی فی سنهٔ ۱۱۴۰، و صاحب الجواهر فی سنهٔ ۱۲۶۰، و لم یستند ما ذکره الی محلّ.

و الذی وجدناه فی الوقفنامه التی کان علیها خطّ جماعهٔ من العلماء الفقهاء، کفقیه عصره الشیخ راضی، و سبط کاشف الغطاء الشیخ مهدی،

↕

ص: ۳۱۴

و غیرهم، ما صورهٔ محلّ الحاجهٔ منها هکذا:

علی ذریّهٔ ملّا أبو الحسن، و هم الشیخ أبو طالب، و أخته فاطمهٔ، ثمّ لمّا توفّیا رجع الوقف الی ولد أبی طالب المذکور، و هو الشیخ علی، والی آمنهٔ بنت فاطمهٔ المذکورهٔ، و من بعد وفاهٔ الشیخ علی و آمنهٔ المذکورین، رجع الوقف المذکور الی ولد الشیخ علی، و هو الشیخ حسن، و الی الشیخ باقر بن آمنهٔ، ثمّ لمّا توفّیا رجع الوقف إلی أولاد الشیخ حسن، و هم الشیخ حسین، و

الشيخ محمد، و حليمة، و خديجة، والى ولد الشيخ باقر، و هو جناب الشيخ المرحوم الشيخ محمد حسن- طاب ثراه- انتهى موضع الحاجة منها.

و الشيخ الطالب المذكور من العلماء المعروفين، ذكره السيّد عبد اللّه الجزائرى فى إجازته الكبيرة، و بالغ فى مدحه §إجازة السيد عبد اللّه الجزائرى الكبرى: ۲۷.

§

و منها: قوله فى ترجمة السيّد عبد الكريم بن طاوس: إنّ من جملة أساتيذه و مشايخه الإماميّة والده- الى أن قال- و الشريف أبى الحسن على بن محمد بن على العلوى العمرى النسابة، مؤلّف كتاب «المجدى فى أنساب الطالبيّين» §روضات الجنات ۴: ۲۲۳.

§ و نسب كلّ ذلك الى الرياض أيضا.

و هذه عثرة لا تنجبر، فإنّه من معاصرىّ السيّد المرتضى، و قد صرّح فى المجدى على ما فى الرياض §انظر: الرياض ۴: ۲۳۱ و ۳: ۱۶۴. و السبب فى ذلك هو الاشتباه فى عود الضمير فى عنه. فلاحظ.

§ أنّه دخل على السيّد سنة ۴۲۵، فبينه و بين ابن طاوس أزيد من مائتى سنة، و ما نسبه الى الرياض افتراء محض، فلاحظ.

الى غير ذلك ممّا لا يحصى، و يأتى بعضه فى الفائدة الآتية.

و قد وفينا- بحمد اللّه تعالى- بما وعدناه من ذكر ما قيل، أو يمكن أن يقال من الوجوه و القرائن، لاعتبار الكتاب المذكور، و الشواهد و الموهنات §كذا، و لعل الصحيح: و الموهنات و الشواهد.

§

↕

ص: ۳۱۵

لعدمه، فعلى الناظر أن يتأمّل فيها، و ينظر إليها بعين الإنصاف، و يختار ما أدّاه إليه نظره الثاقب بعد مجانبة الاعتساف، و لنا على ما ادّعيناه فى صدر كلامنا شاهد لا حجّة فيه لغيرنا، و اللّه على ما نقول وكيل.

بقى التنبيه على أمرين:

الأوّل: فيما ظنّه، أو احتمله بعض الأصحاب من كونه بعينه رسالة علىّ ابن بابويه الى ولده كما تقدّم، و ليس لهم على ذلك شاهد سوى مطابقة عبارة كثير من مواضع الكتاب لها، و يوهنه:

أوّلا: ما ذكرناه فى الوجه السادس ممّا فى «الرضوى» من الكلمات الدّالة على صدورها من المعصوم، أو العلوى من السادة.

و ثانيا: ما فى أوّل الخطبة من قوله: يقول عبد اللّه على بن موسى الرضا، و احتمال زيادة كلمة الرضا من النسّاخ لا يعتنى به، إلّا بعد ثبوت الاتّحاد المفقود دليله.

و ثالثا: بما تقدّم من أنّ النسخة المكيّة كان تأريخ كتابتها سنة مائتين، و القميّة كتبت فى زمان الرضا عليه السلام على ما ذكره السيّد، و هذا أمر محسوس لا سبيل للخطإ فيه إلّا فى الندرة، و وفاة على بن بابويه فى سنة ثمان، أو تسع و عشرين و ثلاثمائة، فكيف يحتمل كونه رسالته؟.

و رابعا: ما يوجد فى خلال الرسالة على ما فى كتب ولده الصدوق من قوله فى صدر بعض المطالب: يا بنىّ افعل كذا و كذا، و ليس منه فى الرضوى أثر أصلا.

و خامسا: ما فيهما من المخالفة ما لا يتوهّم بينهما الاتّحاد، ففى المقنع:

قال والدى فى رسالته إلىّ: إذا لبست يا بنىّ ثوبا جديدا، فقل: الحمد للّه الذى كسانى من اللباس ما أتجمّل به فى الناس، اللهمّ

اجعلها ثياب بركة أسعى فيها بمرضاتك، و أعمر فيها مساجدك، فإنّه روى عن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال: «من فعل ذلك لم يتقمّصه حتى يغفر له»، و إذا أردت لبس السراويل،

↕

ص: ۳۱۶

الى آخره §المقنع: ۱۹۴.

§

و فى الرضوى: و إذا لبست ثوبك الجديد، فقل: الحمد للّه الذى كسانى من الرياش ما أوارى به عورتى، و أتجمّل به عند الناس، اللهمّ اجعله لباس التقوى، و لباس العافية، و اجعله لباسا أسعى فيها لمرضاتك، و أعمر فيها مساجدك، و إذا أردت أن تلبس السراويل، الى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۳۹۵.

§

و إن شئت الزيادة فعليك بالمراجعة.

و سادسا: إنّ الموجود فى كتب الأحاديث و الرجال التعبير عن والد الصدوق بقولهم: على بن الحسين، أو علىّ بن بابويه، و لم أجد موضعا عبّر فيه عنه بعلى بن موسى، كى يقاس عليه الموجود فى خطبة الكتاب.

هذا و للسيّد المؤيّد صاحب الرسالة هنا كلام لا بأس بنقله، بل جعله تاسع الموهنات، فتنطبق عدد قرائن الاعتبار، و عدد عدمه، قال:

إنّ من تتبّع ما حكاه الصدوق عن رسالة أبيه إليه فى تضاعيف أبواب الفقه، و شاهد ما نقله فى ذلك الكتاب من عبارات الرسالة، و التفت الى موافقة أكثر هذه العبارات لعبارات «الفقه الرضوى» حصل له القطع بأنّ هذه الموافقة التامّة لم تقع من باب الاتّفاق، و حصل له العلم بأنّ الأمر دائر بين أمور خمسة:

أحدها: أن يكون ذلك الكتاب مأخوذا من الرسالة.

و ثانيها: أن تكون الرسالة مأخوذة عنه.

و ثالثها: أن يكون كلّ منهما مأخوذا من ثالثا.

و رابعها: أن يكون الرضوى مأخوذا ممّا أخذ من الرسالة.

و خامسها: عكسه.

↕

ص: ۳۱۷

و على كلّ من هذه الوجوه يلزم عدم كونه من تأليفه (عليه السلام).

أمّا على الأوّل، و الثالث، و الرابع فهو من أوضح الواضحات.

و أمّا على الثانى، فلأنّ سياق كلماته- على ما حكى عن رسالته- ينادى بأعلى صوتها أنّ ما يذكر فيه من عبارته التى أنشأها، و أنّه ليس من كلمات غيره، و هو الذى فهمه منه ولده الصدوق على ما يعطيه سياق نقله عنه فى الفقيه.

و أيضا نقول: إنّ عليّا إمّا لم يعلم أنّه من تأليف الإمام عليه السلام، و ظنّه تأليف غيره أم لا، و على كلّ منهما يلزم محذور.

أمّا على الأوّل، فلأنّه لا يخفى على ذى فطنة، بصير بأحوال القدماء الأجلّاء، خبير بديدن هؤلاء الأعلام، أنّ جلالة علىّ، و علوّ قدره، و سموّ مرتبته، ممّا يأبى عن أن يظنّ فى حقّه أنّه أخذ رسالته المذكورة من كلمات غير الإمام، و ذكر عبارات ذاك الغير

فی کتابه، و نسبها الی نفسه، و سکت عن بیان أصله، فإنّ هذا أمر قبیح، و تدلیس شنیع، و عجز بیّن، لا ینبغی أن یصدر ممّن شمّ رائحهٔ العلم، فضلا عن أن یصدر عن علی بن بابویه. و أیضا من البعید أن یقال: إنّ ذلک الکتاب کان من تألیف الإمام، و قد خفی علی علیّ، بحیث ظنّه من تألیف غیره، مع أنّه- رحمه اللّه- کان أکثر تتبعا، و أقرب عصرا، و أشدّ اهتماما فی أمثال هذه الأمور.

و من الواضح أنّ أمثال علی بن بابویه ما کانوا یکتفون بمجرّد سواد علی بیاض، و ما کانوا یعتمدون علی ما لم یثبت لدیهم قائله، أو علی کتاب لم یکن لهم طریق معتبر الی مؤلّفه، کما لا یخفی علی من أمعن النظر فی تضاعیف فهرست الشیخ، و رجال النجاشی، و نظائرهما من کتب الرجال.

و أمّا علی الثانی، فیلزم محذور أشدّ ممّا ذکرنا، فإنّ الطبع السلیم، و الفهم القویم المستقیم، ممّا یحکم بأنّ هذا الکتاب لو کان حاله معلوما لدی علیّ بن بابویه، و کان یعلم أنّه من تصنیف الإمام علیه السلام لما کان یخفیه عن ولده الصدوق، الناقد البصیر، و لکان یطلعه علی ذلک. و قد عرفت ممّا مرّ أن من

↕

ص: ۳۱۸

تأمّل فی کلمات شیخنا الصدوق، و لاحظ مؤلّفاته المشهورهٔ، المتداولهٔ بیننا فی هذه الأعصار، و تأمّل فی تضاعیف کتابه الذی عمله لبیان أحوال مولانا الرضا علیه السلام و أخباره، و کذا کتاب فقیهه الذی عمله فی الفقه، و سعی فی تهذیبه و تنقیحه، و جعله حجّهٔ فیما بینه و بین اللّه، حصل له العلم بأنّه لم یکن لدیه.

و أمّا الخامس: فیظهر حاله ممّا فصّلناه سابقا، و لا یخفی أنّه من أبعد الوجوه.

و حیث قد وقفت علی ما تلوناه علیک، علمت أنّ ما مرّ- من أنّ کون کثیر من عباراته عبارات (رسالهٔ علیّ، ممّا یؤیّد اعتباره- خلاف التحقیق، و إنّ الأمر منعکس.

قال: و ما یتوهّم من أنّ بناء الصدوق علی الاعتماد علی) §بین القوسین ساقط من المخطوط.

§ رسالهٔ أبیه، یشهد بأنّه کان یعلم أنّه أخذها من هذا الکتاب، و منه یظهر عذره فی عدّه الرسالهٔ فی الفقیه من الکتب التی علیها المعوّل، و إلیها المرجع، فإنّه لم یکن یقلّد أباه حاشاه عن ذلک.

مدفوع، بأنّه یکفی فی اعتماده علیه علمه بأنّ ما یذکره فیه مأخوذ عن أهل بیت العصمهٔ و الطهارهٔ، و إنّه ملخّص من متون الأخبار المعتبرهٔ المعتمدهٔ، و لیس أمرا صادرا عن اجتهاد، و عن سائر القواعد المستنبطهٔ المعروفهٔ بین أصحابنا المتأخّرین، کما یشهد به دیدن القدماء.

و لذا ذکر شیخنا الشهید فی الذکری أنّ الأصحاب کانوا یتمسّکون بما یجدونه فی شرائع الشیخ أبی الحسن بن بابویه عند إعواز النصّ، لحسن ظنّهم به، و إنّ فتواه کروایته §الذکری: ۴ السطر الأخیر.

§، فإنّ الظاهر أنّ کتاب الشرائع هو الرسالهٔ إلی ولده

↕

ص: ۳۱۹

کما قال النجاشی §رجال النجاشی: ۲۶۱/ ۶۸۴.

§، و هو أضبط من شیخ الطائفهٔ فی أمثال هذه الأمور، فما یظهر من الشیخ فی فهرسته §الفهرست: ۹۳/ ۳۸۲.

§ من تغایرهما، حیث عدّ کلّا منهما من کتب علیّ، و عطف أحدهما علی الآخر خلاف التحقیق، انتهی کلامه §رسالهٔ فی

تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام) للخوانساری: ۲۷.

§

قلت: و لقد أجاد فیما أفاد، إلّا أنّ نتیجهٔ ما ذکره من المقدّمات بعد التأمّل التّام عکس المراد.

توضیح ذلک: إنّ ما فی الشرائع کما عرفت متون الأخبار المعتبرهٔ عند الأصحاب، بل أصحّ و أتقن ممّا فی مقنع ولده، الذی صرّح فی أوّله بأنّه حذف أسناد ما أودعه فیه، لوجود کلّه فی الأصول الموجودهٔ، المرویّهٔ عن المشایخ العلماء الثقات، للاتّفاق المذکور فی کلام الشهید- رحمه اللّه- فیه دونه، و قد عرفت، و اعترف هو بمطابقهٔ عباراته المنقولهٔ لعبارهٔ «الرضوی» بحیث لا یمکن جعلها من باب الاتّفاق.

و ظاهر أنّ سیاقها ینادی بأعلی صوته أنّها صادرهٔ من واحد، سواء کان منشئها علیّ بن بابویه، أو صاحب الکتاب، أو ثالث کان کتابهٔ مأخذا لهما، فالموجود فی «الرضوی» المطابق لما فی الشرائع صادر من معدن العصمهٔ، فهو إمّا من الرضا علیه السلام إملاء، أو تألیفا، أو ممّن أخذه منه، أو من إمام آخر.

و من تأمّل فی الرضوی لا یکاد یشکّ فی أنّه غیر مأخوذ من کتاب آخر، أو مرویّ من شخص آخر، و إنّ صاحبه أنشأه من غیر توسّل بغیره. فإذا لم یکن موضوعا و مختلفا- کما اعترف به فی مواضع من الرسالهٔ- و لا یحتمل کونه من الأئمّهٔ السابقهٔ علیه علیهم السلام، فینحصر کونه له علیه السلام و احتمال الانتساب إلی الأئمّهٔ اللاحقهٔ بعید، لعدم ذکر منهم علیهم السلام فیه،

↕

ص: ۳۲۰

و کون تأریخ النسختین فی عهده علیه السلام.

و أمّا إخفاء علیّ عن ولده ذلک، بقرینهٔ عدم تعرّض له «للرضوی» فی کتبه، خصوصا العیون، ففیه بعد النقض بالرسالهٔ الذهبیّهٔ، التی اعترف هو باعتبارها و صحّتها، و لیس له ذکر فی کتبه أصلا، فهی شبهٔ بدّ من رفعها علی کلّ الوجوه، و لو قلنا بعدم کونه له علیه السلام، أو لغیره من الأئمّهٔ علیهم السلام، فإنّ علیّا کان یعلم من أیّ کتاب أخذه، و الی أیّ إمام تنتهی هذه العبارات، التی هی متون ما صدر منه، التی لا شکّ فی وحدهٔ منشئها، و أنّها لم تکن أخبارا متشتّتهٔ، و أحادیث متبدّدهٔ، بأسانید مختلفهٔ، و طرق متفرّقهٔ، من أئمّهٔ متعدّدهٔ علیهم السلام، ألقی علیّ أسانیدها، و انتظمها فی سلک واحد، خصوصا بملاحظهٔ المطابقهٔ المذکورهٔ، الظاهرهٔ علی هذا الاحتمال السخیف، فی أنّ صاحب الکتاب هو الجامع للشتات قبله.

فنقول کما قال: إنّ علیّا [إمّا] أخفی عن ولده مأخذ هذه العبارات الصادرهٔ عن الأئمّهٔ السادات أو لا، و علی التقدیرین یلزم ما ذکره من المحذورات حرفا بحرف، فإنّ الصدوق علی ما أسّسه من الکلام کان یعلم مأخذ ما فی رسالهٔ أبیه إلیه، الذی لا بدّ و أن یکون معتبرا معتمدا عند الأصحاب، و علیه فلم لم یشر فی موضع إلیه، و اعتمد فی مواضع الحاجهٔ علی النقل منها و الاتّکال علیها، فهل هذا إلّا مجازفهٔ فی القول، و تشبّث بأوهی من الهشیم؟! و أیّ فرق بین کون مأخذ الرسالهٔ «الرضوی» الذی یستوحش منه، أو غیره الذی لا بدّ و أن یکون من أصول الأصحاب؟ فکیف جاز الإخفاء من الوالد و الولد فی أحدهما، و یستبعد فی الأخر؟.

الثانی: إنّه علی القول بعدم کون له علیه السلام، و عدم کونه من الموضوعات و المجعولات، و عدم کونه رسالهٔ شرائع علیّ بن بابویه، و إنّ ما فیه من الأخبار القویّهٔ أو الضعاف القابلهٔ للانجبار، فجامعه و مولّفه غیر معلوم، و إن علم إجمالا أنّه کان فی عصر الأئمّهٔ علیهم السلام و زمان الحضور، لبعض

↕

القرائن الموجود فيه، و لكن يوجد فى كلمات بعضهم بعض الاحتمالات، لا بأس بالإشارة إليها.

فمنها: ما وجدناه منقولا- عن خطّ السيّد السند المؤيّد صاحب مطالع الأنوار، على ظهر نسخة من هذا الكتاب ما لفظه- بعد الإصرار على عدم كونه له عليه السلام-: و يحتمل أن يكون هذا الكتاب لجعفر بن بشير، لما ذكره شيخ الطائفة فى الفهرست: جعفر بن بشير البجلى، ثقة جليل القدر، له كتاب ينسب الى جعفر بن محمد عليهما السلام، رواية علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام §فهرست الشيخ: ۴۳/ ۱۳۱.

§، انتهى كلامه.

و جعفر بن بشير لمّا كان من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، يمكن أن يكون ما كتبه فى أوّل الكتاب، عن لسانه عليه السلام، فصار منشأ لنسبة الكتاب إليه عليه السلام و كان الكتاب قبل زمان الشيخ منسوبا الى جعفر ابن محمد عليهما السلام، للاشتراك فى الاسم، كما أنّه فى هذه الأزمنة ممّا ينسب الى مولانا الرضا عليه السلام.

قال- رحمه اللّه-: و يحتمل أن يكون هذا الكتاب لمحمد بن علىّ بن الحسين ابن زيد بن علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليهم السلام، لما قال النجاشى فى ترجمته ما هذا لفظه: له نسخة يرويها عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أبو الفرج محمد بن علىّ بن قرّة- الى أن قال- حدّثنا محمد بن علىّ بن الحسين بن زيد، قال: حدّثنا علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام بالنسخة §رجال النجاشى: ۳۶۶/ ۹۹۲.

§.

و قال النجاشى أيضا: وريزة بن محمد الغسانى له كتاب عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أحمد بن §رجال النجاشى: ۴۳۲/ ۱۱۶۳.

§، الى آخره.

↕

و يحتمل أيضا أن يكون لعلىّ بن مهدى بن صدقة بن هشام بن غالب بن محمد بن علىّ الرقى الأنصارى، لما فى النجاشى أنّ له كتابا عن الرضا عليه السلام، قال: أخبرنا محمد بن عثمان §رجال النجاشى: ۲۷۷/ ۷۲۸.

§، الى آخره، انتهى المنقول من خطّه- رحمه اللّه-.

و منها: ما فى الرسالة السابقة قال: و بالجملة ففى المقام احتمالات:

أحدها: أن يكون هذا الكتاب من تأليف الإمام الثامن عليه السلام، و قد عرفت ضعفه مفصّلا.

و ثانيها: (أن يكون كلّه أو بعضه مجعولا عليه، و قد ظهر ما فيه أيضا.

و ثالثها:) §ما بين القوسين ساقط من المخطوطة.

§ أن يكون متّحدا مع رسالة علىّ بن بابويه، و ضعّفه أيضا ظاهر.

و قال: و رابعها: أن يكون من مؤلّفات بعض أكابر قدماء رواة أخبارنا، أو فقهائنا العاملين بمتون الأخبار، و هو الذى يقوى فى نفسى، و يترجّح فى نظرى بمقتضى ما حصل لى من القرائن و الأمارات.

و خامسها: أن يكون عين كتاب المنقبة الذى قد ذكر جماعة من الأصحاب، منهم الشيخ الجليل ابن شهرآشوب، و الشيخ السعيد السديد على بن يونس العاملى، فى كتاب المناقب §ذكر له فى المناقب ۴: ۴۲۴، أن له كتاب المقنعة.

§، و الصراط المستقيم §الصراط المستقيم: لم نعثر عليه فيه.

§، أنّه تصنيف الإمام الهمام مولانا أبى محمد العسكرى عليه السلام، و يؤيّده ما ذكراه أنّه مشتمل على أكثر الأحكام، و متضمّن أغلب مسائل الحلال و الحرام، ثمّ استبعده ببعض ما مرّ فى الرضوى §رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۴۱.

§.

↕

ص: ۳۲۳

۴۴- فلاح السائل:

و هو الجزء الأوّل من الأجزاء العشرة من كتاب «التتمّات و المهمّات» للسيّد رضىّ- الدين علىّ بن طاوس- رحمه اللّه- و جلالة قدر مؤلّفه، و إتقانه و تثبّته فى كلّ ما ينقله أشهر- عند كلّ من عاصره، أو تأخّر- من أن يذكر، جزاه اللّه تعالى عن الإسلام و المسلمين خير جزاء الصالحين، و قد ذكرنا شرح حال التتمّات، و أسامى أجزائها على الترتيب الذى وضعه فى آخر الصحيفة الرابعة السجاديّة، من أرادها فليراجعها [نظرا لاشتمال ما افاده على فوائد إليك نص ما افاده قدس سره فى آخر الصحيفة السجادية الرابعة:

اعلم أصلح اللّه تعالى مكنون سريرتك، و فتح عين بصرك و بصيرتك، أنّ كلّ ما أوردناه فى هذه الصحيفة الرابعة من أدعية شهر رمضان و نسبناه إلى كتاب الإقبال للسيّد الأجلّ علىّ بن طاوس- قدس اللّه روحه- فإنّما هو تبعا للمحدّثين، و جريا على ما تداول بينهم، و الّا فالظاهر بل المقطوع أنّه ليس فى كتاب الإقبال عمل شهر الصّيام، و كلّ ما نقلوه من أدعية شهر رمضان و نسبوه إليه فإنّما هو من كتاب آخر للسيّد مقصور على ذكر أعماله، و اشتبه عليهم جميعا، حتى العلّامة المجلسى، و المحدث الحر العاملى، و السيّد الجزائرى، و النحرير الماهر فى هذا الفن صاحب الصحيفة الثالثة، و صاحب العوالم، و أضرابهم، و نحن نوضح المقصود و نبيّن سبب الاشتباه بعون اللّه تعالى.

اعلم انّ السيّد الأجلّ صاحب الكرامات الباهرة طاوس آل طاوس على بن موسى بن جعفر بن محمّد- رحمهم اللّه- صنف كتابا كبيرا سماه (مهمّات فى صلاح المتعبد و تتمات المصباح المتهجّد) و عبّر عنه فى سائر كتبه و غيره بالمهمات و التتمات، و هو- على ما صرح به فى كشف المحجة- إن تم يصير أكثر من عشر مجلّدات §كشف المحجة: ۱۳۷.§، و قد خرج منه ثمانية، عثرنا على خمسة منها، و لم نعثر على باقيه، و لا نقل عنه احد.

ثم انه رحمه اللّه قد سمى كل مجلد عنه باسم على حده:

↕

ص: ۳۲۴

فالمجلد الأول، و الثانى منه؟ سماه: فلاح السائل و نجاح المسائل فى عمل اليوم و اللّيلة § مطبوع مشهور.§.

و الثالث سمّاه: زهرة الربيع فى أدعية الأسابيع.

و الرّابع سمّاه: جمال الأسبوع بكمال العمل المشروع §مطبوع أيضا مشهور.§ فى صلوات أيام الأسبوع و اعمال الجمعة زائدا على ما جمعه فى الجزء الثالث.

و الخامس سمّاه: الدروع الواقية من الاخطار §طبع أخيرا ضمن سلسلة مصادر بحار الأنوار من قبل المؤسسة.§ فيما يعمل مثلها كل شهر على التكرار.

و السادس سمّاه: مضمار السبق فی میدان الصدق فی اعمال شهر رمضان، و له اسم آخر کما یأتی.

و السابع سمّاه: مسالک المحتاج الی مناسک الحاج.

و الثامن سمّاه: الإقبال بالاعمال الحسنة فیما یعمل مرة فی سنة §مطبوع معروف.§، و هو مقصور علی ذکر اعمال شهر شوال الی آخر شهر رمضان، و هو مجلد کبیر مختلف النسخ بالزیادة و النقصان، و لیس فیه ذکرا لشهر الصیام لقرائن کثیرة.

الأول: تصریحه رحمه اللّه فی الفصل السادس من الباب السادس من کتاب أمان الأخطار بما لفظه و ینبغی أن یصحب معه کتابنا فی عمل السنة منها کتاب عمل شهر رمضان و اسمه کتاب المضمار، و کتاب التمام لمهام شهر الصیام، و کتاب الإقبال بالاعمال الحسنة فیما یعمل مرّة فی السنة، و هما مجلدان الأول من شهر شوال الی آخر ذی الحجة و الثانی من شهر محرم الحرام الی آخر شهر شعبان فإنهما قد تضمّنا من مهمات الإنسان ما هو کالفتح لابواب الأمان §الأمان من الاخطار: ۹۰- ۹۱.§.

الثانی: قوله رحمه اللّه فی کتاب الإجازات فی الفصل الموضوع لذکر ما صنفه: و ممّا صنفته- و ما عرفت أنّ أحدا شرفه اللّه جل جلاله بالسبق الی مثل تألیفه و تصنیفه- کتاب مهمات فی صلاح المتعبد و تتمّات المصباح المتهجد، خرج منه مجلدات، منها کتاب فلاح السائل الی أن قال بعد ذکر ما ذکرنا: و بقی منه ما یکون فی السنة مرّة واحدة، و قد شرعت منها فی کتاب

↕

ص: ۳۲۵

مضمار السبق فی میدان الصدق لصوم شهر رمضان. و فی کتاب مسالک المحتاج الی مناسک الحاج: و ما یبقی من عمل السنة سوف اتممه، الی آخر ما قال.

الثالث: قوله رحمه اللّه فی اعمال الیوم الثالث عشر من شهر رمضان: و قد قدمنا فی عمل رجب عملا جسیما فی اللیالی البیض منه، و من شعبان، و من شهر الصیام، الی ان قال و ذلک الجزء منفرد فربما لا یتفق حضوره عند العامل بهذا الکتاب فنذکر هاهنا صفة هذه الصلاة إلی آخره.

الرابع: قوله رحمه اللّه فی اعمال المحرم من الإقبال قبیل الباب الأول ما لفظه: و نبئنا بالإشارة الی بعض تأویل ما ورد من الاختلاف فی الاخبار، هل أول السنة شهر رمضان أو شهر المحرم؟ فنقول: قد ذکرنا فی الجزء السّادس من الذی سمیناه کتاب المضمار ما معناه: انه یمکن ان یکون أوّل السنة فی العبادات و الطاعات شهر رمضان، و ان یکون أول السنة لتواریخ أهل الإسلام و متجددات العام شهر محرّم الحرام، و قدمنا هناک بعض الاخبار المختصة بأنّ أول السنة شهر رمضان إلی آخره §الإقبال: ۵۴۱.§.

و قد ذکر تلک الاخبار و الجمع الّذی ذکره فی الباب الثانی من المضمار الذی أدرجوه فی الإقبال.

الخامس: قوله فی آخر أعمال شعبان: و هذا آخر ما اقتضاه حکم الامتثال لمراسم الموافق لنا و مالک العنایة بنا فی ذکر الإقبال بالأعمال الحسنة فیما یعمل مرّة واحدة فی کل سنة §الإقبال: ۷۲۶.§.

و ذکر فی آخر عمل ذی الحجة: أنه آخر الجزء الأول من الإقبال، و أنّ أول الجزء الثانی شهر المحرّم §الإقبال: ۵۳۱.§، و ذکر فی أول شهر شوال فهرس فصوله، و یوجد فی بعض النسخ خطبة ناقصة من أوّلها و أول الموجود منها هکذا: للتنوّر بأنوارها، و الاستضاءة بأضواء عنایات اللّه جل جلاله و إسرارها، الی آخره §الإقبال: ۳۰۲.§، و هذا دأبه فی أول کل جزء من ذکر الخطبة و فهرس الفصول، و فی صدر الکتاب، و لو کان عمل شهر رمضان جزءا من الإقبال لکان جزءا ثالثا منه، و هو خلاف ما صرّح به، و لم یذکر فهرس أبوابه و فصوله فی صدر أحد الجزءین، بل سقط من أصل نسخة المضمار

↕

الخطبة و الفهرس و نزر يسير من فصول الباب الأول منه، و أول الموجود منه كلمات من آخر حديث فى فضل شهر رمضان، و بعده الخطبة المعروفة للنبىّ صلّى اللّه عليه و آله نقلها عن بشارة المصطفى لعماد الدين الطبرى § الإقبال: ۲.§.

ثم وقع بيد النّسّاخ فرأوا كتابا للسيّد فى اعمال شهر رمضان على نسق الإقبال فظنّوا انّه منه فألحقوه به، و اشتهرت النسخ و صار ذلك سببا لتوهم الجماعة المذكورين، و لم أر من تنبه لذلك الا الشيخ الأجلّ الخبير إبراهيم بن على الكفعمى الجبعى فى جنته، فإنّه عدّ فى فهرس كتبه كتاب الإقبال و كتاب عمل شهر رمضان، و كلّ ما نقله فى الفصل الخامس و الأربعين فى عمل شهر رمضان عن السيّد ينسبه الى الثانى، و قال فى آخر الفصل: ثمّ ما اختصرنا من الأدعية فى هذا الشهر الشريف و هى كثيرة جدا من أرادها فعليه بكتاب عمل شهر رمضان تأليف السيّد الجليل رضى الدين علىّ بن طاوس الحسنى ختم اللّه له بالحسنى و لنا بمحمّد خاتم النبيّين و آله الطاهرين صلوات اللّه عليهم أجمعين §الجنة الواقية: لم نعثر عليه فيه.§.]

↕

۴۵- كتاب مشكاة الأنوار فى غرر الأخبار:

قال فى الرياض: الشيخ ثقة الإسلام أبو الفضل علىّ بن الشيخ رضىّ الدين أبى نصر الحسن بن الشيخ أبى علىّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسى، الفاضل العالم، الفقيه المحدّث الجليل، صاحب مشكاة الأنوار، روى عن السيّد السعيد جلال الدين أبى علىّ بن حمزة الموسوى و غيره، كما يظهر من المشكاة المذكور، و له من المؤلّفات أيضا كتاب «كنوز النجاح» فى الأدعية، و ينقل عن هذا الكتاب ابن طاوس فى «المجتنى من الدعاء المجتبى» §انظر: ۸۴، ۸۶، ۸۷ منه.

§ و غيره، و كذا الكفعمى فى «المصباح» كثيرا، و هذا الشيخ سبط الشيخ أبى علىّ الطبرسى صاحب «مجمع البيان»، و قد ألّف المشكاة المذكور تتميما لكتاب «مكارم الأخلاق» لوالده أبى نصر الحسن بن الفضل المذكور، فيكون نسب هذا الشيخ هو: أبو الفضل علىّ بن رضىّ الدين أبى نصر الحسن بن أمين الدين أبى علىّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسى، و حمله على غلط الكاتب، و أنّه كان أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى، ممّا لا حاجة إليه.

و ممّا قلناه وضح اسم سبطه- أعنى مؤلّف كتاب مشكاة الأنوار- و إن كان مخفيّا على الأستاذ الاستناد فى بحار الأنوار §بحار الأنوار ۱: ۹، حيث نسبه الى السبط من دون ذكره بالاسم.

§.

و قد نقل الشيخ نعمة اللّه بن خاتون العاملى فى الرسالة المعمولة لمعنى العدالة، بعض الفتاوى عن الشيخ أبى الفضل الطبرسى.

و نقل الأمير سيّد حسين المجتهد أيضا، فى أواخر كتاب «دفع المناواة» عن كتب ثقة الإسلام أبى الفضل الطبرسى بعض الفوائد.

و الظاهر أنّ مرادهما به هو هذا الشيخ، و على هذا فله مؤلّفات اخرى.

↕

و قد يستشكل بأنّ ثقة الإسلام لقب جدّه صاحب «مجمع البيان» و لكنّ الأمر فيه سهل لاحتمال الاشتراك، مع أنّ المشهور فى لقب جدّه هو «أمين الدين».

و قال الأستاذ الاستناد- أيّده اللّه تعالى- فى أوّل البحار: و كتاب مشكاة الأنوار لسبط الشيخ أبى على الطبرسى، ألّفه تتميما

لمكارم الأخلاق تأليف والده الجليل، ثمّ قال: و كتاب مشكاة الأنوار كتاب طريف، يشتمل على أخبار غريبة، انتهى §بحار الأنوار ۱: ۹ و ۲۸.

§.

و أقول: قال نفسه فى أوّل المشكاة المذكور- بعد إيراد حكاية تأليف والده كتاب «مكارم الأخلاق» و كتاب «الجامع» الذى لم يتمّه كما سبق فى ترجمته- بهذه العبارة: ثمّ سألنى جماعة من المؤمنين، الراغبين فى أعمال الخير أن اؤلّف هذا الكتاب فتقرّبت الى اللّه عزّ و جلّ بتأليفه، و كتبت ما حضرنى من ذلك، و رتّبته و بوّبته، و تركت فى آخر كلّ باب أوراقا لاحق به ما شذّ عنّى، و سمّيت هذا الكتاب بمشكاة الأنوار فى غرر الأخبار، انتهى كلام صاحب الرياض §رياض العلماء ۳: ۴۰۶.

§.

قلت: و يأتى أنّ كتاب كنوز النجاح من مؤلّفات جدّه، و صرّح به فى الرياض أيضا فى ترجمة جدّه §رياض العلماء ۴: ۳۵۶.

§، و أغلب أخبار المشكاة منقولة من كتب المحاسن، و كان عنده تمامها، أو أغلبها، و يعرف اعتباره من اعتباره، و فى أواخره حديث عنوان البصرى المعروف، عن الصادق عليه السلام §مشكاة الأنوار: ۳۲۵.

§، الذى نقله فى البحار §بحار الأنوار ۱: ۲۲۴/ ۱۷.

§ عن خطّ الشيخ البهائى، منقولا عن خطّ الشهيد الأوّل، و غفل عن نقله عنه.

↕

ص: ۳۲۹

۴۶- رسالة فى المهر:

للشيخ الجليل أبى عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان المفيد، و غيرها ممّا لا حاجة إلى ذكرها.

↕

ص: ۳۳۰

۴۷- [المسائل الصاغانيّة].

§أثبتنا العنوان حفظا للتسلسل العام الوارد فى الفائدة الأولى صحيفة: ۲۰.

§.

↕

ص: ۳۳۱

۴۸- كتاب عوالى اللآلئ الحديثية على مذهب الإمامية:

تأليف المحقّق الفاضل محمد بن الشيخ زين الدين أبى الحسن علىّ بن حسام الدين إبراهيم بن حسن بن إبراهيم بن أبى جمهور بن الهجرى الأحسائى.

قال فى أمل الآمل: محمد بن أبى جمهور الأحسائى، كان عالما، فاضلا، راوية، له كتب منها: «عوالى اللآلئ الأحاديثية على

مـذهب الإماميّـة» §ضـبط المؤلف اسم كتابه هذا هكذا عوالى اللآلئ العزيزية فى الأحاديث الدينية. انظر: الذريعة ١: ٣٥٨ و رقم ٤٩ من خاتمة المستدرك صحيفة ١۶٨.

§، كتاب الأحاديث الفقهيّة، كتاب معين المعين، شرح الباب الحادى عشر، كتاب زاد المسافرين فى أصول الدين، و له مناظرات مع المخالفين، كمناظرة الهروى و غيرها، و رسالة فى العمل بأخبار أصحابنا §أمل الآمل ٢: ٢٥٣.

§.

و قال فى موضع آخر: محمد بن على بن إبراهيم بن أبى جمهور الأحسائى، فاضل، محدّث، الى آخره §أمل الأمل ٢: ٢٨٠.

§.

و فى اللؤلؤة: و الشيخ محمد بن أبى جمهور كان فاضلا، مجتهدا، متكلّما، له كتاب عوالى اللآلئ، جمع فيه جملة من الأحاديث، إلّا أنّه خلط فيه الغثّ بالسمين، و أكثر فيه من أحاديث العامّة، و لهذا إنّ بعض مشايخنا لم يعتمد عليه، ثمّ عدّ بعض مؤلّفاته §لؤلؤة البحرين: ١۶٨/ ۶۴.

§.

و ذكره القاضى فى مجالس المؤمنين، و مدحه و أطراه، و قال: إنّه مذكور فى سلك المجتهدين §مجالس المؤمنين ١: ٥٨١.

§.

↕

ص: ٣٣٢

و فى البحار: و كتاب عوالى اللآلئ، و إن كان مشهورا، و مؤلّفه فى الفضل معروفا، لكنّه لم يميّز القشر من اللّباب، و أدخل أخبار متعصبى المخالفين بين روايات الأصحاب، فلذا اقتصرنا منه على نقل بعضها، و مثله نثر اللآلئ §بحار الأنوار ١: ٣١.

§.

و قال العالم الجليل، الأمير محمد حسين الخاتون‌آبادى، فى مناقب الفضلاء: و عن السيّد حسين المفتى- رحمه اللّه- عن الشيخ نور الدين محمد ابن حبيب اللّه، عن السيد النجيب الحسيب الفاضل السيد مهدى، عن والده الشريف المنيف، الكريم الباذل، السخىّ الزكىّ، السيد محسن الرضوى المشهدى، عن الشيخ المدقّق العلّامة محمد بن على بن إبراهيم الأحساوى- طيّب اللّه ضرائحهم- إلى آخر أسانيدهم التى أوردها فى عوالى اللآلئ، و إجازته المبسوطة التى رقّمها للسيّد المذكور.

و فى إجازات البحار، بعد ذكر الإجازة المذكورة قال: و لنتبع هذه الإجازة بإيراد الطرق السبعة، التى ذكرها الشيخ المحقّق محمد بن أبى جمهور المذكور- قدس اللّه روحه- فى كتابه المسمّى بعوالى اللآلئ، فقال قدّس سرّه فيه: الطريق الأوّل، الى آخره §بحار الأنوار ١٠٨: ٧.

§.

و فيها قال: قال السيّد حسين المفتى المذكور: أروى عن الشيخ نور الدين محمد بن حبيب اللّه، عن السيّد محمد مهدى، عن والده السيّد محسن الرضوى المشهدى، عن الشيخ الفاضل محمد بن علىّ بن إبراهيم بن جمهور الأحساوى، بسنده المذكور فى عوالى اللآلئ، على ما ذكره فى إجازته التى كتبها للسيّد محسن §بحار الأنوار ١٠٩: ١٧٣.

§.

و قال السيّد النبيل، السيّد حسين القزوينى- طاب ثراه- فى مقدّمات

↕

ص: ۳۳۳

شرح الشرائع: محمد بن علیّ بن إبراهیم بن أبی جمهور الأحساوی، فاضل، جامع بین المعقول و المنقول، راویهٔ للأخبار، ذکره الفاضل الأسترابادی فی «الفوائد المدنیّهٔ» §الفوائد المدنیهٔ: ۱۸۶.

§ و الفاضل المجلسی فی «إجازات البحار» §بحار الأنوار ۱۰۸: ۳- ۲۰.

§ و شیخنا الحرّ فی موضعین من «أمل الآمل» §أمل الأمل ۲: ۲۵۳، ۲۸۰.

§، له کتب، منها العوالی اللآلئ، و المجلی، و شرح الألفیهٔ، و الأقطاب فی الأصول، و غیره، و ما وصل الی النظر القاصر من نسخهٔ العوالی کان بخطّ الوالد العلّامهٔ مع حواشیه.

و قال المحقّق الکاظمی فی أوّل کتاب المقابیس: و منها: الأحسائی، للعالم العلم، الفقیه النبیل، المحدّث الحکیم، المتکلّم الجلیل، محمد بن علیّ ابن إبراهیم بن أبی جمهور، سقاه اللّه یوم النشور من الشراب الطهور، و کان من تلامذهٔ الشیخ الفاضل، شرف الدین حسن بن عبد الکریم الفتال الغروی، الخادم للروضهٔ الغرویّهٔ، و الشیخ علیّ بن هلال الجزائری فی کرک، فی أثناء مسیره إلی حجّ بیت اللّه، و فی رجوعه من الحجّ، و هو صاحب کتاب عوالی اللآلئ، و نثر اللآلئ فی الأخبار، و رسالهٔ کاشفهٔ الحال عن أحوال الاستدلال فی الأصول، و الجامعیّهٔ فی شرح الألفیهٔ الشهیدیّهٔ، و المجلی فی الحکمهٔ و المناظرات مع العامّهٔ، و غیرها، و روی کالکرکی عن ابن هلال، عن أبی العباس، و روی أیضا عن أبیه، و غیره من المشایخ §مقابس الأنوار: ۱۴.

§.

و قال العالم المتبحّر السیّد عبد اللّه، سبط المحدّث الجزائری فی إجازته الکبیرهٔ، فی ذکر مشایخ المجلسی- رحمه اللّه-: و منهم السیّد السند، الأمیر فیض اللّه بن غیاث الدین محمد الطباطبائی، عن السیّد الحسیب القاضی حسین- الی أن قال- عن الشیخ الجلیل محمد بن علی بن إبراهیم بن أبی جمهور

↕

ص: ۳۳۴

الأحسائی §الإجازهٔ الکبیرهٔ للسید عبد اللّه الجزائری: ۱۹.

§.

و قال السیّد الأجلّ، الأمیر عبد الباقی فی إجازته للعلّامهٔ الطباطبائی:

و قال الشیخ الجلیل المبرور محمد بن أبی جمهور الأحسائی، فی کتابه المعروف بعوالی اللآلئ: روی عنده من المشایخ بطریق صحیح، عن الصادق علیه السلام أنّه قال: «إنّ اللّه عزّ و جلّ یقول» الخبر.

و قال الفاضل الخبیر فی الریاض، فی باب الکنی: أبی جمهور اللحساوی، و هو الأشهر فی ابن أبی جمهور، و قد یقال: ابن أبی جمهور، و یقال فی هذه النسبهٔ: الأحساوی أیضا، و یقال تارهٔ: الأحسائی، و اللحسائی- الی أن قال- و هو فی الأشهر یطلق علی الشیخ شمس الدین محمد بن علی بن إبراهیم بن الحسن بن أبی جمهور، کذا بخطّه رحمه اللّه علی ظهر بعض مؤلّفاته، و هو الفقیه الحکیم المتکلّم، المحدّث الصوفی، المعاصر للشیخ علی الکرکی، و کان تلمیذ علیّ بن هلال الجزائری، و صاحب کتاب «عوالی اللآلئ» و کتاب «نثر اللآلئ» و کتاب «المجلی فی مرآهٔ المنجی» و غیرها من المؤلّفات، ذو الفضائل الجمّهٔ لکنّ التصوّف العالی المفرط قد أبطل حقّه §ریاض العلماء ۶: ۱۳.

§. الی غیر ذلک من عبارات الأصحاب علی اختلاف طبقاتهم و مشاربهم فی حقّه، و ذکرهم إیّاه بأوصاف و ألقاب یذکرون بها العلماء الأعلام و الفقهاء العظام.

فمن الغريب بعد ذلك ما ذكره السيّد الأيّد المعاصر فى الروضات، فى ترجمته بعد ذكر طرقه السبعة حيث قال: و أمّا نحن فقد قدّمنا ذكر شيخه الأجلّ الأعظم على بن هلال الجزائرى، الذى هو من جملة مشايخ المحقّق الشيخ على الكركى، و بقى سائر مشايخه السبعة- المذكورين هنا، و فى مقدّمة كتابه العوالى على سبيل التفصيل- عند هذا العبد، و سائر أصحاب التراجم و الإجازات، من جملة علمائنا المجاهيل، بل الكلام فى توثيق نفس الرجل، و التعويل على رواياته

↕

ص: ۳۳۵

و مؤلّفاته، و خصوصا بعد ما عرفت له من التأليف فى إثبات العمل بمطلق الأخبار، الواردة فى كتب أصحابنا الأخيار، و ما وقع فى أواخر وسائل الشيعة، من كون كتابى حديثه خارجين عن درجة الاعتماد و الاعتبار، مع أنّ صاحب الوسائل من جملة مشاهير الأخباريّة، و الأخباريّة لا يعتنون بشىء من التصحيحات الاجتهاديّة، و التنويعات الاصطلاحيّة، انتهى §روضات الجنات ۷: ۳۳.

§.

و أنت خبير بأنّ كثيرا من العلماء المعروفين، المذكورين فى الإجازات و الكتب المعدّة لترجمتهم، ما قالوا فى حقّهم أزيد ممّا قالوا فى ترجمة صاحب العنوان، و لم يعهد منهم تزكيتهم و توثيقهم بالألفاظ الشائعة المتداولة فى الكتب الرجاليّة، التى يستعملونها فى مقام تزكية الرواة و تعديلهم، فإنّهم أجلّ قدرا، و أعظم شأنا من الافتقار إليه.

و لذا قال شيخنا الشهيد الثانى فى شرح الدراية: و قد مرّ أيضا: تعرف عدالة الراوى بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل و غيرهم من أهل العلم، كمشايخنا السابقين من عهد الشيخ الكلينى و ما بعده الى زماننا هذا، و لا يحتاج أحد من هؤلاء المشهورين الى تنصيص على تزكيته، و لا تنبيه على عدالته، لما اشتهر فى كلّ عصر من ثقتهم، و ضبطهم، و ورعهم زيادة على العدالة، و إنّما يتوقّف على التزكية غير هؤلاء §الدراية: ۶۹.

§.

و على ما أسّسه تتطرق الشبهة فى جماعة كثيرة من علمائنا الأخيار، الذين قالوا فى ترجمتهم مثل ما قالوا فى حقّ صاحب العوالى، أو أقلّ، فتخرج أخبار هؤلاء الأعاظم، و رواياتهم، و منقولاتهم، و أقوالهم عن حدود الصحّة و الاعتماد، و لا يخفى ما فى ذلك من القبح و الفساد، بل قدّمنا ذكر جماعة منهم ليس لهم فى كتب التراجم ذكر أصلا، فضلا عن المدح و الثناء، و التزكية و الإطراء، و مع ذلك كتبهم شائعة، متداولة، معتمدة.

↕

ص: ۳۳۶

و العجب أنّه- رحمه اللّه- ذكره فى أوّل الترجمة بهذا العنوان: الشيخ الفاضل المحقّق، و الحبر الكامل المدقّق، خلاصة المتأخّرين، محمد، الى آخره §روضات الجنات ۷: ۲۶ ترجمة ۷۴۹.

§، ثمّ تأمّل فى وثاقته، و هى أدنى درجة الكمال.

و قوله: خصوصا بعد ما عرفت، الى آخره، فيه:

أوّلا: إنه ليس فى اسم الكتاب الذى ألّفه فيه دلالة على اعتقاده على حجيّة مطلق الأخبار.

ففى الأمل: و رسالة فى العمل بأخبار أصحابنا §أمل الآمل ۲: ۲۵۳ رقم ۷۴۹.

§ و لم أجده فى غيره، و لكنّه ذكر فى أوّل الترجمة هكذا: و رسالة فى أنّ على أخبارنا الآحاد فى أمثال هذه الأزمان المعوّل، كما نسبها إليه صاحب الأمل، و هو أعرف بوجه التعبير، و لا دلالة فيه أيضا على ما نسبه إليه، مع أنّه يمكن أن يكون غرضه

الموجودة فی الکتب الأربعة، کما علیه جمع من المحقّقین، أو اشتراط فی ضعافها الانجبار، و لا ینافی ذلک کون المستند هو الخبر الضعیف، فینطبق علی ما علیه جماعة من حجیّة الأقسام الثلاثة §فی هامش الحجریة ما لفظه: ثم انی بعد ما کتبت هذا الموضوع بأشهر عثرت علی هذه الرسالة الشریفة فوجدتها فی غایة المتانة و الدقة و التحقیق، وضعها علی طریقة الفقهاء- لکیفیة استنباط الأحکام من أدلة الفروع- فی ضمن فصول، ذکر فی بعضها العلوم التی یحتاج إلیها الفقیه و قال فیه:

§: الصحیح و الحسن و الموثّق، و الضعیف إذا انجبر.

و ثانیا: إنّ اعتقاد حجیّة مطلق أخبار أصحابنا- بالنظر الی ما أدّاه إلیه

↕

ص: ۳۳۷

دلیله- لیس بکبیرة و لا صغیرة تضرّ بالوثاقة و العدالة، و لا ینافی الاعتماد علی منقولاته و مرویّاته، فیکون بعد التسلیم من الذین یقال فی حقّهم: خذوا ما

↕

ص: ۳۳۸

رووا، و ذروا ما رأوا §غیبة الشیخ: ۲۴۰، و فیه: خذوا بما رووا.

§

و ثالثا: إنّ طریقته- کما تظهر من- کتابیه طریقة المجتهدین، کما لا یخفی علی المراجع، فکلّ ما ذکره فی حقّه حدس و تخمین، ناشئ من عدم ظفره بالکتابین.

و قوله: و ما وقع فی أواخر وسائل الشیعة، الی آخره §روضات الجنات ۷: ۳۳.

§، فلم أجدهما فیها §فی هامش المطبوعة عن هامش الأصل و المصححة بعنوان منه ما یلی: هذه کتب غیر معتمدة، لعدم العلم بثقة مؤلفیها و. عوالی اللآلئ و انظر وسائل الشیعة ۳۰: ۱۵۹.

§، نعم ذکر فی آخر کتاب الهدایة الکتب الغیر المعتبرة عنده، بأقسامها الثلاثة التی أشرنا إلیها سابقا، و لیس منها الکتابان.

قوله: و الأخباریة لا یعتنون، الی آخره §روضات الجنات ۷: ۳۳.

§

قلت: نعم، و منه یظهر أنّ ابن أبی جمهور کان من المجتهدین، فإنّه فی الکتابین لم یسلک إلّا مسلکهم، و لم یجر إلّا علی مصطلحاتهم فی الأخبار، من الصّحة و الحسن، و القوّة و الضعف، و الترجیح بذلک، فراجعهما، و لولا خوف الإطالة لذکرت شطرا منها:

و منها یظهر أنّ المقصد من الرسالة السابقة لیس إثبات حجیّة مطلق الأخبار، کما توهّمه فجعله من مطاعنه.

کما یظهر إنّ کلّ ما ذکره فی هذا المقام ناشئ من عدم العثور علیهما، و اللّه العاصم.

نعم قد یطعن فیه، و فی کتابه من جهتین:

الاولی: میلة الی التصوّف، بل الغلو فیه، کما أشار إلیه فی الریاض §ریاض العلماء ۵: ۵۱.

§

و فیه: إنّ میلة إلیه حتی فی بعض مقالاتهم الکاسدة، المتعلّقة بالعقائد، لا یضرّ بما هو المطلوب منه فی المقام من الوثاقة، و التثبّت، و غیر ذلک ممّا یشترط

↕

ص: ۳۳۹

فی الناقل، کغیره من العلماء علی ما هم علیه من الاختلاف، حتی فی أصول الکلام، و مع ذلک یعتمد بعضهم علی بعض فی مقام النقل و الروایهٔ، و لذا رأیتهم وصفوه بما هو دائر بینهم فی مواضع مدح الأعاظم و شأنهم، و أدخلوه فی إجازاتهم.

و لیس هو أسوأ حالا فیما نسب إلیه من: المحدّث الکاشانی، و لم یطعن علیه أحد فی منقولاته.

و لا من السیّد حیدر الآملی المعروف، صاحب الکشکول، الذی ینسب إلیه بعض الأقاویل المنکرهٔ، و قد تلمّذ علی فخر المحقّقین، و عندی مسائل السیّد مهنّا، و أجوبهٔ العلّامهٔ بخطّه §أی بخط السید حیدر و استنسخت منه نسخهٔ بخط یدی. (کذا فی هامش المخطوطهٔ)

§، و قد قرأها علی الفخر، و علی ظهرها إجازهٔ الفخر له بخطّه الشریف، و هذه صورته:

هذه المسائل و أجوبتها صحیحهٔ، سئل والدی عنها فأجاب بجمیع ما ذکره فیها، و قرأتها أنا علی والدی- قدّس اللّه سرّه- و رؤیتها §فی المخطوطهٔ و الحجریهٔ: (و رؤیته) فی الموردین.

§ عنه، و قد أجزت لمولانا السیّد الإمام، العالم العامل، المعظّم المکرّم، أفضل العلماء، أعلم الفضلاء، الجامع بین العلم و العمل، شرف آل الرسول، مفخر أولاد البتول، سیّد العترهٔ الطاهرهٔ، رکن الملّهٔ و الحقّ و الدّین، حیدر بن السیّد السعید تاج الدین علیّ بن السیّد السعید رکن الدین حیدر العلوی الحسینی- أدام اللّه فضائله، و أسبغ فواضله. أن یروی ذلک عنّی، عن والدی- قدّس اللّه سرّه- و أن یعمل بذلک و یفتی به، و کتب محمد بن الحسن بن یوسف بن علیّ بن مطهّر الحلیّ، فی أواخر ربیع الآخر، لسنهٔ إحدی و ستّین و سبعمائهٔ، و الحمد للّه تعالی، و صلّی اللّه علی سیّد المرسلین محمد النّبی و آله الطاهرین.

و ما کان یخفی علی الفخر مقالاته، و ما منعه ذلک عن أن یصفه بما تری

↕

ص: ۳۴۰

من الأوصاف الجمیلهٔ، أرایت من یعظّمه کذلک، یتأمّل و یطعن فی منقولاته؟! و هکذا الکلام فی جمع ممّن تقدّم علیه، أو تأخّر عنه.

و لیس الغرض من الاعتماد و الاعتبار صحّهٔ کلّ ما رواه فی الکتابین، بل الصحّهٔ من جهته فیکون کسائر مرویّات الأصحاب فی کتبهم الفقهیّهٔ، و المجامیع الحدیثیهٔ، و عدم الفرق بین الخبر الموجود فی العوالی، و الموجود فی غیره ممّا لم یتبیّن مأخذه، و إنّ هذا المقدار من التصوّف، أو المیل إلیه، غیر قادح فی المطالب النقلیهٔ عند الأصحاب.

الثانیهٔ: ما فی الکتاب المذکور من اختلاط الغثّ بالسمین، و روایات الأصحاب بأخبار المخالفین، کما أشار إلیه فی اللّؤلؤهٔ §لؤلؤهٔ البحرین: ۶۴، ۱۶۷.

§.

و قال فی الحدائق، بعد نقل مرفوعهٔ زرارهٔ فی الأخبار العلاجیّهٔ: إنّ الروایهٔ المذکورهٔ لم نقف علیها فی غیر کتاب العوالی، مع ما هی علیها من الإرسال، و ما علیه الکتاب المذکور من نسبهٔ صاحبه الی التساهل فی نقل الأخبار، و الإهمال، و خلط غثّها بسمینها، و صحیحها بسقیمها، کما لا یخفی علی من لاحظ الکتاب المذکور §الحدائق الناضرهٔ ۱: ۹۳- ۹۹.

§.

قلت: ما ذکره صحیح فی الجملهٔ فی بعض الکتاب، و هو أقلّ القلیل منه، و أمّا فی الباقی فحظّه منه نقل مجامیع الأساتیذ، الذین

ساحتهم بريئة عن قذارة هذه الطعون.

توضيح ذلك: إنّ العوالى مشتمل على مقدّمة، و بابين، و خاتمة، و ذكر فى المقدّمة فصولا، ذكر فيها طرقه، و جملة من الأخبار النبويّة فى فنون الآداب و الأحكام، و اختلط هنا الغثّ بالسمين كما قالوا.

و أمّا البابان، فقال: الباب الأوّل فى الأحاديث المتعلّقة بأبواب الفقه،

↕

ص: ۳۴۱

الغير المترتّبة بترتيب أبوابه، و لى فيها مسالك كثيرة، إلّا أنّى أقتصر فى هذا المختصر على ذكر أربعة مسالك لا- غير، طلبا للإيجاز، حذرا من الملال.

المسلك الأوّل: فى أحاديث ذكرها بعض متقدّمى الأصحاب، رؤيتها عنه بطرقى إليه، لا يختصّ إسنادها بالرسول صلّى اللّه عليه و آله، بل بعضها ينتهى إسنادها إليه، و بعضها الى ذريّته المعصومين، و خلفائه المنصوصين، عليهم أفضل الصلوات و أكمل التحيات، لأنّ الأصحاب- قدّس اللّه أرواحهم- إنّما يعتبرون من الأحاديث ما صحّ طريقه إليهم، و اتّصلت روايته بهم، سواء وقف على واحد منهم، أو أسنده الى جدّه المصطفى صلّى اللّه عليه و آله- الى أن قال- روى المنقول عنه هذا المسلك فى الأحاديث من طرقه الصحيحة §جاء فى هامش النسخة الحجرية ما نصه «قال فى الحاشية فى هذا المقام لا يلزم من عدم ذكر اسم المنقول عنه فى هذا المسلك أن يكون من المرسل، لما تقرأ فى الأصول أن الراوى إذا علم من حاله أنه لا يروى إلّا عن الثقات كان إرساله إسنادا» (منه قده)

§، عمّن رواه، قال: سمعت رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يقول: «كلّ سبب و نسب منقطع يوم القيامة إلّا سببى و نسبى» ثمّ ساق الأخبار §عوالى اللآلى ۱: ۲۹۹.

§، الى أن قال:

المسلك الثانى: فى أحاديث تتعلّق بمصالح الدين، رواها جمال المحقّقين فى بعض كتبه بالطريق التى له الى روايتها، روى فى كتابه قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: «أكثروا من سبحان اللّه، و الحمد للّه، و لا إله إلّا اللّه، و اللّه أكبر» الخبر، و ساق أخبار كتابه §عوالى اللآلى ۱: ۳۴۹.

§، الى أن قال:

المسلك الثالث: فى أحاديث، رواها الشيخ العالم، شمس الملّة و الدين، محمد بن مكّى فى بعض مصنّفاته، يتعلّق بأبواب الفقه، رؤيتها عنه بطرقى إليه، قال- رحمه اللّه-: روى أنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله قال:. الخبر،

↕

ص: ۳۴۲

و ساق أخباره §عوالى اللآلى ۱: ۳۸۰.

§، الى أن قال:

المسلك الرابع: فى أحاديث رواها الشيخ العلّامة الفهّامة، خاتمة المجتهدين، شرف الملّة و الحقّ و الدين، أبو عبد اللّه المقداد بن عبد اللّه السيورى- تغمّده اللّه برضوانه- قال- رحمه اللّه-: روى فى الحديث عنهم عليهم السلام و ساق مرويّاته المتفرّقة فى أبواب الفقه §عوالى اللآلى ۲: ۵.

§، الى أن قال:

الباب الثانى فى الأحاديث المتعلّقة بأبواب الفقه بابا بابا، و لنقتصر فى هذا المختصر منها على قسمين:
القسم الأوّل: فى أحاديث تتعلّق بذلك، رؤيتها بطريق فخر المحقّقين، ذكرها عنه بعض تلاميذه، على ترتيب والده جمال المحقّقين- رضوان اللّه عليهما-، باب الطهارة: روى محمد بن مسلم. و ساق الى باب الديات §عوالى اللآلى ٢: ١۶۵.
§، ثمّ قال:
القسم الثانى: فى أحاديث رواها الشيخ الكامل الفاضل، خاتمة المجتهدين، جمال الدين أبو العباس أحمد بن فهد الحلّى- قدّس اللّه روحه- على ترتيب الشيخ المحقّق المدقّق، أبى القاسم جعفر بن سعيد الحلّى- رحمه اللّه- باب الطهارة. و ساق أيضا الى باب الديات §عوالى اللآلى ٣: ٧.
§.
و ذكر فى الخاتمة أيضا جملتين، ذكر فيهما الأخبار المتفرّقة §عوالى اللآلى ۴: ۵.
§ كما فى المقدّمة، إلّا أنّ جلّها خاصيّة، و عمدة أخبار الكتاب ما أودعه فى البابين.
و أنت خبير بأنّ حظّه منه النقل عن مجاميع هؤلاء المشايخ، الذين هم أساطين الشريعة، و أساتيذ علماء الشيعة، لا مسرح للطعن عليهم، و لا سبيل
↕
ص: ٣۴٣
لأحد فى نسبة الخلط و المساهلة إليهم، فإن اتّهم صاحب العوالى فى النقل عن تلك المجاميع، فهو معدود فى زمرة الكذّابين الوضّاعين، فيرجع الأمر إلى الطعن و الإساءة الى سدنة الدين، و حفظة السنّة، و نقّاد الأخبار، الذين مدحوه بكل جميل، و أدناه البراءة عن تعمّد الكذب و وضع الأحاديث.
و قد عثرت بعد ما كتبت هذا المقام على كلام السيّد المحدّث الجزائرى فى شرحه على الكتاب المذكور يؤيّد ما ذكرناه قال: إنّى لمّا فرغت من شروحى- الى ان قال-: تطلّعت الى الكتاب الجليل، الموسوم بعوالى اللآلئ، من مصنّفات العالم الربّانى، و العلّامة الثانى، محمد بن علىّ بن إبراهيم بن أبى جمهور الأحسائى- أسكنه اللّه تعالى غرف الجنان و أفاض على تربته سجال الرضوان- فطالعته مرارا، و تأمّلت أحاديثه ليلا و نهارا.
فشوّقتنى عادتى فى شرح كتب الأخبار، و تتّبع ما ورد عنهم عليهم السلام من الآثار، الى أن أكتب عليه شرحا يكشف عن بعض معانيه، و يوضّح ألفاظه و مبانيه، فشرعت بعد الاستخارة فى ترتيب أبوابه و فصوله، و استنباط فروعه من أصوله، و سمّيته «الجواهر الغوالى فى شرح عوالى اللآلئ»، ثمّ عنّ لى أن اسمّيه «مدينة الحديث»- الى أن قال فى ذكر ما دعاه الى شرحه-: إنّه و إن كان موجودا فى خزائن الأصحاب إلّا أنّهم معرضون عن مطالعته، و مدارسته، و نقل أحاديثه، و شيخنا المعاصر- أبقاه اللّه تعالى- ربّما كان وقتا من الأوقات يرغب عنه لتكثّر مراسيله، و لأنّه لم يذكر مأخذ الأخبار من الكتب القديمة، و رجع بعد ذلك الى الرغبة فيه، لأنّ جماعة من متأخّرى أهل الرجال و غيرهم من ثقات أصحابنا وثقوه، و أطنبوا فى الثناء عليه، و نصّوا على إحاطة علمه بالمعقول و المنقول. و له تصانيف فائقة، و مناظرات فى الإمامة و غيرها مع علماء الجمهور، سيّما مجالسه فى مناظرات الفاضل الهروى فى الإمامة، فى منزل السيّد محسن فى المشهد الرضوى، على ساكنه و آبائه و أبنائه من الصلوات أكملها، و من التسليمات أجزلها.
↕
ص: ٣۴۴

و مثله لا يتّهم فى نقل الأخبار من مواردها، و لو فتحنا هذا الباب على أجلّاء هذه الطائفة، لأفضى بنا الحال الى الوقوع على أمور لا نحبّ ذكرها، على أنّا تتبعنا ما تضمّنه هذا الكتاب من الأخبار، فحصل الاطّلاع على أماكنها التى انتزعها منه، مثل الأصول الأربعة و غيرها، من كتب الصدوق و غيره من ثقات أصحابنا أهل الفقه و الحديث. قال: و أمّا اطّلاعه و كمال معرفته بعلم الفلسفة و حكمتها، و علم التصوف و حقيقته، فغير قادح فى جلالة شأنه، فإنّ أكثر علمائنا من القدماء و المتأخّرين قد حقّقوا هذين العلمين، و نحوهما من الرياضى، و النجوم، و المنطق، و هذا غنىّ عن البيان، و تحقيقهم لتلك العلوم و نحوها ليس للعمل بأحكامها و أصولها، و الاعتقاد بها، بل لمعرفتهم بها، و الاطّلاع على مذاهب أهلها.

ثمّ نقل قصصا عن الشهيد الثانى، و ابن ميثم، و الشيخ البهائى، تناسب المقام لا حاجة الى نقلها.

فظهر أنّ الحقّ الحقيق أن يعامل الفقيه المستنبط بأخبار البابين، معاملته بما فى كتب أصحاب المجاميع من الأحاديث، و ما فى طرفى الكتاب خصوصا أوّله، و إن كان مختلطا إلّا أنّ بالنظر الثاقب يمكن تمييز غثّه من سمينه، و صحيحه من سقيمه.

بقى التنبيه على شىء، و هو أنّ المعروف الدائر فى ألسنة أهل العلم، و الكتب العلميّة «الغوالى»- بالغين المعجمة- و لكن حدّثنى بعض العلماء، عن الفقيه النبيه، المتبحّر الماهر، الشيخ محسن خنفر- طاب ثراه، و كان من رجال علم الرجال- أنّه بالعين المهملة، فدعانى ذلك الى الفحص فتفحّصت، فما رأيت من نسخ الكتاب و شرحه فهو كما قال، و كذا فى مواضع كثيرة من الإجازات التى كانت بخطوط العلماء الأعلام، بحيث اطمأنّت النفس بصحّة ما قال، و يؤيّده أيضا أنّ المحدّث الجزائرى سمّى شرحه: الجواهر الغوالى- بالمعجمة- فلاحظ، و اللّه العالم.

↕

۴۹- كتاب درر اللآلئ العمادية:

للفاضل المتقدّم أيضا، ألّفه بعد العوالى، و هو أكبر و أنفع منه، قال فى أوّله:

فإنّى لمّا ألّفت الكتاب الموسوم «بعوالى اللآلئ العزيزيّة فى الأحاديث الدينيّة» و كان من جملة الحسنات الإلهيّة، و الانعامات الربانيّة، أحببت أن أتبع الحسنة بمثلها، و الطاعة بطاعة تعضدها، كما جاء فى الأحاديث اتباع الطاعة بالطاعة دليل على قبولها، و علامة على حصولها، فألّفت عقيبه هذا الكتاب الموسوم «بدرر اللآلئ العماديّة فى الأحاديث الفقهية» ليكون مؤيّدا، لما بين يديه ناصرا و مقويا، لما تقدّمه مذكّرا، فأعززت الأوّل بالثانى لإثبات هذه المبانى، لإعزاز الطاعة بالطاعة، و اجتماع الجماعة مع الجماعة، لتقوى بهما الحجّة و الاعتصام، و يظهر بمعرفتهما سلوك آثار الأئمّة الكرام، عليهم السلام، و الفقهاء القوّام، و المجتهدين العظام. و ساق الكلام، الى أن ذكر أنّه ألّفه لخزانة السّيدين السندين، الأميرين الكبيرين، الأمير الجليل، كمال الملّة و الحقّ و الدين، و السيّد العضد النبيل، عماد الملّة و الحقّ و الدين، فى كلام طويل- الى أن قال:- و رتّبته على مقدّمة، و أقسام ثلاثة، و خاتمة.

ذكر فى المقدّمة الأخبار النبويّة، التى فيها الترغيب فى فعل العبادات، و الحثّ على فعلها، و فى الخاتمة ما يتعلّق بالأخلاق، أخرج كلّه من الكافى، و فى الأقسام ذكر أبواب الفقه على الترتيب، و كلّ ما فيها من الأحاديث أخرجه من الكتب الأربعة، بتوسّط كتب العلّامة، و الفخر، إلّا قليلا من النبويّات الموجودة فيها، مع الإشارة إلى التعارض و الترجيح، و بعض أقوالهما على طريقة الفقهاء، و ذكر فى آخر الكتاب طرقه و أسانيده، و فى آخر المجلّد الأوّل منه:

هذا آخر المجلّد الأوّل من كتاب «درر اللآلئ العماديّة فى الأحاديث الفقهيّة»، و يتلوه بعون اللّه و حسن توفيقه المجلّد الثانى

منه، و به يتمّ الكتاب،

↕

ص: ۳۴۶

و أوّله: النوع الثانى فيما يتعلّق بالإيقاعات، و قد وقع الفراغ فى هذا المجلّد نقلا عن النسخة المبيضة من المسودة، فى أوّل ليلة الأحد، التاسع من شهر ربيع الثانى، أحد شهور سنة إحدى و تسعمائة، على يد مؤلّفه، الفقير الى اللّه العفوّ الغفور، محمد بن على بن أبى جمهور الأحساوى عفا اللّه عنه، و عن والده، و عن جميع المؤمنين و المؤمنات، إنّه غفور رحيم، و وقع كتابة هذا المجلّد بعد تأليف الكتاب، بولاية أستراباد- حميت من شرّ الأعداء- فى فصل الشتاء، فى قرية كلبان، و سروكلات- حماهما اللّه من الآفات، و صرف عنهما العاهات و البليّات- و كان تأليف الكتاب بتمامه فى ذلك المكان، فى أواخر شوّال من شهور سنة تسع و تسعين و ثمانمائة.

و بالجملة: فهو كتاب شريف، محتو على فوائد طريفة، و نكات شريفة، خال عمّا توهّم فى أخيه من الطّعن، فلاحظ و تبصّر.

ثم إنّ اسم الكتاب كما عرفت «درر اللآلئ العماديّة» فما فى البحار، و الرياض، و المقابيس §بحار الأنوار ۱: ۱۳، رياض العلماء ۴: ۳۴۷، مقابس الأنوار: ۱۴.

§، أنّه نثر اللآلئ و هم من الأوّل، و تبعه من بعده، و احتمال التعدّد بعيد غايته.

↕

ص: ۳۴۷

۵۰- تفسير الشيخ الجليل الأقدم، أبى عبد اللّه محمد بن إبراهيم بن جعفر النعمانى الكاتب:

المعروف بابن زينب، و هو خبر واحد مسند عن أمير المؤمنين عليه السلام، فى أنواع الآيات و أقسامها، و أمثلة الأقسام، اختصره علم الهدى السيّد المرتضى، وقف عليه صاحب الوسائل فأخرج ما فيه من الأحكام، و لم أجد فى الأصل زائدا منه، و لذا قلّ رجوعنا إليه مع أنّ الكتاب فى غاية الاعتبار، و صاحبه شيخ من أصحابنا الأبرار.

و لكن يجب التنبيه على شىء لا يخلو من غرابة، و هو أنّ العلّامة المجلسى قال فى مجلّد القرآن من بحاره: باب ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام فى أصناف آيات القرآن و أنواعها، و تفسير بعض آياتها برواية النعمانى، و هى رسالة مفردة مدوّنة، كثيرة الفوائد، نذكرها من فاتحتها الى خاتمتها: بسم اللّه الرحمن الرحيم. و ساقها الى آخرها.

ثم قال: أقول: وجدت رسالة قديمة مفتتحها هكذا: حدّثنا جعفر بن محمد بن قولويه القمىّ- رحمه اللّه- قال: حدّثنى سعد الأشعرى أبو القاسم- رحمه اللّه- و هو مصنّفه: الحمد للّه ذى النعماء و الآلاء، و المجد و العزّ و الكبرياء، و صلّى اللّه على محمد سيّد الأنبياء، و على آله البررة الأتقياء، روى مشايخنا، عن أصحابنا، عن أبى عبد اللّه عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: انزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شاف كاف، أمر، و زجر، و ترغيب، و ترهيب، و جدل، و قصص، و مثل» و ساق الحديث الى آخره، لكنّه غيّر الترتيب و فرّقه على الأبواب، و زاد فيما بين ذلك بعض الأخبار، انتهى §بحار الأنوار ۹۳: ۱- ۹۷.

§.

و الظاهر أنّ المراد من سعد، هو ابن عبد اللّه الأشعرى، الثقة الجليل

↕

ص: ۳۴۸

المعروف، و عدّ النجاشی من کتبه کتاب «ناسخ القرآن و منسوخه و محکمه و متشابهه» §رجال النجاشی: ۱۷۷/ ۴۶۷.

§ و علیه فیشکل ما فی أوّل السند، فإنّ جعفر بن محمد بن قولویه §تنبیه:

§ یروی عن سعد بتوسّط أبیه، الذی کان من خیار أصحاب سعد، فیمکن أن یکون قد سقط من السند قوله: عن أبیه، ثمّ لا یخفی أنّ ما فی أوّل تفسیر الجلیل علیّ بن إبراهیم، من أقسام الآیات و أنواعها، هو مختصر هذا الخبر الشریف، فلاحظ و تأمّل.

↕

ص: ۳۴۹

۵۱- کتاب جامع الأخبار:

قد کتبنا فی سالف الزمان، فی کتابنا المسمّی «بنفس الرحمن» ما قیل فیه، فنذکره هنا إذ استقصینا فیه الکلام فی اختلافهم فی مؤلّفه، المردّد بین جماعة:

منهم: الصدوق، کما یظهر من بعض أسانیده، و صرّح به السیّد حسین المفتی الکرکی المتقدّم ذکره فی «دفع المناواة»، و هو ضعیف لا لما قیل:

إنّه یروی عنه بوسائط، لأنّه کثیرا ما یوجد فی أسانید الکتب القدیمة أمثال ذلک من تلامذة المصنّف و رواة الکتب، بل لأنّه نقل فیه عن سدید الدین محمود الحمّصی §جامع الأخبار: ۱۶۳.

§، الذی هو متأخّر عن الصدوق بطبقات عدیدة، و فیه أیضا هکذا:

فی أمالی الشیخ أبی جعفر، الی آخره §جامع الأخبار: ۹۶.

§، مضافا الی بعد وضع الکتاب عن طریقة الصدوق فی کتبه.

و منهم: الشیخ أبو الحسن علی بن أبی سعد بن أبی الفرج الخیّاط، احتمله المجلسی فی البحار، لما قاله الشیخ منتجب الدین فی فهرسته: إنّ له کتاب جامع الأخبار §بحار الأنوار ۱: ۱۴.

§، و فیه أنّه قال بعد هذا الکلام: أخبرنا به الوالد، عنه §فهرست منتجب الدین: ۱۲۱/ ۲۵۷.

§. مع أنّ منتجب الدین من تلامذة الحمصی، فلعلّ هذا کتاب آخر.

و صرّح المتبحّر صاحب الریاض أنّ نسخ جامع الأخبار مختلفة، فلاحظ §ریاض العلماء ۵: ۱۲۱.

§.

قلت: و هو کذلک، فإنّ بعضها مبوّبة بأبواب، و لکلّ باب فصول، و بعضها أکبر منها لکنها غیر مبوّبة، و إنما قسّمها بالفصول.

و منهم: محمد بن محمد الشعیری، اختاره الفاضل صاحب الریاض،

↕

ص: ۳۵۰

قال فی ترجمة علیّ بن سعد: إن جامع الأخبار لمحمد بن محمد الشعیری، و قد صرّح صاحب الکتاب نفسه فی فصل تقلیم الأظفار، بأنّ اسم مؤلّفه محمد بن محمد §ریاض العلماء ۴: ۹۹.

§.

و قال فی ترجمة صاحب مکارم الأخلاق: إنّ نسبة جامع الأخبار إلیه- کما سیأتی- إن کان المراد منه النسخ المشهورة فهو سهو ظاهر، لأنّه یقول فی بحث تقلیم الأظفار- أعنی فی الفصل الرابع و الستین-:

قال محمد بن محمد- مؤلّف هذا الكتاب-: قال أبى فى وصيّته إلىّ: قلّم أظفاركَ، الى آخره §جامع الأخبار: ۱۴۲.

§

و من الغرائب أنّ بعضهم توهّم من آخر تلك العبارة المنقولة أنّه من مؤلّفات الصدوق، و غفل عن أوّلها، فإنّ اسم الصدوق محمد بن علىّ.

و أغرب منه قول بعضهم: إنّه من مؤلّفات والد هذا الشيخ، أعنى الشيخ أبا علىّ الطبرسى §رياض العلماء ج ۱: ۲۹۸.

§

قلت: ليس الكلام المنقول فى النسخة الأخرى، و الموجود فى النسخة الكبيرة، إنّما هو فى الفصل الثامن و السبعين.

و قال أيضا فى ترجمة علىّ بن أبى سعد، بعد نقل ما فى المنتجب، و ما ذكره أستاذه فى أوّل البحار: الظاهر أنّ هذا الكتاب غير كتاب جامع الأخبار المشهور:

أمّا أوّلا: فلأنّ فى أثناء ذلك الكتاب صرّح نفسه بأنّ مؤلّفه محمد بن محمد.

و أمّا ثانيا: فلما سيجىء فى ترجمة شمس الدين محمد بن محمد بن حيدر الشعيرى، أنّه مؤلّف ذلك الكتاب مع الخلاف فى ذلك أيضا.

↕

ص: ۳۵۱

و أمّا ثالثا: فلما يظهر من مطاوى ذلك الكتاب أنّه من مؤلّفات المتأخّرين عن الشيخ منتجب الدين و أمثاله، فلاحظ. ثمّ قال: إنّ ما يظهر من كلام الأستاذ الاستناد- أنّه من مؤلّفات محمد بن محمد الشعيرى- ليس بصريح، لأنّ أصل العبارة فى الكتاب ليس إلّا محمد بن محمد، و هو مشترك، و لا يختصّ بالشعيرى §رياض العلماء ۳: ۳۳۳.

§ و فى كلامه تشويش لا يخفى.

و منهم: العالم الجليل جعفر بن محمد الدوريستى، نقله الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائى فى رسالة الرجعة، عن المجلسى، و عن بعض مشايخه.

و النقل الأوّل غريب لأنّه قال فى البحار: و يظهر من بعض مواضع الكتاب أنّ اسم مؤلّفه محمد بن محمد الشعيرى، و من بعضها أنّه يروى عن الشيخ جعفر بن محمد الدوريستى بواسطة، انتهى §بحار الأنوار ۱: ۱۴.

§

و هو كما ذكره، و يظهر ضعف هذه النسبة بما تقدّم، إذ جعفر بن محمد من تلامذة المفيد، و الحمصى متأخّر عنه جدّا.

و منهم: الحسن بن محمد السبزوارى، قال الشيخ المتقدّم: قال بعض المشايخ: وقفت على نسخة صحيحة عتيقة جدّا، فى دار السلطنة أصفهان، و فيها تمّ الكتاب على يد مصنّفه الحسن بن محمد السبزوارى.

و منهم: الشيخ المفسّر أمين الدين أبو على الفضل بن الحسن بن أبى الفضل الطبرسى، نقله صاحب الرياض عن بعضهم كما عرفت §رياض العلماء ۱: ۲۹۸.

§، و استغربه، و هو فى محلّه.

و منهم: ولده أبو نصر الحسن- صاحب مكارم الأخلاق- نسبه إليه من غير تردّد الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملى، فى كتاب «إيقاظ الهجعة فى إثبات الرجعة» كما رأيته بخطّه الشريف، مع أنّه كان عنده من الكتب

↕

المجهولة، و لذا لم ينقل عنه فی الوسائل.

و قال فی ترجمته فی أمل الآمل: و ينسب إليه أيضا كتاب جامع الأخبار، و ربّما ينسب الی محمد بن محمد الشعيری، لكن بين النسختين تفاوت §أمل الآمل ۲: ۷۵/ ۲۰۳.

§. و لم أقف علی مستنده فی الجزم بالنسبة فی الإيقاظ.

و قال فی البحار: و قد يظنّ كونه تأليف مؤلّف مكارم الأخلاق §بحار الأنوار ۱: ۱۴.

§. و ممّن نسبه إليه السيّد الأجلّ بحر العلوم، علی ما وجدته بخطّه الشريف فی فهرست كتبه.

قلت: فی النسختين فی فصل فضائل أمير المؤمنين عليه السلام: حدّثنا الحاكم الرئيس الإمام، مجد الحكّام أبو منصور علیّ بن عبد الواحد الزيادی- أدام اللّه جلاله و جماله، إملاء فی داره يوم الأحد، الثانی من شهر اللّه الأعظم رمضان سنة ثمان و خمسمائة- قال: حدّثنا الشيخ الإمام أبو عبد اللّه جعفر بن محمد الدوريستی- إملاء- أورد القصّة مجتازا فی أواخر ذی الحجّة، سنة أربع و سبعين و أربعمائة، الی آخره §جامع الأخبار: ۱۱.

§.

و وفاة أمين الإسلام الفضل، والد صاحب المكارم فی سنة ثمانية و أربعين، أو اثنتين و خمسين بعد خمسمائة، فصاحب الجامع تلائم طبقته طبقة الوالد لا الولد، إلّا علی تكلّف، مع أنّه ألّفه بعد مضی خمسين من عمره و لم ينقل فيه عن والده شيئا، و مع اتفاق المكارم و حسن ترتيبه بخلافه، فربّما يستبعد من جميع ذلك كونه له.

و الذی يهوّن الخطب قلّة ما فيه من الأخبار المحتاجة إلی النظر فی أسانيدها، مع أنّ المعلوم من جميع ما مرّ كونه من مؤلّفات علماء المائة الخامسة، الداخلة فی عموم من زكّاهم الشهيد- رحمه اللّه- فی درايته §الرعاية: ۱۹۲، ۱۹۳.

§ و اللّه العالم.

↕

۵۲- كتاب الشهاب:

للقاضی أبی عبد اللّه محمد بن سلامة بن جعفر بن علی بن حكمون المغربی القضاعی، المحدّث المعروف، و المعاصر للشيخ الطوسی رحمه اللّه و أضرابه، المتوفی سنة أربع و خمسين و أربعمائة، و هو مقصور علی الكلمات الوجيزة النبويّة.

قال فی أوّله بعد الحمد: فإنّ فی الألفاظ النبويّة، و الآداب الشرعيّة جلاء لقلوب العارفين، و شفاء لأدواء الخائفين، لصدورها عن المؤيّد بالعصمة، المخصوص بالبيان و الحكمة، الذی يدعو إلی الهدی، و يبصّر من العمی، و لا ينطق عن الهوی، صلّی اللّه عليه و آله أفضل ما صلّی علی أحد من عباده الذين اصطفی، و قد جمعت فی كتابی هذا ممّا سمعت من حديث رسول اللّه صلّی اللّه عليه و آله ألف كلمة من الحكمة، فی الوصايا، و الآداب، و المواعظ، و الأمثال، قد سلمت من التكلّف مبانيها، و بعدت عن التعسّف معانيها، و بانت بالتأييد عن فصاحة الفصحاء، و تميّزت بهدی النّبوة عن بلاغة البلغاء، و جعلتها مسرورة يتلو بعضها بعضا، محذوفة الأسانيد، مبوّبة أبوابا علی حسب تقارب الألفاظ، ليقرب تناولها، و يسهل حفظها، ثمّ زدتها مائتی كلمة، و ختمت الكتاب بأدعية مرويّة عنه صلّی اللّه عليه و آله و أفردت الأسانيد جميعها كتابا يرجع فی معرفتها إليه، انتهی.

و هذا الكتاب صار مطبوعا شائعا بين الخاصّة و العامّة، و قد شرحه جماعة من علماء الفريقين.

فمن الخاصّة: العالم الجليل السيّد ضياء الدين فضل اللّه بن علىّ بن عبيد اللّه الحسنى الراوندى، سمّاه «ضوء الشهاب فى شرح الشهاب» ينقل عنه فى البحار كثيرا.

↕

ص: ۳۵۴

و منهم: أفضل الدين الشيخ حسن بن علىّ بن أحمد الماهابادى، قال منتجب الدين: إنّه علم فى الأدب، فقيه، و عدّ من كتبه «شرح الشهاب» §فهرست منتجب الدين: ۵۰/ ۹۳.

§

و منهم: برهان الدين أبو الحارث محمد بن أبى الخير علىّ بن أبى سليمان ظفر الحمدانى، عدّ فى المنتجب من كتبه «شرح الشهاب» §فهرست منتجب الدين: ۱۶۱/ ۳۷۸.

§

و منهم: قطب الدين سعيد بن هبة اللّه الراوندى، عدّ فى المنتجب من كتبه «ضياء الشهاب فى شرح الشهاب» §فهرست منتجب الدين: ۸۷/ ۱۸۶.

§

و منهم: الشيخ أبو الفتوح الحسين بن علىّ بن محمد الخزاعى، عدّ فى المنتجب من كتبه «روح الأحباب و روح الألباب فى شرح الشهاب» §فهرست منتجب الدين: ۴۵/ ۷۸.

§ و كذا ابن شهرآشوب فى معالم العلماء §معالم العلماء: ۱۴۱/ ۹۸۷.

§. و غير هؤلاء الأعلام ممّا يجده المتتبع.

و أمّا من العامّة: ففى كشف الظنون: لخّصه الشيخ نجم الدين الغيطى محمد بن أحمد الاسكندرى، المتوفّى سنة أربع و ثمانين و تسعمائة، و أصلحه الامام حسن بن محمد الصغانى، و سمّاه «كشف الحجاب عن أحاديث الشهاب» وضع علامة للصحيح، و الضعيف، و المرسل، و رتّبه على الأبواب كالمشارق، و قد أوصى ابن الأثير فى «المثل السائر» بمطالعته للكاتب الفقيه، و له ضوء الشهاب.

و شرحه أبو المظفّر محمد بن أسعد- المعروف بابن الحكيم الحنفى- المتوفّى سنة سبع و ستّين و خمسمائة.

و شرحه الشيخ عبد الرؤوف المناوى شرحا ممزوجا، و سمّاه «رفع النقاب عن كتاب الشهاب» لكنّ الأمينى الشامى قال فى ترجمته: و رتّب كتاب

↕

ص: ۳۵۵

الشهاب للقضاعى و شرحه، و سمّاه «إمعان الطلّاب بشرح ترتيب الشهاب» و له ترتيب أحاديثه على ترتيب «جامع الصغير» و رموزه.

و من شروحه «حلّ الشهاب» و شرحه بعضهم أوّله: الحمد للّه الذى جعل سنّة نبيّه مشكاة لاقتباس أنوار الرشد و الهدى، الى آخره.

و شرحه ابن وحشى محمد بن الحسين الموصلى.

و اختصر هذا الشرح الشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن الوادياشى، المتوفّى سنة سبعين و خمسمائة.

و شرحه الأستاذ أبو القاسم بن إبراهيم الورّاق العابى شرحا بالقول.

و رتّبه السيوطى كترتيب الجامع الصغير له، و سمّاه «إسعاف الطلّاب بترتيب الشهاب» انتهى. و صرّح فى أوّل كلامه بشافعيّة القاضى §كشف الظنون ۲: ۱۰۶۷، ۱۰۶۸.

§

و قال فى البحار: كتاب الشهاب، و إن كان من مؤلّفات المخالفين، لكنّ أكثر فقراته مذكورة فى الخطب و الأخبار المرويّة من طرقنا، و لذا اعتمد عليه علماؤنا، و تصدّوا لشرحه.

و قال الشيخ منتجب الدين: السيّد فخر الدين شميلة بن محمد بن هاشم الحسينى، عالم صالح، روى لنا كتاب الشهاب للقاضى أبى عبد اللّه محمد بن سلامة بن جعفر القضاعى، عنه §بحار الأنوار ۱: ۴۲.

§

هذا و ربّما يستأنس لتشيّعه بأمور:

منها: توغّل الأصحاب على كتابه، و الاعتناء به، و الاعتماد عليه، و هذا غير معهود منهم بالنسبة إلى كتبهم الدينيّة، كما لا يخفى على المطّلع بسيرتهم.

و منها: إنّه قال فى خطبة الكتاب بعد ذكر النبىّ صلّى اللّه عليه و آله:

↕

ص: ۳۵۶

أذهب اللّه عنهم الرجس، و طهّرهم تطهيرا §شهاب الأخبار، المقدمة: ه.

§. و لم يعطف عليهم الأزواج و الصحابة، و هذا بعيد عن طريقة مؤلّفى العامّة غايته.

و منها: إنّه ليس فى تمام هذا الكتاب من الأخبار الموضوعة فى مدح الخلفاء، سيّما الشيخين، و الصحابة، خبر واحد مع كثرتها، و حرصهم فى نشرها و درجها فى كتبهم بأدنى مناسبة، مع أنّه روى فيه قوله صلّى اللّه عليه و آله: «مثل أهل بيتى كمثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا، و من تخلّف عنها غرق» §شهاب الاخبار (شرح الشهاب): ۱۵۶/ ۸۴۹.

§

و منها: إنّ جلّ ما فيه من الأخبار موجود فى أصول الأصحاب و مجاميعهم، كما أشار إليه المجلسى أيضا §بحار الأنوار ۱: ۴۲.

§، و ليس فى باقيه ما ينكر و يستغرب، و ما وجدنا فى كتب العامّة له نظيرا و مشابها.

و بالجملة: فهذا الكتاب فى نظرى القاصر فى غاية الاعتبار، و إن كان مؤلّفه فى الظاهر- أو واقعا- غير معدود من الأخيار.

و قال ابن شهرآشوب فى معالم العلماء: القاضى أبو عبد اللّه محمد بن سلام القضاعى، عامّى، له «دستور الحكم فى مأثور معالم الكلم» و هو مجموع من كلام أمير المؤمنين عليه السلام §معالم العلماء: ۱۱۸/ ۷۸۷.

§ و فيه أيضا تأييد لما قلنا.

و قال العلّامة فى الإجازة الكبيرة لبنى زهرة: و من ذلك جميع كتاب الشهاب للقاضى أبى عبد اللّه محمد بن سلامة القضاعى المغربى، و باقى مصنّفاته و رواياته عنّى، عن والدى- رحمه اللّه- عن السيّد فخار بن معد الموسوى، عن القاضى ابن الميدانى، عن القاسم بن الحسين، عن القاضى

↕

ص: ۳۵۷

أبی عبد اللّه المصنف §بحار الأنوار ۱۰۷: ۷۸.

§

هذا و لعلّ من یقف علی بعض شروحه التی أشرنا إلیها، یجد لاعتباره قرائن خفیت علینا.

↕

ص: ۳۵۸

۵۳- کتاب المزار:

قال فی البحار: کتاب کبیر فی الزیارات، تألیف محمد بن المشهدی، کما یظهر من تألیفات السیّد ابن طاوس، و اعتمد علیه و مدحه، و سمّیناه بالمزار الکبیر، و قال فی الفصل الآخر: و المزار الکبیر یعلم من کیفیّة إسناده أنّه کتاب معتبر، و قد أخذ منه السیّدان ابنا طاوس کثیرا من الأخبار و الزیارات.

و قال الشیخ منتجب الدین فی الفهرست: أبو البرکات محمد بن إسماعیل المشهدی، فقیه، محدّث، ثقة، قرأ علی الإمام محیی الدین الحسین ابن المظفّر الحمدانی، [و قال فی ترجمة الحمدانی:] أخبرنا بکتبه السیّد أبو البرکات المشهدی، انتهی §بحار الأنوار ۱: ۱۸، ۳۵. و انظر فهرست منتجب الدین: ۱۶۳/ ۳۸۷ و ۴۳/ ۷۳.

§

و مراده من ابنی طاوس: السیّد رضیّ الدین علیّ فی مزاره، و السیّد عبد الکریم فی فرحة الغری.

و ما استظهره من أنّه الذی ذکره فی المنتجب کأنّه فی غیر محلّه، فإنّ المذکور فی المنتجب هو السیّد ناصح الدین أبو البرکات، الذی ینقل عنه أبو نصر الحسن بن فضل الطبرسی فی مکارم الأخلاق بهذا العنوان: من مسموعات السیّد الإمام ناصح الدین أبی البرکات المشهدی §مکارم الأخلاق: ۲۸۱.

§

و کذا ولده علیّ فی کتاب مشکاة الأنوار کثیرا، تارة بهذا العنوان: من مجموع السیّد ناصح الدین أبی البرکات، و اخری: من کتاب السیّد ناصح الدین أبی البرکات، و ثالثة: من کتاب السیّد الإمام ناصح الدین أبی البرکات §مشکاة الأنوار: ۲۴، ۱۷۴، ۲۰۰، ۲۲۸.

§

↕

ص: ۳۵۹

و قال القطب الراوندی فی الخرائج: أخبرنا السیّد أبو البرکات محمد بن إسماعیل المشهدی، عن الشیخ جعفر الدوریستی، عن المفید §الخرائج و الجرائح ۲: ۷۹۷/ ۷.

§

و بالجملة: فهو مذکور فی کتب الأصحاب بکنیة أبی البرکات، و لقبه ناصح الدین، و بالإمامة و السیادة معروف بها لا بعنوان المشهدی، بخلاف صاحب المزار فإنّه معروف به لا غیر.

ففی فرحة الغری: و ذکر محمد بن المشهدی فی مزاره، أنّ الصادق علیه السلام علّم محمد بن مسلم الثقفی هذه الزیارة- الی أن قال-: و قال ابن المشهدی أیضا ما صورته. الی آخره §فرحة الغری: ۹۳- ۹۴.

§

و صاحب الرياض ذكر السيّد المذكور تارة بعنوان السيّد ناصح الدين أبو البركات المشهدى، و اخرى بعنوان السيّد أبو البركات المشهدى، و حكم باتّحادهما، بل و اتّحادهما مع السيّد أبى البركات العلوى، الذى نقل صاحب تبصرة العوام قصّة مناظرته فى الإمامة مع أبى بكر بن إسحاق الكرامى §رياض العلماء ۵: ۴۲۳، و انظر: تبصرة العوام: ۷۰.

§، و مع ذلك لم يحتمل كونه صاحب المزار، و هو من الكتب المعروفة.

و كذا صاحب المنتجب، لم يسند إليه المزار §فهرست منتجب الدين: ۱۶۳/ ۳۸۷.

§، و لا كتابه الآخر الذى أشار إليه فى آخر آداب المدينة من المزار، قال فيه: ثمّ تصلّى فى مسجد المباهلة ما استطعت، و تدعو فيه بما تحبّ، و قد ذكرت الدعاء بأسره فى كتابى المعروف «ببغية الطالب و إيضاح المناسك لمن هو راغب فى الحجّ»، فمن أراده أخذه من هناك ففيه كفاية §المزار الكبير: ۱۱۹.

§

و منه يظهر أنّه معدود فى زمرة الفقهاء، كما أنّه يظهر من صدر كتابه

↕

ص: ۳۶۰

الاعتماد على كلّ ما أودعه فيه، و إنّ ما فيه من الزيارات كلّها مأثورة، و إن لم يستند بعضها إليهم عليهم السلام فى محلّه.

قال بعد الخطبة: فإنى قد جمعت فى كتابى هذا من فنون الزيارات للمشاهد، و ما ورد فى الترغيب فى المساجد المباركات، و الأدعية المختارات، و ما يدعى به عقيب الصلوات، و ما يناجى به القديم تعالى، من لذيذ الدعوات فى الخلوات، و ما يلجأ إليه من الأدعية عند المهمّات، ممّا اتّصلت به من ثقات الرواة إلى السادات، و حثّنى الى ذلك أيضا. إلى آخره §المزار الكبير: ۳.

§

و الذى أعتقده أنّه من مؤلّفات محمد بن جعفر المشهدى، و هو بعينه محمد بن جعفر الحائرى، و إن جعل فى أمل الآمل له عنوانين، و ظنّه اثنين، قال فيه: الشيخ محمد بن جعفر الحائرى فاضل جليل، له كتاب «ما اتّفق من الأخبار فى فضل الأئمّة الأطهار، عليهم السلام»- الى أن قال- الشيخ محمد ابن جعفر المشهدى كان فاضلا محدّثا، صدوقا، له كتب، يروى عن شاذان ابن جبرائيل القمّى، انتهى §أمل الآمل ۲: ۲۵۲/ ۲۵۳/ ۷۴۴، ۷۴۷.

§

و الذى يبيّن ما ادّعيناه أنّا عثرنا على مزار قديم، يظهر من بعض أسانيده أنّه فى طبقته، و طبقة الشيخ الطبرسى صاحب الاحتجاج، و النسخة عتيقة، يظنّ أنّه كتبت فى عصر مؤلّفه، و فيه فوائد حسنة جميلة §منها: أنّ أعمال مسجد الكوفة، و الأدعية المخصوصة بمقاماتها الشريفة- الموجودة فى كتب المزار من غير نسبتها الى المعصوم عليه السلام- مروية و ليست من مؤلفات الأصحاب كما احتمله المجلسى رحمه اللّه، و لذا لم يوردها فى كتاب التحفة الذى لم يجمع فيه إلّا ما نسب إليهم عليهم السلام، فإنّه من أول الكتاب ساق أعمال المقامات على الترتيب المعهود، و ذكر لكلّ مقام دعاء طويلا، و بعد الفراغ منها قال: أعمال الكوفة برواية أخرى، ثم ساق الأعمال المعروفة، فيظهر أنّ كليهما مرويان.

§، و يظهر منه غاية

↕

ص: ۳۶۱

اعتباره و اعتبار مؤلّفه، و أظنّه القطب الراوندی، لملاءمة الطبقة، و عدّ

↕

ص: ۳۶۲

الأصحاب من کتبه کتاب المزار، و قد نقل فیه جملة من الأخبار المختصّة سندا و متنا بمزار محمد بن المشهدی، کما یظهر من مزار البحار.

و عبّر عنه فی موضع هکذا: حدث أبو عبد اللّه محمد بن جعفر الحائری- رضی اللّه عنه- قال: حدّثنی الشیخ الجلیل أبو الفتح- المقیم بالجامع- الی آخر ما فی مزار المشهدی.

و فی موضع: ثم تخرج الی ظاهر الکوفة، و تتیاسر الی مسجد جعفی، و هو غربیّ مسجد النجار، فیه منارة لا رأس لها، فتصلّی فیه أربع رکعات، فقد روی أبو عبد اللّه محمد بن جعفر الحائری باتّصال الإسناد الی أبی الحسن علیّ بن میثم، الی آخر ما فی المزار المذکور. و النسبة إلی البلدین غیر عزیزة بین الرواة و الأصحاب، کما لا یخفی علی المصطلع الخبیر، بل نسبه إلیهما الشیخ الجلیل حسین بن العالم الأکمل علیّ بن حمّاد، فی إجازته لنجم الدین خضر بن نعمان المطارآبادی، قال فیها: و من ذلک ما رواه- یعنی والده- عن الشیخ محمد بن جعفر بن علیّ بن جعفر المشهدی الحائری، الی آخره.

و کذلک المحقّق النقّاد صاحب المعالم فی إجازته الکبیرة، قال: و بالإسناد عن الشیخ نجیب الدین محمد- یعنی محمد بن جعفر بن نما- عن الشیخ السعید أبی عبد اللّه محمد بن جعفر المشهدی الحائری، جمیع کتبه و روایاته، الی أن قال:

و عن الشیخ أبی عبد اللّه محمد بن جعفر المشهدی، عن الشیخ الزاهد أبی الحسین ورّام، الی آخره.

و عن ابن جعفر، عن الشیخ الفقیه أبی الحسین یحیی بن الحسن بن البطریق، و عدّ مؤلّفاته و قال: و حکی الشیخ نجم الدین بن نما، عن والده،

↕

ص: ۳۶۳

أنّ الشیخ محمد بن جعفر قرأ هذه الکتب المعدودة، و کتبا اخری من تصانیف أبی الحسین بن البطریق علیه، و أجاز له جمیع روایاته و مؤلّفاته.

و بالإسناد أیضا عن الشیخ محمد بن جعفر المشهدی، عن الشیخ المقرئ أبی عبد اللّه محمد بن هارون- المعروف والده بالکال- جمیع کتبه و روایاته، ثمّ عدّ کتبه و قال: و عن ابن جعفر، عن الشیخ الفقیه أبی محمد جعفر بن أبی الفضل بن شعرة الجامعانی جمیع روایاته.

و عن ابن جعفر أیضا، عن الشیخ الفقیه أبی عبد اللّه الحسین بن أحمد ابن ردة جمیع روایاته.

و عن ابن جعفر، عن الشریف الأجلّ شرفشاه بن محمد بن زیادة، و الشیخ أبی الفضل شاذان بن جبرائیل، عن الشریف محمد- المعروف بابن الشریف- الجمل البحری §بحار الأنوار ۱۰۹: ۲۳: الهجری.

§، عن البصروی، کتاب المفید فی التکلیف له، و کانت روایة ابن جعفر للکتاب، عن السید شرفشاه و أبی الفضل شاذان، قراءة علیهما فی شهر رمضان، سنة ثلاث و سبعین و خمسمائة. إلی أن قال:

و ذکر الشیخ نجم الدین بن نما فی الإجازة المذکورة سابقا، أنّ والده أجاز له أن یروی عنه، عن الشیخ محمد بن جعفر المشهدی کتاب «إزاحة العلّة فی معرفة القبلة من سائر الأقالیم» تصنیف الشیخ الفقیه أبی الفضل شاذان بن جبرائیل رحمه اللّه عن مصنّفه رضی اللّه عنه. إلی ان قال: و ذکر الشیخ نجم الدین بن نما أنّه یروی المقنعة للمفید بالإجازة، عن والده، عن محمد ابن

جعفر المشهدی.

و حکی عن محمد بن جعفر أنّه قال: إنّه قرأها و لم یبلغ العشرین علی الشیخ المکین أبی منصور محمد بن الحسن بن منصور النقّاش الموصلی، و هو

↕

ص: ۳۶۴

طاعن فی السنّ، و أخبره أنّه قرأها فی أوّل عمره علی الشریف النقیب المحمّدی بالموصل، و هو یومئذ طاعن فی السنّ، و أخبره أنّه قرأها فی أوّل عمره علی المصنّف، انتهی §بحار الأنوار ۱۰۹: ۲۱- ۴۵.

§.

و یظهر منه أنّه- رحمه اللّه- من أعاظم العلماء، واسع الروایة، کثیر الفضل، معتمد علیه، کما أنّه یظهر ممّا ذکرنا من خطبة کتابه، أنّ کلّ ما فیه من الدعوات و الزیارات مأثورة عنهم علیهم السلام، و منها أعمال مسجد الکوفة، و الزیارات المختصّة بأبی عبد اللّه علیه السلام فی الأیّام المخصوصة و یأتی تتمّة الکلام فی ترجمة رضیّ الدین بن طاوس رحمه اللّه، و فی مشایخ ابن نما- شیخ المحقّق- شرح مشایخ محمد بن المشهدی، فلاحظ.

↕

ص: ۳۶۵

۵۴- کتاب تأریخ قم:

تألیف الشیخ الأقدم الحسن بن محمد.

قال فی الریاض: الشیخ الجلیل الحسن بن محمد بن الحسن القمیّ، من أکابر قدماء علماء الأصحاب، و من معاصری الصدوق، و یروی عن الشیخ حسین بن علیّ بن بابویه- أخی الصدوق- بل عنه أیضا، فلاحظ.

و له کتاب «تأریخ قم» و قد عوّل علیه الأستاذ- قدّس سرّه- فی البحار، و قال: إنّ کتابه معتبر، و ینقل عن کتابه المذکور فی مجلّد المزار من البحار، لکن قال: إنّه لم یتیسر لنا أصل الکتاب، و إنّما وصل إلینا ترجمته، و قد أخرجنا بعض أخباره فی کتاب السماء و العالم §بحار الأنوار ۱: ۴۲.

§، انتهی.

أقول: و یظهر من رسالة الأمیر المنشئ فی أحوال بلدة قم، و مفاخرها و مناقبها، أنّ اسم صاحب هذا التأریخ هو الأستاذ أبو علی الحسن بن محمد ابن الحسین الشیبانی القمی، فتأمّل.

ثمّ أقول: سیجیء فی باب المیم ترجمة محمد بن الحسن القمّی، و ظنّی أنّه والد هذا الشیخ، فلا تغفل.

و قد یقال: إنّه العمی- بالعین المهملة المفتوحة- فهو غیره.

و اعلم أنّی رأیت نسخة من هذا التاریخ بالفارسیّة فی بلدة قم، و هو کتاب کبیر جیّد، کثیر الفوائد، فی مجلّدات، محتو علی عشرین بابا، و یظهر منه أنّ مؤلّفه بالعربیّة إنّما هو الشیخ حسن بن محمد المذکور، و سمّاه کتاب قم، و قد کان فی عهد الصاحب بن عبّاد، و ألّف هذا التاریخ له، و قد ذکر فی أوّله کثیرا من أحواله و خصاله و فضائله، ثمّ ترجمه الحسن بن علیّ بن الحسن بن عبد الملک §فی الریاض: عبد اللّه.

§ القمّی بالفارسیّة، بأمر الخواجه فخر الدین إبراهیم بن الوزیر الکبیر

↕

ص: ۳۶۶

الخواجه عماد الدین محمود بن الصاحب الخواجه شمس الدین محمد بن علی الصفّی، فی سنهٔ ثمانمائهٔ و خمسهٔ و ستّین.

ثم إنّ لهذا المورّخ الفاضل- أعنی مؤلّف الأصل- أخا فاضلا، و هو أبو القاسم علیّ بن محمد بن الحسن الکاتب القمی، کما یظهر من هذا الکتاب أیضا، و أکثر فوائد هذا الکتاب ما یتعلّق بأحوال خراج قم، و بعض أحواله منه، انتهی §ریاض العلماء ۱: ۳۱۸.

§

قلت: و یظهر من کتاب فضائل السادات، المسمّی بمنهاج الصفوی، تألیف السیّد العالم المتبحّر، الأمیر سیّد أحمد الحسینی، سبط المحقّق الکرکی، و ابن خالهٔ المحقّق الداماد و صهره علی بنته، صاحب مصقل الصفا فی الردّ علی النصاری و غیره، أنّ لهذا الکتاب ترجمهٔ اخری ینقل فیها عنها. کما أنّه یظهر منه أنّ النسخهٔ العربیّهٔ کانت عنده.

و هذا الکتاب مشتمل علی عشرین بابا، و الذی وصل إلینا منه ثمانیهٔ أبواب، و یظهر من فهرست أبوابه أنّ فیه فوائد جمیلهٔ، خصوصا: الباب الحادی عشر منه، الذی ذکر أنّه یذکر فیه واحدا و مائتین من أخبار قم، و الباب الثانی عشر منه، الذی ذکر أنّه یذکر فیه أسامی علماء قم، و مصنّفاتهم و روایاتهم، و هم مائتان و ستّهٔ و ستّون، الی تأریخ التصنیف الذی کان فی سنهٔ ثمان و سبعین و ثلاثمائهٔ، رزقنا اللّه تعالی العثور علیه.

و قد نقل عن أصل الکتاب أیضا العالم الجلیل، الآغا محمد علی، ابن الأستاذ الأکبر البهبهانی فی حواشی نقد الرجال کما وجدناه بخطّه الشریف.

↕

ص: ۳۶۷

۵۵- کتاب الخصائص:

تألیف السید رضی الدین، محمّد بن الحسین الموسوی، جامع نهج البلاغهٔ، و هو الذی قال فی حقّه فی أوّل النهج: فإنّی کنت فی عنفوان السنّ، و غضاضهٔ الغصن، ابتدأت بتألیف کتاب فی خصائص الأئمّهٔ علیهم السلام یشتمل علی محاسن أخبارهم، و جواهر کلامهم، حدانی إلیه غرض ذکرته فی صدر الکتاب، و جعلته أمام الکلام، و فرغت من الخصائص التی تخصّ أمیر المؤمنین علیّا علیه السلام، و عاقت عن إتمام بقیّهٔ الکتاب محاجزات الأیّام، و مماطلات الزمان، و کنت قد بوّبت ما خرج من ذلک أبوابا، و فصّلته فصولا، فجاء فی آخرها: فصل یتضمّن محاسن ما نقل عنه علیه السلام من الکلام القصیر، فی المواعظ، و الحکم، و الأمثال، و الآداب. إلی آخره §شرح نهج البلاغهٔ لمحمد عبده ۱: ۲ المقدمهٔ.

§

و الذی ذکره فی صدر الکتاب، هو ما قال بعد ذکر میلهٔ و قصده الی جمعه ما لفظه: الی أن أنهضنی الی ذلک اتّفاق اتّفق لی، فاستثار حمیّتی، و قوّی نیّتی، و استخرج نشاطی، و قدح زنادی، و ذلک أنّ بعض الرؤساء ممّن غرضه القدح فی صفاتی، و الغمز لقناتی، و التغطیهٔ علی مناقبی، و الدلالهٔ علی مثلبهٔ إن کانت لی، لقینی و أنا متوجّه عشیّهٔ عرفهٔ، من سنهٔ ثلاث و ثمانین و ثلاثمائهٔ هجریهٔ، إلی مشهد مولانا أبی الحسن موسی بن جعفر، و أبی جعفر محمد بن علی بن موسی علیهما السلام، للتعریف هناک، فسألنی عن متوجّهی، فذکرت له إلی أین قصدی.

فقال لی: متی کان ذلک؟! یعنی أنّ جمهور الموسویّین جارون علی منهاج واحد فی القول بالوقف، و البراءة ممّن قال بالقطع.
و هو عارف بأنّ الإمامة مذهبی، و علیها عقدی و معتقدی، و إنّما أراد التنکیت لی، و الطعن علیّ بدینی.

↕

ص: ۳۶۸

فأجبته فی الحال بما اقتضاه کلامه، و استدعاه خطابه، وعدت و قد قوی عزمی علی عمل هذا الکتاب، إعلانا لمذهبی، و کشفا عن مغیّبی، و ردّا علی العدوّ الذی یتطلب عیبی، و یروم ذمّی و قصبی، انتهی §خصائص أمیر المؤمنین (علیه السلام): ۳.
§.

و یروی فیه عن أبی محمد هارون بن موسی التلعکبری رحمهما اللّه تعالی §خصائص أمیر المؤمنین (علیه السلام): ۲۵.
§.

↕

ص: ۳۶۹

۵۶- کتاب سعد السعود:

للسیّد الأجلّ علیّ بن موسی بن جعفر الطاوس، و هو کتاب لطیف بدیع.
قال فی أوّله: فإنّی وجدت فی خاطری یوم الأحد فی ذی القعدة، سنة إحدی و خمسین و ستمائة، اعتبرته بمیزان الإلهیّة، و وجدان الألطاف الربّانیّة، فوجدته واردا عن تلک المراسم، و علیه أرج أنوار هاتیک المعالم و المواسم، فی أن اصنّف کتابا اسمیّه «سعد السعود» للنفوس منضود، من کتب وقف علی ابن موسی بن طاوس §سعد السعود: ۳.
§. إلی آخره.

↕

ص: ۳۷۰

۵۷- کتاب الیقین، أو کشف الیقین:

باختصاص مولانا أمیر المؤمنین علیه السلام بإمرة المؤمنین.
له أیضا، جلالة قدر مؤلّفه و تثبته أشهر من أن یذکر.

↕

ص: ۳۷۱

۵۸- کتاب التعازی:

§النسخة الخطیة فیما یخص هذا الکتاب مضطربة، حیث فیها تقدیم و تأخیر و سقط و زیادة، و لذا آثرنا إبقاء نظم الحجریة.
§ تألیف الشریف الزاهد أبی عبد اللّه محمد بن علیّ بن الحسن بن عبد الرحمن العلوی الحسنی، ذکر فیه ما یتعلّق بالتعزیة و التسلیة، و صدّره بحدیث وفاة النبی صلّی اللّه علیه و آله، ثمّ بما صنعه و قاله عند موت أولاده صلّی اللّه علیه و آله، و ما عزّی به

غیره.

قال فی أوّله: أخبرنی الشیخ الجلیل العفیف أبو العباس أحمد بن الحسین ابن وجه §هکذا ضبطه الشیخ الطهرانی فی ثقات العیون: ۱۱، و فی الحجری: و حر، و أمّا المخطوطهٔ دحر، و انظر الذریعهٔ ۴: ۲۰۵/ ۱۰۲۴.

§ المجاور- قراءهٔ علیه، فی داره بمشهد مولانا أمیر المؤمنین علیّ بن أبی طالب علیه السلام، فی شهر اللّه من سنهٔ إحدی و سبعین و خمسمائهٔ- قال:

حدّثنا الشیخ الأجل الأمیر أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن شهریار الخازن- بالمشهد المقدّس بالغری، علی ساکنه السلام، فی شهر ربیع الأوّل من سنهٔ ست عشرهٔ و خمسمائهٔ- قال: حدّثنا الشریف النقیب أبو الحسین زید بن الناصر الحسینی- رحمه اللّه، فی شوّال من سنهٔ ثلاث و أربعین و أربعمائهٔ §فی المخطوطهٔ: ست عشرهٔ و خمسمائهٔ.

§، بمشهد مولانا أمیر المؤمنین علیه السلام- قال: حدّثنا (الشریف أبو عبد اللّه محمد بن علی بن الحسن بن عبد الرحمن العلوی) §ما بین القوسین ساقط من المصدر.

§ عن علیّ بن العباس البجلی، عن محمد بن سهل بن زنجلهٔ الرازی، عن عبد العزیز بن عبد اللّه الاویسی §فی الحجریهٔ: العریسی، و الصحیح المثبت، انظر میزان الاعتدال ۲: ۶۳۰/ ۵۱۰۸، و الجرح و التعدیل ۵: ۳۸۷/ ۱۸۰۴.

§،

↕

ص: ۳۷۲

عن القاسم بن عبد اللّه بن عمر بن حفص، عن عاصم العمری و علی بن علی اللّهبی، عن جعفر بن محمد بن علیّ بن الحسین علیهم السلام، عن أبیه الحدیث §التعازی: ۲.

§.

ثم یقول بعد ذلک: و بالإسناد. الی آخره.

و فی آخر هذا الکتاب- و هو من خصائصه- الخبر الشریف المعروف، الذی یذکر فیه بلاد أولاد الحجّهٔ علیه السلام، و أسامیهم، و أحوالهم، و قد نقله الأعلام فی مؤلفاتهم.

قال السیّد الأجلّ علی بن طاوس فی أواخر کتاب جمال الأسبوع:

و وجدت روایهٔ متّصلهٔ الإسناد، بأنّ للمهدی صلوات اللّه علیه أولاد جماعهٔ ولاهٔ، فی أطراف بلاد البحر، علی غایهٔ عظیمهٔ من صفات الأبرار §جمال الأسبوع: ۵۱۲.

§.

و ذکر مختصره الشیخ زین الدین علی بن یونس العاملی البیاضی، فی الفصل الخامس عشر من الباب الحادی عشر من کتابه الصراط المستقیم §الصراط المستقیم ۲: ۲۶۴.

§.

و رواه السید الجلیل علیّ بن عبد الحمید النیلی، فی کتاب السلطان المفرج عن أهل الإیمان.

و رواه السیّد المحدّث الجزائری فی الأنوار، عن المولی الفاضل، الملقّب بالرضا علی بن فتح اللّه الکاشانی، قال: روی الشریف الزاهد. إلی آخره.

و فی کتاب حدیقهٔ الشیعهٔ، ما ملخّص ترجمته فی کتاب الأربعین، الذی صنّفه بعض أکابر المصنّفین، و أعاظم المجتهدین: روی

العالم العامل، المتّقی الفاضل، محمد بن علیّ العلویّ الحسنی، بسند ینتهی إلی أحمد بن محمد الأنباری، و ساق الخبر بطوله §حدیقهٔ الشیعهٔ: ۷۶۵.

§.

↕

ص: ۳۷۳

و یظهر من جمیع ذلک أنّه من العلماء الأعلام، و الأتقیاء الکرام، و المؤلّفین العظام، و إن لم أجد له ترجمهٔ فی الکتب المعدّهٔ لذلک، و لم أعثر علی باب المیم من الریاض، الذی هو أجمع و أکمل ما صنّف فی هذا الباب.

و قال السیّد الأجلّ عبد الکریم بن طاوس، فی الباب الثانی من کتاب فرحهٔ الغری: روی أبو عبد اللّه محمد بن علیّ بن الحسن بن عبد الرحمن العلوی الحسنی فی کتاب فضل الکوفهٔ، بإسناد رفعه الی عقبهٔ بن علقمهٔ أبی الجنوب §و ما ورد فی فضل الکوفهٔ من اعتبار الکنیهٔ علما آخر غیر صحیح، انظر الإکمال لابن مأکولا ۱: ۱۵۸. و فضل الکوفهٔ ۴۲ حدیث ۶ و ۷.

§، قال: اشتری أمیر المؤمنین علیه السلام ما بین الخورنق إلی الحیرهٔ إلی الکوفهٔ،- و فی حدیث ما بین النجف إلی الحیرهٔ إلی الکوفهٔ-، من الدهاقین بأربعین ألف درهم، و أشهد علی شرائه، قال: فقیل له یا أمیر المؤمنین تشتری هذا بهذا المال و لیس تنبت حظّا، قال: «سمعت من رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یقول: کوفان کوفان یرد أوّلها علی آخرها، یحشر من ظهرها سبعون ألفا یدخلون الجنّهٔ بغیر حساب، فاشتهیت أن یحشروا من ملکی».

أقول: هذا الحدیث فیه إیناس بما نحن بصدده، و ذلک أنّ ذکره علیه السلام ظهر الکوفهٔ إشارهٔ الی ما خرج عن الخندق، و هی عمارهٔ آهلهٔ الی الیوم، و إنّما اشتری أمیر المؤمنین علیه السلام ما خرج عن العمارهٔ الی حیث ذکروا، و الکوفهٔ مصرت سنهٔ سبع عشرهٔ من الهجرهٔ، و نزلها سعد فی محرّمها، و أمیر المؤمنین علیه السلام دخلها سنهٔ ست و ثلاثین، فدلّ علی أنّه علیه السلام اشتری ما خرج عن الکوفهٔ الممصرّهٔ، فدفنه بملکه أولی، و هو إشارهٔ إلی دفن الناس عنده، و کیف یدفن بالجامع و لا یجوز، أو بالقصر و هو عمارهٔ الملوک؟ و لم یکن داخلا فی الشراء لأنّه معمور من قبل §فرحهٔ الغری: ۲۹.

§، انتهی.

و منه یظهر اعتماده علیه، و اعتناؤه بما رواه، و وثوقه بخبره، و کفاه مادحا

↕

ص: ۳۷۴

و معتمدا.

و قال رضیّ الدین علی بن طاوس فی الإقبال، فی الفصول المتعلّقهٔ بفضائل یوم الغدیر و أعماله: فصل فیما نذکره من آیات رأیتها أنا عند ضریحهٔ الشریف، و ساقها. إلی أن قال:

أقول: و اعرف أنّنی دخلت حضرته الشریفهٔ کم مرّهٔ فی أمور هائلهٔ لی، و تارهٔ لأولادی، و تارهٔ لأهل ودادی، فبعضها زالت و أنا بحضرته (و بعضها زالت باقی نهار مخاطبته) §ما بین القوسین لم یرد فی المخطوطهٔ.

§ و بعضها زالت بعد أیام فی جواب زیارته، و لو ذکرتها احتاجت الی مجلّد کبیر، و قد صنّف أبو عبد اللّه محمد بن علیّ بن الحسن ابن عبد الرحمن الحسنی، مصنّفا فی ذلک متضمنا للأسانید و الروایات الی آخره §الإقبال: ۴۶۹.

§.

و یستظهر من کلامه ما استظهرنا من کلام ابن أخیه رضی اللّه تعالی عنهم.

و فی الریاض فی ترجمهٔ غیاث الدین السیّد عبد الکریم بن طاوس:

أقول: قد سبقه فی تألیف ما ضمّنه هذا السیّد فی کتاب فرحهٔ الغری السیّد أبو عبد اللّه محمد بن علی بن الحسن بن عبد الرحمن الحسنی، و ألّف مصنّفا فی ذلک، مشتملا علی الأسانید و الروایات، علی ما حکاه السید رضیّ الدین علیّ ابن طاوس، عمّ السیّد عبد الکریم هذا، فی أواخر کتاب الإقبال فی هذا المبحث، کما سنذکره فی ترجمهٔ السیّد أبی عبد اللّه المذکور، و العجب أنّه لم یعثر السیّد عبد الکریم هذا علیه، و لم ینقل عنه، انتهی §ریاض العلماء ۳: ۱۶۹.

§

و لم أعثر علی باب المیم من الریاض، رزقنا اللّه تعالی زیارته.

و یأتی فی الفائدهٔ الثالثهٔ فی مشایخ محمد بن المشهدی أنّه یروی عنه بواسطتین، و هو یروی عن أبی تمام عبد اللّه بن أحمد بن عبید الأنصاری

↕

ص: ۳۷۵

المؤدّب.

و یأتی أیضا أنّ عماد الدین أبا القاسم الطبری یروی عنه کثیرا فی کتاب بشارهٔ المصطفی بواسطهٔ واحدهٔ، قال فی الجزء الثانی منه: أخبرنا الشیخ أبو البرکات عمر بن محمد بن حمزهٔ العلوی- بالکوفهٔ فی مسجده، فی صفر سنهٔ عشر §فی المصدر: ستهٔ عشر. § و خمسمائهٔ- و أخبرنا أبو غالب سعید بن محمد بن أحمد الثقفی الکوفی بها، قال: أخبرنا الشریف أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه محمد بن عبد الرحمن العلوی العلّامهٔ.

الی آخره §بشارهٔ المصطفی: ۸۷.

§

و قال غیاث الدین عبد الکریم بن طاوس فی فرحهٔ الغری: أقول:

و قد ذکر هنا الشریف أبو عبد اللّه محمد بن علیّ بن الحسن بن علیّ بن الحسین ابن عبد الرحمن الشجری، بالإسناد المتقدم إلیه، حدّثنی أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد اللّه الجوالیقی لفظا. إلی آخره §فرحهٔ الغری: ۱۳۹.

§

و قال فی الباب السادس: أخبرنی الشیخ عبد الرحمن بن أحمد الحربی، عن عبد العزیز الأخضر- سنهٔ أربع و ستمائهٔ- عن الحافظ أبی الفضل بن ناصر، قال: أخبرنا محمد بن علی بن میمون البرسی- و هو المعروف بابی §کذا، و فی المصدر: أبی العباس.

§- قال:

أخبرنا الشریف أبو عبد اللّه محمد بن علیّ بن الحسن بن علیّ بن الحسین بن عبد الرحمن القسری بن القاسم بن محمد البطحائی بن القاسم بن الحسن بن زید ابن الحسن بن علیّ بن أبی طالب علیهما السلام الحسنی، قال: أخبرنا جعفر ابن محمد بن عیسی بن علی بن محمد الجعفری، قال: أخبرنی أبی- إملاء- قال: أخبرنا جعفر بن مالک، قال: حدّثنا محمد بن الحسین الصائغ، أخبرنا عبد اللّه بن عبید بن زید، قال: رأیت جعفر بن محمد علیهما السلام

↕

ص: ۳۷۶

و عبد اللّه بن الحسن بالغری، عند قبر أمیر المؤمنین علیه السلام، فأذّن عبد عبد اللّه، و أقام الصلاهٔ، و صلّی مع جعفر بن محمد

عليهما السلام، و سمعت جعفرا عليه السلام يقول: «هذا قبر أمير المؤمنين عليه السلام» انتهى §فرحة الغرى: ۵۵.

§

و فى الشجرة الكبيرة: محمد العالم الزاهد بالكوفة، ابن علىّ، بالكوفة يعرف بابن عبد الرحمن، و وصف جدّه الحسين بن عبد الرحمن بالشاعر، و قال:

كنيته أبو عاتقة.

↕

ص: ۳۷۷

۵۹- كتاب المجموع الرائق من أزهار الحدائق:

تأليف السيّد العالم الفاضل، السيّد هبة اللّه بن أبى محمد الحسن الموسوى.

قال فى أمل الآمل: كان عالما، صالحا، عابدا، له كتاب «الرائق §فى الأمل: المجموع الرائق.

§ من أزهار الحدائق» §أمل الآمل ۲: ۳۴۱/ ۱۰۵۱.

§

و فى الرياض: السيّد هبة اللّه بن أبى محمد الحسن الموسوى، الفاضل العالم الكامل، المحدّث الجليل، المعاصر للعلّامة و من فى طبقته، صاحب كتاب «المجموع الرائق» المعروف، و هو كتاب لطيف، جامع لأكثر، المطالب، و غلط من نسب هذا الكتاب الى الصدوق، أو الى المفيد.

أمّا أولا: فلأنّه غير مذكور فى فهرس مؤلّفاتهما على ما ذكر فى كتب الرجال.

و أمّا ثانيا: فلأنّه يروى فى هذا الكتاب عن جماعة من المتأخّرين عنهما و عن كتبهم.

و أمّا ثالثا: فلأنّه يظهر من مطاوى هذا الكتاب أنّه ألّف سنة ثلاث و سبعمائة.

و أمّا رابعا: فلأنّه صرّح نفسه مرارا فى أثناء ذلك الكتاب باسمه، على ما رأيته فى طائفة من نسخه.

و بما ذكرناه من تأريخ التأليف يعلم أنّه ألّفه فى أواخر عصر العلّامة.

لعل وجه هذا الظنّ أنّ فى أوائل ذلك الكتاب أورد أكثر كتاب الاعتقادات للشيخ الصدوق، بل كلّه، و قد صدّر كلّ مبحث منه بقوله: قال

↕

ص: ۳۷۸

الشيخ أبو جعفر محمد بن علىّ بن موسى بن بابويه. و كذلك ينقل من كتاب الشيخ المفيد أيضا.

و بالجملة كتابه هذا مجلّدان كبيران، و يشتمل على الأخبار الغريبة، و الفوائد الكلاميّة، و المسائل الفقهيّة، و الأدعية و الأذكار، و أمثال ذلك من المطالب، و هو محتو على اثنى عشر بابا، كلّ مجلد ستّة أبواب، و هو كتاب معروف و إن لم يورده الأستاذ الاستناد فى بحار الأنوار.

قال: ثمّ من مؤلّفاته كتاب «الشرفى» فى معجزات النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، و دلائل أمير المؤمنين و الأئمّة عليهم السلام، كما صرّح به نفسه فى كتاب «المجموع الرائق» المشار إليه، انتهى §رياض العلماء ۵: ۳۰۵.

§

قلت: قد أورد فی هذا الکتاب تمام کتاب «الأربعین» لجمال الدین یوسف ابن حاتم الشامی، تلمیذ المحقّق- صاحب کتاب «الدّر النظیم فی مناقب الأئمة اللهامیم- و «الأربعین» لجمال الدین الحافظ الفاضل أبی الخطّاب عمر الأندلسی، بقراءة المبارک بن موهوب الإربلی، سنة عشر و ستمائة، فی مجلس واحد.

و قال فی موضع من الکتاب: و ممّا ظفرت به من خطب أمیر المؤمنین علیه السلام نقلته من الخزانة المولویّة الرضویّة الطاووسیّة، قدّس اللّه روح جامعها و مؤلّفها، و أمتع اللّه بدوام أیّام المولی الطاهر مالکها، و أعزّ نصره، من کتاب وجدته، علیه مکتوب بخطّ السیّد مولی السعید رضیّ الدین، مؤلّف هذه الخزانة، و حاوی کتبها ما صورته. إلی آخره §المجموع الرائق: ۱۸۴.

§

و بالجملة: فالنسبة المذکورة من الأغلاط الواضحة.

و قال فی أوّل الکتاب: فإنّی لمّا نظرت فی بعض الکتب المسندة عند الفضلاء المعظّمین، و السادة النبلاء المقدّسین، و القادة علماء المصنّفین، آثرت

↕

ص: ۳۷۹

أن أجمع ما صنّفوه، و سبقوا الی جمعه و ألّفوه، و عرفوا صحّته و حقّقوه، و سبروا معانیه و وقفوه و رووه و صنّفوه، من منافع آیات القرآن الکریم، و ما یحترز به من العوذ و الحروز، و الروایات، و ما یستشفی به من طبّ الأئمّة علیهم السلام §المجموع الرائق: ۱ السطر الثالث.

§، الی آخر ما ذکره ممّا یظهر منه تثبّته، و اعتبار ما نقله فیه، و اللّه العالم.

↕

ص: ۳۸۰

۶۰- کتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله:

قال فی الریاض فی باب الکنی من القسم الأوّل: الشیخ الإمام أبو العباس المستغفری، هو الإمام الخطیب الحافظ، أبو العباس جعفر بن أبی علیّ محمد بن أبی بکر المعتز بن محمّد بن المستغفر النسفی السمرقندی، صاحب کتاب طبّ النبی صلّی اللّه علیه و آله.

و یلوح من فهرس بحار الأنوار، للأستاذ الاستناد- قدّس سرّه- أنّه من علماء الشیعة، قال- رحمه اللّه- فی أول البحار، فی طیّ تعداد کتب الإمامیّة:

و کتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله للشیخ أبی العباس المستغفری، ثم قال: و کتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و إن کان أکثر أخباره من طرق المخالفین، لکنّه مشهور متداول بین علمائنا.

و قال نصیر الدین الطوسی فی کتاب آداب المتعلّمین: و لا بدّ أن یتعلّم شیئا من الطبّ، و یتبرّک بالآثار الواردة فی الطبّ، الذی جمعه الشیخ الإمام أبو العباس المستغفری، فی کتابه المسمّی بطبّ النّبی صلّی اللّه علیه و آله، انتهی ما فی البحار §آداب المتعلمین: ۱۵۳ ضمن کتاب شرح الباب الحادی عشر. (حجری)

§ §بحار الأنوار ۱: ۲۳، ۴۲.

§

و أقول: فی جعله من علماء الإمامیهٔ سهو ظاهر، فإنه من علماء العامهٔ و من الحنفیهٔ، کما سیأتی شرح أحواله فی القسم الثانی إن شاء اللّه تعالی، و قد أوردنا ترجمهٔ فی هذا القسم رعایهٔ لما قاله الأستاذ فی البحار.

و یظهر من کتاب دلائل النبوّهٔ للإمام أبی العباس المستغفری نفسه التسنّن، کما حکی من ذلک الکتاب المولی الجامی کثیرا، فی کتاب شواهد النبوّهٔ فتأمل §فی النقل عن الریاض تقدیم و تأخیر مخل، صححناه علی ریاض العلماء ۵: ۴۷۲.

§

↕

ص: ۳۸۱

و قال فی القسم الثانی بعد ذکر النّسب الی محمد بن المستغفر: الکامل الجلیل، المعروف بالشیخ الإمام أبی العباس المستغفری، الحنفی، السمرقندی، النسفی، صاحب تأریخ نسف، و یروی عن جدّه أبی بکر ابن المستغفر، و هما من القدماء. و قد سبق فی باب الکنی ترجمهٔ الشیخ الإمام أبی العباس المستغفری، صاحب کتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله، و إنّ الحقّ کونه من علماء العامّهٔ، و له کتاب دلائل النبوّهٔ، فلاحظ.

قلت: لم یذکر شاهدا لتسنّنه إلّا ما ذکره فی دلائل النبوّهٔ، و فی کونه له تأمّل.

قال المولی کاتب الچلبی فی کشف الظنون: دلائل النبوّهٔ للإمام أبی داود کما ذکره ابن حجر فی تهذیب التهذیب §صحیح العبارهٔ هکذا:. داود ذکره ابن حجر فی تهذیب التهذیب، و لأبی العباس جعفر. انظر المصدر.

§، أو ابن عباس جعفر بن محمد المعروف بالمستغفری، النسفی، الحنفی، المتوفّی سنهٔ اثنین و ثلاثین و أربعمائهٔ، جعل فیه الدلائل- أعنی ما کان قبل البعثهٔ- سبعهٔ أبواب، و المعجزات عشرهٔ أبواب §کشف الظنون ۱: ۷۶۰.

§

و قال فی باب التاء: تاریخ نسف و کش: لأبی العباس جعفر بن محمد المستغفری §کشف الظنون ۱: ۳۰۸.

§

و لم یشر الی المذهب، و لعلّه لتردّد فیه.

و علی کلّ حال فالذی دعانا الی النقل منه ما دعا صاحب الریاض من رعایهٔ المحقّق الطوسی، و العلّامهٔ المجلسی، مضافا الی خلوّه عمّا لا مسرح الی التسامح فیه، و مطابقهٔ أکثره لما روی من طرقنا.

↕

ص: ۳۸۲

۶۱- مجامیع:

لشمس الفقهاء محمد بن مکّی الشهید- قدّس اللّه روحه- و هی ثلاث مجلّدات، مجلّدان منها بخطّ الشیخ الجلیل شمس الدین محمد بن علیّ الجباعی، جدّ شیخنا البهائی، فإنّه بهاء الدین محمد بن الحسین بن عبد الصمد بن محمد بن علیّ بن الحسن بن محمّد بن صالح الجباعی، الحارثی، الهمدانی، من ولد الحارث بن عبد اللّه الأعور الهمدانی، من خواصّ أصحاب أمیر المؤمنین علیه السلام.

و قد وصفه جماعهٔ من العلماء فی مقام النقل عنه بکونه صاحب الکرامات.

و نقل فی الروضات، عن حدائق المقرّبین: للأمیر محمد صالح الخواتون‌آبادی، عن المولی محمد تقی، عن شیخه الشیخ البهائی،

أنّه نقل عن جدّه الشيخ شمس الدين: أنّ فى يوم من الأيّام نزل ثلج عظيم بديارنا، و لم يكن فى منزل جدّنا ما يقوت به عياله، و كان الأطفال يبكون و يريدون منه الطعام، فقال جدّنا لجدّتنا: سكّتى الأطفال لندعو اللّه كى يطعمهم و إيّانا، فأخذت جدّتنا شيئا من الثلج، و ذهب به الى التنور المحمى، و قال: هذا هو الخبز أطبخه لكم ثمّ أوقد عليه، و جعل الثلج شبه الرغائف يضربها بالتنور §الظاهر أن التى صنعت الخبز هى الجدة بقرينة أن الجد كان مشغولا بالدعاء و كذلك أول الرواية، حيث قال فأخذت جدتنا، فعليه تكون جميع الأفعال بصيغة المؤنث.

§، و جدّنا مشغول بالدعاء، فلم يمض ساعة إلّا خرج من التنوّر رغائف متعدّدة، فلمّا رأى جدّنا ذلك شكر اللّه سبحانه، انتهى §روضات الجنات ۲: ۳۴۰.

§.

و النسخ الشائعة من الصحيفة الكاملة السجادية على منشئها آلاف سلام و تحيّة تنتهى اليه، و الى خطّه.

↕

ص: ۳۸۳

قال السيّد المحدّث الجزائرى، فى شرح صحيفته: و قد بنينا شرحنا هذا على نسخة شيخنا البهائى- قدّس سرّه- التى هى بخطّ أبيه شمس الدين محمد- صاحب الكرامات و المقامات- و هو قد نقلها من خطّ الشهيد- رحمه اللّه- انتهى.

و صرّح فى رياض العلماء: إنّه كان تلميذ ابن فهد §رياض العلماء ۵: ۱۸۹.

§.

و كلّ ما فى هذين المجلدين منقول عن خطّ الشهيد- رحمه اللّه- و المجلّد الآخر بخطّ بعض أحفاده، نقل عن خطّه، و هذه المجلّدات كالبساتين النضرة، و الحدائق الخضرة التى فيها ما تشتهيه الأنفس، و تلذّ الأعين، مشتملة على رسائل مستقلّة فى الأحاديث، و العلوم الأدبية، و الأشعار، و الأخبار المستخرجة من الأصول، و الحكايات و النوادر، و غيرها، خالية عن الهزليّات التى توجد فى أمثالها، نعم يوجد فيها بعض اللطائف و الطرائف.

ففى أحد المجاميع §جاء فى هامش المخطوطة: و من الألطاف الإلهية على العبد الجانى يحيى بن محمد شفيع الأصفهانى عفى عنهما: أنى تشرفت قبل ذلك بثلاث سنين إلى زيارة ائمة العراق عليهم صلوات اللّه و سلامه و كان أوان تشر فى بكربلاء فى أول شهر رجب و المولى الجليل المصنف قد تشرف للزيارة الرجبية من النجف الأشرف إلى كربلاء المشرفة، و كان بينى و بينه صداقة قديمة من أيام التحصيل و اقامتنا فى النجف الأشرف، فبادر إلى زيارتى و فرحت كثيرا بزيارته. و لما تشرفنا بالنجف الأشرف كنا مراودين، فجاء يوما إلى منزلى و معه هذه المجاميع الثلاث التى اثنان منها بخط الشيخ الجليل الشيخ محمد الجبعى جد شيخنا البهائى، و قال رحمه اللّه لى: هاتان المجموعتان بعينهما كانتا عند المجلسى، و كلما نقل عن خط الشيخ محمد المذكور عن خط الشهيد محمد بن مكى من هاتين المجموعتين، و لولا المحبة الكاملة ما ابرزتهما لك. فأخذت المجاميع الثلاث كلها و نقلت أكثر ما فيها بخط يدى، و كانت موجودة عندى، و كذا المجموعة التى بخط السيد الجليل السيد حيدر الآملى المشتملة على الرسائل الثلاث فى سؤالات مهنا بن سنان المدنى، و غيرها التى نقلها سابقا قبل ذلك و فيها خطوط فخر المحققين ولد العلامة و أجازته للسيد حيدر فى ظهر سؤالات المهنا بخطه رحمه اللّه، و غيرها من الرسائل الشريفة كلها بخط السيد حيدر الآملى، و نقلت جميعها بخط يدى، و هى الان موجودة عندى بحمد اللّه و كانت نسخة الأصل من هذا الكتاب أيضا عندى الى ان رجعت، و أودعته رحمه اللّه باستنساخ نسخة من هذا الكتاب فاستنسخها و أرسلها و وصلت إلىّ بعد أشهر من وفاته.

§: بلغ من عنايهٔ الصوفيهٔ بكثرهٔ الأكل أن كان نقش

↕

ص: ۳۸۴

خاتم بعضهم «أُكُلُها دائِمٌ» و آخر «آتِنا غَداءَنا» و آخر «لا تُبْقِي وَ لا تَذَرُ».

و فسّر بعضهم «الشَّجَرَهَ الْمَلْعُونَهَ»: بالخلال المجيئهٔ بعد الطعام، و الياس منه.

و فسّر بعضهم «بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمالًا» فقال: هم الذين يثردون و يأكل غيرهم، و قيل: هم الذين لا سكاك لهم فى أيّام البطيخ.

و قال بعضهم: العيش فيما بين الخشبتين، يعنى الخوان و الخلال.

و لقّبوا الطّست و الإبريق إذا قدّما قدّام المائدهٔ ببشر و بشير، و بعدها بمنكر و نكير.

و فى مجموعهٔ اخرى: أبو مغيث §فى المخطوط و الحجريهٔ: أبو معتب، و هو خطأ انظر سير أعلام النبلاء ۱۴: ۳۱۳، و طبقات الأولياء: ۱۸۷.

§ الحسين بن منصور الحلّاج الصوفى، كان جماعهٔ يستشفون ببوله، و قيل: إنّه ادّعى الربوبيّهٔ، و وجد له كتاب فيه: إذا صام الإنسان ثلاثهٔ أيّام بلياليها و لم يفطر، و أخذ و ريقات هندباء فأفطر عليه أغناه عن صوم رمضان، و من صلّى فى ليلهٔ ركعتين، من أوّل الليل إلى الغداهٔ أغنته عن الصلاهٔ بعد ذلك، و من تصدّق بجميع ما يملك فى يوم واحد أغناه عن الحجّ، و إذا أتى قبور الشهداء بمقابر قريش، فأقام فيها عشرهٔ أيّام يصلّى و يدعو، و يصوم و لا يفطر إلّا على قليل من خبز الشعير و الملح، أغناه ذلك عن العبادهٔ.

↕

ص: ۳۸۵

و فى هذه المجموعهٔ «مختصر الجعفريات» و «ذكر الدر» §إشارهٔ إلى ما نقل من العثور على فص در منقوش عليه البيتان:

§ الذى وجد فى الكوفهٔ و عليه منقوش البيتان المعروفان، و نظائر أخرى له لا مناسبهٔ لنقلها.

و قد ذكر فى كثير من المواضع تأريخ كتابته و كتابهٔ الشهيد، و فى آخر الأربعين للشيخ منتجب الدين المدرج فى أحدها: نجز لإحدى و عشرين مضت من شهر اللّه رجب الأصمّ، سنهٔ إحدى و ستّين و ثمانمائهٔ بكرك نوح عليه السلام، بقلم العبد الفقير محمد بن علىّ بن حسن بن محمد صالح الجبعى اللويزانى، و الحمد للّه حمدا كثيرا مباركا، و صلّى اللّه على سيّدنا محمد و آله و سلّم، من نسخهٔ بخط الشيخ شمس الدين محمد بن مكّى، كتبها بالحلّهٔ سنهٔ ستّ و سبعين و سبعمائهٔ، و هو نقل من نسخهٔ بخطّ محمد بن محمد بن علىّ الحمدانى القزوينى- رحمه اللّه- تاريخها سنهٔ ثلاث عشرهٔ و ستمائهٔ.

قلت: و هو تلميذ المصنّف.

و قد أكثر فى البحار من النقل عنها، و عن اخرى لم تصل إلينا معبّرا عنه هكذا: وجدت بخطّ الشيخ محمد بن علىّ الجبعى. إلى آخره.

و بالجملهٔ: فاعتبار ما يوجد فيها من الأخبار و غيرها يعرف من اعتبار جامعها، الذى لا يحوم حول جلالهٔ قدره خيال.

قال صاحب المعالم فى إجازته الكبيرهٔ: و رأيت بخطّ شيخنا الشهيد الأوّل فى بعض مجاميعه حكايهٔ أمور تتعلّق بهذا الشيخ- يعنى شمس الدين محفوظ بن وشاح- ثمّ نقل بعض أبيات له بعثها الى المحقق- رحمه اللّه- §بحار الأنوار ۱۰۹: ۱۴.

§.

↕

۶۲- کتاب کنوز النجاح:

للشیخ الشهید أمین الإسلام أبی علیّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسی، العالم المفسّر الجلیل، صاحب مجمع البیان، و قد نقل عن هذا الکتاب و نسبه إلیه رضیّ الدین علیّ بن طاوس، فی جمال الأسبوع §جمال الأسبوع: ۱۷۶ السطر الأول.

§، و مهج الدعوات §مهج الدعوات: ۲۴۹.

§، و أمان الأخطار §الأمان من الاخطار: لم نعثر علی ذلک فیه.

§، و الشیخ إبراهیم الکفعمی فی الجنّة المعروفة بالمصباح و حواشیها §المصباح للکفعمی: ۲۴۴.

§.

↕

۶۳- و کتاب عدّة السفر و عمدة الحضر:

له أیضا نسبه إلیه الکفعمی فی المصباح §المصباح للکفعمی: ۲۴.

§.

قال فی الریاض. و قد عثرت منه علی نسخ، و عندنا منه نسخة أیضا §ریاض العلماء ۴: ۳۴۷.

§.

و فیهما من الأدعیة الشریفة، و التعقیبات و الصلوات المستحبّة، و الأذکار و الإحراز شیء کثیر.

و فی عصر السلطان شاه سلطان حسین الصفوی وجد مجموعة و فیها هذان الکتابان الشریفان، و قد عرضا علی مروّج المذهب، المحقق الثانی الکرکی- طاب ثراه- و نظر فیهما، و باشر تصحیحهما، فأمر السلطان أن یترجما بالفارسیّة، فترجمهما السیّد العالم الجلیل، الأمیر محمد باقر الخواتون‌آبادی.

و العجب أنّه لم یعرف مؤلّفهما، فقال بعد ذکر المجموعة المشتملة علیهما: إنّ الرسالتین الشریفتین من مؤلّفات محدّثی علماء الإمامیّة- رضوان اللّه علیهم- ثم شرح ما أجملناه.

↕

۶۴- کتاب صغیر:

وجدناه فی الخزانة الرضویة، فیه أخبار طریفة، یوجد متون أغلبها فی الکتب المشهورة، أوّله هکذا:

أخبرنا الشریف الأجلّ، العالم ضیاء الدین أبو الفتح محمد بن محمد العلوی الحسینی، المعروف بابن جعفر الحائری- بحلّة فی شهر جمادی الآخرة من سنة ثلاث و سبعین و خمسمائة- قال: حدّثنا الشیخ العالم أبو المکارم ابن کتیلة العلوی- بمشهد مولانا أمیر المؤمنین علیّ بن أبی طالب علیه السلام، فی جمادی الأولی، سنة ثلاث و خمسین و خمسمائة- قال: حدّثنا إخبارا و إجازة

أبو عبد اللّه محمد بن احمد بن شهريار الخازن، قال: حدّثنا أبو الفرج محمد بن أحمد بن عالان العدل، قال: حدّثنا القاضی أبو عبد اللّه، قال: حدّثنا أبو محمد صالح بن وصيف البكائی، قال: حدّثنا معاذ بن الميسی، قال: حدّثنا سويد بن سعيد، قال حدّثنا مبارك بن محيم، عن عبد العزيز بن صهيب، عن ابن مالك، عن النبیّ صلّی اللّه عليه و آله أنّه قال لأصحابه: «ما من صدقة أفضل من سقی الماء» §و حكی قريبا منه فی بحار الأنوار ۷۴: ۳۶۹/ ۶۰

§ و قد أخرجنا بعض أخباره شاهدا و مؤيّدا.

↕

ص: ۳۸۹

۶۵- كتاب غرر الحكم

للآمدی، ذكرنا ما يتعلّق به و بمؤلّفه فی الفائدة الآتية، فی شرح مشايخ ابن شهرآشوب، فلاحظ.

و الحمد للّه الذی وفّقنا لإنجاز ما وعدنا فی صدر الكتاب، من شرح حال الكتب التی هی مأخذ لكتابنا هذا، و ترجمة مؤلّفيها، و ما قيل فيها أو ينبغی أن يقال، مدحا و تأييدا، و جرحا و تضعيفا، مع رعاية الاحتياط و التثبّت فی النقل، و مجانبة الاعتساف فی البيان، و هذا باب لم أعثر علی من دخله قبلی، إلّا كلمات معدودة لبعضهم فی بعضها، و أنت بعد التأمّل و التدبّر فيما سطرناه تجد- بعون اللّه تعالی- فوائد لا تحصی، و ذلك من فضل اللّه يؤتيه من يشاء.

↕

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فی سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علیّ بْنُ موسَی الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فی تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشَّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثَّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذی" – رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابِذة هذه المدينة، الذی قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبیّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علیّ بن موسَی الرِّضا (عليه السّلام) و بِساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فی سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تَتَتَبَع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإماميّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ مِن خِرّيجی الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فی مجالاتٍ شتَّی: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشَّباب و عموم الناس إلی التَحَرِّی الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فی

المحامیل (=الهواتف المنقولة) و الحواسیب (=الأجهزة الکمبیوتریّة)، تمهید أرضیّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثقافیّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البیت –علیهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققین و الطلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلامیّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهیل رفع الإبهام و الشُبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعیّة: التی یُمکِن نشرها و بثها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً علی أنه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ – فی آکناف البلد - و نشرِ الثَقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم - مِن جِهةٍ اُخرَی.

- من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثُلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائمیّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِع اُخرَ

ه) إنتاج المُنتجات العرضیّة، الخطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع "ما قبلَ المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع "مسجد سیّد"/ ما بینَ شارع "پنج رَمَضان" ومُفترَق "وفائی"/بنایة "القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّة الحالیّة لهذا المرکز، شعبیّة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا توافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسعة الثَقافیّة؛ لهذا فقد ترجّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا

البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفِّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم – فى حدّ التمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مرکز القائمیة
للبحوث والدراسات الکمبیوتریة
اصفهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹